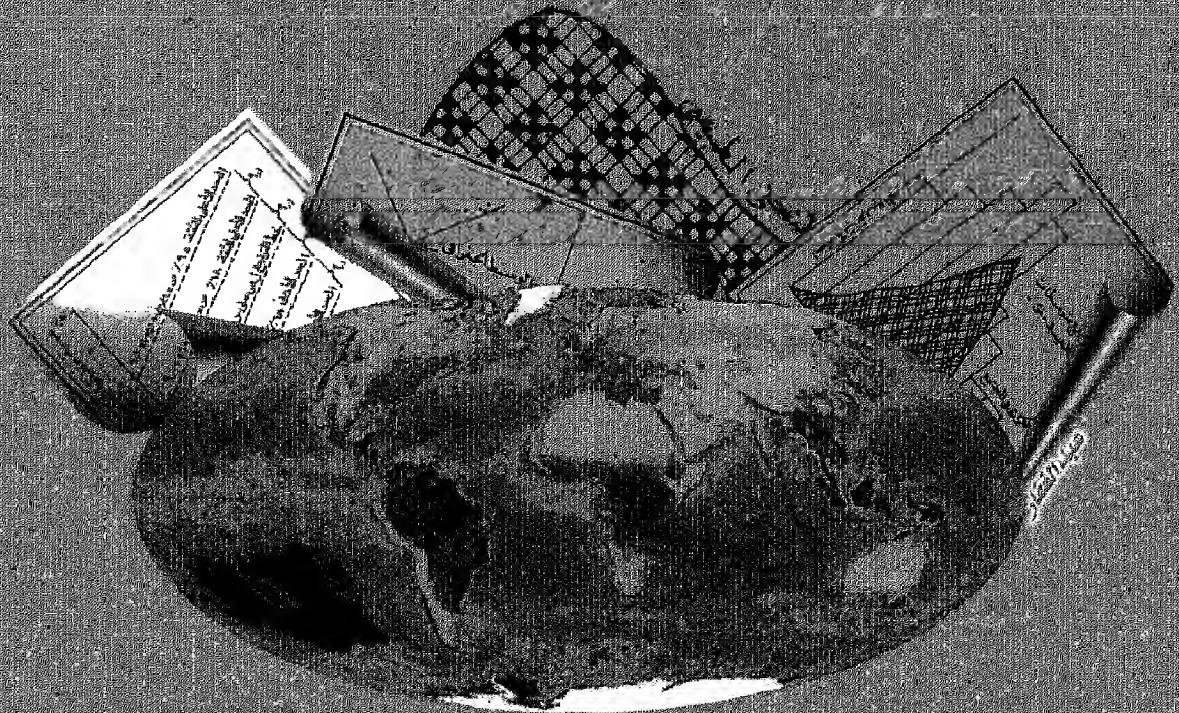


الأساليب الإحصائية والجغرافية



دكتور
عيسى على إبراهيم
استاذ مساعد بقسم الجغرافيا
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

١٩٩٩

دار المعرفة الجامعية
ع. من موزمبيق - القاهرة - ١٦٣-٤١٣
٣٨٧ من قنات السويس - ٥٩٧٣١٤٦

0105340



Bibliotheca Alexandrina

الأساليب الإحصائية والجغرافيا

دكتور

عيسى على إبراهيم

أستاذ مساعد بقسم الجغرافيا

كلية الآداب - جامعة الاسكندرية

١٩٩٩

دار المعرفة الجامعية

٢٠ شارع سويف - الكندرية - ٤٨٣٠١٦٢

٢٨٢ شارع جمال السويدي - القاهرة - ١١٧٣١٤٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا ومولانا محمد بن عبد الله
وعلى آله وصحبه ومن والاه.

وبعد

أقدم الطبعة الثانية من هذا الكتاب لطلاب الجغرافيا والمتخصصين في أبحاثها
ودراساتها باعتباره محاولة للتركيز على أساليب معالجة وعرض المادة الجغرافية من
خلال توظيف الاحصاء والرياضيات وعلم العينات، وقد روعي عند إنتقاء هذه الأساليب
التبسيط بقدر المستطاع بحيث يتمكن الطالب ذو الخلفية الرياضية المحدودة من إستيعابها
بسهولة وتطبيقها في يسر.

وقد حظيت هذه الطبعة بتصويبات للأخطاء المطبعية في سابقتها، كما أضيفت
إليها فصول جديدة ونقحت الأمثلة والتطبيقات في ضوء ما لوحظ أثناء التدريس خلال
عدة سنوات، وكان التركيز دائماً على دلالة النتائج المستمدة من مقاييس الأساليب
المطبقة، والتحذير من مزالق الانسياق في استخدامها دون إدراك جيد لفلسفة وروح
الجغرافيا ذاتها، ومن ثم عرج الكتاب في بعض فصوله للتطرق لاتجاهات الفكر
الجغرافي ومناهج البحث فيه، ولا شك أن الخوض في هذا المضمار مسألة شائكة سواء
للمؤلف أو للقارئ. ولذا آمل أن ألتقى من أساتذتي وزملائي وطلابي ملاحظاتهم حول
الكتاب فهو ليس سوى بداية متواضعة أسأل الله سبحانه وتعالى أن يعينني على
استكمال أوجه القصور والنقص فيه.

وفى النهاية أتقدم بخالص شكرى للحاج / صابر عبد الكريم صاحب دار
المعرفة الجامعية على تبنيه إخراج الكتاب والزلاء الذين تفضلوا برسم الأشكال
والخرائط الواردة فيه وأخص منهم الأستاذ / محمود بشر المدرس المساعد بالقسم
والأستاذ / مصطفى عطية.

وعلى الله قصد السبيل...

المؤلف

رمل الإسكندرية

يوليو ١٩٩٨

———— الفصل الأول ————

الأساليب الكمية

أنماطها وأهدافها وتطورها

- تقديم :

أولاً - العلاقة بين الأساليب الكمية والأحصاء.

ثانياً - أنماط الأساليب الكمية

ثالثاً - أهداف الأساليب الكمية

رابعاً - الأساليب الكمية ودراسة العلاقات المكانية

خامساً - صور توزع الظواهرات الجغرافية والهدف من دراستها.

سادساً - الاتجاهات الحديثة فى تطبيق الأساليب الكمية فى

الجغرافيا

الفصل الأول

الأساليب الكمية

أنماطها وأهدافها وتطورها

لقد تزايد الاهتمام كثيرا فى السنوات الأخيرة باستخدام النماذج وغيرها من الأساليب الإحصائية المختلفة سواء كانت وصفية أو استنتاجية فى حل بعض المشكلات، وغالى بعض الجغرافيين فى استخدام هذه الأساليب لدرجة أنهم انتقلوا من البسيط منها إلى المعقد الذى يتطلب خلفية رياضية وافية قد لا تتوفر لبعض طلاب الجغرافيا فى مناطق كثيرة من العالم.

وتختلف المادة الإحصائية التى يحتاجها الجغرافى من موضوع إلى آخر. ولكن يحكمها فى النهاية رباط واحد هو المكان أيا كانت مساحته، كذلك تتباين من حيث مصادرها فقد تكون نتاجا لعمل ميدانى⁽¹⁾ أو لبيانات منشورة مثل التعدادات السكانية أو المعدلات المناخية أو بيانات غير منشورة مصدرها تقارير حكومية أو شركات أو هيئات تهتم بجمع المادة الإحصائية عن مكان معين أو ظاهرة محددة.

وتعتمد الجغرافيا فى جمع بياناتها على ثلاث طرق هى الملاحظة المباشرة والقياس ثم الاستبيان، وفى الحالة الأولى تستند لرؤية العين وانتقاء العقل ورصد القلم، وفى الحالة الثانية تنوع طرق القياس ووسائله بدءا من الاعتماد على القياس بالقدم للمسافات والمساحات إلى الحصر أو العد أو استخدام الصور الجوية. إما فى الحالة الثالثة فقد تكون الأسئلة الموجهة للناس شفوية أو صحيفة مكتوبة تستوفى من قبل الباحث ذاته أو عن طريق المبحوث وتجمع يدويا أو ترسل بريديا، وتحتاج الطريقة الأولى لتنمية مهارات الباحث وتدريبه وحسه الجغرافى وهى فى كل

(1) حول العمل الميدانى فى الجغرافيا يمكن مراجعة :

Loumsbury and Aldrich, introduction to Geographic Field Methods and techniques, Columbus, Ohio, 1979.

الأحوال أصلح عند تطبيقها في الدول النامية في الجغرافيا البشرية كما أنها تستخدم في فروع الجغرافيا الطبيعية بصورة أكبر.

ولا شك أن الجغرافى ينظر للخرائط باعتبارها وسيلة أساسية لإبراز التوزيعات المكانية ومدى اختلافها ولكنه يحتاج عند إنشائها إلى التعامل مع البيانات الاحصائية قبل الشروع فى اختيار طريقة التمثيل المناسبة، ويعنى ذلك أن الباحث سواء أستند إلى الأرقام أو الخرائط لابد من احتياجه للأساليب الكمية للتعرف على الظواهرات التى يدرسها وقياسها بدقة وحتى لا يلجأ إلى إطلاق أحكام عامة لا تستند على أدلة كافية.

ويتطلب إدراك العلاقات المكانية توظيف ما يعرف بالخرائط الذهنية Mental Maps والتي تكون صورة الأقاليم فى ذهن الباحث، وهى تتوقف على المعلومات والتصورات التى يجمعها ويكونها الفرد والتي تعكس بدورها ظروف المكان الذى يعيش فيه الإنسان والأشياء التى يمتلكها والجمال الذى يتحرك فيه فى وقت معين بجانب خلفيته التاريخية وتكوينه الحضارى. وعلى سبيل المثال تبدو مكة المكرمة مثلها مثل مئات الأماكن الأخرى لشخص غير مسلم ولكنها ذات أهمية قصوى للمسلمين، وهكذا يمكن أن نضرب أمثلة عديدة من الأفضليات التى تلعب دورا فى ما يحمله الإنسان من تصورات عن الأشياء أو الأماكن.

أولاً : العلاقة بين الأساليب الكمية والأحصاء

والجغرافيا الكمية لا تعتبر فرعاً جديداً من فروع الجغرافيا يغير من طبيعة العلم نفسه بقدر ما هى مجموعة من الأساليب الحديثة تسهم فى عرض وتحليل المشكلات التى يدرسها هذا العلم بجانب أنها اتاحت دراسة وبحث موضوعات جديدة فى علم الجغرافيا.

ويحتاج الجغرافى فى كل ذلك إلى علم الاحصاء الذى استمد اسمه فى الأصل من كلمة " السياسى " وهو الشخص الذى يتمتع بمهارة خاصة فى إدارة شئون الدولة، ثم تطور المسمى فى العصور الحديثة ليصبح فرعاً من علم الرياضيات يعنى بدراسة نظرية الاحتمالات بجانب الأساليب الأخرى.

ولقد كان علم الإحصاء السياسى فى البداية فرعاً من العلوم السياسية يهتم بجمع وتصنيف ومناقشة الحقائق المتصلة بحالة الدولة. أما علم الإحصاء الرياضى فهو عبارة عن مجموعة من الحقائق الرقمية التى تجمع وتصنف حول موضوع معين أو عدد من الموضوعات، ومن هنا فإن الإحصاءات هى أساساً معايير لا تشتق منها استنتاجات ذات دلالة معينة.

ويبدو أن تطور نظرية الاحتمالات قد بدأ منذ القرن السابع عشر، وذلك من خلال الاهتمام بفرض المكسب والخسارة فى الألعاب الرياضية. فعلى سبيل المثال إذا ما كنا إزاء لعبة النرد (الطاولة) فمن السهل معرفة أنه إذالقى الزهر ذو الستة أوجه فاحتمال حصولنا على أحد أوجه الستة يساوى $\frac{1}{6} \times \frac{1}{6}$ أو بمعنى آخر فرصة واحدة من بين كل ٣٦ فرصة.

ومن هنا فإن دارس الرياضيات يهتم أساساً بقوانين الاحتمالات على حين يبحث الإحصاء فى الأساليب أو الطرق التى يصف بها البيانات، ولما كانت المجتمعات البشرية تنمو باطراد والأساليب التقنية فى تطور مستمر فقد تزايد حجم البيانات الإحصائية وأصبحت أكثر تعقيداً. ومن ثم أصبح من الضروري اللجوء للعينات التى يمكن عن طريقها التغلب على كثير من المشكلات، ولكن يعينها السماح بهوامش للخطأ حتى تتمكن فى النهاية من الحكم على مدى تمثيلها للمجتمع الشامل، وما يهم الجغرافى من دراسة الإحصاء هو استخدامه فى تبسيط ووصف بعض الظواهر من خلال الأرقام وتطبيق بعض أساليبه إضافة لإدراك العلاقات المكانية بين الظواهر المختلفة.

وقد نبه جولد (عام ١٩٧٠) إلى أن الأساليب الإحصائية التى تطورت خلال المائة عام الأخيرة فى ظل فروض معينة مثل العشوائية وعزل المتغيرات عن بعضها ربما يودى تطبيقها فى العلوم الاجتماعية - والجغرافيا واحدة منها - إلى التوصل إلى نتائج غير صحيحة ولذا فمن الأفضل للجغرافى الذى يربط متغيرات متباينة بالمكان أن يتنبه إلى الأسلوب المناسب ليطبقه عند دراسة ظاهرة ما أو مجموعة من الظواهر.

ولا شك أن الدراسة العلمية أو استخدام المنهج العلمى فى دراسة توزيع ظاهرة ما مكانياً والعلاقات المتبادلة بينها وبين غيرها من الظواهر يمر بأربع مراحل تتساوى فى أهميتها هى :

١ - تحديد موضوع الدراسة تحديدا دقيقا أو صياغة الفروض حول مشكلة معينة ويتم من خلال القراءة حول الموضوع أو تحديد المشكلة المراد بحثها.
٢ - جمع الحقائق أو البيانات وتشمل الوثائق مثل الكتب أو الدوريات التى تعالج الموضوع بجانب الخرائط والملاحظة المباشرة فى الميدان، والقياس بالوسائل المختلفة.

٣ - نظم أو تنظيم هذه البيانات والحقائق فى إطار له دلالة ويشمل ذلك استخلاص الجداول وحساب المتوسطات أو المعدلات والنسب وقياس المعنوية ونسب الخطأ أو هوامشه ومعرفة مدى تمثيل العينات للمجتمع، وفى العادة يرمى الباحث إلى محاولة صياغة حقائق أساسية حول موضوع البحث.

٤ - استخلاص النتائج من خلال هذه البيانات ويكون ذلك فى صورة اقتراحات بحلول للمشكلة موضع الدراسة أو صياغة نظرية معينة أو إضافة شىء جديد لميدان التخصص.

ثانياً : أنماط الأساليب الكمية :

وفى الحقيقة فإن ما أطلق عليه اسم " الثورة الكمية " فى فروع الجغرافيا (والتي حدثت منذ بداية الستينات) لم تكن شيئا جديدا تماما يعنى تطبيق الأساليب الإحصائية والرياضية فى مناهج علم الجغرافيا، وإنما عنى هذا التحول من الأسلوب الوصفى الاستنتاجى نحو الأسلوب التنظيرى - الاستنتاجى، إذن فهى ثورة أدت إلى تغير كامل فى أساليب علم الجغرافيا ولكن ذلك لا يعنى التخلي تماما عن الأسلوب الوصفى القديم. فالوصف تحول إلى وصف رقمى موثق بقيم محددة.

ويمكن تقسيم الأساليب الكمية التى تطبق فى الجغرافيا إلى ثلاثة أنماط هى :

- ١ - الأساليب الوصفية مثل معامل التباين الذى يصف البيانات فقط.
- ٢ - الأساليب الاستنتاجية وهى تلك المقاييس الضرورية لتقدير مدى تمثيل العينات للمجتمع الشامل أو مدى تأكيد البيانات للفروض الموضوعية.
- ٣ - أساليب بناء النماذج : وتلعب دورا يتزايد فى أهميته فى مجال الجغرافيا الكمية. وقد يجمع هذا النوع الأخير من الأساليب بين الوصف والاستنتاج.

ثالثاً : أهداف الأساليب الكمية :

وتستخدم الأساليب الاحصائية للوصول إلى أربعة أهداف محددة هى :
الوصف والاستنتاج، وقياس الأهمية أو المعنوية، والاسقاط. ويقصد بالوصف جدولة البيانات واستخراج معايير محددة منها تكون بمثابة مؤشرات لمدى تركيزها أو تشتتها. أما الاستنتاج فيقصد به القياس بمعنى أنه إذا أخذت عينه من مجتمع ما وعرفت درجة تمثيلها لهذا المجتمع فيمكن بناء على خصائص هذه العينة التوصل إلى السمات المميزة للمجتمع. ويعنى بقياس المعنوية معرفة مدى معنوية الاختلافات أو العلاقات بين مجموعتين من العينات أو الأرقام التى تم جمعها أو الحصول عليها وتستخدم نظرية الاحتمالات إلى حد كبير فى هذه القياسات.

أما الاسقاطات فتعنى توقعات حدوث ظاهرة ما فى المستقبل استنادا إلى تطور حدوثها فى الماضى ووضعها الراهن وفى ظل فروض محددة. ولا يمكن أن يتم الاسقاط بصورة دقيقة إلا إذا كانت الظاهرة موضع البحث يتحتم مرورها بعمليات محددة فى ظل ظروف يمكن التحكم فيها تفرد فى نهاية المطاف لتتبع متوقعه مستقبلاً.

ولاشك أن الاسقاطات لها دورها فى علم الجغرافيا سواء اتصلت بظاهرة طبيعية أو بشرية، ويقوم الاحصاء بدور هام فى تتبع الظاهرة موضع البحث فى الماضى والحاضر ومعرفة اتجاهات تغيرها من ناحية بجانب أنه يقدم الأساليب المختلفة التى يتم بها توقع ما سيحدث لهذه الظاهرة أو تلك مستقبلاً.

رابعاً : الأساليب الكمية ودراسة العلاقات المكانية :

تعتبر مسألة ادراك العلاقات بين الظواهر أهم مشكلة تعنى بها الأبحاث الجغرافية وهذه تنقسم إلى قسمين أولهما اختبار العلاقات القائمة بين أكثر من ظاهرة فى إطار المكان الواحد خلال فترة محددة وهى موضوع قديم بدأ فى علاقات الإنسان بالبيئة منذ راتزل إلى سمبل ثم باروز فى شيكاغو (١٩٢٣) وعنايته بالايكولوجيا البشرية. ومن خلال هذا الاتجاه برزت الجغرافيا كعلم إنسانى على يد علماء أمثال فيدال دى لابلان (١٩٢٢) وجين برون (١٩٢٥) وماكس سور (١٩٤٧، ١٩٥٢، ١٩٦١) وما يجب ملاحظته أن العلاقات ليست بالضرورة علاقات سبب - نتيجة Cause-Effect، كما أنها خضعت للمعايرة الكمية فى العقود الأخيرة^(١).

أما القسم الثانى من العلاقات فيأتى من خلال ربط تكرار حدوث الظاهرة الواحدة فى أكثر من مكان أو بمعنى آخر استكشاف وجود علاقة ما فى توزيع الظاهرة الواحدة مكانياً، ويربط هذا بأوجه التشابه فى المناطق التوزيعية ويلجأ الباحث فى مثل هذه الحال لتطبيق أساليب مختلفة ليصل لهدفه فى نهاية الأمر مثل المقارنة البصرية للخرائط وقياس الارتباط.

ولقد حدث تحول كبير فى اتجاهات البحث الجغرافى واكب دراسة العلاقات فى توزيع الظاهرة الواحدة مكانياً فصار الاهتمام الأول بالنقاط Points باعتبارها مفتاحاً لدراسة المواقع حيث ينظر للمواقع المتميزة كعقد أو بؤر Nodes ويمثل هذا دراسات طرق النقل والتجمعات السكانية والتي قد تتحول من عقد إلى عناقيد Clusters وتنصب الدراسة فى مثل هذه الحالات على الأحجام والتباعد والوظائف الاقتصادية والاجتماعية.

(١) راجع فى هذا :

- Fitzgerald, B., developments in Geographical Methods vol. I, oxford university, press, 1974.
- Milton, t. & Brian, p., Themes in Geographical thought, New York, 1981.
- Hagget, P., locational Analysis in Human Geography, New York, 1971.

وتعد الخطوط Lines الميدان الثانى لاهتمام الدراسات الجغرافية فقد تكون هذه الخطوط محاور أو شبكات، والشكل (المورفولوجية) الذى تظهر عليه الخطوط، والحركة، والمسافة. والمجال Field، والتدفقات Flows، والانتشار diffusions ثم علاقاتها بالمساحة (نمط كثافتها) وعلاقاتها بالبعد الزمنى (أشكال التغير فى الشبكة) كلها أمور تهتم الجغرافى لأنها تقوده فى النهاية لتصور النمط المكانى Spatial Pattern والإمام بالعلاقات المكانية.

وتعنى الأنماط المكانية اعتبار مدى وجود شكل توزيعى محدد يخضع لقاعدة ما للظاهرة موضع البحث وعلى سبيل المثال هل تتألف هيراركية توزيعية بصورة ما؟ وهل هى وظيفية؟ تتخصص فى أداء خدمات محددة؟ أم أنها لا تخضع لتسلسل بحيث تبدو مضطربة أو غير منظومة نتيجة لما يعرف بالتراكم Agglomeration أو لعدم انتظام توزيع الموارد؟

أما العلاقات فتأتى من خلال الحركة الناجمة عن الاختلافات المكانية فى مستوى توزيع الظواهر وما يترتب عليها من وجود انحدارات Gradients وملاحظة مدى الانتظام أو الاضطراب فى هذه الانحدارات ثم الوصول فى النهاية لوضع نماذج أدنى حركة.

والمجال الثالث هو دراسة المساحات من خلال ما يعرف ببناء الأقاليم Regions Building ويشمل ذلك مشكلات التحديد والتوقيع Assignment ثم مدى التعميم الاقليمي والمقياس المستخدم فى كل حالة.

وما قامت به الثورة الكمية هو مجرد تقديم الوصف والتحليل الموضوعى بشكل أكثر تحديدا وادخالها عددا من الأساليب والتقنيات الحديثة اعطت طموحات أكبر لدراسة العلاقات المكانية Spatial Relationships التى تعنى بدورها بتحديد أو تمييز مدى أهمية وانتظام التوزيع المكانى وتقديم تفسير أو شرح عن العمليات المسئولة عن مدى انتظام الواقع أو اضطرابه^(١).

(١) راجع فى دراسة العلاقات المكانية :

1. Ulman, E., L, Geography as spatial interaction, university of washington press, 1980.
2. Cole, T., sit uations in Human Geography oxford, 1975.

وتتطلب النظرية العلمية أن يتم الوصف والتحليل على أعلى مستويات العمومية، والبحث يكون دائماً لتطبيق أكبر عدد من المعايير والمقاييس الكمية التي تسمح بمقارنات تحليلية عامة وصولاً إلى قواعد أو قوانين مكانية **Spatial Laws** نستطيع من خلالها تفسير الصور المكانية.

ويهدف وصف وشرح الصور المكانية إلى الوصول لقواعد علمية عامة يتميز بها في النهاية ما أطلق عليه التقليد الهندسي الجديد البازغ منذ بداية الستينات وهو جديد لا من حيث التحليل الهندسي للحجم والطول والمساحة بل أيضاً لحسابه الخصائص الإحصائية مثل المتوسط والتباين. كذلك فإن عملية الدراسة لا تشمل فقط التعامل مع النماذج الحتمية **Deterministic Models** مثل المواقع المركزية ولكن أيضاً النماذج المتغيرة **Dynamic Models** مثل عمليات الانتشار **Diffusions**، وكانت أهم الانجازات التطبيقية لهذا الاتجاه ما قدمه شايفر **Shaefer** عام ١٩٥٣ ولخصه هاجت في كتابه عام ١٩٦٥، وهذا الكتاب يعد علامة مميزة في الجغرافيا الكمية البريطانية المبكرة، يعكس مدى تأثير التقليد الهندسي الجديد الوافد من الولايات المتحدة.

وقد أصبحت الأساليب الإحصائية وما يترتب عليها من نماذج واقعية أو مثالية محور الاهتمام منذ الستينات والسبعينات وستظل ميداناً لذلك في المستقبل، والظاهر أن موضوعات وتساؤلات الجغرافيا ليست يسيرة المعالجة إحصائياً بسبب كثرة تداخل المتغيرات المؤثرة فيها لتشمل ما يتعلق بالأرض والإنسان، ومع ذلك تبقى كثير من الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية معتمدة في حلولها على تطبيق الاستنتاجات الإحصائية **Statistical inferences** والنماذج الإحصائية الظنية **Deductive statistical Models** أو التفسيرات الإحصائية التحليلية.

وقد استعان الجغرافيون بشكل تقليدي ولفترة طويلة بالخرائط كوسائل للوصف من خلال توظيف النقاط أو الخطوط أو المساحات للتعرف على الأنشطة

البشرية، غير أن التطورات فى الأساليب الكمية خلال العقدين الأخيرين جعلت المصفوفات تحل محل الخرائط كنظم أساسية للمعلومات.

والمصفوفة ليست سوى جدول يلخص المعلومات الرقمية، وعادة ما تكون جداول الأرقام ذات إمكانية للتمثيل البياني على الخرائط بشكل ما إلا أن الجداول تتميز بسهولة قراءتها بدقة أكبر ويمكن التعامل معها بالمعادلات الجبرية للحصول على مؤشرات مختلفة مثل النزعة المركزية أو الاختلافات إلخ.

وترتكز الجغرافيا على جداول الوحدات المكانية غالبا وفيها ترتب الظاهرات توزيعيا طبقا لهذه الوحدات (مدن - أقاليم - مقاطعات - أقاليم تعدادية - مواقع حددت باحداثيات) وتسمى العناصر المراد توزيعها فى الجدول مكانيا باسم المتغيرات Variables أو Attributes وقد يكون هناك تمييز بين المصطلح الأول والثانى حيث يشير الأول للأشياء التى توضع على مقياس أحادى Nominal بمعنى أنه يحدد الأشياء بمسمياتها دون معيار كمى، فإذا كان لدينا مجموعة مدن توزع فيها ظاهرة بترتيب معين بحيث تعطى المدن الموجودة فيها الظاهرة القيمة صفر مثلا وغير الموجود فيها القيمة (١) أو تصنف حسب مستواها الإدارى إلى عواصم مقاطعات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة، ولذا قد تسمى بعض الأشياء بالثرات الجغرافية Geographical Constants أكثر من كونها متغيرات ومصطلح المتغيرات المكانية Locational Variables يعنى أى عنصر مكانى مؤثر فى المشكلة المبحوثة والتى تبين بدورها مكانيا، وعلى سبيل المثال إذا فرضت ضرائب معينة على صناعات محددة فى مناطق دون الأخرى فهذا متغير يؤثر فى تكاليف إقامة المصانع ومن ثم ينعكس على توزيع الصناعات، وما يجب ملاحظته هو التدقيق فى تحديد المتغيرات الثابتة عن المتباينة مكانيا حتى لا يضيع جهد الباحث فى جمع المادة العلمية المتعلقة بالنوع الأول.

وليس مهما فى الجغرافيا معرفة الأسباب الكامنة وراء اتخاذ الأشياء الموزعة مواقع بالذات فقط وإنما لابد من تقديم المبررات الكامنة وراء ابتعاد هذه الأشياء عن

مناطق أخرى فقد تكون الأسباب فى بعض الحالات أساسية ولكنها وحدها ليست كافية.

والأمر المتفق عليه أن الدراسات المكانية Locational Studies هى الميدان الوحيد الذى لا يناعز الجغرافيون فيه منازع، وكان الألماني أوجست لوش أول من وضع تصورا لهذه الدراسات واضعا فى حسبانته أنه بدأ عهداً جديداً، ولكن وفاته المبكرة عام ١٩٤٥ أوقفت أعماله وجاء بعده كيل Kiel الذى لم يصل لتتائج ذات بال بسبب اعتماده على البيانات الأمريكية بمشكلاتها والاختبارات التجريبية صعبة التحقيق. وفى العشرين سنة التالية لوفاة لوش ازداد كم الأبحاث المكانية فى الولايات المتحدة من خلال مجموعة الاقتصاديين وعلى رأسهم ايزارد Isard وعدد من الجغرافيين أهمهم جاريسون Garrison وبرى Berry ثم المدرسة السويدية ممثلة فى دراسة هاجرستراند Hagerstrand عن حركة المهاجرين.

أما فى إنجلترا فقد حدثت تطورات فى جغرافيتها التقليدية من خلال محاولة تحديث الجغرافيا البشرية التى ظلت أسيرة الدراسات الاقليمية أو السلعية أو تحولت للعناية ولاءهتمام بالموارد أو الجغرافيا الطبية، وأدى ذلك إلى قلب الأوضاع تماماً ووظفت الأساليب الكمية واستخدمت المصطلحات الرياضية فى الجغرافيا وبدأ الصراع بين المدرستين التقليدية والحديثة باتهام التقليدية لمستخدمى الاساليب الكمية بالمغالاة فى توظيف الاحصاء والرياضيات والوصول لتتائج يمكن الحصول عليها أحيانا دون الحاجة لجهد كبير فى المعادلات الرياضية أو الارتكان إلى أرقام وأساليب قد تضلل الباحثين فى نتائجهم الأمر الذى يفقد الجغرافيا هويتها كعلم يرتكز لقواعد محددة وفن يقوم على الوصف والتحليل.

وتتنوع البيانات والظواهر التى تعالجها الجغرافيا تفاوتاً كبيراً والسؤال الذى يطرح دائماً هو ما هى أنسب الأساليب الواجب استخدامها عند التعامل مع هذه البيانات أو دراسة الظواهر وبحثها؟ يتوقف ذلك بالطبع على الأهداف التى يرمى إليها البحث من ناحية وطبيعة البيانات المتاحة من ناحية ثانية.

خامساً : صور توزع الظاهرات الجغرافية والهدف من دراستها :

تتوزع الظاهرات الجغرافية فى إطار المكان من خلال ثلاث صور هى :

١ - ظاهرات تختلف فى كل الاتجاهات مثل الانحدارات والتربات ودرجات الحرارة والأمطار والغطاءات النباتيةولا يقتصر الأمر على هذه الظاهرات وحدها وإنما تمتد الاختلافات المكانية للعمليات التى تؤثر فى كل ظاهرة مما سبقت الإشارة إليه فالانحدار يتأثر بنوعيات الصخور ونظامها وعمليات التعرية مثل النحت والنقل والارساب وهذه كلها تتوزع توزيعاً مستمرا وتدرج التوزيعات الخطية مثل الأنهار وطرق النقل بأنواعها المختلفة وصور التدفق أو الانسياب ضمن التوزيعات المستمرة وإن اختلفت عن النوع السابق من حيث أشكالها ودرجة استمراريتها.

وهناك نمط ثالث من التوزيعات تتباين فى درجة استمراريتها حيث تأخذ صور التجمعات المنفصلة مثل استخدامات الأراضى فى الريف والحضر والوحدات الإدارية والوحدات النباتية الطبيعية ومكاشف الطبقات الصخرية.

٢ - ظاهرات غير مستمرة فى توزعها وتنسم بحدوثها عند نقاط محددة داخل المناطق الجغرافية مثل الإنتاج الصناعى والعمل والسكان والعلاقات الاجتماعية، والملاحظ فى مثل هذه الحالات أن الجغرافيين يسجلون هذه الظاهرات باعتبارها موجودة فى المناطق ككل، والحقيقة أن بعض هذه الظاهرات قد يكون مستمرا فى وجوده المكانى أحيانا.

٣ - ظاهرات جغرافية ترتبط إرتباطا وثيقا بالبعد الزمنى ويمثلها أحوال المناخ والتصريف النهري والسكان فعلى الرغم من تسجيلها فى لحظات معينة إلا أن طبيعتها مستمرة والتغيرات فيها دائمة، وفى هذا الصدد قد توجد ظاهرات أخرى مثل الانتاج الزراعى أو الاستثمارات تتميز "بمركلية" منتظمة وذلك معناه حدوثها بشكل متقطع ومنتظم فى آن واحد أو لربما تحدث بصورة غير منتظمة إذا تعلقت بالقرارات إدارية وتأثيراتها.

وهذا التمييز أمر ضروري قبل الشروع فى وضع بنية أى بحث والتعامل مع مشكلات البيانات التى سيتم تحليلها. وعلى كل حال ترمى الجغرافيا دائماً إلى العناية بالمجالات الخمسة التالية :

١ - الاختلافات المكانية Spatial Differentiation

تعتبر مسألة الاختلافات المكانية الواقعة فى إطار النظام المتعلق بالإنسان - البيئة ومورفولوجيته ووظائفه مشكلة أساسية ويجب أن تظل فى مجال الاهتمام الرئيسى. وهى ذات المشكلة التى عنى بها فون همبولت وسمهاها الاختلافات بين الأماكن وخرج من خلالها بتنميط (منطقة) لمرتفعات الانديز بصنورة رأسية حسب الكائنات الحية التى تسكنها، ومن قبله تمكن بطليموس من تقسيم الكرة الأرضية إلى نطاقات مناخية وعرف تأثيراتها الايكولوجية.

وجاءت ذات الفكرة فيما بعد عندما عرفت باسم البحث عن الشخصية الخاصة للإقليم "Genere de Vie" وأشار دربى Darby لصعوبة الإلمام بشخصية الإقليم أو روحه من خلال الوصف وحده. دون الاستعانة بالأساليب الكمية.

٢ - الرتبة المكانية Spatial Order

وتعنى البحث فى المشكلات المرتبطة بالرتبة المكانية فى إطار النظام الخاص بالإنسان - البيئة والتى أشار لها Schaefer عام ١٩٥٣ وقامت على :

- ١ - الحصول على تصنيفات ترتيبية.
 - ٢ - التوصل إلى جمل أو عبارات وصفية عامة.
- ومشكلة هذه الطريقة هى الانشغال كثيراً بالمعايير المستخدمة فى مجال التصنيف على حساب التوصل لإضافات فى مضمنا الجغرافيا غير أن الفائدة التى توصل لها الباحثون فى هذا الصدد هى ادراك العلاقات ومدى الاستجابة فى نظام الإنسان - البيئة وبالتالى خرج ثورنثويت Thorntwaite عام ١٩٤٨ بمعياره المسمى P/E الذى يوضح الترتيب المكانى للمناخات على المستويات المختلفة معتمداً على تأثير المناخ فى مجال الطاقة والرطوبة من الناحية الايكولوجية. وطبق فيلد Field

عام ١٩٦٨ طريقة ثورنثويت هذه فيما يتصل بدور الموارد المناخية فى الزراعة واتضح من تطبيقه أن الاتحاد السوفيتى لا يمكن أن يصل إلى مستوى التركيز الزراعى الذى بلغته الولايات المتحدة وكندا فى مجال الإنتاج ولا حتى يقترب منه.

٣ - الارتباطات المكانية : Geographical Associations

ويهتم الباحثون فيها بتحديد المتغيرات المستقلة والتابعة مكانيا، وقد أكد بعضهم على ضرورة البحث عن قوانين الترابط الجغرافى ودخلوا بذلك فى صعوبات احصائية عديدة، وفى معظم الحالات كانت نتائج الأبحاث فاشلة فى التوصل لحقيقة العلاقات بين المتغيرات، ولا يستثنى من ذلك سوى دراسة Wolpert عام ١٩٦٤ التفصيلية الدقيقة عن البنية المكانية للزراعة فى وسط السويد، والآن يتركز هذا الاتجاه فى بحث المشكلات الأساسية المتعلقة بدور المتغيرات السببية أو التفسيرية فى مجال التحليل الوظيفى بمعنى النظر إلى الأسباب الكامنة وراء أداء الأماكن لوظائف محددة.

٤ - التكامل المكانى : Spatial Integration

يعرف ذلك بأنه نظم العناصر وعلاقاتها الوظيفية. وهنا تحدد " نظم معينة " تتعلق بمشكلة خاصة، وبالتالى إذا اقيمت كهيكل مكانى تصبح نظاما إقليميا، وتكتسب هذه النظم الإقليمية أهميتها بقدر إضافتها طاقة مكانية خاصة على التدفقات المعالجة لها من حيث الموضوع أو المعلومات. وفى حالة النظم الطبيعية مثل الأحواض النهرية يسير تدفق الطاقة والمواد بصورة متكاملة. أما فى نظم إدارة الموارد فتكون التدفقات ذات أهمية، ولكنها يجب أن تدعم بالمعلومات سواء من داخل النظام الإقليمى أو بدونه. فهناك علاقات وظيفية معينة تستند على التعميمات الحضارية والايكولوجية المكانية للأفراد والجماعات، ومن ثم يجب دراستها على الأساس السلوكى والخارجى بنفس الدرجة.

كما تعتمد النظم الحضارية فى وحدتها على تدفقاتها ومعلوماتها أو خدماتها وغورها واتصافها سواء كانت (داخل حضرية أو خارج حضرية

(Internal and Inter) فالمدن بمثابة نظم تعد أقصى تعبير عن التبعات المورفولوجية والسلوكية لقرارات جغرافية اتخذت من قبل مجموعات أو أفراد، هذه القرارات يجب دراستها وتقويمها فى إطار قيمة النظم المرتبطة بها.

ومن اهم الموضوعات ذات الأهمية فى التكامل المكانى هى : ان التغيرات فى واحدة من مجموعة من العلاقات المتكاملة تنسب فى إحداث تغيير لمجموعة علاقات اخرى تشمل الأشكال المورفولوجية والسلوكية للوحدة المدروسة ذاتها.

٥ - التغير المكانى : Spatial Change

وهو ذو مدى طويل وقصير وينصب على علاقات الإنسان بالبيئة ونظمها، وقد تعرضت دراسات التغير المكانى للإعاقة بسبب مشكلة منهجية ثارت حول مدى ما تستحقه الدراسات العرضية Cross- Sectional والدراسات التنموية من أهمية نسبية. وشمل ذلك التغيرات على المدى الطويل Long-Run والقصير فى وقت واحد. فالعلاقات بين الأحداث فى حد ذاتها تعد أحداثا جديدة وهى جميعا تقع فى الإطار التاريخى كأحداث ترصد.

أما التغيرات قصيرة المدى فتتمثل فى عمليات التغير المكانى وانعكاساتها على مورفولوجية وسلوك نظم العلاقة بين الإنسان - البيئة، وفى مثل هذه الحالات يجب الاستفادة من عمليات ومفهوم الاستجابة وأهم الدراسات التى تتناول التغيرات فى الجغرافيا البشرية ما قدمه بروكفيلد Brookfield عام ١٩٦٢ عن التغير الريفي فى نيو غينيا، وتلك الدراسة التى عالجها بورتر Porter عام ١٩٦٥ عن إدارة الموارد فى شرق افريقيا ومجموعة الدراسات التى قدمها هاجرستراند عن تحركات السكان وانتشار الابتكار (١٩٥٢-١٩٦٧) فى السويد ثم دراسات ويلسون Wilson عن تطوير استخدامات الأرض عام ١٩٧٣ وإقامته لنماذج النقل.

وبصورة عامة فقد تنوعت الأساليب الاحصائية التى استعان بها الجغرافيون فى فروع علمهم المختلفة بل لقد أسرفوا أحيانا فى استخدامها بدرجة جعلت الدارسين يواجهون صعوبة كبيرة فى استيعاب تقنياتها، ودفع ذلك عددا من

الجغرافيين للهجوم على الثورة الكمية وانتقادها بعنف حتى أشار بعضهم إلى أنها كانت بمثابة المطرقة التي كسرت لب الجغرافيا ذاتها، وتأتي الصعوبة في مثل هذه الحالات من خلال بزوغ أدبيات جغرافية خلال العقود الأربعة الأخيرة صبغتها رياضية وإحصائية بحثة تبعدها عن الطابع الإنساني الذي يضيف على الجغرافيا سماتها الخاصة كعلم وفن في وقت واحد.

سادساً : الاتجاهات الحديثة في تطبيق الأساليب الكمية في الجغرافيا :

ويمكن القول أن أهم الأساليب الكمية المألوفة للجغرافيين الآن هي :

١ - تحليل البيانات القوية والنظم الرقمية المغلقة مثل وضع الأرقام في فئات أو جدولتها وترتيبها وتحليل رتبها واستخلاص المعايير منها مثل المعدلات والنسب بأنواعها والمتوسطات والتوصل للاختلافات في صور توزيع البيانات من خلال حساب مؤشرات التباين مثل الانحراف المعياري أو معامل الاختلاف.

٢ - تحليل أنماط التوزيع النقطي Point Pattern Analysis ويعنى النظر للظواهر الموزعة في صورة نقاط وتطبيق الأساليب الكمية لوصف شكل التوزيع القائم : هل يتخذ صورة محددة؟ أم يتوزع بلون غط معين، وما شكل الصورة القائمة عنقودية - خطية - قوسية - متقاربة - متباعدة الخ.

٣ - التعرف على طبيعة العلاقات القائمة كمياً وذلك من خلال الانحدار والارتباط ويساعد رسم خطوط الانحدار وتعيين قيمة العلاقة القائمة بين متغيرين ودرجة تأثير أحدهما بالآخر كتاب ومستقل على توقع الصورة المستقبلية واستكمال النقص في البيانات. أما الارتباط فيوضح طبيعة العلاقة القائمة موجبة أم سالبة طردية أم عكسية قوية أم ضعيفة؟ وفي حالة الارتباط هذه يمكن أن تتعدد أشكاله ليصل الباحث لما يعرف بالارتباطات المكانية المتعددة Spatial Auto Carrelation.

٤ - التحليل العائلي Factor Amalysis وتحليل المكون الرئيسي Principal Component Analysis وكلاهما يرمى لهدف واحد هو الإجابة عن السؤال ما

الدور الذى يلعبه كل عامل أو مكون فى التأثير على الظاهرة موضع البحث أو الدراسة فإذا كنت تدرس الاختلافات الجغرافية فى مستويات الأمية بين المحافظات المصرية أو داخل محافظة فهناك سلسلة من العوامل المسئولة عن هذه الاختلافات منها مستويات الدخل ومدى توافر الخدمات التعليمية ونسبة الحضرية وحرف السكان ... الخ فالأى حد تكون هذه العوامل مسئولة وما نسبة مسئولة كل منها فى الظاهرة وفى هذه الحالة لابد من بناء مصفوفات للقيم المتعلقة بالعوامل وتوزيعها على الوحدات المكانية وعلاقتها الإرتباطية بالظاهرة المدروسة.

٥ - تحليل السلاسل الزمنية وترمى لرصد التغيرات فى الظواهرات وتحديد اتجاهاتها المستقبلية فى ظل فروض محددة ومن ثم توقعاتها المحتملة وتأثيراتها فى سواها.

٦ - تطبيق المقاييس المتعددة الأبعاد Multi-dimensional Scalling ويعتمد هذا الأسلوب على الأساليب الكمية والكارتوجرافية فى وقت واحد لتحليل الأهمية النسبية للمكان بدلا من القيمة المطلقة حيث ترتب الأشياء أو الأحداث على مقياس متعدد الأبعاد من وجهة النظر الجغرافية ويعنى ذلك تحديد مجموعة من الأشياء يرغب الفرد فى تمثيلها على خريطة ورصد طبيعة العلاقات الموجودة بين هذه المجموعة، وعلى سبيل إذا كانت لديك مجموعة من المدن تمثل نظاما إقليميا مترابطا فى الزمن اللازم للسفر على شبكة خطوط حديدية يمكن إستخدام المقاييس المتعددة الأبعاد لتحديد الذبذبات التى حدثت خلال فترة زمنية معينة فى هذه المدن، وغالبا تمل معظم تطبيقات هذه الطريقة لمقارنة الخريطة المستخلصة من خلاله مع الخريطة الواقعية للمساحة الجغرافية المدروسة.

٧ - الأساليب الكارثوجرافية وأهمها و أوسعها إنتشارا تحليل الإتجاه السطحي Trend Surface Analysis الذى قدمه للجغرافيا هاجيت وتشورلى مستعينين فى فهمه ونقله بالتطبيقات التى تمت من قبل فى الجيولوجيا ومستخدمين أجهزة الحاسب الألى فى رسم خرائط خطوط التساوى.

٨ - تحليل التمايز وأساليب الفصل Discriminant analysis and segregation Methods

٩ - وضع النماذج السببية كطريقة خاصة في تحليل المسار.

ولا شك أن الارتباط البسيط يعتبر من أقدم الأساليب الكمية استعمالاً في الجغرافيا غير أن تطبيقاته المعقدة قليلة في التراث الجغرافي البريطاني. أما النماذج السببية Causal Models كطريقة خاصة في تحليل المسار Path Analysis فقد استخدمت أيضاً لإيجاد العلاقات بين كل المتغيرات وليس بين المتغيرات التابعة والمستقلة فقط.

ويعد تحليل التباين أسلوباً شائعاً جداً في الجغرافيا لدرجة أن بروبر كتب يقول : إذا سألت جغرافياً عن النموذج الذي يرمى لاستخدامه ستكون إجابته أنني لم اختر نموذجاً محدداً وإنما استخدمت تحليلاً للتباين، ويصعب في واقع الحال ألا نجد تحليلاً للتباين في أدبيات الجغرافيا الحديثة، ولكن الظاهر أن الأساليب الإحصائية عندما طبقت نجح عنها مجموعة من النماذج الواقعية والمثالية اضطدمت أو تعارضت مع بعض فروع الجغرافيا وخاصة تلك التي تعالج موضوعات اجتماعية واقتصادية وسياسية وتعتمد في حلولها للمشكلات على التوقعات الإحصائية والنماذج التخمينية. والحقيقة أن هذه التوقعات والنماذج إذا ما نظر إليها بدقة سيلاحظ مدى صعوبة انسحابها على الواقع لأن كل إنسان يحتل مكاناً مميزاً في إطار مساحة ما ويعيش لفترة زمنية محددة في حياته وله وجهة نظر خاصة عن العالم المحيط به كونها من خلال قدر من المعلومات استمده بوسائل مختلفة. بل إن الأفراد يختلفون في نظرتهم للشئ الواحد وغالباً لا يميلون لتغيير وجهة نظرهم.

ولما كانت الجغرافيا البشرية نتاجاً لعدد كبير من القرارات المتفاوتة في تأثيرها فإن الأمر يصبح أكثر صعوبة. وعلى سبيل المثال فالقرار الذي اتخذته هنلر بغزو روسيا عام ١٩٤١ وقرار جورباتشوف بانتهاج سياسة البروسترويكا (سياسة الانفتاح على الغرب) غيرا من خريطة أوروبا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفي نفس الوقت فإن قرار الفرد بشراء سلع معينة من محل تجارى بالذات يعد قراراً صغيراً

ضئيل الأثر، ولا شك أن القرار المتخذ ومدى أهميته يتحدد من خلال تكلفته النهائية فالخطأ في القرار المحدود محتمل النتائج والعكس في حالة القرارات الكبيرة. ويستند القرار المتخذ سواء من قبل مجموعات أو أفراد إلى قدر من المعلومات قد لا تكون كاملة أو صحيحة وبالذات في الدول النامية وفي أحيان أخرى تكون المعلومات صحيحة ولكن يتأثر تحليلها بمعلومات خاصة مثل وجهة نظر الباحث أو التوقعات غير الدقيقة ويترب على ذلك تكاليف كبيرة. والخلاصة أن الجغرافيين تركز دراساتهم للتوزيعات المكانية على فئتين عمليات طبيعية وحيوية وحضارية هي :

- ١ - حركة المياه على سطح الأرض.
- ٢ - حركة مفتحات التربة.
- ٣ - المناخ.
- ٤ - العمليات الحيوية وخاصة النباتية منها.
- ٥ - الحركة الديموغرافية.
- ٦ - التطورات في الأنظمة القائمة من حيث علاقاتها بتقنيات استغلال الموارد.
- ٧ - التطور في تقنيات التكيف مع المكان.
- ٨ - التغيرات السريعة في العالم طبيعياً وحيوياً وحضارياً دفعت للعناية بالعلاقات المكانية بين الظاهرات.

ويبدو مما سبق أن تقسيم أكرمان لمجالات الدراسة الجغرافية لثلاثة ميادين تبدأ بالإنسان مبدع ومنظم المظهر الحضارى وتنشئ بالبيئة الطبيعية وما تضمنه من خامات يستغلها الإنسان لنفعه وتختتم بالمظهر الحضارى الذى أبدعه الإنسان يحتم الاستعانة بكل الأساليب الكمية لرصد الحقائق المتعلقة بهذا كله.

———— الفصل الثاني ————

البيانات

طبيعتها ومشكلاتها

أولاً : البيانات المنشورة.

ثانياً : البيانات الحقلية أو الميدانية.

- جدولة البيانات.

- الفئات اعدادها وأطوالها.

- الطرق المختلفة لكتابة الفئات.

- أنواع الجداول وخصائصها.

الفصل الثاني

البيانات

طبيعتها ومشكلاتها

يقصد بالبيانات الحقائق أو المعلومات التي تم جمعها حول ظاهرة معينة وأخذت صورة أرقام، وفي الجغرافيا يبدو من الصعب القول بوجود بيانات يستخدمها هذا العلم وحده دون العلوم الأخرى إلا الحقائق التي تنصب على الخصائص المكانية للأقاليم الجغرافية مثل الأشكال والأنماط، ولذا فلا بد من اهتمام الجغرافي بالبيانات الرقمية التي يمكن الحصول عليها من مصادر مختلفة. وتعتمد الأساليب الكمية التي يمكن تطبيقها إلى حد كبير على المادة الإحصائية أو البيانات التي يمكن جمعها، وعادة ما تصنف هذه البيانات حسب مصادرها إلى نوعين :

أولاً : البيانات المنشورة :

ويقصد بالنوع الأول الأرقام أو الحقائق التي جمعت حول ظاهرة ما من قبل هيئات دولية أو محلية لأغراض معينة فعلى سبيل المثال تجميع هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة بيانات حول دول العالم من النواحي الديموغرافية والسياسية والاقتصادية والصحية وتنشر هذه الأرقام دورياً في مجلدات خاصة وتمثل أبحاث ودراسات منظمات الأغذية والزراعة واليونسكو والصحة العالمية والعمل الدولية والأمومة والطفولة نماذج لذلك. بل يصل الأمر أحياناً لأن تعقد الأمم المتحدة مؤتمرات خاصة تقدم فيها الأبحاث والدراسات عن موضوع معين مثل النمو السكاني ومشكلاته (مؤتمرات بوخارست ١٩٧٤ ونيو مكسيكو ١٩٨٤ والقاهرة ١٩٩٤). أو مؤتمر الأرض في ريودي جانيرو بالبرازيل عام ١٩٩٢ الذي اهتم بالتأثيرات المدمرة للإنسان على البيئة.

وعلى المستوى المحلى فى مصر تقوم هيئات أو أجهزة أو وزارات بجمع البيانات الاحصائية حول ميدان نشاطها وغالبا ما يوجد قسم خاص للاحصاء فى كل وزارة أو هيئة يخدم اغراض التخطيط المستقبلى، ويقوم الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بجمع أكبر قدر من البيانات حول الأنشطة المختلفة فى البلاد بصفة دورية أحيانا أو فى صورة غير دورية فى أحيان أخرى، ومهمة هذا الجهاز هى فقط جمع البيانات وجدولتها لاستيفيد منها المخططون أو الباحثون.

ويمكن أن تستخدم هذه البيانات المنشورة من قبل الجغرافى وتطبق عليها أساليب كمية معينة إذا كانت تدخل ميدان دراساته، ولكن يجب أن يراعى الغرض الذى جمعت من أجله هذه المعلومات والمفاهيم الأساسية أو التعريفات التى وضعت أو حددت لكل عنصر من عناصرها لأن غرضها فى اغلب الأحوال يكون غير جغرافى، وبالتالي نحصل منها على الأرقام التى تظهر الاختلافات المكانية من منطقة لأخرى مع مراعاة التعريف الذى وضع فى كل حال، ولإيضاح ذلك مثلا إذا كنت ترغب فى معرفة اختلاف القوى العاملة بين دول العالم وحصلت على بيانات تظهر حجم هذه القوى من منظمة العمل الدولية فلا بد من معرفة الحد الأدنى والأقصى للأعمار، ففى بعض الدول يؤخذ سن ٦ سنوات كحد أدنى وفى دول أخرى سن ١٠ أو ١٢ أو ١٥ سنة، كذلك قد يكون سن المعاش ٦٠ سنة فى دول أو مهن معينة وقد يجاوز ذلك فى دول ومهن أخرى، ثم ما موقف الدول من عمل الإناث مثلا؟ كذلك يجب مراعاة أن هذه الأرقام أو البيانات تجمع ثم تنشر بعد ذلك وتستغرق زمنا قد يكون قصيرا أو طويلا ولا حل أمام الجغرافى سوى انتظار نشرها فى مثل هذه الحالات، وقد يطلق عليها فى بعض الحالات مصادر تاريخية لأنها تمثل رسداً لظواهر أو أحداث وجدت أو حدثت فى أماكن محددة خلال تاريخ معين، ويمثل ذلك بيانات التعدادات السكانية التى قد تنشر أحيانا كل عشر سنوات أو أكثر.

وفى عالمنا المعاصر أصبح لدى الباحثين فيض من البيانات المنشورة دائما سواء على المستوى المحلى أو العالمى ويزداد هذا الكم ويتسم بدقته بصفة خاصة فى

الدول المتقدمة. ويقل نسبياً وتشوبه درجات مختلفة من عدم الثقة فى الدول النامية، ولكن مع التطور الذى لحق بوسائل جمع البيانات وجدولتها وتصنيفها بأجهزة الحاسبات الآلية (الكمبيوتر) أصبح كثير من الباحثين يصعب عليهم ملاحقة كل ما ينشر من بيانات حتى فى مجال تخصصهم فى كل انحاء العالم، وتتولى الجهات المختلفة نشر البيانات فيما يعرف باسم الدوريات ويقصد بها المجلدات أو النشرات التى تطبع كل فترة معينة وتتناول نشر بيانات حول تخصص معين أو ظاهرة ما.

وفى السنوات الأخيرة إتجهت بعض الدول لإقامة مراكز خاصة للمعلومات الجغرافية تعرف باسم نظم المعلومات الجغرافية Geographic Information Systems تجمع فيها كل البيانات المتعلقة بأقاليم الدولة المختلفة وتخزن فى حاسبات آلية لإستخدامها عند الحاجة من خلال الاشتراك فى شبكات الانترنت.

وفى بعض الحالات تجمع البيانات خلال فترة زمنية معينة بصفة دورية (كل عام مثلاً) ثم يتوقف جمعها لسبب أو آخر لفترة محددة ولا تلبث بعدها أن تعود إلى الانتظام مرة أخرى مما يخلق فجوة زمنية فى تسلسل البيانات. ويلجأ الباحث فيها إلى ما يعرف باسم الاستكمال غير أن اللجوء إلى هذا الأسلوب لا ينطبق على كل أنواع البيانات.

وقد تكون هذه البيانات فى بعض الأحيان مشوبة ببعض الأخطاء، ومن ثم يمكن إجراء عملية تقويم لها إذا طبقت الأساليب الرياضية أو الاحصائية المناسبة مثلما يحدث عند معالجة الأخطاء فى بيانات التوزيع العمرى للسكان فى تعدادات الدول النامية.

ثانياً : البيانات الحقلية أو الميدانية :

وهى المصدر الثانى للبيانات وفى حالة الجغرافيا يمكن تقسيمها إلى قسمين :

١ - قياسات حقلية لظواهر طبيعية :

٢ - بيانات ميدانية تجمع من خلال المقابلات الشخصية أو صحائف الاستبيان وهى

تتعلق بالظواهر البشرية.

وتقدم دراسة ظاهرات السطح والظواهرات الجيومورفولوجية ودور عوامل التعرية المختلفة في تشكيل سطح الأرض نموذجاً للنوع الأول حيث يمكن من الناحية الكمية معرفة مقدار تراجع خط الساحل في منطقة بحرية ما أو تقدير حمولة النهر أو قياس معدلات زحف الرمال، ويتم كل ذلك بأجهزة خاصة في الحقل على أن توقع هذه القياسات على خرائط طبقاً لمقياس الرسم ورموز محددة.

ويجب على الجغرافي عندما يذهب إلى الميدان ألا تكون لديه وجهة نظر خاصة متميزة سلفاً، وتعطى الرحلة السريعة أو الاستطلاعية انطباعات أولياً عن المظهر العام لمنطقة البحث وشكل التوزيعات القائمة فيه بل وعن أفضل طرق ووسائل التجوال فيه والعقبات المحتملة في مناطقه المختلفة والوقت اللازم لبرنامج العمل والتكاليف الضرورية للبحث، وبطبيعة الحال يتطلب العمل الميداني إعداد خريطة أو مجموعة خرائط أساسية وتدريباً جيداً على ممارسة تقنيات التسجيل وكيفية الملاحظة بجانب إحصاء وقياس الظواهرات واستكمال البيانات الناقصة ورسم "الاسكتشات" الحقلية وجمع الوثائق الهامة.

ورغم ذلك فبيانات الحقل لا تخلو من نقائص أهمها قصور التسجيل أو عدم الدقة فيه أحياناً وافتقادها للآنية في أحيان أخرى مما يجعل كثيراً منها يهمل المؤرخ والاقتصادي أكثر من الجغرافي ولكن من مزاياها الاتيان بالجديد والتحقق من صحة فرض معين على الطبيعة.

أما النوع الثاني فيتعلق بدراسات السكان أو العمران والأنشطة السكانية والنقل، وفي كل الحالات لابد للباحث من أن يضع الفروض التي يركز عليها بحشه ومن خلالها يمكن معرفة البيانات التي يراد جمعها حول هذه الظاهرة أو تلك، وبناء عليه يبدأ في تصميم صحيفة الاستبيان يضع فيها من الاسئلة ما يفى بغرضه.

ويراعى عند وضع الأسئلة فى صحيفة الاستبيان^(١) عدة اعتبارات أهمها
بساطة الأسئلة وسهولة فهمها من قبل الباحث والمبحوث بجانب إمكان اجابته
بصورة مختصرة ومحددة مثل نعم أو لا أو وضع رقم محدد أو درجة معينة حتى لا
يتربك مجالاً للإجابات القابلة للتأويل فيما بعد. كذلك تعد الثقة فى الصحيفة ومن
يتولى استيفاءها مسألة يجب أن توضع فى الحسبان بحيث يشار فى بدايتها إلى أن
الغرض منها هو البحث العلمى فقط ومراعاة سرية بياناتها. وألا يسمح لأحد
بالاطلاع عليها، ولا بد أن تضم الصحيفة بجانب كل ذلك أسئلة معينة يراد بها
التأكد من صحة البيانات الواردة فيها كأن يوضع سؤال فى البداية عن ظاهرة ما ثم
تعاد صياغته بطريقة أخرى فى نهايتها حول نفس الظاهرة أو غير ذلك، وتبدأ أسئلة
الصحيفة عادة بالبسيط ثم تنتقل للمركب تدريجياً ويراعى فيها مستوى السكان
التعليمى وخصائصهم الاجتماعية وبحيث تتجنب الأسئلة المخرجة والتي لا يمكن
الاجابة عليها.

والمرحلة الثانية التى تلى تصميم صحيفة الاستبيان هى تحديد المنطقة المراد
دراستها وتحديد الإطار الذى ستوزع فيه الصحائف فإذا كانت الدراسة حول
السكان فإن الإطار سيكون عدداً من الوحدات السكنية المعيشية أو الأسر النووية أو
القرى وغير ذلك، وبناء على هذا التحديد الذى يجب توقيعه على الخرائط بدقة -
يتم طبع عدد من الصحائف مع إضافة كم محدود احتياطاً لما قد يفقد فى الميدان
لسبب أو آخر.

وقبل النزول إلى الميدان لابد للجهة المعنية بالبحث أن تحصل على إذن من
السلطات المحلية فى منطقة الدراسة لإجراء البحث، وإن يصاحب ذلك إعلان
السكان المحليين بوسائل مختلفة وعن طريق الجماعات القيادية المؤثرة لتحقيق أكبر قدر
من الاستجابة للباحثين.

(١) يفرق الإحصائيون بين صحيفة الاستبيان واستمارة البحث الميدانى على أساس أن الأولى تستوفى
بواسطة المبحوث نفسه وترسل بالبريد على حين يستوفى الثانية باحثون مدربون ولكن يبدو من
الصعب تطبيق الأولى فى الدول النامية.

وعادة يتلقى الباحثون الذين يستوفون الصحائف من المبحوثين تدريجا خاصا قبل النزول إلى الميدان حول الكيفية التي يتم بها استيفاء البيانات وأن تؤخذ عينه صغيرة تتم تجربة الصحيفة فيها في إطار المجتمع نفسه لتتضح الأخطاء التي قد تتعلق بفهم بعض الأسئلة.

وغالبا ما تواجه الباحث في الميدان مشكلات معينة منها توقع رفض بعض المبحوثين استيفاء بيانات الصحيفة كلية وتسمى هذه حالات الرفض، ويمكن أن تؤثر على حجم العينة المسحوبة إذا كان عددها كبيرا، وتشير إلى موقف السكان في المجتمع موضوع الدراسة تجاه الإداء بالمعلومات وهنا تأتي أهمية الاعلان عن البحث مسبقا في وسائل الاعلام المحلية ودور العناصر القيادية ذات التأثير في إقناع السكان بأهمية البحث قبل البدء فيه.

كذلك قد يلاحظ في الميدان عدم استجابة الأفراد المبحوثين لتقديم إجابة حول سؤال أو أكثر في صحيفة الاستبيان وتسمى تلك حالات عدم الاجابة، وتتميز عند تفريغ الاستمارة على انها غير مبنية وإذا كانت كثيرة ستؤثر على نوعية البيانات التي يهدف سؤال معين إلى جمعها.

وتمر صحائف الاستبيان بعد استيفائها في منطقة الدراسة بمرحلتين هامتين

هما :

١ - المراجعة الميدانية وفيها تراجع كل بيانات الاستمارة في نفس المنطقة أى في المكان الذى يقيم فيه الباحثون، وهنا يمكن اكتشاف نوعين من الأخطاء اولهما أخطاء يمكن العودة لاستيفائها من المبحوث نفسه في الميدان خلال اليوم التالى وهى أما بيانات ناقصة مثل عدم الاجابة على بعض الأسئلة أو بيانات لا تتسق مع بقية البيانات الواردة في الاستمارة، ولا يمكن للباحث أن يصححها بنفسه وبالتالى يمكن تصويبها بواسطة الباحثين دون الرجوع إلى المبحوثين.

٢ - المراجعة المكتبية : وفيها تراجع بيانات الصحائف بحيث تستبعد

الحالات غير المستوفاة أو تصحح بعض البيانات التي يمكن اكتشافها قبل تفريغ البيانات.

وبعد كل هذه المراحل تأتي مسألة تحويل صحائف الاستبيان إلى بيانات في صورة مجموعة من الجداول، ويتوقف عدد هذه الجداول وأنواعها على تصميم الاستمارة كما سبقت الإشارة، وعادة ما يتم تفريغ صحائف الاستبيان آلياً بواسطة الأجهزة الحاسبة (الكمبيوتر) حيث يتم ترميزها أولاً بحيث تحول الاجابات النوعية إلى أرقام كأن تعطى الاجابة بنعم الرقم صفر والاجابة بلا الرقم (١)، وهكذا تحول بقية الاجابات عن الأسئلة المختلفة وبعد الترميز تدخل آلة التثقيب ثم تفرز وتحول إلى مجموعة من الجداول.

أما إذا كان التفريغ يدوياً فيقوم به مجموعة من الباحثين المدربين على ذلك، وتفرغ الجداول بالطريقة الاحصائية التي سيرد ذكرها فيما بعد، وبالرغم من ذلك فالتفريغ اليدوي أكثر عرضه للأخطاء في النهاية ولا يصلح في حالة البيانات الكثيرة والمتنوعة لأنه يستغرق وقتاً طويلاً جداً ويقتضى عمل عدد كبير من الأفراد مما يعنى احتمالات أكبر للخطأ

جدولة البيانات :

ويقصد بها نظم مجموعة من الأرقام حول توزيع ظاهرة معينة في صورة صفوف بحيث تبرز حقائق معينة أو تيسر تحليلها وقراءتها. ويتألف الجدول في معظم الأحوال من وحدات مكانية أو زمنية أو نوعية توضع في صورة صفوف رأسية وتوضع امامها الخصائص التي يراد إظهارها على هيئة اعمدة متجاورة افقياً.

ولإيضاح ذلك إذا كان لديك الوحدات المكانية ممثلة في بعض محافظات الوجه البحرى مثلاً فهي تمثل أول الأعمدة التي تنظم رأسياً، ثم يوضع أمامها توزيع السكان ونسب الأمية وكثافات السكان بحيث يمثل كل منها عموداً قائماً بذاته باعتبارها خصائص، وتعتبر كل خاصية من هذه الخصائص موزعة مكانياً او جغرافياً وتكون صورة الجدول كما يلي :

توزيع بعض الخصائص السكانية في بعض محافظات الوجه البحرى

عام ١٩٨٦

المحافظة	نسبة السكان % من سكان مصر	نسبة الأمية من سكان المحافظة (١٠ سنوات فأكثر)	كثافة السكان في الكيلو متر ٢ من المساحة المأهولة
البحيرة	٦,٧	٥٧,٥	٣٢٢
كفر الشيخ	٣,٧	٦٠,٣	٥٢٤
الغربية	٦٠,٠	٤٧,٦	١٤٧٨
المنوفية	٤,٦	٤٨,١	١٤٥٤

وتسمى هذه الخصائص متغيرات، ويقصد بها المقاييس أو المعايير التي تتخذ لقياس ظاهرة ما في توزيعها المكاني وتتغير من منطقة لأخرى فنسبة السكان متغير أول والأمية متغير ثان والكثافة متغير ثالث وهكذا ... ولذلك لأن قيمها جميعاً تختلف زمنياً ومكاناً، ولما كان اهتمام الجغرافيا هو معرفة الاختلافات المكانية فإن نظم الأرقام على هذه الصورة يساعد كثيراً في ذلك، ثم تبدأ بعد ذلك مرحلة ثانية ترمى لمعرفة أسباب هذه الاختلافات.

وتعتبر جدولة البيانات الخطوة الأولى عند التعامل مع الأرقام وتحول القيم غير الجدولة فيها إلى قيم منظومة ولتوضيح ذلك فإنه إذا كانت لديك أعداد السكان في محافظات الوجه البحرى في مصر عام ١٩٨٦ كالتالى :

المحافظة	دمياط	الدقهلية	الشرقية	القليوبية	كفر الشيخ	الغربية	المنوفية	البحيرة *
عدد السكان بالآلاف	٧٤٠	٣٤٨٤	٣٤١٤	٢٥١٦	١٨٠٩	٢٨٨٥	٢٢٢١	٣٢٤٩

ففى هذه الحالة ترتب المحافظات حسب احجام سكانها من الأصغر إلى الأكبر كما يلى :

٣٤٨٤، ٣٤١٤، ٣٢٤٩، ٢٨٨٥، ٢٥١٦، ٢٢٢١، ١٨٠٩، ٧٤٠

(*) أضيفت مساحة وادى النطرون لمحافظة البحيرة

ومن خلال هذا الترتيب يمكن القول أن ربع عدد المحافظات يقل سكانه عن ٢ مليون نسمة ويجاوز ثلاثة أرباعها هذا الحجم ولكن السؤال المهم هو كيف يمكن وضع هذه القيم في فئات؟

إذا اتخذت الفئات التالية كمحاولة للتصنيف فإن التوزيع سيكون على النحو التالي

محافظه واحدة (دمياط)	/	من نصف مليون لأقل من مليون
محافظه واحدة (كفر الشيخ)	/	من مليون لأقل من ٢ مليون
ثلاث محافظات (المنوفية والغربية والقليوبية)	///	من ٢ مليون لأقل من ٣ مليون
ثلاث محافظات (البحيرة الشرقية الدقهلية)	////	من ٣ مليون لأقل من ٤ مليون
<hr/>		بمجموع التكرارات
٨		

ويسمى هذا الجدول تكراريا أى يتكرر فيه توزيع الظاهرة للفئة الواحدة أكثر من مرة، ويمكن إيضاح ذلك بمثال آخر : فإذا كانت لدينا متوسطات كميات الأمطار الساقطة (بالمليمتر) على ٢٠ مدينة في منطقة معينة على النحو التالي :

٦٣٠	،	٨٩٤	،	٩٦٨	،	١٠١٧
٧٧٤	،	٩٢٢	،	١٠١٣	،	١٠١٩
٩١٤	،	١٠٥٩	،	٧٥٩	،	١٢٨٣
٧٢٠	،	٨٦٦	،	٨١٧	،	٩٢١
٩٣٧	،	٦٥١	،	٧٠١	،	٨١٥

فيمكن ترتيبها تصاعديا كما يأتي :

٦٣٠	،	٦٥١	،	٧٠١	،	٧٢٠
٧٥٩	،	٧٧٤	،	٨١٥	،	٨١٧
٨٦٦	،	٨٩٤	،	٩١٤	،	٩٢١
٩٢٢	،	٩٣٧	،	٩٦٨	،	١٠١٣
١٠١٧	،	١٠١٩	،	١٠٥٩	،	١٢٨٣

فإذا اختيرت الفئات على النحو التالي يصبح لديك جدولا تكراريا على

هذا المنوال :

الفئات	التكرارات
٦٠٠ -	6 / ###
٨٠٠ -	9 /// ###
١٠٠٠ -	4 ///
١٢٠٠ -	1 /
المجموع	٢٠ ٢٠

ويلاحظ في هذه الحالة أن القيم الواقعة بين ٦٠٠ وأقل عن ٨٠٠ تكرر حدوثها ست مرات والفئة التالية تسع مرات والفئة الثالثة أربع مرات وهكذا يتم تفريغ هذه القيم احصائيا بوضع (شرطة مائلة) تشير لحدوث الظاهرة مرة واحدة ثم يتوالى وضع هذه العلامات إلى أن تصبح أربع وتوضع الخامسة بطريقة عكسية عليها على النحو السابق.

الفئات أعدادها وأطوالها :

وتعتبر كتابة الفئات واختيار أطوالها من المسائل الهامة التي يجب أن تلقى عناية خاصة من الباحثين. ففي حالة تصنيف محافظات الوجه البحري اختصر الجدول الأول الذي كان يضم ثمانى فئات إلى أربع فئات فى الجدول الثانى، وهكذا تبدو العلاقة عكسية بين أطوال الفئات المختارة وأعدادها فى الجدول. والجغرافى تهتمه أطوال الفئات أكثر من غيره لأن خرائطه تركز غالبا على الجدول، يتوقف إظهار الاختلافات المكانية فى توزيع الظاهرة موضع الدراسة أو طمسها على طول الفئات المستخدمة فى الجدول أو الخريطة، على أن الأمر المتفق عليه عموما هو مراعاة أن يكون عدد الفئات مقبولا بحيث يمكن التعامل معه بمعنى ألا تقسم الأرقام إلى ٥٠ فئة مثلا أو فئة واحدة فقط أو إثنين ويتوقف ذلك على طبيعة الظاهرة موضع الدراسة ومدى تشتت توزيعها أو تجانسها.

وليس هناك قانون واحد أو قاعدة معينة تصلح للتطبيق مباشرة فى كل الحالات ولكن هناك بعض الأسس التى نراعى منها اختيار فئات من نفس الحجم أو

الإتساع ومحاولة تجنب الأعداد الكبيرة جداً منها خاصة وأن التمثيل البياني أو الخرائطي له دور فيصعب مثلاً تجاوز عشر فئات في مفتاح خريطة واحدة إلا في حالات معينة (استخدامات الأرض في المدن مثلاً) ومن ثم ينظر للعدد ٧ - ٨ فئات باعتباره مناسباً للظلال أو الألوان المستخدمة في الخرائط.

وربما كانت بعض القوانين الموضوعية للتعامل مع مجموعة من الوحدات

الملاحظة وتصنيفها ذات قيمة في هذا الصدد ومنها قانون Croxton and

Cowdien وصيغته على النحو التالي :

$$ك = ١ + ٣,٣ \text{ لون}$$

أو معادلة Brooks and carruthers وصيغتها

$$ك < \text{لون}$$

حيث تشير ك لعدد الفئات المرغوبة، لون إلى لوغاريتم عدد الوحدات

الملاحظة وبقية الأرقام ثوابت :

غير أن الملاحظ أن هذه القواعد لا تصلح إلا عند التعامل مع عدد من

الوحدات تمثل عينات سحبيت على نطاق محدود بجانب نظرتها للقيم وتوزيعها احصائياً دون ربطها بالمكان.

ويبين الجدول التالي التوزيع النسبي للسكان في بعض المحافظات المصرية في

تعداد ١٩٨٦ ومنه يظهر أن النسب تتراوح بين ١٢,٦ في القاهرة ٠,٧٪ في

المحافظة	نسبة السكان	المحافظة	نسبة السكان
١ - القاهرة	١٢,٦	٧ - القليوبية	٥,٢
٢ - الدقهلية	٧,٢	٨ - المنوفية	٤,٦
٣ - الشرقية	٧,١	٩ - دمياط	١,٥
٤ - البحيرة	٦,٧	١٠ - الإسماعيلية	١,١
٥ - الإسكندرية	٦,١	١١ - بور سعيد	٠,٨
٦ - الغربية	٦,٠	١٢ - السويس	٠,٧

حالة محافظة السويس، وإذا كان الغرض رسم خريطة توضح الاختلافات

فى توزيع نسب السكان للمحافظات على شكل فئات فإن المدى هو : ١٢,٦ -

٠,٧ = ١١,٩ ثم تقسم المحافظات بإحدى هاتين الطريقتين :

العدد	الطريقة الأولى	العدد	ثانيا : الطريقة الثانية	العدد
٦	محافظات نسبتها من ٠,٥ إلى أقل من ٣٪	٤	أقل من ٥ ٪	٦
٥	محافظات نسبتها تتراوح بين ٣ لأقل من ٦٪	٢	من ٥ ٪ لأقل من ١٠ ٪	٥
١	محافظات نسبتها تتراوح بين ٦ لأقل من ٩٪	٥	من ١٠ ٪ لأقل من ١٥ ٪	١
	محافظات نسبتها تتراوح بين ٩ لأقل من ١٢٪	-		
	محافظات نسبتها بين ١٢ لأقل من ١٥٪	١		
	المجموع	١٢		١٢

ويلاحظ أنه فى الحالة الثانية وضعت محافظات متفاوتة النسب إلى حد ما

فى فئة واحدة أى أن الفروق تم ادماجها مما يقلل من معرفة مدى التفاوت.

الطرق المختلفة لكتابة الفئات :

يلاحظ فى الأمثلة السابقة أن كلمة "أقل من" كانت تذكر بصفة دائمة

قبل الحد الأعلى للفئة، وذلك لأن الفئات فى بعض الأحيان قد تكتب على النحو

التالى :

٠,٥ - ٣٪

٣ - ٦٪

٦ - ٩٪

وهذه الطريقة فى الكتابة خطأ لأنها تكرر الرقم الواحد فى فئتين متتاليتين

فالقائمة ٣ مثلا هل توضع فى الفئة الأولى أم الثانية وهكذا.

كذلك قد تكتب الفئات فى بعض الأحيان إذا كانت خمسية مثلا بالطريقة

التالية :

١٠ - ١٤

١٥ - ١٩

٢٠ - ٢٤

وهذا وضع معيب لأن هناك قيما يصعب وضعها فى أى فئة من هذه الفئات، فالقيمة ١٤,٥ مثلا ستوضع فى الفئة الأولى أم الثانية، ويعنى ذلك أنه توجد فواصل بين الفئة والفئة التالية لها ومن ثم فالأسلوب الصحيح لكتابة الفئات تستخدم فيه واحدة من طريقتين هما :

١٠ - ١٤,٩٩٩

١٥ - ١٩,٩٩٩

٢٠ - ٢٤,٩٩٩

ولما كانت هذه الطريقة عيبها كثرة عدد الأرقام المكتوبة عند الحد الأعلى للفئة فإنه يفضل استخدام الطريقة التى تحدد أحد طرفى الفئة صراحة وترك الطرف الآخر ليتحدد ضمنا من الفئة التالية او السابقة وفى حالة تحديد بداية الفئة تكون فى المثال السابق على النحو التالى :

١٠ -

١٥ -

٢٠ - وهكذا

ومعنى ذلك ان الفئة الأولى تشمل ١٠ وكل ما هو اكبر منها حتى أقل من ١٥ وهى بداية الفئة الثانية وهكذا تسير الفئات على هذا النحو أو قد يذكر صراحة لفظ "أقل من" كما سبقت الإشارة.

وقد تحدد نهاية الفئة صراحة وترك بدايتها لتحديد ضمنا من نهاية الفئة السابقة كالتالى :

١٥ -

٢٠ -

٢٥ -

ومعنى هذا أن الفئة الأولى تبدأ عند أكبر من ١٥ وتستمر حتى تشمل ١٥ نفسها والفئة الثانية تبدأ بعد ١٥ وتستمر حتى تشمل ٢٠ نفسها وهكذا لأن الفئات تقرأ فيقال عنها ١٥ فأقل أو ٢٠ فأقل.

ويلاحظ ان الفئات قد تكون الفواصل بينها منتظمة بمعنى ان الفاصل لا يتغير بين أى فئة والتالية لها كأن يكون ٥ أو ٢ أو ٣ ويسمى التوزيع المنتظم، ولكن قد يضطر الباحث فى بعض الأحيان إلى استخدام التوزيع غير المنتظم مثلما هو الحال فى جدول توزيع نسب السكان فى المحافظات سابق الإشارة إليه ففى حالته يلاحظ أن القاهرة وحدها تقرب من ١٣٪ ويليه مجموعة محافظات تقع بين ٨,٦٪ ومجموعة تالية قيمتها ٤ - ٦٪ ومجموعة تالية تقل عن ذلك.

وفى بعض الأحيان تكون الفئات محددة البداية والنهاية ويسمى الجدول فى هذه الحالة جدولاً مقفلاً، وإذا كانت نهاية الجدول مفتوحة كما فى حالة بيانات السن للسكان حيث تنتهى بالسن ٧٥ فما فوق يعتبر الجدول مفتوحاً حتى وإن انتظمت الفئات، وقد يكون الجدول مفتوحاً عند طرفه الأدنى كأن يقال أقل من ١٥ مثلاً فهذه تحتل من صفر إلى ١٥ وقد يكون مفتوحاً فى البداية والنهاية.

أنواع الجداول وخصائصها :

يراعى عند تكوين الجدول عدة أمور منها أن يكون بسيطاً بقدر الإمكان حتى تسهل قراءته واستخلاص الحقائق منه لأن الجدولة ما هى إلا وسيلة لتركيز البيانات فى أضيق حيز ممكن. كذلك لا بد من تحديد خاناته ومداول كبل واحدة منها بطريقة مختصرة بحيث تكتب فى حيز محدود، ويشار قبل بناء الجدول إلى العنوان الدقيق له الذى يبين ما يضمنه من بيانات وتاريخها ووحدات القياس المستخدمة عددية أو مساحية أو وحدات وزن ويجب أن تكون موحدة فى كل الجداول بقدر الإمكان فلا يصح استخدام الأميال مرة والكيلو مترات مرة ثانية والأقدنة مرة ثالثة لمعرفة المساحات مثلاً، كما ان تحديد دلالة الأرقام إذا كانت نسباً مئوية أو أرقاماً مطلقة أو معدلات لكل ألف أو أكثر كل ذلك يجب مراعاته بدقة عند وضع الجدول ويشار فى نهاية الجدول عادة إلى مصدر بياناته.

وتختلف الجداول فى أنواعها حسب الأغراض التى توضع من أجلها ويمكن

تقسيمها إلى :

١ - جداول جغرافية وفيها يتم توزيع الظاهرة حسب الوحدات المكانية وهى أكثر الجداول استخداماً فى الجغرافيا وقد تكون هذه الوحدات أقساماً طبيعية مثل القارات أو البحار والمحيطات أو أقسام من وضع الإنسان مثل الدول أو الوحدات الإدارية بمسمياتها المتباينة محافظات أو مراكز أو كونتيات أو غير ذلك ويمكن أن يمثل الجدول التالى نموذجاً لهذا النوع :

اعداد السكان ومساحات بعض الدول الإسلامية فى عام ١٩٨٦

الدولة	المساحة ألف كم ^٢	السكان مليون نسمة	الدولة	المساحة ألف كم ^٢	السكان مليون نسمة
نيجيريا	٩٢٤	٩٩	الدونيسيا	١٩٠٤	١٦٧
الجزائر	٢٣٨٢	٢٢	ايران	١٦٤٨	٤٦
مصر	١٠٠١	٤٨	باكستان	٨٠٤	٩٩

٢ - جداول زمنية ويكون الأساس فيها قياس تطور حدوث ظاهرة ما خلال مراحل زمنية مختلفة مثل تطور سكان مصر خلال الفترة من ١٨٩٧ - ١٩٨٦ وذلك على النحو التالى مثلاً :

السنة	السكان بالمليون	السنة	السكان بالمليون	السنة	السكان بالمليون
١٨٩٧	٩,٧	١٩٢٧	١٤,٢	١٩٦٠	٢٦,٠
١٩٠٧	١١,٣	١٣٧	١٥,٩	١٩٦٦	٣٠,٠
١٩١٧	١٢,٨	١٩٤٧	١٩,٠	١٩٧٦	٣٨,٠
				١٩٨٦	٤٨,٠

٣ - الجداول المرتبة حسب الحروف الأبجدية وهذه تستخدم غالباً فى البيانات التى تنشرها الهيئات الدولية وفيها ترتب الدول حسب ابجديتها فتأتى أوغندا مثلاً قبل بنجلاديش وهذه قبل تشيكوسلوفاكيا وهكذا يمكن أن يطبق ذلك على محافظات مصر فتأتى أسيوط قبل أسوان.

٤ - الجداول الكمية وفيها ترتب الوحدات المكانية حسب أهمية الظاهرة فإذا كنت إزاء توزيع المساحات المزروعة فى محافظات مصر فتأتى محافظة البحيرة أولا ثم تليها الدقهلية فالشرقية فالمنيا وهكذا تبعا للأكبر فالأصغر حتى نصل لأقل المحافظات مساحة زراعية وبطبيعة الحال عند ترتيب هذه المحافظات حسب توزيع أى ظاهرة أخرى ستختلف أولوياتها.

٥ - الجداول الكيفية وتبين التوزيع النوعى لظاهرة ما كأن تصنف الصناعات من حيث عدد العاملين بها أو رأس مالها أو منشاتها حسب نوع الصناعة بين الغزل والنسيج والكيمائية والغذائية والمعدنية وغيرها.

٦ - الجداول المركبة : وتشمل توزيع أكثر من ظاهرة فى وقت واحد كأن يوزع السكان مثلا حسب الحالة التعليمية والسن والنوع أو توزيع إنتاجية الأرض الزراعية فى عدد معين من الحيازات حسب كمية السماد المضافة.

٧ - الجداول التكرارية : وتبين توزيع ظاهرة ما حسب عدد مرات حدوثها، وقد يكون هذا التوزيع عدديا أو نسبيا بمعنى أنه يمكن تحويل القيم المطلقة فى الجدول التكرارى إلى نسب مئوية بالنسبة لمجموع التكرارات كلها وهذا يسهل المقارنة بين أكثر من جدول تكرارى واحد إذا كانت العينات المسحوبة مختلفة الأحجام.

٨ - الجداول التراكمية : وتسمى الجداول التى تجمع تكرارات حدوثها تصاعديا أو تنازليا باسم الجداول التكرارية المتجمع الصاعد أو الهابط وقد تكون فى صورة أعداد مطلقة أو نسب مئوية. وقد تجمع القيم الموجودة فى أى جدول من الأنواع السابقة جمعا تراكميا بحيث يبين مدى تركيز أو تشتت الظاهرة موضع الدراسة.

_____ الفصل الثالث _____

القياس والترتيب والتصنيف

أولاً : أنواع المقاييس

- ١ - المقياس الأحادي.
- ٢ - المقياس الثنائي.
- ٣ - المقياس المتعدد.
- ٤ - المقياس الفئوي أو النسبي.

ثانياً : تطبيق أنواع المقاييس على البيانات ومشكلاته.

ثالثاً : احتمالات الخطأ في القياس.

رابعاً : مشكلات القياس في الجغرافيا.

- الترتيب

أولاً : الترتيب الكامل

ثانياً : الترتيب الضعيف

ثالثاً : الترتيب الجزئي.

- التصنيف

أولاً : الهدف من التصنيف

ثانياً : أسس التصنيف.

ثالثاً : اختيار الخصائص وأساليب التصنيف

رابعاً : الأساليب الكمية في التصنيف.

خامساً : أنماط التصنيفات.

الفصل الثالث

المقياس والترتيب والتصنيف

أولاً : أنواع المقاييس :

من الواضح أن التعامل مع البيانات الجغرافية يتطلب استخدام نماذج للمقياس الكمي يمكن تقسيمها إلى أربع مجموعات محددة تستخدم لمعايرة الأشياء أو خصائصها. وفي السنوات الأخيرة ظهرت نماذج للتصنيف أكثر تعقيداً سميت نماذج المقياس المتعددة الأبعاد Multi - dimensional Scaling Models ولكن من الأفضل أن نبدأ بالمقاييس الأربعة والتي يمكن تمييزها بخصائصها الرياضية أكثر من قيمتها التطبيقية وتشمل المقاييس الأحادي والثنائي والمتعدد والفئوي أو النسبي ومن الطبيعي أن يرتبط تطبيق هذه المقاييس بالبيانات المتاحة فتزداد دقتها وقيمتها كلما زادت كمية المعلومات.

١ - المقياس الأحادي :

والسؤال الذي يدور حول هذا النموذج هو : هل هو مقياس أم أسلوب للتصنيف؟ فقد استبعده كل من تورجوسون (١٩٥٨)، وناثلي (١٩٦٧) من المقاييس واعتبراه أسلوباً للتصنيف سواء للأشياء أو الخصائص التي تميزها فمثلاً نحن نضع أرقام لاعبي الكرة أو نرقم الأقاليم التي ندرسها ٣،٢،١ وهذا التقسيم لا نقوم فيه بعمليات رياضية فلا يقال مثلاً أن الإقليم رقم ٨ - الإقليم رقم ٥ يعطينا الإقليم رقم ٣. وهنا يجب ألا نخلط بين العدد والتصنيف بهذه الطريقة فعدد الأشياء الموجودة في الصناديق المصنفة على أسس مختلفة أسلوب يختلف عن إعطاء كل صندوق منها رقماً، حيث يصبح من السهل بعد ذلك إجراء عمليات حسابية.

٢ - المقياس الثنائي :

وهو أدنى المقاييس الإحصائية ولا يتطلب سوى بيانات محدودة، ربما يكون من الصعب التفكير في الكيفية التي توضع بها أحداث معينة في صورة فئات، ولكن يمكن القول أن المقياس الثنائي معناه تصنيف هذه الأحداث أو الملاحظات في صورة خيار من اثنين فمثلاً يتوزع مجموع السكان كأفراد بين نوعين ذكور أو إناث أو

تتوزع إجابة سؤال محدد فى حقيقة استبيان. بين نعم أولاً أو يتوزع مجموع الأفراد فى مكان ما بين حاضـر وغائب، وطبقاً لهذا المقياس الثنائى يمكن بسهولة التفكير فى تصنيف أى ظاهرة على سطح الأرض ثم رصدها طبيعىة أو بشرية بين قسمين، فالمناخ يمكن أن يتوزع مثلاً بين الجاف والممطر أو بين الجار والبارد ولكن يعيب هذا المقياس البسيط إمكان ضياع كم كبير من المعلومات أو التفاصيل بين هذين النمطين إذا كانت ظاهرة موضع البحث متدرجة فى حدوثها. وتمثل قيمة مثل هذا النوع من المقاييس فى استخدامه فى صحائف الاستبيان للإجابة عن أسئلة تتوزع إجاباتها بين خيارين.

٣ - المقياس المتعدد :

ويقصد به توزع الظاهرة موضع الدراسة بين أكثر من فئتين فليس من الضرورى فى كل الأحوال أن تنقسم الظاهرة بين خيارين فقد تكون أربعة أو خمسة أو أكثر فمثلاً إذا كنت إزاء دراسة عن محافظات مصر وعدد الجامعات فيها فيمكن تصنيفها إلى ثلاث فئات : محافظات لا توجد بها جامعات كلية وأخرى توجد بها جامعة واحدة وثالثة توجد بها أكثر من جامعة، ويعتمد تصنيف الظاهرة إلى عدد معين من الفئات على عوامل مختلفة منها مدى التباين فى توزيع قيم الظاهرة والهدف الذى يرمى إليه الباحث فهل غرضه البحث عن التفاصيل الدقيقة فى مدى الاختلاف أم يريد التوصل لدرجة كبيرة من التعميم بحيث يكون لديه أنماط محدودة فى نهاية الأمر ؟ وهنا يدخل نمط الدراسة كعامل ثالث فهل هى دراسة شاملة على نطاق كبير من الأرض أو دراسة تفصيلية على مساحة محدودة.

٤ - المقياس الفئوى أو النسبى :

وهو أكثر المقاييس شيوعاً واستخداماً فى وقتنا الحالى عند ترتيب الظواهر على أساس كمى، وهنا يظهر استعمال المسافات الفاصلة بين كل ظاهرة والأخرى ويبدأ المقياس الفئوى من نقطة محددة تعين فى الجغرافيا مثلاً تحدد المواقع حسب دوائر العرض بدءاً من خط الاستواء الذى ينظر إليه كنقطة بداية (صفر) وكذلك الحال مستوى سطح البحر يعتبر مقياساً للاختلافات فى التضاريس. والمقياس النسبى

له أهميته وفيه ينظر الباحث أو الدارس إلى الظاهرة موضع الدراسة باعتبارها تمثل رقماً للعشرة أو مضاعفاتها ١٠ أو ١٠٠ أو ١٠٠٠ وهنا يصبح لدينا حالتين.

أ - تقسيم ما تمثله الظاهرة في صورة نسب مئوية فإذا قيل أن سكان الإسكندرية يمثلون ١٠٠٪ فإنه في الإمكان توزيع سكان أقسام المدينة المختلفة حسب نسبة كل قسم في المائة من إجمالى السكان، وميزة هذا التقسيم أنه يعطى انطباعاً مباشراً وسريعاً عن الأهمية النسبية لكل قسم من هذه الناحية وهكذا يمكن أن يطبق ذلك على أى ظاهرة أخرى تجزأ إلى أقسام.

ب - نسبة جزء من ظاهرة معينة حسب درجة حدوثه لظاهرة أخرى قد تكون من نفس النوع أحياناً أو لا تكون من نفس النوع في أحيان أخرى ويعرف ذلك باسم المعدلات وهي تنسب لكل ألف أو لكل عشرة آلاف فمثلاً يقال معدل المواليد لكل ألف من السكان أو معدل الإصابة بمرض معين لكل عشرة آلاف أو مائة ألف من السكان، وهكذا يزيد الرقم المنسوب إليه أو ينقص حسب مدى حدوث الظاهرة فإذا كانت الإصابة بمرض معين نادر الحدوث نقول حالة لكل مائة ألف مثلاً.

ثانياً : تطبيق أنواع المقاييس على البيانات ومشكلاته :

تعنى عملية القياس محاولة ترقيع الأشياء بتصويرها خرائطياً في إطار مساحة معينة أعدت سلفاً ومن هنا فنحن الذين ننظم هذه الأشياء وهي لم تأت لنا منتظمة بذاتها. وكل نموذج من نماذج القياس له أساليب رياضية معينة ذات خصائص محددة فكيف إذن نستطيع أن نختار نماذج القياس التي تلائم مشكلة معينة وكيف نعاملها؟ أو نعمل بها ؟ الاجابة على مثل هذه الأسئلة تعتمد على مدى فعالية كل مقياس كوسيلة للملاحظة التجريبية، وهذا الموضوع له جانبان أحدهما فلسفى معقد والآخر عملى تماماً وهما على كل حال متداخلان وقد قسم كامبل Cample (١٩٢٨) مثلاً المقاييس إلى قسمين : أساسية Fundamental (أهميتها لا تعتمد على أى أهمية أخرى) ومشتقة (تتألف من عدة مقاييس أساسية مركبة) واقترح اعتماد العلوم على الأولى بقدر الإمكان.

والتفق عليه الآن أن هناك خصائص معينة يمكن تطبيق المقاييس عليها بسهولة كما أن الخصائص المعقدة يمكن تجزئة أبعادها العديدة إلى أبعاد أحادية وتطبيق المقاييس البسيطة عليها ثم تركيبها بعد ذلك لتصبح مقاييس تركيبية، وهناك كثير من الحالات يكون من السهل فيها قياس خاصية مركبة بصورة مباشرة بدلاً من قياس مكوناتها وهذا لا يكون سهلاً في العلوم السلوكية عند قياس الطلب أو المنفعة أو الرقابة والضغوط فهي صعبة القياس ببساطة لأن معانيها المحددة غير واضحة ومن ثم فالفهم النظري الواضح يجعل تطبيق المقاييس أمراً سهلاً وبالتالي فإن القياس وسيلة ملاحظة *Observational device* تعتمد على نظرية كافية وقواعد معينة ترتبط بها وتحولها إلى مفاهيم عملية.

فالنظرية تقدم شيئاً عن بنية الأحداث أو الأشياء الملاحظة فإذا عرفت البنية يمكن بسهولة إستخلاص بعض المعايير لقياسها، وهنا يصبح واضحاً أنه لا يمكن استخدام مقياس فئوي عندما يكون الهيكل أو البنية غير مستمر . و على سبيل المثال إذا أريد تحديد فائدة المكان بالنسبة للسكان يمكننا أن نحدد أفضلية الأماكن للسكان، ومن البداية فإننا لا نعرف معنى واضحاً ومحدداً حول الاستخدامات المكانية وتكون النتيجة البحث عن معلومات على المقياس الأحادي هل تفضل أو لا تفضل هذا المكان؟ والاجابة لن تعطى معلومات كثيرة ولا نستطيع من خلالها التعامل مع البيانات في صورة جداول أو بتطبيق أساليب معقدة. ولكن إذا طلب من الناس ترتيب الأماكن حسب أفضليتها لهم ترتيباً تنازلياً ثم مثل ذلك على خريطة طبقاً للمقياس الترتيبي فلا شك في حصولنا على قدر أكبر من المعلومات وإمكان تطبيق بعض المعايير الأخرى، ولكن مثل ذلك يفترض النظرة الانتقالية للناس *Transtivity* في وقت محدد عند المفاضلة، هل هذه الانتقالية مستمرة طوال الوقت؟ ولهذا نخرج بمبدأ هام مؤداه أن طريقة القياس تتوقف على الفروض الموضوعية سلفاً وهذه الفروض تحتاج إلى التأكد من إمكان تطبيقها عملياً.

ونقطة أخرى تتصل بالطريقة التي تستطيع بها تحديد أى المقاييس يمكن استعماله هي محاولة التوليف بين أكثر من مقياس بسيط بطريقة معينة وهذه تقود إلى

طريقة عامة فى مجال النظم القياسية تعرف باسم التحليل البعدى Dimensional Analysis وهى توضح الكيفية التى يتغير بها شكل المقياس عندما تتغير الأرقام المستخدمة من خلاله وتساعد على مقارنة نظم القياس المختلفة وعلى تطوير هيراركية لهذه النظم. فعند قياس الطول مثلاً يمكن تربيعة لقياس المساحة وتكعيبه لقياس ثلاثة أبعاد (الحجم) وهكذا يمكن السير فى هذا الشكل من التحليل للبحث عن الخصائص الرياضية الأساسية (الأبعاد)، ذات القيمة فى العلوم الاجتماعية.

وتساعد هذه الطريقة فى تطوير أساليب أو طرق للقياس أو ربما اشتقاق مؤشرات جديد New Indices ذات قيمة، ومعظم المؤشرات ذات الأهمية فى الجغرافيا البشرية مثل معامل التوطن ومؤشرات التنمية الاقتصادية ومؤشرات النمو النسبى اشتقت بطريقة غير منتظمة Non Systematic، وبجانب ذلك كله تساعد نماذج القياس هذه فى إخراج طريقة لتمثيل الأشياء بيانياً على مقياس سابق التحديد، وهناك أعداد لا حصر لها من طرق التمثيل هذه يمكن تطويرها، وأعداد أخرى مثلها من المقاييس التى تم وضعها، والمشكلة المنهجية هنا هى كيف يمكن اختيار طريقة التمثيل وأسلوبه الملائم الذى يحقق العدالة بالنسبة لهدف موضوعى معين، لقد نجحت كثير من طرق التمثيل فى ظل أوضاع معينة وطبقت فى غيرها وحقت أيضاً نجاحاً، ولكن الحذر فى مثل هذه الحالات يأتى من أن الحركة نحو نظام معين للقياس وتطبيقه دون مراعاة للمشكلات الكامنة فيه قد يقود إلى بحوث غير فعالة بالمرّة.

ثالثاً : احتمالات الخطأ فى المقاييس :

فى كل هذه المقاييس مجال للخطأ ويحدد مدى هذا الخطأ فائدة المقياس لوضع معين، والوضع المثالى بالطبع هو أن يكون الخطأ بسيطاً بدرجة يمكن تجاهله معها وأهم هذه الأخطاء تأتى من أربعة مصادر هى :

١ - خطأ الباحث الذى يأتى من عدم قدرته على التجرد كلياً عند عملية القياس وفى حالة العلوم الطبيعية يعزى خطأ الباحث إلى عدم قدرته العقلية على التمييز النهائى بصورة قاطعة ويمكن فى هذه الحالة استخدام المنحنى الطبيعى لتقدير المقياس الحقيقى. أما فى العلوم الإنسانية فتظهر كل أنواع المشكلات المتعلقة

بعدم قدرة الباحث عند التعامل مع الآخرين على التخلص من تحيزه مع الأسئلة المطروحة، كما أنه يقحم نفسه غالباً في أوضاع القياس ولذا فالأخطاء عادة تكون منتظمة وليست عشوائية.

ب - أخطاء الآلات المستخدمة مثل الترمومترات وغيرها فليست هناك آلات كاملة الدقة فهامش الخطأ قائم في كل حال.

جـ - الأخطاء الراجعة للبيئة (الأخطاء البيئية) عندما تؤثر أحوال البيئة على الباحث - الآلة - الشيء المراد ملاحظته.

د - الأخطاء المتعلقة بالمبحوث فالتناس مثلاً يغيرون رأيهم في شيء معين من الصباح إلى المساء أو ربما يتأثر سلوك المبحوث بسلوك الباحث وخصوصاً في الاستبيان.

رابعاً : مشكلات القياس في الجغرافيا :

هناك أساليب بحثية للقياس متطورة بشكل جيد، في معظم مجالات البحث الجغرافي وبالذات في الجغرافيا البشرية التي شهدت تغيراً سريعاً في مجالات اهتمامها خلال السنوات القليلة الماضية ولم تستقر بعد الأساليب المتفق عليها، فقد زاد الاهتمام بالنواحي السلوكية المتصلة بالمكان والدراسات المتعلقة بالحس المكاني Spatial Perception وإدراك المكان أو التعرف عليه والسلوك المكاني والتعرف على البيئة Environmental Preception. فقد غدا واضحاً أن الأسس التي تستند لها المقاييس فهمت جيداً وتركت الأساليب المستخدمة في هذه المجالات أثراً مرغوباً فيه، وهذا يرجع إلى الصعوبة الكامنة في مجالات القياس لأشياء مثل القيم الاحصائية والتصورات Images وما شابههما، كذلك الفشل في الصراع مع المشكلات المنهجية الأساسية، وقد أعدت مجموعة من الأساليب القياسية للتعرف على قيمة المكان وبدلاً من حصر هذه الأساليب أو تقويمها من الأفضل أن نتعرف على قيمة واحد منها.

إذا اختيرت ثماني مناطق حضرية متجانسة نسبياً في أحوالها ولتكن اسمائها
مثل أ، ب، جـ ثم تختار عينة من سكان المدينة بطريقة معينة ويسأل هؤلاء أن يرتبوا

الأسماء حسب أفضليتها لديهم فما هي المعلومات التى سيقدمها هذا النموذج؟
 سيتيج لدينا ثلاث طرق نستطيع التعامل بها مع هذا النموذج هي :

- ١ - النوع الأول المنهج الموضوعى وفيه نقيس الفائدة بالنسبة لكل شخص للأماكن.
- ٢ - المنهج الذاتى وفيه تحدد نفعية الأماكن كما يراها الأفراد.
- ٣ - منهج الاستجابة وفيه يتم المزج بين الطريقة الموضوعية والشخصية وهو أقلها قيمة لأنه يخلط بين شيئين مختلفين، و لكن طالما كان النموذج قائما فمن الواضح أنه يختص بهذه الفئة ويمكن فى هذه الحالة استخدام تصميم العينة لتحويل النموذج السابق إلى نموذج للحكم Judgement. فإذا فرض أن المتغيرين الحاكمين بالنسبة لمقياس النفعية للأفراد هما التعليم والدخل وعن طريق تحويل عينتنا إلى عينة طبقية لنجعل التعليم و الدخل ثابتين ربما نتحكم إلى حد كبير فى مقياس النفعية المكانية للأفراد ونحولها لفائدة أو قيمة المكان.

الآن أصبحنا نضع على المقياس المكان لا الناس وبالتالي يظهر سؤال ثان ما الذى يمثل المكان فى الواقع وكيف يرتبه الناس؟ فالمكان يتألف من عدة أسماء والاجابات تتعلق بهذه الأسماء فالناس يفضلون الأسماء الأجل مثلا عن غيرها، والمعلومات التى تتوفر لديهم عن بعض الأماكن تختلف وتؤثر فى التفضيل كما أن اختلاف تخيل أو تصور الناس لهذه الأماكن له دوره وربما ترتب الأماكن حسب أحوال المعيشة الواقعية وكل هذه متغيرات تؤثر فى النهاية على النتائج البحثية. والحقيقة أن الجغرافى عند اضطلاع به بحث أو دراسة تقابله مشكلات عدة منها مشكلة مقياس الرسم المستخدم فموضوعات الجغرافيا تتفاوت فى مجالها المكاني من قارات تبلغ مساحاتها بضعة ملايين من الكيلو مترات المربعة إلى قرى صغيرة أو شياخات فى مدن تنقلص مساحاتها إلى بضعة كيلو مترات مربعة؛ ودائما نرى الجغرافى يبحث عن الاختلافات المكانية التى أكد عليها هارتسهورن، ومن ثم فالمقياس المستخدم يتوقف على عنصرين هما : المساحة المدروسة ومدى الاختلافات الداخلية التى يريد الحصول عليها وبناء على ذلك تحدد نوعية الأقاليم هل هى شاسعة المساحة Macro او متوسطة Meso أو صغيرة جداً Micro كما تتأثر بذلك

الأساليب المطبقة في جمع المادة العلمية (حصر شامل - عينة - دراسة حالة) بل وأحياناً الطرق الكمية.

ويتنازع الجغرافى عند إظهاره الاختلافات المكانية اتجاهان أولهما البحث عن أوجه الاختلاف بين الوحدات أو الخصائص المكانية من ناحية والثانى التوصل إلى أوجه التشابه Similarities داخل الوحدة أو الخاصية لتمييزها أو التوصل لشخصيتها المتفردة عن قريناتها، ويترتب على هذا اللجوء إلى تضخيم السمات المميزة بين المجموعات المصنفة Maximizing Between Groups Characteristics. وتصغير السمات داخل المجموعات Minimizing Within Groups Characteristics.

ومما يجب ملاحظته أن الجغرافيا فى توزيعاتها المكانية تركز على الأشياء Things مثل المساكن، المزارع، استخدامات الأرض، الظواهر الجيومورفولوجية أو الجبال كنمط أول. ويمكن أن يضاف إلى هذه شبكات النقل والمدن والأنشطة الاقتصادية والأقاليم وهى تغطى مساحات. أم النمط الثانى فيهتم بالأحداث Events مثل التغيرات فى الإنتاج الزراعى أو الأحوال المناخية أو النمو السكانى وفى هذه الحالة يدخل البعد الزمنى فى نظرة الجغرافى للمكان، وقد يكون هدفه دراسة جغرافية الماضى أو رصد الحاضر والنظر للمستقبل من خلاله. أما النمط الثالث فيعنى بالخصائص Characteristics مثل المستويات التعليمية أو الاقتصادية للسكان أو سمات الكتيبان الرملية فى الصحارى أو خصائص الجزر الفيضية فى مجارى الأنهار ... الخ.

وسواء كان الفرد يحاول أن يضيف فى المجال الجغرافى عن طريق النظرية العامة (الواحدة) أو عن طريق الإقليمية فلا بد أن يلجأ للتصنيف فعن طريق أساليبه المختلفة لابد من تعيين أو تحديد الوحدة Unit أو العنصر Element أو المفردة Individual أولاً عن طريق محوريتها المكانية-الزمانى Space-Time Coordinate ثم ثانياً : النظر إلى خصائصها وكثيراً ما يخلط الجغرافيون بين الاثنين فى أعمالهم مما

يؤدى إلى أوضاع غير صحيحة فى حل المشكلات الجغرافية بل وفى المناقشات المنهجية.

الخطوة الأولى : فى الجغرافيا هى توقيع العناصر المتشابهة فجغرافية السكان تهتم بتوزيع السكان وعلم المناخ يهتم بالعلاقات بين الكتل الهوائية ودرجات الحرارة والضغط والتساقط ليصل فى النهاية للأقاليم المناخية وفى هذين المثالين نحن معنيون بظواهر متناثرة فى الحالة الأولى تمتد لتغطى معظم مساحات اليابس، وفى الحالة الثانية الكرة الأرضية بأسرها. وفى نفس الوقت قد توجد موضوعات محددة فى مكان معين مثل جغرافية الحضر أو الظواهر الجليدية أو الجرانيتية جيومورفولوجيا وهى تعنى بعدد كبير من الوحدات غير المستمرة يمكن من خلالها أن ندرس إما عنصرا واحدا له انتشار عالمى أو مساحات محدودة من خلال البعض وليس كل الملامح ذاتها.

والخطوة الثانية : هى محاولة مقارنة هذه العناصر فجغرافية العمران مثلا تحاول تعريف المنطقة الحضرية سواء ارتكزت على معيار واحد أو أكثر ومقارنة توزيع المدن آخذة فى الاعتبار الاختلافات فى الأحجام والطابع المعمارى والتركيب الوظيفى والديناميكية ثم تقترح التوبولوجى Typology أو الأنماط الحضرية بالنظر إلى المعايير أو الأسس التى اتخذت.

ويمكن أن ينتج عن تجميع هذه المعايير السماح بخروج تصنيف عام بل يمكن أن نسلك نفس الخطوات فى فروع الجغرافيا الأخرى بالرغم من أن الأنماط Typologies تكون مبتورة تقريبا وتتوقف درجة كثرتها على طبيعة الموضوع وهناك عديد من التصنيفات المناخية التى وضعت بعضها يتداخل مع بعضه والآخر يكمل بعضه، ويتلو عملية التصنيف هذه وصف عناصر مختارة وتوزيعها سواء ارتكزت على معيار واحد أو بالنسبة لمحورى المكان والزمان أو انتقلت بصورة أكثر تعقيدا لتؤلف جزءا من سلسلة تعرف بالجغرافيا العامة.

الترتيب :

لا شك أن الترتيب **Ranking** يعتبر من الركائز الأساسية والأساليب البسيطة في نفس الوقت التي تساعد الجغرافي كثيرا في تحليله وإدراكه للعلاقات بين الظواهرات أو بين الأقاليم، ولا بد عندما نريد تقسيم مجموعة معينة من الوحدات المكانية أن تراعى عدة أشياء هي : بساطة الترتيب بقدر المستطاع فإذا كنا بصدد التعامل مع أقاليم فإن العدد القليل أفضل من الأعداد الكثيرة جداً، ومراعاة التماثل أو التشابه أمر ثان له مكانته، أما الاندماج أو الوحدة المكانية فمعناه ضم الوحدات المتجاورة سوياً بقدر المستطاع للوصول إلى التجميع في النهاية.

وغالبا ما يكون ترتيب الظواهرات موضوع الدراسة استنادا إلى أساس معين وهذا الأسلوب كثيرا ما يستخدم في الدراسات الجغرافية فتصنف المناطق تبعا لمساحتها واحجامها السكانية وتباعدها المكاني وترتب من الأكبر إلى الأصغر أو العكس، بل أحيانا ما يسأل السكان عن تفضيل مدن معينة أو دول لقضاء فترات الترفيه أو الهجرة ثم توضع هذه المدن في قائمة ويترك للفرد ترتيبها حسب رغبته ثم يمكن معرفة أى هذه الأماكن تفضل على سواها. بيد أن مثل هذه الحالة الأخيرة تدخل فيها عوامل ذاتية وليست موضوعية هي التي تحدد رغبات الأفراد في نهاية المطاف ومثل هذا الأسلوب يعيبه أن الترتيب قد لا يظهر مقدار التفاوت في توزيع الظاهرة فإذا كانت لدينا المناطق أ، ب، ج، د مرتبة حسب أبعادها جغرافيا فإن مقدار التفاوت في هذا التباعد لا يتضح من خلال تحليل الرتب فقط. كذلك قد يسبب استخدامه بعض المشكلات عند المفاضلة بين اختيار مواقع لتوطن الصناعات مثلاً.

وقد استخدم الترتيب في العلوم الأخرى بخلاف الجغرافيا اعتمادا على حجم أو خصائص الوحدات المبحوثة فعلماء البيولوجي (الأحياء) صنفوا الكائنات الحية والاقتصاديون عنوا بالصناعات. أما في الجغرافيا فقد ترتب الوحدات على أساس مكانتها والمكانة هنا لا تعني المساحة وحدها بطبيعة الحال وإنما تتناول الأهمية النسبية في أى مجال من المجالات، ونجم عن صور الترتيب (تنازلية أو تصاعدية)

المستندة لمعايير مختلفة ادراك أفضل للعلاقات ومحاولات للتوصل إلى قواعد أو قوانين تحكم هذه العلاقات وعلى سبيل المثال توصل تزييف Zipf لقانون الرتبة - الحجم في توزيع المدن واستخلصت بواسطة الرتب كثير من النماذج التي تبرز أنواعا مختلفة من العلاقات.

ويعنى التصنيف مجرد ترتيب الأشياء أو الخصائص ترتيبا تنازليا أو تصاعديا بغض النظر عن القدر الفاصل بين كل رتبة وأخرى، ولذا ينظر له باعتباره أكثر السبل بدائية لوضع مقياس Measurement Scale وقد ميز تورجرسون (١٩٥٨) بين أنواع مختلفة من المقاييس الترتيبية فهناك التصنيف الترتيبى الإيجابى أو السلبى بدءا من أصل طبيعى واحد. وقد يختلف اختيار النقطة التى سيتم التصنيف منها بحيث تكون كل النقط مصنفة حسب أصل إيجابى أو أصل سلبى.

ومن أهم الخصائص هنا الاشتراك فى القاعدة الواحدة مثلا إذا كانت لدينا $a < b$ ، $b < c$ قياساً فى بعض الخصائص فنستطيع أن نضع $a = 100$ ، $b = 50$ ، $c = 39$ ، أو $a = 5$ و $b = 4$ ، $c = 3$ - صفر بدون أى تغيير فى قاعدة الترتيب التنازلى وهذا له انعكاساته عند إجراء أى عمليات حسابية ومن ثم يكون لكل نوع من هذه المقاييس مقاييس احصائية ثلاثه بصورة أكبر من غيره. وتنقسم التصنيفات الترتيبية إلى الأنواع الآتية :

أولاً : الترتيب الكامل Complete Ordering

وهو أقوى أشكال الترتيب وهو يعنى ترتيب كل العناصر بحيث تكون أكبر من ب، ب أكبر من ج، ج أكبر من د، وهكذا بحيث لا يوضع عنصران من العناصر فى نفس النقطة على مستوى واحد ويتميز هذا المقياس بكونه غير مرن Irreflexive بحيث لا يتساوى أى عنصر فيه مع الآخر والعلاقة بين عناصره تكاملية Systematic كما أنها انتقالية بمعنى أن س_١ أكبر من س_٢، ومترابطة Connected بحيث يمكن وضع كل العناصر على مقياس واحد.

ويعرف التصنيف باعتباره مجموعة القواعد التي تستخدم لوضع البيانات فى داخل إطارها التصنيفى الملائم، ولا بد أن تقوم هذه القواعد على مفاهيم عقلانية محددة ويعتمد تطبيق هذه القواعد على الهدف من التصنيف ولذلك ينظر إلى التصنيف كوسيلة للبحث عن الحقيقة أو لرصد الواقع من أجل اختبار الفروض وهو نقطة البداية للبحث العلمى، ولكننا لا نستطيع حتى الآن معرفة كفاءة تصنيف معين دون النظر إلى هدفه، وهناك عديد من الحالات التى بدأ فيها أن الجغرافيين فى الماضى كانوا لا يعرفون الهدف من تصنيفاتهم، وتضم الكتابات الجغرافية الكثير من التصنيفات المعقدة للمدن واستخدامات الأراضى والمناخ والأقاليم والملاصق المورفومترية أو الظواهر المورفومترية الموضوعية دون هدف محدد، ومن المثير للدهشة أن بعضاً من هذه التصنيفات لم تستخدم لأى غرض من الأغراض.

ويتطلب وضع مجموعة من الأشياء أو تجميعها فى فئات الاستناد إلى بعض أوجه التشابه فى خصائصها أو النظر إلى طبيعة العلاقات بين هذه الأشياء فالشئ يمثل مفردة ضمن منظومة واحدة، ومجموع كل هذه المفردات مع بعضها تكون مجتمعاً خاصاً، ولكى تتم عملية التصنيف تختار واحدة أو أكثر من الخصائص المميزة للمجموعة كلها باعتبارها سندا أو ركيزة للتيان فى هذه السمات. ويصنف المجتمع كله أو يجزأ إلى عدد من الفئات تقع ما بين ١ إلى ١٠، وهنا ربما توضع الفئات فى صورة "هيكلية" أو لا توضع كذلك حسب الهدف الذى يرمى إليه الباحث.

ومن المشكلات المهمة هنا اختيار الشئ أو المفردة التى يقوم عليها التصنيف، وقد يكون الحل ممثلاً فى استخدام الوحدات الملاحظة ذاتها أو المتوفرة مثل الأفراد - المدن - الوحدات الإدارية - الدول الخ. وتصنف فى وحدات مستمدة من الواقع العلمى ومثل هذه الوحدات الواقعية فى الجغرافيا هى الوحدات المكانية.

وبالنسبة للجغرافيين يختلف التصنيف فى مغزاه عن العلوم الأخرى فهو يعنى أساساً الخروج بأقاليم متميزة أو الإقليمية Regionalization وقد أكد بنج Bung عام ١٩٦٦ وجريج Grigg فى عامى ٦٥، ١٩٦٩ أن الإقليمية أو

التصنيف إلى أقاليم يمكن النظر إليها باعتبارها حالة خاصة من حالات التصنيف، وإذا ما تمت الموافقة على هذا المنطق يغلو التصنيف بمثابة مجموعة من الأساليب ذات أهمية علمية خاصة للجغرافيين. وقد أدى تمييز الجغرافيين بين الأقاليم النمطية Uniformal والوظيفية لأن يضعوا تحفظات معينة على الإقليمية وبالتالي لم يعن كثيراً بعد ذلك بعملية التصنيف كأسلوب بحثي، وكانت أهم هذه التحفظات هو الرغبة في وضع فئات من الأقاليم تحول دون التجانس المكاني.

ومن أهم الذين عنوا بالتصنيف واساليبه (Berry 1958, 1967, Smith) في تصنيفاتهم للمدن لأغراض معينة وما قدمه جريج Grigg من تحليلات مركزة عن مفهوم الأقاليم في ضوء مبادئ التصنيف Principles of Taxonomy الأمر الذي جعل الوضع واضحاً بصورة أكبر، ويذكر أحياناً ما قام به علماء الاجتماع والسياسة مع أعمال الجغرافيين في مجال التصنيفات التي لا جدوى من ورائها.

ولا بد من معرفة أن التصنيف يؤدي خدمة بتنظيم أو ترتيب البيانات بصورة متكاملة ولكنه وسيلة مرنة تتغير وتختلف حسب الأشخاص والأغراض، كما أن هناك خطورة أخرى تبدو في الغاء أو تخريم جهود البحث بدلاً من تشجيعها إذا ما اعتبر ذلك نهاية المطاف، ولا يعنى ذلك مطلقاً إنكار الفائدة الكبرى من التصنيفات الشاملة أو حتى إنكار فوائده لهذه النظم والمهم أن يكون لدينا الاستعداد لتغيير أى تصنيف ندرّك عدم جدواه أو استهلاكه، ويساعد في ذلك مرونة القوانين أو القواعد التي تتحكم في التصنيفات وهذه المرونة في نفس الوقت لا تعنى إنكار قيمتها وضرورتها.

أولاً : الهدف من التصنيف :

يمكن تقسيم التصنيفات من حيث علاقة فائدتها بالهدف منها إلى

مجموعتين:

- ١ - التصنيفات العامة أو الطبيعية، وفيها يتم نظم الأشياء في مجموعات اعتماداً على التفسير السببي الذي يمكن بمقتضاه قيام التصنيف. فهو يحاول التقسيم على أساس معين ثم إطلاق الأسماء وحصر التماثل وإظهار العلاقات عن طريق

الأصل الواحد. وقد يقوم تصنيف عام لخدمة عدة أغراض ولكن كفاءته تقل ولذا اقترح البعض Sokal & Sneath أن الحد الأدنى لابد أن يكون موجوداً في صورة تصنيف منفصل يستند إلى وجود علاقة بين الأشياء التي تم تصنيفها أو بمعنى آخر لابد من صلة فيما بينها بجانب اتحادها في الأصل أو أصلها المشترك وتنحدر من هذا الأصل الواحد بتاريخ مشترك (أي تطورت بصورة فيها نوع من التماثل).

٢ - التصنيفات الخاصة : وهي غالباً ما تنصب على هدف محدد يرمى الباحث من خلاله لاختبار فروض معينة أو لمعالجة أنواع معينة من المشكلات، والمشكلة هي التي تحدد المعايير والطريقة المستخدمة في مثل هذه الحالات، وقد تتحدد التصنيفات العامة مع الخاصة في غرضها العام.

ثانياً : أسس التصنيف :

وعند إجراء أى عملية تصنيف يجب مراعاة عدة أسس للتصنيف هي :

- ١ - أن التصنيف يجب وضعه لغرض محدد فهو نادراً ما يخدم غرضين بصورة جيدة إذا يجب ربط الغرض بالاستخدام ربطاً جيداً.
- ٢ - أن تصنيف أى مجموعة من الأشياء يجب أن تستند إلى خصائص هذه الأشياء ذاتها ويزتج على هذا أن سمات التباين أو الاختلاف يجب أن تكون خصائص للأشياء المصنفة.
- ٣ - يجب أن تكون سمات التباين أو الاختلاف ذات أهمية معينة للغرض من التصنيف ولا يعتبر التصنيف غير ذي جدوى.
- ٤ - أن التصنيف ليس نهائياً ويجب تغييره كلما حصلنا على مزيد من المعرفة عن الأشياء.
- ٥ - أن التصنيف استناداً إلى أساس معين يجب أن يتقدم في كل مرحلة ولأقصى حد ممكن وإذا لم يكن من الميسور استخدام هذا الأساس للتصنيف كله فعلى

الأقل تستعمل السمات الموجودة فى أعلى الفئات باعتبارها أكثر أهمية من الفئات الدنيا.

وعادة ما تبدأ عملية التصنيف بفحص السمات أو الخصائص المميزة للأشياء أو للمواقع المختلفة ومن الواضح أن كل مفردة واقعية لها كثير من الخصائص (الإنسان مثلاً : سنه - نوعه - لغته - تعليمه - نشاطه ... الخ). وفى مجال النظرية يكون للشئ الواحد عدد لا نهاية له من الخصائص ولذا فأينما وجد هذا الشئ وفى أى عدد من الأماكن المحددة بأبعاد معينة تنطبق عليه هذه السمات. وفى مجال الممارسة الواقعية يستخدم عدد مختار من الخصائص فى عملية التصنيف.

وعلى أية حال تتوقف الطريقة المتبعة فى التصنيف على إدراك مدى التباين المرغوب فيه بين المجموعات ودرجة التجانس الداخلى بين المفردات المكونة لكل مجموعة ومن ثم يحسب فى بعض الأحيان الانحراف المعيارى للحالة الأولى ومعامل التماثل فى الحالة الثانية، ولذا تكون أكثر الأساليب شيوعاً هى التى تزيد من المقاييس الأولى وتقلل من الثانى، وللتوصل لذلك فى العلاقات المكانية لابد أن يمتلك الباحث قدرة على تقدير المسافة بين أى مفردتين على النحو الذى تمت معايرتها به اعتماداً على عدد من المتغيرات وتسمى هذه المسافة المميزة Taxonomic Distance ويبينها رسم يائى ذى محورين.

غير أن مسألة الموقع عن طريق الأبعاد بين النقاط خاصة حيوية نادراً ما تعنى بها علوم أخرى بخلاف الجغرافيا ولكن هناك عدة محاذير يجب مراعاتها عند تطبيق ذلك الأسلوب منها :

- ١ - أن الخاصية المميزة للمفردة موضع البحث قد لا تكون لها أبعاد تعاملية أحياناً.
- ٢ - أن الأشياء المثلة يجب توقعها كنقاط منفردة ذات بعدين.
- ٣ - أن بعد موقع المفردة عن المحورين يتوقف على بعد السمة أو الخاصية المختارة كأساس للتمييز بين المفردات.

٤ - تعتبر المسافة الفاصلة بين أى نقطتين بمثابة دالة لدرجة التماثل بينهما، فإذا كانت النقطتين متماثلتين تماماً فإن نقطة التقاطع بين مسافتيهما تساوى صفرأً وكلمما قلت درجة التماثل زادت المسافة الفاصلة.

٥ - تتوقف المسافة بين أى نقطتين على إسقاطهما على محورى المساحة المتاحة أو على مدى بعد كل منهما على المقياس.

٦ - تكون الأشياء فى هذه الحالات مجموعات متعددة الأبعاد، وتحاول أساليب التصنيف تمييز عدد من الأبعاد الهامة لهذه المجموعات وبصورة خاصة الأبعاد الدنيا.

وعلى الرغم من كل هذا فإن استخدام محورين متعامدين معناه إستقلالية كل الخصائص المميزة للفئات أو المجموعات عن بعضها وهذا مستحيل فى الجغرافيا البشرية فى معظم الحالات، فإذا كانت الخصائص مترابطة فلا بد من معرفة علاقاتها بحساب المساحات الفاصلة بين الأشياء أو المفردات موضع البحث.

وهناك طريقتان لذلك إما أن تكون لدينا نظرية مركبة عن الشكل العام ومنها تتوقع طبيعة العلاقات بين الخصائص وتحدد أبعادها ومساحاتها نظرياً أو نلجأ لتصنيف هذه الخصائص حسب الطريقة التى تتفاوت بها أو تتباعد إحصائياً بحساب التباين Co-variance الأمر الذى يساعد على تنمية نظرية عامة حول طبيعة العلاقات المتداخلة ثم توظف المعلومات الناتجة عنها فى تحديد عدد معين من المساحات (الفئات) تتوزع فيها المفردات حسب أبعادها.

والمحصلة النهائية تتمثل فى العناية بنوعين من المصفوفات هما الخصائص والمفردات يطبق عليهما نفس أسلوب التحليل كل على حدة، ويكون لدينا النهائية تحليلاً للعلاقات المتداخلة بين مصفوفة الخصائص وآخر لمصفوفة المفردات، وهذه ليست مشكلة هينة كما يتبادر للذهن فبقدر النجاح فى حلها تأتى قيمة التصنيف الناتج، بل يمكن القول أن المسألة لا تتوقف عند الوصول للتصنيف فقط وإنما تعداه لبناء نظرية فى العلاقات بين المتغيرات المبحوثة وهى أكثر أهمية من التوصل إلى التصنيف فى حد ذاته.

ولما كان تقدير نمط العلاقات المتداخلة بين الخصائص والمفردات يتركز على مقاييس التماثل والارتباط والترابط فالسؤال هو أى هذه المقاييس أفضل؟ يتوقف ذلك على طبيعة التصنيف المستخدم (تبادلى - ترتيبى - ... الخ) وحجم العينة وشكل التوزيع احصائيا فالتوزيع الطبيعى مثلا يحتاج إلى مقاييس غير معيارية Non-Paramateric إلا إذا حول إلى توزيع غير طبيعى يمكن إجراء الاختبارات المعيارية عليه، ولذا ربما تستعمل أعداد كبيرة من المقاييس تتراوح بين مربع كاي والارتباطات بأنواعها لمقارنة كل خاصية بالخصائص الأخرى، غير أن المشكلة التى تظهر هى كيف يمكن وضع الخصائص أو المفردات المراد دراستها فى مجموعات؟ لابد من تحديد الهدف من التصنيف أولا هل هو اختبار تصنيف قائم فعلاً أم تصنيف جديد؟ وفى الحالة الأولى يمكن استخدام مربع كاي أو تحليل التباين أو تحليل التمايز Discriminant analysis بينما يمثل التحليل العنقودى Cluster Analysis وتحليل المكون الرئيسى Principal Component Analysis والتحليل العاظمى Factor Analysis أمثلة للحالة الثانية.

ثالثاً : اختيار الخصائص وأسلوب التصنيف :

لابد من تحديد الخصائص أو السمات التى يقوم عليها التصنيف وربما يعنى ذلك ترتيب هذه المعايير حسب أهميتها النسبية ويستتبع ذلك بالضرورة أن نكون ملمين بهذه الخصائص وأهميتها فى التمييز بين الأشياء أو الأحداث فى وضع معين، وما يجب مراعاته هو وجود علاقة قوية بين التصنيف والنظرية وإذا وضعت أو ذكرت الخصائص بدون الرجوع للنظرية فلابد من البحث عن نوع من العلاقة مع النظرية. وفى النهاية أنه لابد فى أى بحث علمى من ربطه بالحقائق الواقعية أو الأساسية المستمدة من الحياة، وكلما كان التصنيف أقرب إلى الواقعية تعلق أكثر بالنظرية.

والمشكلة التى تبرز هنا هى كيف نحدد الخصائص التى تميز فيها الأشياء فى فئات؟ وبعد أن نحدد كيف يمكن استخدامها فى توقيع أو تحديد هذه الطبقات

Classes؟ والحقيقة أن تحديد مدى أهمية هذه الخصائص مسألة نظرية وليست هناك قواعد محددة يمكن تطبيقها فيما عدا القول بأن أكثر الخصائص أهمية هي التي توضع في المقام الأول كأساس للتصنيف وتعطى وزناً خاصاً من بين الخصائص الأخرى. كما يجب أن تكون هناك علاقة متداخلة وواضحة بين النظرية والتصنيف وهي التي تقدم دليلاً منهجياً واضحاً، والنظرية بدورها تتعلق بمجال محدد من الظروف (الأشياء أو الأحداث) في نصها أو فحواها ولذا فقد نكون على قناعة بأن عالمنا إلى نعيشه ما هو إلا عدد من المجالات الصغيرة المجزأة التي تحكمها نظريات محددة. ففي حالة المدن مثلاً من الواضح أنها تمثل جزءاً (نظاماً) خاصاً من عدة نظم أخرى قائمة في عالمنا المعاصر وتحكمها في توزيعها قواعد معينة ولكن هناك أشياء أخرى مثل "الخناس" والأحجار لا تنتمي لمجموعة عالمية Universal Set كذلك هناك أوضاع معينة يصعب أن نحدد فيها إلى أي المجموعات تنتمي.

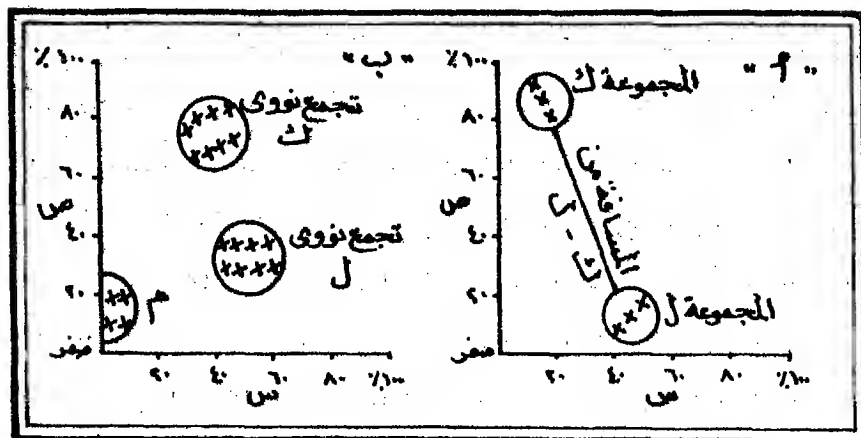
وخلاصة القول أن اختيار الخصائص ذات الأهمية التي يقوم على أساسها التصنيف يعتمد على الغرض من التصنيف ذاته وما الذي سنعتبره خصائص مهمة لهذا الغرض وعند اختيارنا لهذه الخصائص يتطلب الأمر إلماً كاملاً بكل المعلومات التي نستطيع الحصول عليها حول الأحداث أو الأشياء التي ستصنف. وإذا ما تم الحصول على المعلومات الكافية حول المعايير التي ستستخدم في التصنيف نتقدم بعد ذلك للتصنيف ذاته. ولكن السؤال كيف سنضع هذه الأشياء في فئات أو طبقات؟ ذلك يتوقف على الظروف ولذا فبعض الكتاب أكد على الاختلافات في الخصائص بحيث نعمل على إظهار كل مجموعة معينة تحمل خصائص متجانسة في فئة أو ما أطلقوا عليه عملية التنظيم الرئاسي Ordination أي نظم مجموعة من الأشياء ذات الاستمرارية في فئات متجانسة داخلياً فيما بينها. وفي غالب الحال يصعب تمييز هذا الاختلاف في الكتابات الجغرافية على الرغم من أن تصنيف المناخ مثلاً يدخل تحت التنظيم الرئاسي أكثر من دخوله ضمن التصنيف بمعناه الحقيقي.

رابعاً : الأساليب الكمية فى التصنيف :

تصنف الظواهر بالرجوع إلى سماتها وتستهمل مقاييس معينة لتحديد خصائص الشيء، ويتبع ذلك أن التصنيف يعين بالرجوع للمقاييس التى استخدمت فى تحديد الخصائص أكثر من ارتباطه بوجود أو عدم وجود السمات موضع التساؤل (والتي تكون فى حد ذاتها معياراً أحادياً بسيطاً)، وكلما كانت المعايير المستخدمة فى تحديد خصائص الأشياء أكثر دقة كلما كان التصنيف أقرب إلى الواقعية ويحمل كما طياً من المعلومات أكثر من التصنيف الذى يستنبط بوسائل أخرى، ولكى نقوم بوضع ظواهر معينة فى مجموعات على أسس كمية لابد من أن يكون لدينا :

- ١ - مجموعة من الأشياء أو الأحداث يمكن تصنيفها.
 - ٢ - مجموعة من السمات المميزة أو الخصائص.
 - ٣ - مجموعة من المقاييس أو المعايير التى تطبق على خصائص الأشياء أحادية - ترتيبية - فئوية - نسبية أو خليط منها، ونصبح فى حاجة إلى قانون لتحديد الفئات أو المجموعات وأكثر هذه الأساليب شيوعاً هى التى تقوم على التقليل من التباين داخل المجموعات عند استخدام القياس وزيادته بين المجموعات والهدف هنا هو أن تكون الفئات مميزة بعضها عن البعض الآخر بقدر المستطاع وفى نفس الوقت تتجانس داخلياً إلى حد كبير.
- ولكى تستطيع تطبيق هذا القانون تحتاج إلى قدرة لتقدير المسافة بين الشئيين كما هى مقاسة استناداً إلى العدد ن من المتغيرات (وهذه أحياناً تسمى المسافة المميزة وهنا نستطيع العودة إلى أسس أو مبادئ التمثيل البياني المتعدد الأبعاد Multidimensional Scaling فلكى يوضح العدد ن من المتغيرات والذى نستخدمه لتصنيف العدد ن من المسافات البعدية لابد من توقيع كل شئ أو حدث، ويتطلب ذلك قياس المسافة بين الأشياء التى وقعت على الأبعاد وعلى سبيل المثال إذا اعتبرت المسافات ذات البعدين (مثل مقياس س ليوضح نسبة سكان المدينة العاملين فى قطاع الخدمات، ص ليوضح نسبة السكان الذين تعلموا بعد سن الإلزام) ثم

وقعت ست مدن على هذا المقياس ذو البعدين فمن الواضح أن هناك مجموعتين منفصلتين عن بعضهما البعض في الشكل (أ) بينما يصعب ذلك في الشكل (ب).



مقاييس المسافة للتصنيف على أساس محورين مكانيين يوضح :

أ - حالة بسيطة لتصنيف ٦ أشياء ملاحظة في مكان بالنسبة لتغيرين.

ب - حالة معقدة يصعب فيها تحديد فئات خلال المكان.

ويمكن في نهاية المطاف من خلال الشكل ب أن نبحث في كل التوليفات المحتملة من الأشياء والتي يمكن أن تزيد من مربع المسافة إلى أقصى حد بين المجموعات وتقلل إلى حد كبير من متوسط مربع المسافة داخل كل مجموعة وتظهر هذه الطريقة في أساسها العام كطريقة سهلة (بالرغم من كونها مملّة) ولكنها مع ذلك تحوى بعض الصعوبات أهمها من الناحية الهندسية فعندما نستخدم محورين اقليديين (متعامدين) لن تظهر أى مشكلة في الأبعاد ولكن هذا معناه استقلالية كل الخصائص المميزة للمجموعات بعضها عن البعض الآخر، ويمكن استعمال المنوال لنفس هذه الطريقة لفحص أو دراسة الفرضين مستخدمين نفس الخطوات لنصل للتمييز بين منوال د (الذى يدرس العلاقة بين عدد معين من الخصائص) وتحليل منوال ك، (الذى يدرس العلاقات المتداخلة بين العدد من الأشياء) والواقع أن هذه المشكلة

هيئة فعلى قدر النجاح فى حلها يتوقف الدور الذى تظهر به اهمية التصنيف لأن فهمها معناه إضافة هامة لفهمنا للظاهرة.

خامساً : أنماط التصنيفات :

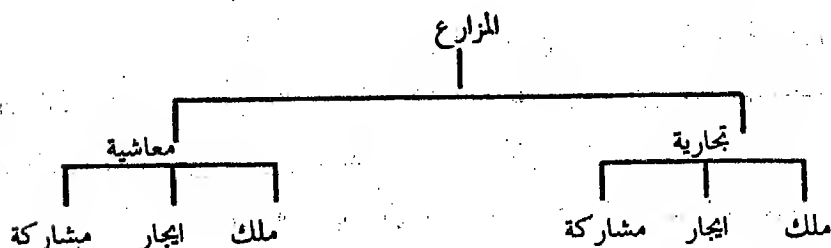
ولا يختلف التصنيف لظاهرة مستمرة الحدوث فى أساسه عند التصنيف إلى أشياء متميزة بالرغم من كونه أكثر صعوبة وسيستخدم معنى التصنيف هنا بصورة موسعة بحيث يشمل على التنظيم الرئاسى أيضاً بالرغم من صعوبة. والمشكلة الأساسية فى التنظيم الرئاسى تتعلق بكيفية تمييز المفردة الجغرافية فعند وضع الأشياء أو الأحداث فى فئة معينة لابد أولاً من تحديد أو تمييز هذه الأشياء بصورة واضحة. فإذا كانت متغيرات تتوزع بصورة دائمة فى إطار المكان أو الزمان فمن المستحيل فى هذه الحالة تمييز مفرداتها إلا إذا وضعت فروض معينة ولذا فربما تحصل على عينة من درجات الحرارة السطحية عند عدة نقاط وتعالج القراءات فى هذه النقاط باعتبارها مفردات ثم تستخدم تصنيفات سابقة Formal كأساليب ويعنى ذلك ادخال عديد من الفروض المهمة الأخرى وهذا هو وجه الاختلاف بين التنظيم الرئاسى والتصنيف.

وهناك نوعان من أساليب التصنيف بصفة رئيسية هما التصنيف من أعلى أو ما يسمى بالتصنيف المنطقى Logical والتصنيف من أسفل أو التجميع Grouping. وبالإضافة إلى هذا يجب أن نميز بين التصنيف المنطقى أو العقلانى Monothetic والذى لابد من ارتباطه الحتمى بالتقسيم العقلى أو المنطقى والتصنيف التجميعى Polythetic والمتعلق بالتجميع وأساليبه ولذا سنعرض هذين النمطين أكثر من اهتمامنا بالأساليب.

١ - التصنيف العقلانى أو المنطقى :

وهو يعنى تجزئة مجموعة من الأشياء التى تولف مجتمعاً أو عالماً Universe طبقاً للأسس أو المبادئ المنطقية التى تم وضعها لهذا الأسلوب ويشمل لك ضمناً وضع الأقاليم.

ويعنى تقسيم مجموعة عالمية Universal اتخاذ مجموعة خطوات وفى كل خطوة تستخدم واحدة من الخصائص أو مجموعة منها للتمييز بين الفئات أو الطبقات (الشكل المرفق).



(شكل يوضح مرحلتين من مراحل التصنيف المنطقى للمزارع)

وهنا لابد أن يكون التصنيف تبادلياً حتمياً (معنى لابد أن تقع جميع المزارع فى أى واحد من هذه التصنيفات) Mutually Exclusive Classes والشئ الذى يحدد دخول لأى مفردة من المفردات فى مجموعة أو طبقة معينة هو الخاصية التى تملكها هذه المفردة ولذا يتأثر التصنيف بالمعيار الذى اختير أساساً للتصنيف فى كل خطوة وترتيب هذه الخصائص المستخدمة ونحتاج فى هذه الحالة لوضع هذه الخصائص مرتبة حسب أهميتها مفترضين أننا نعرف كثيراً عن الظاهرة التى يتم تصنيفها أى توجد نظرية كافية عن البنية أو الهيكل الأساسى الذى تركز عليه الظاهرة. ولكن مثل هذا الأسلوب له أخطاره ولذا أشار سوكال وسنيث Sokal and Sneath إلى احتمال وجود مخاطرة إساءة التصنيف إذا كنا نرغب فى عمل مجموعات طبيعية فأى عضو من الأعضاء ينحرف فيه الملمح العام المستخدم فى التصنيف سيستبعد إلى مجموعة أخرى بعيدة عن مجموعته المرغوب فيها إلا إذا كان نموذجياً فى سماته الأخرى من حيث انتمائه إلى هذه المجموعة، والميزة الوحيدة لهذا النوع من التصنيف هو تحديد المفاتيح والهيراركيات سلفاً قبل الشروع فيه، كذلك فالأسلوب فى حالة التصنيف المنطقى واضح وبسيط ويعتمد عليه كثيراً وأوضح أمثلة التصنيفات المعتمدة على الأسلوب المنطقى هذا تصنيفات الأقاليم

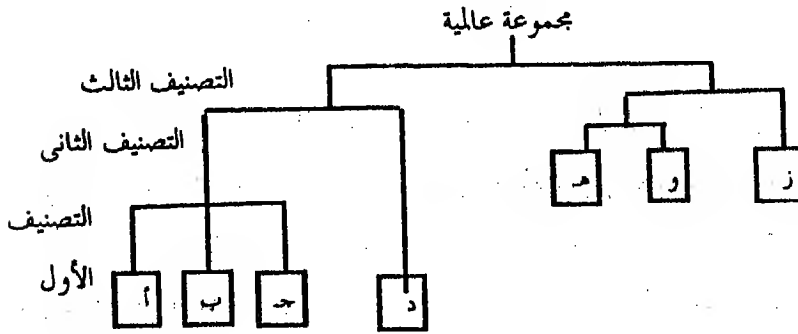
وعيبها هو عدم اتفاق التصنيفات مع الواقع لأنها تفترض الماما تاما بأمور معقدة للظاهرة موضع البحث وإلا كان التصنيف سيكون بعيدا عن الواقعية ولا يعدو سوى تخمينات ظنية.

ويعنى ذلك أن المعلومات المتوفرة عن الموضوع الذى ترمى لتصنيفه هى التى تحدد الأسلوب الممكن سلوكه والنظرية العلمية التى تقرب على هذا فى نهاية المطاف وذلك لا يعنى بالضرورة انكار استخدامها لأغراض أخرى.

ويمكن إيضاح هذه الصعوبة بمثال فإذا افترض أنك ترغب فى التحقق من مدى وجود هيراركية فى نمط المحلات العمرانية وتبدأ بتقسيم كل المحلات العمرانية فى ثلاث مجموعات الغرب والقرى والمدن على أساس واقعى وبعدها تختار ما إذا كانت هذه المجموعات الثلاثة تتميز بخصائص وظيفية مختلفة وهنا ربما تعترض بالخروج بنتيجة إيجابية مؤداها وجود هيراركية تتمثل فى ثلاث مستويات متميزة، وهذه النتيجة ليست بذات أهمية بدون مزيد من الأدلة لأن النتيجة كانت مفترضة سلفاً من قبل فى صورة نموذج تصنيفى واقعى ولذا فبدون دليل إضافي تظل العبارة المذكورة حلقة دائرية مفرغة. ومن ناحية ثانية إذا افترض أن لدينا نظرية واضحة ومركبة عن مواقع المحلات العمرانية نقول أنه فى ظل ظروف معينة ستوجد ثلاث مستويات للهيراركية فيمكنك عندئذ أن تستخدم هذه النظرية فى توقيع كل محلة عمرانية فى مستواها المحدد سلفاً، وبعدها لكى تختار مدى انطباق النظرية تجرى اختباراً آخر لتحديد مدى ممارسة المحلات العمرانية موضع البحث للوظائف المختلفة وهنا لا تكون النتيجة إضافة علمية وإنما حلقة مفرغة، ومن ثم ففى ظل غياب النظرية تكون فى خطر داهم لأنك تيرهن على ما افترضت سلفاً أنه صحيح أو حقيقى ومثل هذه الصورة من النتائج أو الاسهامات محدودة الأهمية لا تستطيع القول أنها لم تكن معروفة من قبل فى الجغرافيا.

٢ - التجميع أو التصنيف من أسفل :

التجميع ينظر له باعتباره الأسلوب أو الطريقة التي تبحث بها الظاهرة المدروسة عن أوجه التشابه أو الانتظام بجانب العلاقة ذات الأهمية ويكون التصنيف ملائماً حينما لا تعرف ماهية الخصائص الهامة، ولكن لماذا لا يتقدم التصنيف للأمام ارتكازاً على نظرية معينة؟. فالفرق الوحيد بين التصنيف والتقسيم المنطقي Logical Division أو العقلاني يكمن من وجهة النظر الفلسفية فقط فى تخصيص مجموعة عالمية وفى حالة التصنيف تحدد المجموعة عن طريق الحصر أو العد بينما فى حالة التقسيم يكفى فقط التعريف.



شكل يبين شجرة التصنيف لمجموعة من سبع دول

وفى حالة التقسيم يمكننا أن نحصل على فئات لا يمثلها أفراد ولكن هذا مستحيل فى حالة التجميع ومن ثم فأى نتائج عامة نخرج بها من التجميع يجب أن تتقدم عن طريق الاستنباط ويبين الشكل السابق نموذجاً مثالياً أكبر للتجميع وفى حالة التجميع تبدأ بحصر المجموعة بحيث يظهر أنها تحتوى على العدد "س" من العناصر وتحدد بعد ذلك ماهية الخصائص المميزة لكل عنصر بحيث يبدو أن هناك احتمالية للاختلاف فى كل عنصر .

والآن من الواضح أن التصنيف عن طريق التجميع لا يخلو من فروض مسبقة ففى واقع الحال لابد من أن نختار سلفاً كلا من العناصر التى نرغب فى تجميعها (كل المدن فى مصر كل المدن فى العالم العربى الأفريقى، كل المدن فى

العالم العربى وهكذا) ثم المتغيرات التى ننظر إليها باعتبارها مهمة للمجموعة (مثل خصائص قوة العمل - الخصائص الاقتصادية - الاجتماعية). وهذا معناه أن التصنيف الذى يقوم على التجميع يؤكد أن الفئة المعينة التى وضعت فى مجموعة محددة تحمل فى طياتها خصائص مشتركة ولكن هذا لا يعنى بالضرورة أن كل معيار يميز هذا المجموعة لابد من وجوده فى كل عنصر من عناصرها وإنما هى تشترك فى كثير من الملامح التى تميز هذه الفئة ومثل هذا التصنيف يتسم بالواقعية ولكن تواجهه صعوبات فى ادخال كل عنصر ضمن فئته المحددة، (أو وضعها فى مجموعات) لأن هذا الادخال يستند إلى درجة التماثل أو التقارب حيث تظهر حالات من الخصائص تدفع بعض العناصر للدخول فى فئة أعلى مثلاً بينما تتدنى بها خصائص أخرى لفئة أقل.

وقد أدت مثل هذه المشكلات إلى صعوبات فى الطريقة أو الأسلوب، عند وضع قواعد لتحديد أوجه التماثل التى تدفع لوضع العناصر فى مجموعات أو فئات. وفى السنوات الأخيرة صيغت هذه القواعد على أسس رياضية، ولذا صارت الأساليب الكمية المستخدمة فى التصنيف مهمة جداً فى كثير من العلوم ولم تخرج الجغرافيا عنها فمنذ الخمسينات صارت الأساليب الكمية جزءاً هاماً من الطرق الجغرافية واهم من قاموا بذلك برى (١٩٨٥، ٦٠، ٦١، ٦٧) وصارت هذه الطرق الآن تستخدم فى كثير من البحوث الجغرافية وما يرتبط بها من علوم أخرى (الاجتماعية، علم النفس، الجيولوجيا وعلم التربة).

_____ الفصل الرابع _____

بعض أساليب القياس الأولية

أولاً : قياس الشكل الجغرافى

١ - العلاقة بين المحيط والمساحة

٢ - نسبة الطول إلى العرض

٣ - مقياس بويس كلارك

ثانياً : النسب والنظم الرقمية المغلقة. - أهمية المقام

ثالثاً : مقاييس النزعة المركزية

أ - المتوسط ب - الوسيط ج - المنوال

رابعاً : استخدام مقاييس النزعة المركزية فى الجغرافيا

الوسط الجغرافى - الوسط الجغرافى المعابر - الوسيط الجغرافى

الفصل الرابع

بعض أساليب القياس الأولية

أولاً : قياس الشكل الجغرافى :

عادة ما يصف الجغرافيون المناطق التى يدرسونها من حيث شكلها المبين على الخرائط فيقال أن هذه المنطقة مستطيلة أو مربعة أو هلالية أو بيضاوية وغير ذلك من التشبيهات. وقد بدأت الدراسات الكمية تنجح لمحاولة قياس هذه الأشكال بطرق وأساليب مختلفة تهدف فى النهاية للوصول لرقم محدد يستشف منه طبيعة الشكل.

١ - العلاقة بين المحيط والمساحة :

وكانت أول هذه المقاييس ذلك الذى استخدمه بوندس Pounds فى الجغرافيا السياسية لمعرفة درجة اندماج الدولة من ناحية شكلها، ويتسم ببساطته بحيث يحاول التعرف على العلاقة بين الحدود الخارجية للدولة ومساحتها أو بمعنى آخر محيط الشكل ومساحته، وكلما زادت أطوال الحدود الخارجية بالنسبة للمساحة أشار ذلك إلى عدم اندماج الدولة والعكس.

وبناء على ما سبق يمكن صياغة مقياس بوندس للاندماج فى الصورة الآتية:

$$\text{محيط الدولة} \times \text{ك} \text{ (نسبة ثابتة قيمتها ١٠٠٠)}$$

مساحتها
فإذا كان مجموع الحدود الخارجية لمصر مثلاً أربعة آلاف كيلو متر

ومساحتها مليون كيلو متر مربع يكون المعامل :

$$4 = \frac{1000 \times 4000}{1000000}$$

أما المملكة المتحدة (بريطانيا) فإن مجموع أطوال حدودها الخارجية تبلغ

١٠٠٠٠ كم ومساحتها ٢٤٤ ألف كيلو متر مربع وعلى ذلك فإن المعامل يكون :

$$43,9 = \frac{10,000}{244} = \frac{1000 \times 10000}{244000}$$

وبالرغم من أن الحصول على محيط أى منطقة يمكن قياسه إلا أن درجة الدقة فى هذا المقياس لا تكون كبيرة بسبب كثرة تعرجات السواحل أو الحدود السياسية فى بعض الأحيان بجانب أن العمل على خرائط ذات مقاييس رسم مختلفة يودى إلى نتائج متباينة لنفس الحدود السياسية أو الادارية للمنطقة الواحدة، كما تتأثر قيمة الرقم الناتج بوحدة القياس المستخدمة (كيلو متر - ميل - ياردة - متر ... الخ) من ناحية ومدى كبر أو صغر مساحة الشكل المراد قياسه من ناحية أخرى، فالدائرة الكبيرة تعطى قيمة مختلفة عن الدائرة الصغيرة حتى إذا تم قياسها بنفس وحدة القياس، وعلى العكس من ذلك إذا كانت لديك دائرتين بنفس المساحة والمحيط فإن قياسها بوحدة مختلفة يعطى نتائج غير واحدة.

٢ - نسبة الطول إلى العرض :

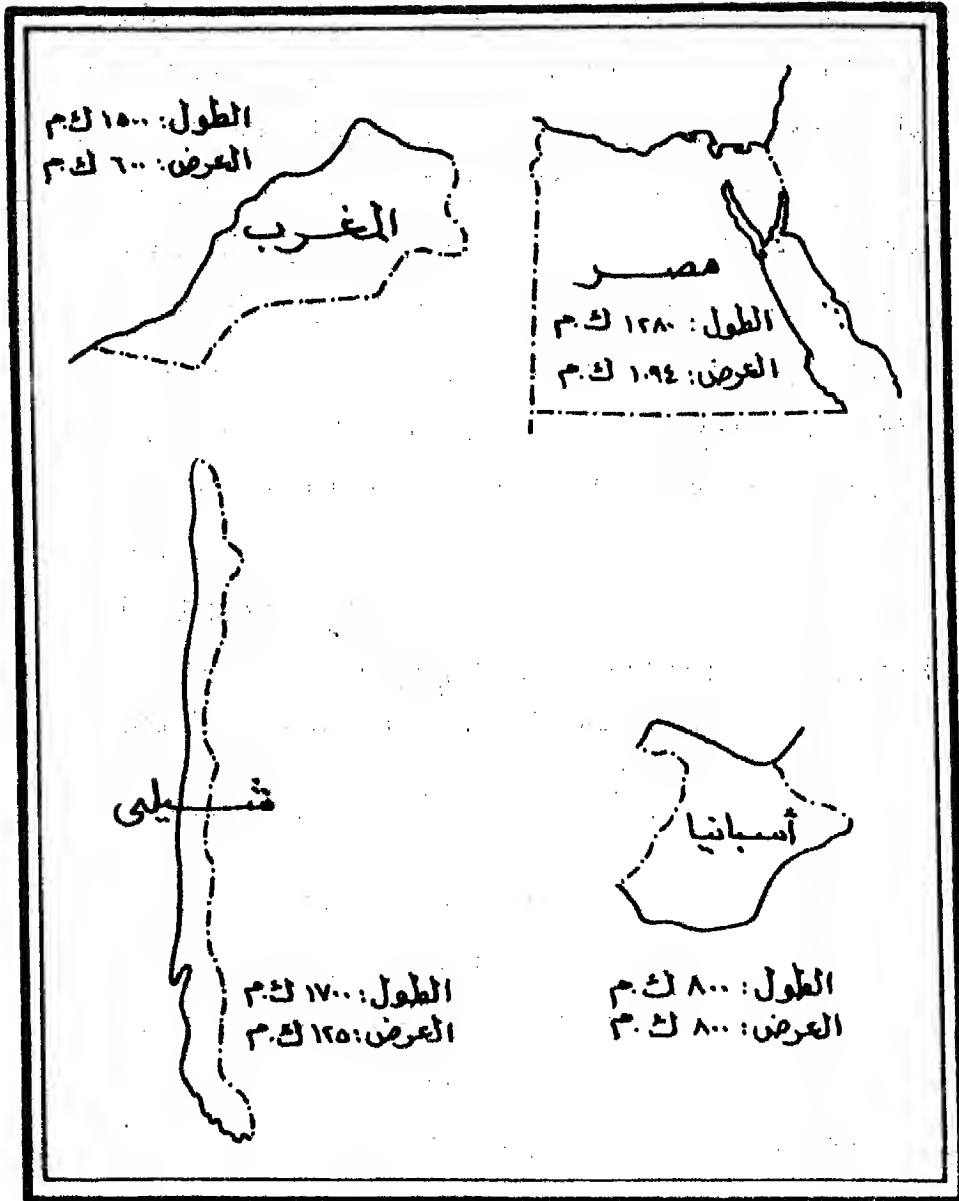
وتقوم هذه الطريقة على تعيين أبعد مسافة بين نقطتين تقع على محيط الشكل الخارجى فى خريطة مصر المبينة فى الصفحة ٧١ يبلغ طول أبعد مسافة بين قاعدة الدلتا عند البحر المتوسط شمالا والحدود المصرية السودانية فى الجنوب حوالى ١٢٨٠ كم وأقصى مسافة من الشرق للغرب عند حدود السودان تبلغ ١٠٩٤ كم ومن ثم فإن نسبة الطول الى العرض تكون :

$$1,17 = \frac{1280}{1094}$$

$$\text{وفى حالة المغرب تكون النتيجة} = \frac{1500}{600} = 2,5$$

$$\text{وفى اسبانيا} = \frac{800}{800} = 1$$

$$\text{وفى تشيلي} = \frac{1700}{125} = 13,6$$



وعلى ذلك يمكن القول أن هذا المقياس بسيط جدا يعتمد على تحديد أبعد نقطتين على جانبي الشكل طولاً وعرضاً ومن خلال المستقيمين الواصلين بينهما يمكن تحديد أقصى طول وأقصى عرض له، وبالتالي فإذا كان أقصى طول يبلغ ٦ سم على الخريطة مثلاً، وأقصى عرض ٣ فإنه يمكن تحويل هذه القيم تبعاً لمقياس الرسم إلى أطوال حقيقية وقسمتها على النحو السابق، أو يمكن استخدام هذه الأطوال مباشرة فتقسم $6 \div 3 = 2$ ، وكلما كان الناتج بعيداً عن الواحد الصحيح أشار إلى انحراف الشكل عن الاندماج فالمربع ينتج عنه الرقم ١، والدائرة الرقم ١ أيضاً، والمستطيل الذي يبلغ طوله ضعف عرضه يعطى الرقم ٢ وهكذا. ويعيب هذا المقياس أن استخدامه في المناطق الكبيرة المساحة لا يصلح لافتراضه تسطح الأرض وعدم كرويتها بجانب أن صلاحيته في المناطق التي تتميز بوجود تنوءات في أشكالها بصورة حادة تقل أيضاً لأنه يعطى نتائج غير واقعية، ولكن ميزته أنه سهل في حسابه.

٣ - مقياس بويس - كلارك :

ويستند إلى معادلة تتراوح نتائجها بين صفر، ١٧٥ بعض النظر عن شكل المنطقة المدروسة أو مساحتها، وصيغة المعادلة رياضياً كما يلي :

$$م ب ك = مج \left| \frac{100}{ن} - 100 \frac{ر}{مجر} \right|$$

حيث م ب ك مقياس بويس كلارك للشكل

ر طول نصف القطر الواحد

مجر مجموع أطوال عدد من أنصاف الأقطار

ن عدد أنصاف الأقطار

|| علامة رياضية تعني بغض النظر عن الإشارة أو القيمة المطلقة

والمشكلة الرئيسية التي تواجه هذا المقياس هي تحديد نقطة الوسط في الشكل والتي يبدأ منها رسم أنصاف الأقطار، وقد اقترح بويس وكلارك استعمال نقطة الجذب في المنطقة. ولكن هل يمكن استخدام نقطة الجذب السكاني مثلاً أو

نقطة الوسط الهندسى؟ وإذا كان الهدف من المقياس قياس مدى اندماج الدولة سياسيا فهل يمكن أن تؤخذ العاصمة كنقطة وسط مثلا؟ صحيح أن العاصمة لها أهميتها فى الدولة ولكنها ليست فى كل الأحوال تتوسطها.

وبصفة عامة يمكن تلخيص خطوات حساب هذا المقياس فيما يلى :-

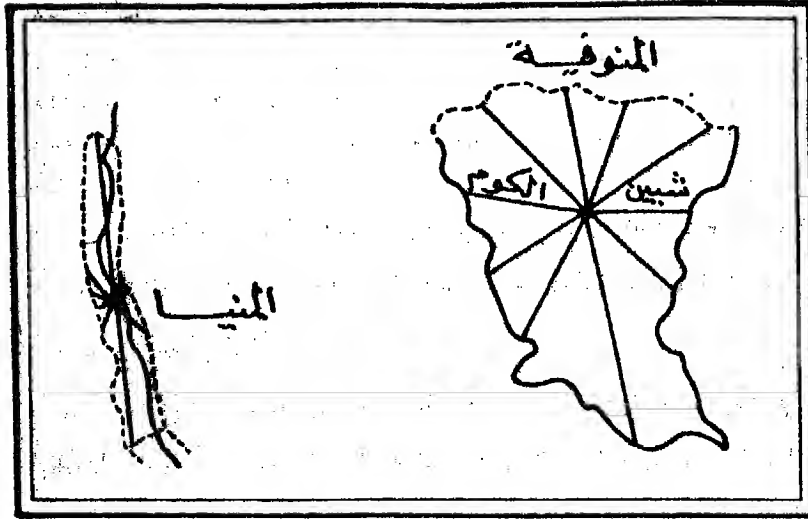
- ١ - يحدد مركز الشكل.
- ٢ - ترسم مجموعة من أنصاف الأقطار التى تبدأ من مركز الشكل لتلتقى بمحيطه ويعتمد عددها على مدى تعقد الشكل، ولكن كلما كانت أكثر عدداً أدت الى نتيجة أكثر دقة، وفى حالة المثال التالى استخدم ١٦ نصف قطر لتكون الزاوية بين كل نصف قطر وآخر $= 360 \div 16 = 22,5$ درجة . ومن المفضل أن تكون قيمة الزاوية رقما دائريا يبدأ بصفر أو خمسة لسهولة قياسها.
- ٣ - يقاس طول نصف القطر بأى مقياس (سم - بوصة - ... الخ)
- ٤ - تحسب نسبة ما يسهم به طول نصف القطر الى مجموع أطوال أنصاف الأقطار كلها فمثلا طول نصف القطر رقم ٤ = ٠,٧ إذا قسمت على المجموع الذى يساوى ١٢,١ وضربت فى ١٠٠ تكون النتيجة ٥,٧٨ %.
- ٥ - تحسب النسبة المتوقعة لكل نصف قطر إذا فرضنا تساوى عدد أنصاف الأقطار = ١٦ فتكون النتيجة ٦,٢٥ وتقوم هذه الفرضية على اعتبار الشكل دائرة كاملة.
- ٦ - يحسب الفرق بين الطول الحقيقى لكل نصف قطر والطول المتوقع فيكون فى حالة رقم ٣ = ٦,٦٢ - ٦,٢٥ = ٠,٣٧ وفى حالة رقم ٤ = ٦,٢٥ - ٥,٧٨ = ٠,٤٧
- ٧ - تجمع الفروق بغض النظر عن الإشارة ليصبح مجموعها ٢٨,٧٨ ولتمثل المقياس المراد حسابه.

والسؤال الذى يتبادر للذهن هو : كيف يمكن تفسير المقياس ؟ إذا كانت النتيجة صفر فإن الشكل يكون دائريا ومعنى ذلك عدم وجود فروق بين الأطوال الفعلية والمتوقعة لأنصاف الأقطار، وإذا بلغ الرقم ١٢ كان الشكل مربعا، والرقم

١٨ للمعين، والشكل النجمي ٢٥، والمستطيل الذي يبلغ طوله ضعف عرضه ٢٨
أما إذا بلغ الرقم ١٧٥ فإن الشكل يكون خطيا تماما.

جدول يبين طريقة بويس - كلارك لقياس الشكل

رقم نصف القطر	طوله	نسبة طوله الحقيقي %	نسبة طوله المتوقع %	الفروق
١	١,٣	١٠,٧٥	٦,٢٥	٤,٥٠
٢	٠,٧	٥,٧٨	٦,٢٥	٠,٤٧
٣	٠,٨	٦,٦٢	٦,٢٥	٠,٣٧
٤	٠,٧	٥,٧٨	٦,٢٥	٠,٤٧
٥	٠,٨	٦,٦٢	٦,٢٥	٠,٣٧
٦	١,٠	٨,٢٦	٦,٢٥	٢,٠١
٧	٠,٩	٧,٤٣	٦,٢٥	١,١٨
٨	١,٠	٨,٢٦	٦,٢٥	٢,٠١
٩	١,١	٩,٠٩	٦,٢٥	٢,٨٤
١٠	٠,٢	١,٦٥	٦,٢٥	٤,٦٠
١١	٠,١	٠,٨٢	٦,٢٥	٥,٤٣
١٢	٠,٥	٤,١٣	٦,٢٥	٢,١٢
١٣	٠,٦	٤,٩٥	٦,٢٥	١,٣٠
١٤	٠,٨	٦,٦٢	٦,٢٥	٠,٣٧
١٥	٠,٨	٦,٦٢	٦,٢٥	٠,٣٧
١٦	٠,٨	٦,٦٢	٦,٢٥	٠,٣٧
المجموع	١٢,١	١٠٠	١٠٠	٢٨,٧٨



ويبين الشكلان السابقان تطبيقاً لهذه الطريقة على محافظتين مصريتين واحدة منهما في الوجه البحري والأخرى في الوجه القبلي وكانت نتائجها على النحو التالي :

- ١ - اعتبرت عواصم المحافظات نقطة مركزية تبدأ منها أنصاف القطر
- ٢ - حددت عشر أنصاف أقطار وبالتالي فإن الزاوية تساوى 36° في كل الحالات.
- ٣ - تبلغ نسبة نصف القطر المتوقعة في كل الحالات ١٠٪.
- ٤ - قيس أطوال أنصاف الأقطار الفعلية في كل حالة وجمعت في النهاية.
- ٥ - حسبت نسبة ما يمثل كل نصف قطر لمجموع الأقطار.
- ٦ - جمعت الفروق بين أنصاف الأقطار الفعلية والمتوقعة بغض النظر عن الإشارة وكانت القيم الناتجة كالتالي المنوفية ١٨,٦ وهى أقرب للاندماج أما المنيا فكانت نتيحتها ٧٥,٣ لأنها أقرب للاستطالة.

٧ - وفيما يلي جدول النتائج :

أ - المنوفية :

رقم نصف القطر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	المجموع
طول نصف القطر	١,٦	١,٦	٢,١	١,٥	١,٧	٣,٣	٢,٠	١,٦	١,٨	٢,١	١٩,٣
النسبة %	٨,٣	٨,٣	١٠,٩	٧,٨	٨,٨	١٧,٦	١٠,٦	٨,٢	٩,٣	١٠,٩	١٠٠
الفروق	١,٧	١,٧	٠,٩	٢,٢	١,٢	٧,١	٠,٤	١,٨	٠,٧	٠,٩	١٨,٦

ب - النيا :

رقم نصف القطر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	المجموع
الطول الفعلي	٢,١	٠,٣	٠,٢	٠,٤	٠,٦	٢,٠	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٦	٧,١
النسبة %	٢٩,٣	٤,٢	٢,٨	٥,٦	٨,٥	٢٨,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٨,٥	١٠٠
الفرق	١٩,٣	٥,٨	٧,٢	٤,٤	١,٥	١٨,٢	٥,٨	٥,٨	٥,٨	١,٥	٧٥,٣

وهكذا يبدو الفرق واضحا بين شكل المنوفية الذى كانت نتيجته ١٨,٦ وهى

أقرب للاندماج وشكل النيا الاقرب الى الاستطالة حيث كانت النتيجة ٧٥,٣.

النسب والنظم الرقمية المغلقة :

أوضح هايترز Hayenes فى عينة سحبها من مجموعة أبحاث أجريت فى ميدان الجغرافيا البشرية بأستخدام الوسائل الكمية ظهر أن ٧٦٪ منها استعملت النسب، ٢٤٪ الكثافات المقارنة، ٦٩٪ وظفت عامل المسافة، ٦٨٪ عمليات الحصر (الأعداد المطلقة)، بل أن بعضا من هذه الأبحاث حولت كثيرا من المتغيرات الى نسب. ولا شك أن مثل هذه الأرقام تبين مدى أهمية استخدام النسب فى الجغرافيا عامة وفى بعض فروعها البشرية على وجه التحديد. صحيح أن الأبحاث التى اختبرت كعينة فى الحالة السابقة وعددها (١٠٥) لا تمثل نموذجا للدراسات الحديثة ولكنها فى نفس الوقت تؤكد حاجة الجغرافيين للتدريب على استخدام هذه المعدلات وتحليلها، وقلمنا تهتم الكتب الدراسية بإظهار السمات العامة للمعدلات ومدى الحاجة إليها، وفى معظم الحالات تحلل باعتبارها أرقاما بسيطة.

والمعدلات تعنى ببساطة استعمال رقم واحد ناتج عن قسمة قيمة على أخرى وفى هذه الحالة قد تكون نتيجة القسمة عبارة عن عدد مطلق مثل قسمة السكان على المساحة لنحصل على الكثافة وفى هذه الحالة يمكن أن يرتفع الناتج ليصل إلى عدة آلاف نسمة فى وحدة المساحة أو قد ينخفض ليصل لأقل من شخص فليست هناك حدود قصوى للقيم الناتجة وإنما يوجد حد أدنى هو الصفر.

وفى أحيان أخرى يكون المعدل معيارا أى نسبة عشرية أو مئوية أو ألفية كان تحصل على ناتج قسمة المساحة المزروعة بالفاكهة فى مصر على اجمالى المزروعة فتقول أنها تمثل فدان لكل عشرة أو عشرة لكل مائة أو مائة لكل ألف وهكذا....، وما يجب

التأكيد عليه هو أن العلاقة بين رقمين أحدهما يمثل البسيط والآخر المقام تنعكس على النتيجة النهائية وبالتالي لا يمكن أهمل أى من الرقمين.

والمعدلات ربما يعبر عنها كنسب عشرية أو مئوية أو ألفية أى بتحريك العلامة العشرية بصورة معينة قياسا للرقم الثابت الذى تنسب اليه وهو رقم دائرى فى غالب الحالات يبدأ بالصفر ويكون للقيمة عشرة ومضاعفاتها ومن ثم لا تتغير قيمته كأن نقول واحد لكل عشرة أو عشرة فى المائة أو مائة لكل ألف وهكذا.

وتدرج النسب المئوية ضمن هذا النوع ولكنها تختلف عنه فى شىء أساسى هو تقسيمها لشيء يمثل وحدة الى أجزاء واعتباره يمثل ١٠٠٪ ومن ثم لا بد من أن تكون النتيجة النهائية تساوى ١٠٠٪ عكس المعدلات التى تشير الى نسبة أو تكرار حدوث ظاهرة معينة قياسا لرقم محدد كأن تقول أن نسبة النوع فى اقليم ما ١٣٥ ذكر/١٠٠ من الإناث أو ١٣٥٠ لكل ١٠٠٠ أو أن معدل المواليد ٤٠ مولودا لكل الف من السكان.

وتنقسم المعدلات الى نوعين رئيسيين حسب النتيجة التى نحصل عليها مغلقة وتتحدد بالقيم الواقعية بين صفر كحد أدنى وواحد صحيح أو العشرة ومضاعفاتها كحد أقصى، والمعدلات المفتوحة وحدها الأدنى أيضا هو الصفر وليس لها حد أعلى .

وتظهر المعدلات المغلقة فى حالات خاصة وهى عندما يكون البسيط جزءا من المقام ولا يمكنه أن يتجاوزه. كذلك تتمثل عندما يكون العدد الاجمالى ينقسم الى قسمين أو أكثر مثل تقسيم الحصص حسب الصخر الأصيلى المشتق منه أو تصنيف السكان حسب محال ميلادهم أو اعمارهم أو أنصبتهم من الضرائب لتمثل كل مجموعة نسبة مئوية من الجملة وتراوح نتائجها بين صفر، ١٠٠٪، كما تتمثل هذه النسب عندما تكون لدينا كمية اجمالية توزع مثل نسبة اسهام الصناعة التحويلية لاجمالى الدخل القومى العام أو نسبة الصلصال فى وزن عينات مأخوذة من التربة.

أما المعدلات المفتوحة فيمثلها كثافة السكان أو كثافة التصريف المائى أو عدد الأطفال لكل أم الأفراد لكل حجرة أو الارتفاعات للأطوال وكل هذه النسب لا تنتج عنها أرقاما سالبة وليس لها حدا أعلى. ولكن فى الغالب ما يكون لنسبة التغير حد أدنى هو - ١٠٠٪ وهى أيضا لاحد أعلى لها فهى مفتوحة. ولا

يعنى استخدامنا لعدد الأطفال بالنسبة للأمهات باعتباره نسبة مئوية أو الفية أنها نسبة مغلقة لأنها قد تزيد عن ١٠٠ فى اغلب الحالات وبسبب اختلاف البسط عن المقام لأنه لا يمثل جزءاً منه. كذلك فإن نسبة العرض الى الطول لا يمكن أن يزيد العرض حسب تعريفه عن الطول بحال، وبالرغم من أن المعدلات أحياناً تختلف لتتراوح بين صفر، ١ فإن ذلك لا يعنى أنها معدلات مغلقة لكون البسط لا يمثل جزءاً من المقام.

ولابد أن تحسب المعدلات فقط للأرقام التى يعبر عنها من خلال مقياس نسبى أى تلك التى يكون لها صفر حقيقى، والسؤال هنا إذا كانت الأرقام الحقيقية أو المطلقة موجودة فلماذا يحولها الباحث الى معدلات قبل أن يقوم بتحليلها؟ ربما يكون السبب فى ذلك إيجاد متغير جديد يعتبر أكثر أهمية مثل الانحدار بدلاً من الارتفاع والامتداد باعتبارهما متغيرين مستقلين، وفى الغالب يكون المعدل لظهور العلاقة بين متغير ما وآخر يتحكم فيه أو يؤثر عليه مثل الوفيات والسكان، والافتراض الاساسى فى هذه الحالة هو أن المتغير الأول يرتبط خطياً بالمتغير الثانى المتحكم فيه. ومن المهم التأكد من علاقة كل من البسط والمقام قبل حساب أى معدلات.

أهمية المقام :

قد تبدو المعدلات أكثر أهمية من الأرقام المطلقة ولكن من الخطورة بمكان النظر الى هذا بصورة فيها شيء من المبالغة، فمثلاً يعتمد ذلك على عدد الأرقام الفعلية. فهل النسبة ٣٠٪ من عدد اجمالى مقداره ١٠ أو عدد اجمالى مقداره ١٠ آلاف متماثلة القيمة؟ فلكى يحدد الباحث مدى الحاجة لحساب المعدل لابد من معرفة طبيعة الأرقام، وإذا كانت الأرقام تعد مقاييس مثل معدل الانحدار، فلا شك أن درجة انحدار مقدارها ٨٠ فى اطار ١٠٠٠ متر قد تحتاج الى تفسير أكثر من درجة لكل مترين من الارتفاع. فمتوسط الانحدار يزيد كلما كان خلال مسافة قصيرة، والشكل ربما يكون معتمداً على الحجم.

وترتبط مؤشرات الفصل Segregation Indices الى حد كبير بنوع المقياس المستخدم، فالنسب يمكن مقارنتها في حالة واحدة فقط هي اتفاق مقامها، لذا يؤثر الحجم بصورة قوية على الأرقام المطلقة والنسب في آن واحد ولا يستطيع القارئ أحيانا أن يفسر النسب دون الرجوع الى البسط والمقام. وهذه المسألة مهمة جدا ولها تأثير كبير على التمثيل البياني، فأكثر الخرائط شيوعاً في الجغرافيا البشرية هي خرائط الظلال المتدرجة التي تعد يدوياً أو آلياً مستخدمة الوحدات الادارية المختلفة المساحات وموظفة النسب المثوية أو الألفية، وهذا النوع من الخرائط قد يكون جيداً إذا كان المقام المتعلق بالنسبة هو المساحة الجغرافية. اما إذا كانت الظاهرة الموزعة لا علاقة لها بالمساحة (المقام) مثل السكان، فالرسم يكون غير ملائم ويؤدي لا ساءة الفهم حيث يتجه الانتباه لأشكال التمثيل الكبيرة التي تتركز فيها النسبة العالية من السكان.

وعلى ذلك يمكن تقسيم النسب والنظم الرقمية المغلقة في الدراسات الجغرافية الى أنواع عدة حسب استخداماتها وطبيعتها هي :-

- ١ - النسب المثوية :
- ٢ - المعدلات أو النسب المطلقة.
- ٣ - المعدلات أو النسب المفتوحة ويحسن تسميتها بالمعايير الرقمية مثل كثافة السكان وأطوال السواحل للمساحة ونصيب الفرد من الدخل القومي ومقاييس الحركة على الطرق (سيارة/كم)
- ٤ - الأرقام أو المعايير ذات الأساس القياسي ويمثلها مستوى سطح البحر عند التعرف على التضاريس والصفر المثوى أو ٣٢° فهرنهيته عند قياس درجات الحرارة حيث ينظر للقيم في هذه الحالات قياساً لرقم الأساس.
- ٥ - معدلات أو نسب متعارف على حدودها الدنيا والقصى في الاحوال العادية وان اختلفت زمتا ومكانا ومن نماذجها معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية... الخ.

٦ - معدلات أو نسب النسب ومن أمثلتها معامل التوطن الذى نقسم فيه نسبة حدوث أو توطن ظاهرة معينة فى إقليم محدد يمثل جزء من إقليم أكبر على نسبة توطن نفس الظاهرة فى الاقاليم الأكبر فى نفس التاريخ، غير أن المشكلة التى تظهر فى هذه الحالة تتمثل فى مدى الأهمية النسبية للظاهرة المدروسة فى الوجدتين المكائيتين، فقد تكون الظاهرة فى الاقاليم الأصغر أكثر أهمية بصورة واضحة ولكنها لا تمثل شيئا يذكر إذا قيست بالاقاليم أو المنطقة الأكبر، وفى حالة الصناعة مثلا قد نرغب فى تطبيق هذا الأسلوب لمعرفة التوطن الصناعى لصناعة الأثاث بالنسبة للصناعات التحويلية اعتمادا على عدد العمال كمعيار فنقول أن توطن هذه الصناعة فى دمياط مثلا تطبق فيه المعادلة :

$$\frac{\text{عدد العاملين بصناعة الأثاث فى دمياط}}{\text{عدد العاملين بصناعة الأثاث فى مصر}} \div \frac{\text{عدد العاملين بالصناعات التحويلية فى مصر}}{\text{اجمالى العاملين بالصناعة التحويلية فى دمياط}}$$

فإذا كان عدد العاملين بالصناعة المشار إليها فى دمياط ٥٠٠ مثلا والعاملين بالصناعة التحويلية كلها ١٠٠٠ فالنتيجة تساوى ٥٠٪ وفى الحالة الثانية إذا كان عدد العاملين فى نفس الصناعة بمصر كلها ٢٠ ألفا وفى الصناعة التحويلية مثلا ٤٠ ألفا فالنتيجة تساوى ٥٠٪ ايضا ولكن الفرق فى الأهمية للأعداد المطلقة كبير جدا وهكذا بالنسبة لعدد المصانع أو غيرها من المعايير، صحيح أن الأهمية النسبية واحدة ولكن القيم المعتمد عليها فى حساب الأهمية النسبية متفاوتة ولايضاح ذلك قد يكون هناك مصنع واحد فى منطقة معينة، ٥٠٠ مصنع فى منطقة أخرى وتقاس الأهمية بالنسبة للصناعات ككل وتكون متساوية.

ثالثا : مقاييس النزعة المركزية :

١ - المتوسط الحسابى :

١ - حساب المتوسط من القيم المطلقة

لحساب المتوسط الحسابى من القيم غير الجدولة فى فئات نقسم بجمع

القيم على عددها كما فى المثال التالى : -

١٢،٤،٧،٥،٦،٢

فمتوسط هذه القيم يساوى مجموعها (٣٦) على عددها ٦ أى ٦ ولذلك
يمكن استخدام القانون التالى لحساب متوسط أى مجموعة من القيم :

$$\bar{x} = \frac{\sum x}{n}$$

حيث \bar{x} ترمز للمتوسط، $\sum x$ مجموع القيم، n لعدد القيم.

وأهم ما يميز المتوسط الحسابى من خصائص أن مجموع انحرافات القيم عن
متوسطها لا بد وأن يساوى صفرا وفى حالة المثال السابق يبدو أن انحرافات القيم
على النحو التالى :

القيم	٢	٦	٥	٧	٤	١٢
الانحرافات	٤-	صفر	١-	١+	٢-	٦+
						٧-

= صفر.

أما السمة الثانية فهى أن مجموع مربعات انحرافات القيم عنه لا بد وأن ينتج
عنها قيمة غير سالبة بما فى ذلك الصفر ويظهر ذلك فى المثال السابق كما يلى :

القيم	٢	٦	٥	٧	٤	١٢
الانحرافات	٤-	صفر	١-	١+	٢-	٦+
مربع الانحرافات	١٦	صفر	١	١	٤	١٦

٣٦ =

صفر =

٣٨ =

٢ - حساب المتوسط من القيم التكرارية :

ولكن حساب المتوسط يختلف قليلا فى حالة إذا ما كانت القيم فى صورة

تكرارات يتابع حدوثها أمام كل فئة بصورة محددة على النحو التالى :

الفئات (س)	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
التكرارات (ك)	٤	٥	٥	١	٥	٢	١	١
س × ك	٤	١٠	١٥	٤	٢٥	١٢	٧	٨

$$\bar{x} = \frac{\sum sx}{\sum k}$$

أو بمعنى آخر مجموع حاصل ضرب القيم في تكرارات حدوثها مقسوما على مجموع التكرارات مرة أخرى وتكون النتيجة :

$$3,04 = \frac{85}{28}$$

وفي هذا المثال يمكن ملاحظة تكرار حدوث الظاهرة أمام كل قيمة بالتحديد دون وجود أطوال الفئات ، ولذلك فانه في حالة وجود حد أدنى وأقصى للفئات يحسب المتوسط بطريقة ثالثة كالآتي :

س	ك	م	ك × م
الفئات	التكرار	مراكز الفئات	
-٣٥	٣	٣٧,٥	١١٢,٥
-٤٠	٥	٤٢,٥	٢١٢,٥
-٤٥	٧	٤٧,٥	٣٣٢,٥
-٥٠	٤	٥٢,٥	٢١٠,٠
-٥٥	٣	٥٧,٥	١٧٢,٥
-٦٠	٢	٦٢,٥	١٢٥,٠
مجموع	٢٤		١١٦٥,٠

(١) تعين مراكز الفئات وهي عبارة عن مجموع بداية الفئة ونهايتها مقسوما على ٢.

(٢) تضرب مراكز الفئات في كل تكرار.

(٣) نحصل على مجموع حاصل ضرب مراكز الفئات في التكرارات المقابلة.

(٤) يطبق القانون التالي :

$$\bar{x} = \frac{\sum K \cdot M}{\sum K}$$

$$= \frac{1165}{24} = 48,5$$

ولكن كما ترى فان هذه الطريقة يمكن اختصار عمليات حسابها فيما يعرف باسم طريقة الانحرافات المختصرة أو الوسط الفرضي وفيها يمكن حساب

المتوسط بافتراض ان الوسط الحسابى يقع فى الفئة التى تضم أكبر تكرارات أو أى فئة أخرى تتوسط التوزيع التكرارى، وفى حالة هذا المثال تبدو الفئة ٤٥ - هى الواقع أمامها أكبر تكرار ومركزها ٤٧,٥ وهو الوسط المختار، ونقطة البداية لحساب المتوسط هنا هى طرح قيمة الوسط الفرضى من كل مراكز الفئات والحصول على إغرافات هذه المراكز عنه على النحو التالى : وهى ٤٥ - ٤٩ ومركزها ٤٧,٥ وي طرح هذا الوسط الفرضى من مراكز الفئات الأخرى أى تحسب إغرافات مراكز الفئات عن الوسط الفرضى المختار على النحو التالى :

الفئات	ك	م	ح	ح (٥ ÷)	ح × ك
٣٥ -	٣	٣٧,٥	١٠ -	٢ -	٦ -
٤٠ -	٥	٤٢,٥	٥ -	١ -	٥ -
٤٥ -	٧	٤٧,٥	صفر	صفر	صفر
٥٠ -	٤	٥٢,٥	٥ +	١ +	٤ +
٥٥ -	٣	٥٧,٥	١٠ +	٢٠ +	٦ +
٦٠ -	٢	٦٢,٥	١٥ +	٣ +	٦ +
مجم ك	٢٤			مجم ح/ك	١١ - ١٦ + ٥ +

ويطبق القانون التالى :

$$\text{س} = \text{أ} (\text{الوسط الفرضى}) + \frac{\text{مجم ح/ك}}{\text{مجم ك}}$$

حيث أ = الوسط الفرضى المختار

ل = القيمة التى اختصرت بها الانحرافات وهى تساوى ٥ فى حالتنا هذه
وعلى ذلك تكون النتيجة :

$$٠,٢١ \times ٥ + ٤٧,٥ = \frac{٥}{٢٤} \times ٥ + ٤٧,٥$$

$$٤٨,٥٥ = ١,٠٥ + ٤٧,٥$$

ب - الوسيط :

وهو عبارة عن القيمة التى تتوسط مجموعة من القيم المرتبة تنازليا أو
تصاعديا فإذا كان لديك مجموعة الأرقام التالية :

$$١٠, ٩, ٥, ٦, ٨, ٤, ٢, ٧, ٣$$

ومطلوب حساب الوسيط لها فإن اول خطوة نتخذها هى ترتيب القيم تصاعديا أو
تنازليا فإذا رتبنا تصاعديا تكون :

$$١٠, ٩, ٨, ٧, (٦), ٥, ٤, ٣, ٢$$

ولما كان عدد هذه القيم ٩ فان وسيطها يتمثل فى القيمة التى تقع أربع قيم
قبلها والأربع الأخرى بعدها أى يساوى ٥.٦ ويبدو الحصول على الوسيط هنا سهلا
حيث اتخذت الخطوات التالية :

(١) رتب القيم تصاعديا

(٢) نحصل على ترتيب الوسيط وذلك بقسمة عدد القيم على (٢) ولما كانت القيم
عددها فردى يستخدم القانون التالى :

$$\text{ترتيب الوسيط} = \frac{١ + ٩}{٢} = \frac{١ + ٥}{٢} = ٥$$

حيث ترمز ن الى عدد القيم، ومن ثم يكون ترتيب الوسيط هو الخامس أما
قيمة الوسيط فهى القيمة ٦ حسب الترتيب التصاعدي وإذا كان عدد القيم زوجيا
كما فى المثال التالى :

$$١٣, ١٠, ٩, ٨, (٧, ٦), ٥, ٤, ٣, ٢$$

فان الوسيط عندئذ يقع ترتيبه بين القيمتين رقم ٦،٥ ومن ثم فان قيمة الوسيط تقع بين القيمتين ٦،٥ و ٧ وفى هذه الحالة تجمع الفئتان الوسيطيتان وتقسم على

$$(٢) \text{ لكى تحصل على الوسيط : } \frac{٧+٦}{٢} = ٦,٥$$

وفى حالة القيم المبوبة التى تأخذ صورة جداول تكرارية تتبع نفس الخطوات السابقة حيث يرتب الجدول فى صورة تكرار متجمع صاعد أو نازل ثم يحدد ترتيب الوسيط بقسمة مجموع التكرارات على ٢ ثم يطبق القانون التالى :

$$\text{الوسيط} = أ + \frac{\text{مكرر ب} - \frac{\text{مكرر ب}}{٢}}{\text{مكرر ن} - \text{مكرر ب}} \times \text{ل}$$

حيث أ = الحد الأدنى للفئة الوسيطة.

مكرر ب = مجموع التكرار المتجمع الصاعد السابق للفئة الوسيطة.

مكرر ن = مجموع التكرار المتجمع الصاعد اللاحق للفئة الوسيطة.

ل = طول الفئة الوسيطة.

تطبيق رقم (١)

احسب الوسيط لتوزيع المساحات المزروعة فى احدى القرى موزعة حسب الحيازات :

فئة الحيازة	عدد الحيازات	الفئات	التكرار المتجمع الصاعد
أقل من فدان	١٢٣	أقل من صفر	صفر
فدان -	١٥٤	أقل من فدان	١٢٣
- ٣	٢١١	أقل من ٣	٢٧٧
- ٥	٧٥	الوسيط هنا	٤٨٨
- ٧	٢٨	أقل من ٥	٥٦٣
- ٩	١٩	أقل من ٧	٥٩١
- ١١	١٠	أقل من ٩	٦١٠
- ١٣	٨	أقل من ١١	٦٢٠
المجموع	٦٢٨	أقل من ١٣	٦٢٨

يلاحظ أن الخطوات تكون كما يلي :

١ - تكوين جدول تكرارى متجمع صاعد وذلك بالبء من القيمة التى تسبق أول فئة فى الجدول ثم القيمة الأولى ويضاف إليها التكرار الواقع أمام الفئة الثانية ثم الثالثة وهكذا أى تجمع التكرارات جمعا تراكميا حتى تصل إلى الرقم الأخير الذى يمثل المجموع النهائى.

٢ - يحدد ترتيب الوسيط بقسمة مجموع التكرارات على ٢ فيكون :

$$314 = \frac{628}{2}$$

٣ - يحدد موقع الوسيط فهو فى مكان ما بين الفئتين الثالثة والرابعة أى بين القيمة ٢٧٧ والقيمة ٤٨٨ وبالتالى يطلق على الفئة التى تبدأ من أقل من ٣ إلى أقل من ٥ الفئة الوسيطة.

٤ - يطبق القانون السابق فتكون النتيجة كالآتى :

$$\text{قيمة الوسيط} = 3 + \frac{2 \times \frac{628}{2} - 277}{277 - 488}$$

$$= 3 + \frac{2 \times 314 - 277}{211}$$

$$3,30 = \frac{37}{211} + 3 = 2 \times \frac{37}{211} + 3 =$$

ويمكنك استبدال المقام فى القانون السابق بالتكرار الواقع أمام الفئة الوسيطة ويؤدى الى نفس النتيجة لأنك إذا نظرت فى الجدول لقيمة هذا التكرار ستلاحظ أنه هو ذات الناتج بعد عمليات الطرح فى مقام قانون حساب الوسيط أى يساوى ٢١١ فى حالتنا هذه.

تطبيق رقم (٢) :

احسب الوسيط من الجدول التالى :

الفرقات	التكرار	الفرقات	التكرار المتجمع الصاعد
٤ -	٧	أقل من ٤	صفر
٨ -	١٣	أقل من ٨	٧
١٢ -	٢٠	أقل من ١٢	٢٠
١٦ -	٣٠	أقل من ١٦	٤٠
		الوسيط هنا	↔
٢٠ -	١٥	أقل من ٢٠	٧٠
٢٤ -	١٠	أقل من ٢٤	٨٥
٢٨ -	٥	أقل من ٢٨	٩٥
المجموع	١٠٠	أقل من ٣٢	١٠٠

$$\text{ترتيب الوسيط} = \frac{100}{2} = 50$$

$$\text{قيمة الوسيط} = 16 + \frac{(40 - 50)}{30} \times 4 = 16 - \frac{1}{3} \times 4 = 16 - 1,33 = 14,67$$

ويلاحظ أن الجزء الذى يضاف على الحد الأدنى للفرقة الوسيطة لابد أن يقل عن واحد صحيح قبل ضربه فى طول الفرقة. كما أن الجدول المتجمع الصاعد لابد وأن تضاف له فرقة فى نهايته لتصل لمجموع التكرارات الكلى.

ويمكن بجانب ذلك الحصول على قيمة الوسيط بالرسم وذلك ببناء جدول تكرارى متجمع صاعد وهابط ويتم تمثيل التكرارين الصاعد والنازل بيانيا وتكون نقطة تقاطعهما بمثابة بداية لعمود على المحور الافقى الذى تبين عليه الفترات وحيث يلتقى هذا العمود بالمحور الافقى يعين قيمة الوسيط.

ج - المتوال :

هو الفئة الأكثر شيوعا ويمكن حسابه من القيم المطلقة بملاحظة الفئة الأكثر شيوعا بين مجموعة من الأرقام وهو قليل الاستخدام فى الدراسات الإحصائية ويفضل عليه الوسيط. وعلى سبيل المثال إذا كانت لديك مجموعة من الأرقام على النحو التالى : -

٦ ، ٥ ، ٧ ، ٨ ، ١٠ ، ٦ ، ٦ ، ٨ ، ٦ ، ٥

فان المتوال لهذا التوزيع هو ٦ حيث تكررت هذه القيمة ٤ مرات فهى اذن الفئة الشائعة ويمكن ملاحظة أنه عند تعيين المتوال لا تهتم قيمة الرقم كبرت أم صغرت ولا موقعه بين الأرقام الأخرى وإنما الأكثر أهمية عدد المرات التى يتكرر فيها.

ويحسب المتوال أيضا من الجداول التكرارية باتباع الخطوات التالية :

- ١ - تحدد الفئة المتوالية وهى الفئة الواقع أمامها أكبر تكرار.
- ٢ - نحصل على الفرق بين التكرار الواقع امام الفئة المتوالية والتكرار السابق لها.
- ٣ - نحصل على الفرق بين التكرار الواقع أمام الفئة المتوالية والتكرار اللاحق لها.
- ٤ - نقسم الناتج من رقم (٢) على الناتج من رقم (٣) مضافا اليه الناتج من رقم ٢ مرة أخرى.

٥ - يضرب ذلك فى طول الفئة المتوالية.

فاذا رمزنا للناتج فى رقم ٢ بالرمز ١Δ والناتج من رقم ٣ بالرمز ٢Δ وطول الفئة المتوالية بالرمز ل والحد الأدنى للفئة المتوالية بالرمز أ فان قانون حساب المتوال يكون:

$$\text{المتوال} = ١ + \frac{١\Delta}{٢\Delta + ١\Delta} \times \text{ل}$$

تطبيق :

إذا كان لديك توزيعاً تكرارياً على النحو التالى :

الترددات	القيم
١٥ -	٢٠ -
١٦ -	٣٠٠
١٧ -	١٢٠٠
١٨ -	٢٤٠٠
١٩ -	١٨٠٠
٢٠ -	١٢٠٠
٢١ -	٦٠٠

$$\text{المتوال} = ١٨ + ١ \times \frac{(١٢٠٠ - ٢٤٠٠)}{(١٢٠٠ - ٢٤٠٠) + (١٨٠٠ - ٢٤٠٠)}$$

$$\text{المتوال} = ١٨ + ١ \times \frac{١٢٠٠}{١٢٠٠ + ٦٠٠}$$

$$\text{المتوال} = ١٨ + ١ \times \frac{٢}{٣} = ١٨,٦٧$$

ويمكنك ملاحظة أن الفئة المتوالية هي الواقع امامها أكثر التكرارات عدداً (٢٤٠٠) وحدها الأدنى هو ١٨ ثم تضاف عليه الفروق بعد ذلك مضروبة فى طول الفئة المتوالية والتي تساوى ١.

والجدير بالذكر أن بعض توزيعات القيم قد تضم أكثر من متوال واحد كأن يوجد متوالين أو ثلاثة وفى هذه الحالة يصبح استخدام الوسيط أو المتوسط الحسابى غير مجد فى اظهار الخصائص المميزة لهذه البيانات.

وبصفة عامة يتوقف اختيار الدارس لواحد من مقاييس النزعة المركزية على طبيعة البيانات التى يتعامل معها والغرض الذى يرمى للوصول إليه من استخدام هذا المقياس أو ذاك. فالمتوسط يحسب ويطبق بصورة ملائمة على البيانات ذات التوزيع

المنتظم. أما إذا كانت البيانات ملتوية **Skewed** نحو أحد الجوانب فيفضل استخدام الوسيط لأنه لن يتأثر بتطرف القيم نحو أحد جوانب التوزيع الرقعى. أما إذا كان لتوزيع الأرقام أو القيم أكثر من قمة واحدة فإن استعمال مقياس واحد من هذه المقاييس سيخفى ولا يوضح كثيرا خصائص الأرقام، ولذا يفضل حساب منوال أو أكثر، وإذا كان التوزيع مثاليا ذو قمة واحدة فإن المقاييس الثلاثة (المتوسط والوسيط والمنوال) تتساوى فى قيمتها. ويقصد بالتوزيع المثالى ببساطة أنه إذا رسم شكل بياني لتوزيع القيم بحيث يمثل محوره الأفقى الفئات والرأسى التكرارات يكون المنحنى مشابها لشكل الجرس (التوزيع الطبىعى).

تطبيقات :

أولاً : بين الجدول التالى تطور انتاج السكر فى مصر خلال السنوات ١٩٨٣ - ١٩٩٠ بالآلاف الأطنان :

السنة	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
الانتاج	٦٤٤	٧٦٤	٧٩١	٨٣١	٨٦٨	٨٦٢	٦٣١	٦١٥

من الجدول السابق احسب :-

- (١) متوسط الانتاج خلال السنوات ١٩٨٣ - ١٩٨٧ ومن ١٩٨٧ الى ١٩٩٠.
- (٢) مقدار الزيادة السنوية فى الانتاج ٨٣ - ١٩٨٨.
- (٣) متوسط الزيادة السنوية فى الانتاج ١٩٨٣ - ١٩٨٨.

ثانياً : يبين الجدول التالى توزيع بعض المدن المصرية حسب أحجامها السكانية فى تعداد عام ١٩٨٦.

عدد السكان	المدينة	عدد السكان	المدينة
١٩٠٨٤٠	دمنهور	٣٩٩٧٩٣	بورسعيد
١٩٥٣٩٦	كفر الدوار	٣٢٦٨٢٠	السويس
١٨٧٠٥٠٨	الجيزة	٢١٢٥٦٧	الاسماعيلية
١٥١٨١٣	بنى سويف	٨٩٤٩٨	دمياط
٢١٢٥٢٣	الفيوم	٣١٦٨٧٠	المنصورة
١٧٩١٣٦	المنيا	٢٤٥٤٩٦	الزقازيق
٢٧٣١٩١	اسيوط	١١٥٥٧١	بنها
١٣٢٩٦٥	سوهاج	٣٥٨٨٤٤	المحلة الكبرى
١١٩٧٩٤	قنا	٣٣٤٤٠٥	طنطا
١٩١٤٦١	أسوان	١٣٢٧٥١	شين الكوم

احسب منه متوسط ووسط الحجم لهذه المدن مجتمعة وفى الوجهين
البحرى والقبلى كل على حدة:

رابعاً : استخدام مقاييس النزعة المركزية فى الجغرافيا :-

عرض فيما سبق تطبيق لثلاثة مقاييس للنزعة المركزية على البيانات
الاحصائية وبقي تساؤل الا يمكن تطبيق بعض هذه المقاييس فى إطار مكاني؟ حقيقة
أن ما أحرزه الجغرافيون فى استخدام الأساليب الاحصائية فى توزيعاتهم المكانية
مازال محدودا حيث انصب اهتمامهم فى معظم الحالات على تطبيق هذه الأساليب
على بيانات جمعت حول اماكن معينة فى المجالات المختلفة طبيعية وبشرية بينما اتجه
عدد محدود لاستخدام الأساليب الاحصائية لتحليل التوزيعات المكانية لأى نوع من
البيانات.

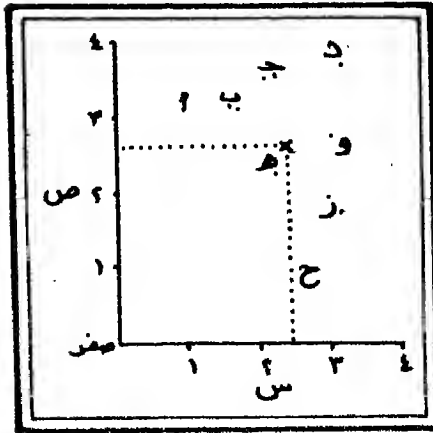
وربما يرجع ذلك الى عدة عوامل منها عدم وجود أساس نظري واضح تستند عليه طرق التحليل الكمي فما يتصل بالتوزيع المكاني للظواهرات فالاحصائيون لم يعنوا كثيرا في الماضي بتوجيه جزء كبير من اهتمامهم الى الاحصاء المكاني، كما أن عددا محدودا من الجغرافيين اهتم بذلك.

ومن ناحية أخرى فان بعض هذه الأساليب لم ينضج بعد بدرجة كافية بحيث ما يزال بعضه صعبا على الفهم والاستيعاب جيدا أو أن تطبيقه يتطلب جهدا لا يتفق مع النتائج المرجوة منه أو أن بعض الأساليب المتقدمة منه تتطلب بالضرورة استخدام الآلات الحاسبة (الكمبيوتر) عند تطبيقها.

ولكن بالرغم من كل هذه المآخذ فما زالت بعض هذه الأساليب ذات قيمة في الجغرافيا وبالتحديد فيما يتصل بالتوزيعات المكانية عند توظيف الطرق الحسابية العادية وبصورة يمكن معها أن تستوعب بسهولة. وربما يرجع عدم استخدامها كثيرا انها لم تنل بعد نصيبا وافيا من الانتشار بين كل الجغرافيين. ولاشك أن كثيرا من الظواهرات يمكن تطبيق هذه الأساليب فيها مثل النزعة المركزية والانتشار والشكل والنمط والعلاقات المكانية، وفيما يلي تطبيقات جغرافية حول ثلاثة من هذه المقاييس:

(١) الوسط الجغرافي :

وهو أبسط المقاييس التي تهدف الى معرفة نقطة الوسط لأي توزيع مكاني وهو مشابه للوسط الحسابي لمجموعة من القيم ويتم حسابه بطريقة مماثلة الى حد كبير.



ويسين الشكل المرفق التوزيع المكاني لمجموعة من النقاط قد تمثل توزيعا لمجموعة مدن أو قرى أو أى ظاهرة جغرافية أخرى، ولكي نحسب نقطة الوسط لها فان الخطوة الأولى هي محاولة قياس العلاقة بين هذه النقاط كميًا ويتم

ذلك بحساب ابعاد هذه النقاط كل على حدة أو بمعنى آخر معرفة احداثياتها على الخريطة فالنقطة أ مثلاً تبعد عن بداية المحور السيني بما يعادل ٤ وعن المحور الصادي بحوالى ١,٢ وهكذا نستمر فى تعيين احداثيات بقية النقاط على المحور السيني الذى يمثل اتجاه الشرق على الخريطة والمحور الصادي الذى يمثل اتجاه الشمال وتكون النتيجة إنشاء جدول على النحو التالى :

النقطة	أ	ب	جـ	د	هـ	و	ز	ح	مجموع ص
الاحداثى الشرقى (س)	١,٢	١,٨	٢,٧	٣,٧	٢,٣	٣,٦	٣,٢	٢,٩	٢١,٤ =
الاحداثى الشمال (ص)	٤,٠	٣,٢	٣,٠	٣,٢	٢,٢	٢,١	١,٧	١,٠	٢٠,٤ =
عدد النقاط = ٨	مجموع س = ٢١,٤				مجموع ص = ٢٠,٤				

نحصل على المتوسط بالنسبة للمحور الشرقى (السينى) وهو فى هذه الحالة

$$\text{عبارة عن :} \quad \frac{\text{مجموع س}}{\text{ن}} = \frac{٢١,٤}{٨} = ٢,٦٧٥$$

ويعنى ذلك مجموع الأبعاد مقسوما على عدد النقاط (ن) وب نفس الطريقة يمكن حساب المتوسط على المحور الصادي (الشمالى) :

$$\frac{\text{مجموع ص}}{\text{ن}} = \frac{٢٠,٤}{٨} = ٢,٥٥$$

ومن هاتين القيمتين على المحورين الشرقى والشمالى نقيم عمودين وتكون نقطة التقائهما هى الوسط الجغرافى لهذه المجموعة من النقاط. وليس من الضروري أن تكون الاحداثيات صوب الشرق والشمال إنما يمكن أن تكون فى أى اتجاه مثل الجنوب الشرقى والشمال الغربى مثلاً والمسالتان اللتان يجب مراعاتهما عند حساب الوسط الجغرافى هما :

- (١) يجب أن تكون محاور الاحداثيات متعامدة على بعضها أو بمعنى آخر أن تكون الزاوية المحصورة بين المحور الشرقى والشمالى فى حالة المثال زاوية قائمة.
- (٢) أن تكون الوحدات المستخدمة للقياس على جانبي المحورين هى نفسها بمعنى الا يكون المحور الافقى مقسما بوحدات تختلف عن المحور الرأسى سواء فى معيارها وأطوالها.

ويمكن اعتبار نقطة الوسط الجغرافى بمثابة موقع جذب للتوزيع المكاني القائم على الخريطة أى هى النقطة التى يتحقق عندها التوازن بين توزيع النقاط على الجانين.

تطبيق :

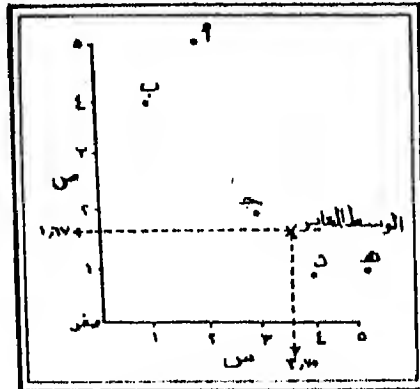
أحسب الوسط الجغرافى لمجموعة من النقاط توزيعها كالتالى من حيث أبعادها عن المحورين السينى والصادى :

س :	٢	٤	٥	٥	٧	١٠	١٠	١٥	٢٠	٢٥
ص :	١٠	١٦	٥	٨	١٤	٥	١٩	١١	١٥	١٠

(النتيجة ١١,٠ ، ١٠,٣)

(٢) الوسط الجغرافى المعايير :

عندما حسب الوسط الجغرافى كانت كل نقطة تعتبر معادلة أو مساوية لغيرها من النقاط، وهذا أمر صعب فى كثير من التوزيعات الجغرافية حيث لا تتساوى أقدار المدن أو القرى أو أى ظاهرات أخرى ومن ثم فلا بد أن تعطى كل نقطة وزنها الحقيقى عند حساب الوسط. فإذا كان لدينا خمسة مصانع للنسيج تتسج كميات متفاوتة وموزعة على رقعة جغرافية معينة ونريد حساب نقطة الوسط بينها آخذين فى الاعتبار اختلاف أقدارها استنادا الى ما ينتجه كل منها فإنه لا بد من إعطاء كل مصنع منها وزنه حسب إنتاجه ولذا يصبح لدينا الشكل التالى :



شكل (٢) الوسط الجغرافى المعايير

وبناء على ذلك يمكن إقامة الجدول التالي :

النقطة	الاحداثيات		المعيار	الاحداثيات بعد المعايير	
	س	ص	ك	س × ك	ص × ك
أ	٢	٥	٨	١٦	٤٠
ب	١	٤	٥	٥	٢٠
ج	٣	٢	١٠	٣٠	٢٠
د	٤	١	٤٢	١٦٨	٤٢
هـ	٥	١	٢٠	١٠٠	٢٠
عدد النقاط (٥) المجموع			٨٥	٣١٩	١٤٢

ولذا فإن المصنع جـ مثلاً ينتج ضعف المصنع (ب) وبالتالي فتأثيره النهائي على الوسط الجغرافى يكون أيضاً ضعف تأثير المصنع (ب)، وللحصول على الوسط المعايير يطبق القانون التالى أولاً لكى نحصل على النقطتين الوسيطيتين على الاحداثى الأفقى والرأسى.

$$\begin{array}{r}
 \text{مجموع س ك} \\
 \hline
 \text{مجموع ك} \\
 \hline
 \frac{319}{85} = 3.75
 \end{array}
 ,
 \begin{array}{r}
 \text{مجموع ص ك} \\
 \hline
 \text{مجموع ك} \\
 \hline
 \frac{142}{85} = 1.67
 \end{array}$$

- ٣,٧٥ ، ١,٦٧ على الترتيب

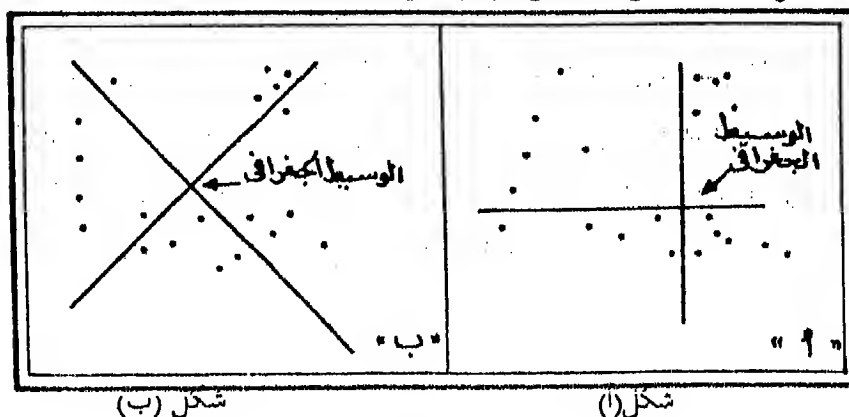
ويمكن ملاحظة اختلافه عن الوسط الجغرافى العادى من ناحيتين الأولى تتمثل فى ضرب (معايرة) كل نقطة فى قيمتها الفعلية والثانية فى قسمة الناتج على مجموع القيم التى تمت المعايرة بها (مجموع ك) وتسمى هذه القيم الأوزان لأنها تظهر مدى الاختلاف فى ثقل أو وزن كل نقطة بالنسبة للنقاط الأخرى.

ومن خلال القيمتين السابقتين تحدد نقطة الوسط الجغرافى المعاييرة على أساس الأهمية النسبية لكل نقطة من النقاط السابقة حسب حجمها السكاني وأبعادها عن الإحداثيين الشمالى والشرقى.

(٣) الوسط الجغرافى :

وهو بمائل الوسط الحسابى أو الإحصائى الذى سبقت الإشارة إليه فالوسط يعرف إحصائيا بأنه القيمة التى تقسم مجموعة البيانات موضع الدراسة إلى قسمين أحدهما أكبر منها والاخرى أصغر منها، وعلى ذلك فإن الوسط الجغرافى هو الموقع الذى تتناثر نصف عدد النقاط إلى الشمال منه والنصف الآخر فى جنوبه وكذلك النصف شرقه والنصف الآخر غربه.

ويبين الشكلان أ، ب الوسط الجغرافى حيث توزعت فى الشكل أ منه عشر نقاط شرق الوسط وعشر أخرى غربيه كذلك تنقسم النقاط بين الشمال والجنوب بنفس الأعداد والميزة فى الوسط الجغرافى أن الحصول عليه لا يتطلب عمليات حسابية إنما هو مجرد رسم خط أفقى تماما يقسم توزيع النقاط إلى قسمين متساويين ثم رسم خط رأسى أو عمودى يقسمها بنفس الطريقة، ولذلك يمكن الحصول عليه بسرعة، ولكن عيبه أن موقعه يعتمد على نقطة البداية التى تقام منها الأعمدة أو الخطوط. ويبين الشكل رقم (ب) الوسط الجغرافى لنفس التوزيع الموجود فى أ ولكن فى هذه المرة رسمت الخطوط مائلة فتغير موقع الوسط بالرغم من احتفاظه بنفس الخصائص الموجودة فى أ.



ولا شك أن استخدام الوسيط الجغرافى فى هذا لا يطبق الا فى الابحاث والدراسات الجغرافية الأولية والتي تعد بسرعة وليس فى الدراسات التى تقتضى الدقة.

وهناك طريقة أخرى لحساب الوسيط الجغرافى اتبعتها المدرسة الامريكية عند تطبيق الاساليب الكمية فى الجغرافيا ويسمى الوسيط فيها نقطة الحد الأدنى من السفر، ويعنى أنه الموقع الذى تبلغ عنده المسافات التى تصله بالنقاط الأخرى أقل طول لها. ويمكن تحديد موقع هذه النقطة بالمحاولة والخطأ، وبمجرد النظر بحيث تختار نقطة أو نقطتين أو ثلاث وتقاس المسافات التى تفصل كل واحدة منها عن باقى النقاط وفى النهاية ستكون النتيجة أن إحدى هذه النقاط ستحقق أقل مسافات ممكنة ويلاحظ اقتراب نقطتنا الوسط والوسيط الجغرافى كثيرا من نقطة الحد الأدنى من السفر.

———— الفصل الخامس ————

التباين والانتشار

أولاً : مقاييس التباين :

- ١ - المدى.
- ٢ - الانحراف عن المتوسط.
- ٣ - التباين.
- ٤ - الانحراف المعياري.
- ٥ - معامل الاختلاف.

ثانياً : مقاييس الانتشار :

- ١ - الربيع الجغرافي.
- ٢ - معامل الانتشار.
- ٣ - الانتشار حول موقع معين.
- ٤ - المسافة المعيارية.
- ٥ - مقياس أقرب جار أو صلة الجوار.

الفصل الخامس

التباين والانتشار

أولاً : مقاييس التباين

تهتم مقاييس التشتت بالتعرف على مقدار انتشار البيانات أو القيم. فالمتوسط وحده لا يكفي لتقديم فكرة دقيقة عن مجموعة بيانات من حيث طبيعة توزيعها. فعلى سبيل المثال قد توجد مجموعتان من القيم لهما نفس المتوسط ولكن يختلف تشتتاهما، وفي بعض الأحيان يكون حساب المتوسط لا معنى له فإذا كان لدينا في مصر مثلاً ٣٠ مدينة تتراوح أحجامها السكانية بين ٥٠ ألف نسمة، ٦ ملايين نسمة فان حساب المتوسط أو الوسيط في هذه الحالة لن تكون له دلالة كبيرة ولذا تستخدم نوعية أخرى من المقاييس للتعرف على درجة انتشار البيانات أو تشتتها هي:-

(١) المدى : Range

وهو أبسط المقاييس لمعرفة درجة انتشار البيانات ويقصد به الفرق بين أكبر القيم وأقلها في توزيع مكاني أو غير مكاني فإذا كان لدينا مجموعة من القيم على النحو التالي :

١١ ، ٩ ، ٧ ، ٨ ، ٥

فان المدى يصل إلى ١١ - ٥ = ٦

ويلاحظ أن المدى كمقياس للتشتت له عيوب هي أنه لا يستخدم من القيم سوى قيمتين فقط، كما تتأثر قيمته بالحد الأقصى والاعلى لتوزيع القيم أي أنه إذا كان لدينا عدد من القيم يبلغ ١٠٠، والمدى فيها يتراوح بين ٥، ٨٠ أي يساوي ٧٥ فإنه من الممكن أن تكون ٩٩ قيمة منها تقع بين ٢٠، ٨٠ وقيمة واحدة هي التي تبلغ ٥.

(٢) الانحراف عن المتوسط : Mean deviation

إذا كانت هناك مجموعة من القيم تمثل توزيع عدد الأطفال في عشر أسر على النحو التالي :

٣، ٤، ١، ٥، ٨، ٦، ٥، ٢، ٣، ٥

فان متوسط عدد أفراد الاسرة يكون ٤،٢ فرد، والمدى يتراوح بين ١، ٨

أو يساوى ٧ فكيف يمكننا التعرف على مدى التشتت فى هذه القيم بصورة افضل؟

يأتى ذلك بحساب الإنحراف عن المتوسط كما يلى :

الانحرافات عن الوسط الحسابى		(القيم)
ح (الانحراف)	(س - س)	س
٠,٨	(٤,٢-٥)	٥
١,٢-	(٤,٢-٣)	٣
٢,٢-	(٤,٢-٢)	٢
٠,٨	(٤,٢ - ٥)	٥
١,٨.	(٤,٢-٦)	٦
٣,٨	(٤,٢-٨)	٨
٠,٨	(٤,٢-٥)	٥
٢,٢-	(٤,٢-١)	١
٠,٢-	(٤,٢-٤)	٤
١,٢-	(٤,٢-٣)	٣
مجموع الانحرافات الموجبة +		المجموع ٤٢
مجموع الانحرافات السالبة -		

يلاحظ أن مجموع انحرافات القيم عن متوسطها الحسابى لابد أن يساوى

صفرًا، والانحراف عن المتوسط ما هو إلا مجموع انحرافات القيم عن وسطها الحسابى

بغض النظر عن الإشارة موجبة أو سالبة مقسوما على عددها، وفى حالة المثال

السابق يكون : $\frac{16}{10} = 1,6$ ويمكن أن يحسب بتطبيق إحدى المعادلتين :

$$\frac{\sum (x - \bar{x})}{n} \quad \text{أو} \quad \frac{\sum x - n\bar{x}}{n}$$

وكلتا الصيغتين تحقق نفس الغرض طالما أهملت الاشارات.

ويتميز الانحراف عن المتوسط بكونه مقياساً بسيطاً في حسابه وفهمه بجانب بلورته لدى تشتت مجموعة من القيم آخذاً في إعتباره قيمة كل رقم منها ورغم هذا فقلما يستخدم في الجغرافيا ربما لأنه يقدم من خلال مقياسين آخرين أكثر شيوعاً هما التباين والانحراف المعياري.

(٣) التباين : Variance

وهو من المقاييس الهامة المطبقة في الدراسات الجغرافية على نطاق واسع لأنه يظهر درجة التفاوت في توزيع ظاهرة ما مكانياً، ويمكن أن يستخدم التباين في قياس التفاوت في توزيع ظاهرة واحدة بين الأقاليم الجغرافية في وقت معين، بمعنى إذا كان الجغرافي يريد معرفة درجة التباين في توزيع أحجام سكان المدن في الدلتا والوجه القبلي مثلاً أو التباين في توزيع العاملين بالصناعة في أقسام محافظة الاسكندرية والقاهرة يمكنه استخدام هذا المقياس. أو قد يستخدم في تتبع مدى اختلاف الظاهرة الواحدة في مجموعة من المناطق الجغرافية خلال فترات زمنية مختلفة كأن تحسب درجة التباين في توزيع الامية عام ١٩٦٠ مثلاً بين مراكز إحدى المحافظات ثم تقارنها بالتباين في عام ١٩٧٦ لتوضيح مقدار التكافؤ بين المراكز المختلفة في حصولها على نصيب من الخدمات التعليمية خلال الفترة بين ١٩٦٠، ١٩٧٦.

ويمكن تعريف التباين بأنه مجموع مربعات انحرافات القيم عن وسطها الحسابي مقسوماً على عددها، ونلاحظ عادة لتربيع الانحرافات للتخلص من الاشارات السالبة فيها، وهو اسلوب شائع جداً لدرجة أنك إذا سألت جغرافياً عن النموذج الذي يرمى لاستخدامه سيرد عليك أنني لم أعثر نموذجاً محدداً. وإنما طبقت تحليلاً للتباين. وتختلف الطرق المستعملة لقياس التباين فمنها على سبيل المثال التصنيفات وتحليل التمايز Discriminant Analysis المستخدم للفصل بين المجتمعات الاحصائية المتداخلة.

ويمكن حساب التباين للأرقام المطلقة والنسبية والبيانات المبوبة وغير المبوبة أي التي تأخذ صورة تكرارات أو أرقام مطلقة وفيما يلي أمثلة على ذلك.

مثال :

إذا كانت النسب التالية تمثل درجة الاستغلال الزراعى للأرض فى مراكز محافظة اسوان فى عامى ١٩٦١، و ١٩٩١ فيمكن حساب التباين لها على النحو

التالى :

المركز	النسبة % عام ١٩٦١	الانحرافات	النسبة عام ١٩٩١	الانحرافات	مربع ١٩٦١	مربع ١٩٩١
ادفو	٨٢	٢٧+	٨٣	٢-	٧٢٩	٤
كروم أمبو	٤٩	٦-	٨٨	٣+	٣٦	٩
نصر	٤٣	١٢-	٨٩	٤+	١٤٤	١٦
اسوان	٤١	١٤-	٦٧	١٨-	١٩٦	٣٢٤
المتوسط العام	%٥٥		٨٥	=	١١٠٥	٣٥٣
المتوسط الإحصائى	%٥٣,٧٥		%٨١,٧٥			

وعلى ذلك يكون التباين فى عام ١٩٦١ = $\frac{١١٠٥}{٤}$ بحد ٢ ن = ٢٧٦,٢٥

أما التباين فى عام ١٩٩١ فيساوى = $\frac{\text{مجموع مربعات الانحرافات}}{\text{عدد القيم}}$ = $\frac{٣٥٣}{٤}$ = ٨٨,٢٥

ومن الواضح أن درجة التباين فى استغلال الأرض اقتصادياً كانت أكبر فى التاريخ الأول منها فى التاريخ الثانى. ويمكن من خلال الجدول السابق ملاحظة أن الانحرافات القيم عن المتوسط العام فى المحافظة لا تساوى صفراً، وذلك لوجود فرق بين المتوسط الإحصائى إذا حصلنا عليه بجمع نسب المراكز المختلفة وقسمتها على عددها وبين الحصول على نسبة استغلال الأرض فى المحافظة ككل لأن النسبة العامة فى المحافظة يمكن أن تتأثر باختلاف توزيع المساحات بين المراكز، بمعنى إذا كان لديك واحداً من هذه المراكز يضم نصف مساحة المحافظة فإن نسبة استغلال أراضيه ستؤثر بلا شك على النسبة العامة السائدة فى المحافظة كلها إذا ارتفعت ترتفع معها وعند انخفاضها تنخفض بها.

أما إذا حسب المتوسط الإحصائي فإن النتيجة لابد وأن تساوى صفراً، فالمتوسط الإحصائي يمكن الحصول عليه بجمع النسب وقسمتها على عددها فيكون في عام ١٩٦١ يساوى ٥٣,٧٥٪ بينما نسبة الاستغلال في المحافظة ٥٥٪، وكذلك فإن متوسط عام ١٩٩١ يساوى ٨١,٧٥٪ على حين أن نسبة الاستغلال في المحافظة ٨٥٪، والتباين في هذه الحالة يمكن أن يطلق عليه التباين الجغرافى لأنه يقيس درجة الاختلاف في توزيع ظاهرة (معينة) في فترتين مختلفتين بعدا عن المتوسط العام لها في إطار المساحة الكلية والتي تتألف من الوحدات الأصغر، وهو أفضل من قياس التباين استنادا إلى المتوسط الحسابى للنسب لأن هذا الأخير لا يعكس درجة اسهام الوحدات المساحية في النسبة العامة.

وقد يحسب التباين في توزيع الأمية بين مراكز محافظات الجمهورية المختلفة في سنة معينة مثلا ليعين مدى التجانس والاختلاف في توزيع هذه الظاهرة بين المراكز في كل محافظة أو قد نحسب درجة التباين في توزيع الأمية بين محافظات الحضر والوجه البحرى والقبلى على النحو التالى :

المحافظة	نسبة الأمية	المحافظة	نسبة الأمية	المحافظة	نسبة الأمية
القاهرة	٣٤,٠	الدقهلية	٥٧,٥	الجيزة	٥١,٦
الاسكندرية	٣٦,٩	الشرقية	٦١,٩	بنى سويف	٦٨,١
بور سعيد	٣٥,٨	القليوبية	٥٣,٩	الفيوم	٧٢,٠
السويس	٤٢,٨	كفر الشيخ	٧٠,٤	المنيا	٦٩,٠
دمياط	٤٩,٩	الغربية	٥٥,٤	اسيوط	٦٨,٣
جملة الحضر	٤٢,٧	المنوفية	٥٨,٥	سوهاج	٧٠,٣
		البحيرة	٦٦,٦	قنا	٧١,٣
		الاسماعيلية	٥٠,٩	اسوان	٥٥,٨
		جملة وجه بحرى	٥٦,١	جملة وجه قبلى	٦٥,٦

أولاً : تبين المجموعة الأولى في محافظات الحضر :

$$\text{المتوسط الحسابي} = \frac{\text{مجموع نسب الأمية}}{\text{عدد المحافظات}} = \frac{199,4}{5} = 39,88 - 39,9 \text{ تقريبا}$$

مربع الانحرافات

الانحرافات: القاهرة	39,9 - 34,0	-	5,9	34,81
الاسكندرية	39,9 - 36,9	-	3,0	9,00
بورسعيد	39,9 - 53,8	-	4,1	16,81
السويس	39,9 - 42,8	-	2,9	8,41
دمياط	39,9 - 49,9	-	10,0	100,00
				<hr/>
				169,03

$$\text{التباين} = 169,03 - 39,88 = 33,8$$

ويمكن تطبيق نفس الاسلوب لحساب تباين محافظات الوجهين البحري والقبلي لتكون النتائج 36,2، 53,75 على الترتيب. وهكذا يبدو أن التجانس في ترتيب نسب الأمية يظهر واضحا في محافظات الحضر يليها الوجه البحري ثم الوجه القبلي الذي تظهر قيمة التباين فيه مرتفعة.

وقد يحسب التباين بطريقة أخرى في هذه الحالة الأخيرة بالذات فبدلا من الحصول على انحراف كل قيمة عن المتوسط الحسابي ثم تربيع الانحرافات يمكن الحصول على مربع كل قيمة ثم جمعه واستخدام المعادلة التالية :

$$\text{التباين (ع)} = \frac{\text{مجموع } s^2}{n} - \left(\frac{\text{مجموع } s}{n} \right)^2$$

ويعني هذا الحصول على مجموع مربعات القيم ثم يربع مجموع القيم ويقسم على عددها مع قسمة كل ذلك في النهاية على عدد القيم ويوضح المثال التالي ذلك :

القيم (س)	٥	٣	٢	٥	٦	٨	٥	١	٤	٣	٤٢-
مربعها (س ^٢)	٢٥	٩	٤	٢٥	٣٦	٦٤	٢٥	١	١٦	٩	٢١٤-

$$\begin{aligned} \text{التباين} &= \frac{214}{10} - \left(\frac{42}{10} \right)^2 \\ &= 21,4 - (4,2)^2 = 21,4 - 17,64 = 3,76 \end{aligned}$$

وبلاحظ أن الشق الثاني من المعادلة الواقع بعد الإشارة ما هو إلا مربع المتوسط الحسابي للقيم ويمكن أيضا حساب التباين بهذه الصورة :

$$ع^2 = \frac{\text{مجموع (س - س^٢)}}{ن}$$

حيث نشير س/ الى قيمة المتوسط الحسابي للارقام، وفي هذه الحالة عليك الحصول على مجموع مربعات انحرافات كل قيمة عن الوسط الحسابي ثم تقسمه على عدد القيم الواردة في مجموعة البيانات كما يلي :

القيم	٥	٣	٢	٥	٦	٨	٥	١	٤	٣	
المتوسط	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٢	
الانحراف	٠,٨	١,٢	٢,٢	٠,٨	١,٨	٣,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٢	١,٢	
المربع	٠,٦٤	١,٤٤	٤,٨٤	٠,٦٤	٣,٢٤	١٤,٤٤	٠,٦٤	٠,٦٤	٠,٠٤	١,٤٤	٣٧,٦-

وبتطبيق القانون السابق تكون النتيجة

$$ع^2 = \frac{37,6}{10} = 3,76 \text{ وهي ذات القيمة السابقة}$$

- حساب التباين من الجدول التكرارية :

يمكن الحصول على التباين من جدول التوزيع التكراري بنفس الطريقة التي يتم حساب المتوسط بها حيث نحصل على مراكز الفئات والانحرافات عن الوسط الفرضي وتريع الانحرافات وتضرب في التكرارات ويطبق القانون بعدها على النحو التالي :

الفئات	التكرار	م	ح	ح × ك	ح ^٢ ك
- ٢	٧	٣	٦ -	٤٢ -	٢٥٢
- ٤	٨	٥	٤ -	٣٢ -	١٢٨
- ٦	٩	٧	٢ -	١٨ -	٣٦
- ٨	٦	٩	صفر	صفر	صفر
- ١٠	٤	١١	٢ +	٨	١٦
- ١٢	٢	١٣	٤ +	٨	٣٢
- ١٤	٤	١٥	٦ +	٢٤	١٤٤
	٤٠			٩٢ -	٦٠٨
				٤٠ +	
				٥٢ -	

$$٢ع (التباين) = \frac{\text{مجموع ح}^٢ \text{ ك}}{\text{مجموع ك}} - \left(\frac{\text{مجموع ح ك}}{\text{مجموع ك}} \right)^٢$$

وبالتطبيق على المثال السابق :

$$\text{التباين (ع)} = \frac{٦٠٨}{٤٠} - \left(\frac{٥٢ -}{٤٠} \right)^٢ - ١٥,٢ - (١,٢ -)^٢$$

$$١٣,٥١ = ١,٦٩ - ١٥,٢ =$$

وفي هذا الجدول يمكن أيضا تطبيق الانحرافات المختصرة التي سبقنا الإشارة إليها عند حساب المتوسط الحسابي مع تعديل طفيف في القانون تضرب من خلاله القيمة الناتجة في الجزء الأخير من المعادلة في مربع القيمة التي تمت القسمة عليها وهي عادة تساوي طول الفئة (٢ في هذه الحالة) وتكون صيغة القانون :

$$ع ٢ = \frac{\text{مجم ح ك}}{\text{مجم ك}} - \left(\frac{\text{مجم ح ك}}{\text{مجم ك}} \right) \times \text{ل}^٢$$

ويتطلب ذلك الحصول على مج ح ك بإضافة عمود جديد للجدول السابق
نقسم فيه كل قيمة من قيم الانحرافات على ٢ لتصبح قيم ح كالآتي : -٣، -٢،
١- ثم ١+، ٢+، ٣+ وبضرب هذه الانحرافات المختصرة فى التكرارات نحصل على
-٢١، -١٦، -٩، ٩، ٤+، ٤+، ١٢+ وعليه تكون نتيجة مجموع القيم السالبة
-٤٦- والموجبة ٢٠. والفرق = -٢٦- وبهذا يطبق القانون :

$$ع ٢ = \frac{٦٠٨}{٤٠} - \left(\frac{٢٦-}{٤٠} \right) \times (٢) - ١٥,٢ - ٠,٤٢٢٥ \times ٤ = ١٣,٥١ - ١,٦٩ - ١٥,٢ =$$

ومعنى ذلك ببساطة أن التباين هو :

"مجموع مربعات انحرافات القيم عن وسطها الحسابى مقسوما على مجموع
التكرارات فى القسم الأول من القانون ويطرح منه مجموع انحرافات القيم عن
الوسط الحسابى مقسوما على مجموع التكرارات مضروبا فى نفسه".

وبين الجدول التالى توزيع المدن المصرية التى يزيد حجمها عن ٥٠ ألف
نسمة فى تعداد ١٩٨٦ حسب أعداد سكانها فى فئات وذلك فى كل من الوجهين
البحرى والقبلى والمطلوب حساب التباين فى هذا التوزيع بين الوجهين وفى
الجمهورية كلها:

فئات الحجم	- ٥٠	- ١٠٠	- ١٥٠	- ٢٠٠	- ٢٥٠	المجموع
وجه بحرى	١٧	٣	٢	٢	٦	٣٠
وجه قبلى	١١	١	٣	١	١	١٧
مجموع المدن	٢٨	٤	٥	٣	٧	٤٧

تباين المجموعة الأولى :

الفئات	التكرارات (ك)	مركز الفئة م	الانحرافات (ح)	ح ^٢ (٥٠ ÷)	ح × ك	خ/٢ × ك
- ٥٠	١٧	٧٥	١٠٠ -	٢ -	٣٤ -	٦٨ +
- ١٠٠	٢	١٢٥	٥٠ -	١ -	٢ -	٢ +
- ١٥٠	٢	١٧٥	صفر	صفر	صفر	صفر
- ٢٠٠	٢	٢٢٥	٥٠ +	١ +	٢ +	٢ +
- ٢٥٠	٦	٢٧٥	١٠٠ +	٢ +	١٢ +	٢٤ +
المجموع	٣٠				٣٧ -	٩٧
					١٤ +	
					٢٣ -	

$$ع^٢ = \frac{\text{مجموع ح}^٢}{\text{مجموع ك}} - \left(\frac{\text{مجموع ح} \times \text{ك}}{\text{مجموع ك}} \right) \times ٢$$

$$ع^٢(٥٠) = \left(\frac{٢٣ -}{٣٠} \right) - \frac{٩٧}{٣٠} =$$

$$٦٥٠ - ٢٥٠٠ \times ٢,٦ = ع^٢(٥٠) \times ٠,٥٨٧ - ٣,٢ =$$

وهكذا يمكن حساب تباين المجموعة الثانية :

ويعتبر التباين مقياساً إحصائياً له قيمة كبيرة خاصة عندما تريد معرفة مقدار الاختلاف في بيانات عينة أو أكثر ويعرف هذا إحصائياً بتحليل التباين.

٤ - الانحراف المعياري : Standard Deviation

" هو عبارة عن الجذر التربيعي للتباين سواء كان محسوباً للقيم المطلقة أو للارقام الموضوعة في جداول تكرارية ويفضل التباين في استخدامه لأن قيمته عادة ما تكون صغيرة وخصوصاً في حالة كبر الأرقام التي تهدف إلى التعرف على مدى

تشتتها حيث يودى الاكتفاء بحساب التباين فى هذه الحالات للحصول على أرقام كبيرة ولذا نحصل على الجذر التربيعى له فيقدم قيمة أصغر.

ويكون حساب الانحراف المعيارى من القيم غير المبوبة فى جداول تكرارية بنفس الطريقة التى حسب بها التباين مع اضافة الوصول الى الجذر التربيعى فى النهاية على النحو التالى :

إذا كان الجدول التالى يبين متوسطات انتاج بعض المحاصيل فى مراكز محافظة اسوان بين عامى ١٩٧٨ - ١٩٨١ والمطلوب حساب درجات الانحراف المعيارى فى انتاج المحاصيل المختلفة.

المنطقة	القمح (ارادب)	الذرة الرفيعة (ارادب)	الذرة الشامية (ارادب)	قصب السكر (بالطن)
ادفو	٦,٢	٩,٣	٨,١	٣٤,٢
كوم امبو	٦,٦	٩,٨	٨,٧	٣٣,٩
نصر	٥,٥	٣,٦	٤,٧	٢٦,٤
اسوان	١١,١	١١,٥	١١,٦	-
وادي عبادى	٦,٠	٣,٦	٣,٥	٣٥,٢
المتوسط العام للمحافظة	٦,٤	٧,٥	٦,٦	٣٢,٨

ولحساب الانحراف المعيارى نحصل على الانحرافات فى كل محصول عن المتوسط العام للمحافظة مع ملاحظة أنه لا يمثل المتوسط الإحصائى الناتج عن قسمة مجموع متوسطات إنتاجية الفدان فى كل المراكز على عدد المراكز وإنما يمثل المتوسط العام للمحافظة كلها الناتج عن قسمة مجموع الإنتاج لكل محصول على المساحة المزروعة به ثم تنتقل بعد ذلك للخطوة التالية وتربع فيها الانحرافات وتجمع نحصل الجذر التربيعى لكل محصول على حدة وسنشير الى الانحرافات عن المتوسط فى المحصول الأول بالرمز ح_١، والثانى ح_٢، والثالث ح_٣ والرابع ح_٤.

المنطقة	١ ح	٢ ح	٣ ح	٤ ح	٥ ح	٦ ح	٧ ح	٨ ح
ادفو	٠,٢-	٠,٠٤	١,٨+	٣,٢٤	١,٥+	٢,٢٥	١,٤+	١,٩٦
كرم امير	٠,٢+	٠,٠٤	٢,٣+	٥,٢٩	٢,١+	٤,٤١	١,١+	١,٢١
نصر	٠,٩+	٠,٨١	٣,٩-	١٥,٢١	١,٩-	٣,٦١	٦,٤-	٤٠,٩٦
اسوان	٤,٧+	٢٢,٠٩	٤,٠+	١٦,٠	٥,٠+	٢٥,٠٠	-	-
وادي عبادى	٠,٤-	٠,١٦	٣,٩	١٥,٢١	٣,١-	٩,٦١	٧,٦-	٥٧,٧٦
المجموع		٢٣,١٤		٥٤,٩٥		٤٤,٨٨		١٠١,٨٩

وبتطبيق القانون $\frac{\text{مجم ح}}{ن}$ يمكن الحصول على الانحراف المعيارى لكل محصول من المحاصيل الأربعة، وتكون النتائج كالتالى :

نوع المحصول	الانحراف المعيارى	نوع المحصول	الانحراف المعيارى
القمح	٢,١٤	الذرة الشامية	٣,٠
الذرة الرفيعة	٣,٣٢	قصب السكر	٥,٠٤

ويلاحظ أنه لا يمكن مقارنة الانحراف المعيارى للقصب ببقية المحاصيل لأن وحدة القياس المستخدمة فيه تختلف عن المحاصيل الثلاثة الأخرى، ونخلص لنتيجة موداها أن الانحراف المعيارى فى توزيع الإنتاجية بين هذه المناطق أعلى ما يكون فى حالة محصول الذرة الرفيعة، ويليهما الذرة الشامية ثم فى النهاية القمح الذى تميل متوسطات إنتاجيته للتجانس.

كذلك يمكن حساب الانحراف المعيارى لتوزيع ظاهرة معينة مكانيا فى تاريخين مختلفين ويقارن بين النتائج فى الحالتين، وبناء عليه يظهر مدى التكافؤ فى توزيع العوامل المسئولة عن الظاهرة فى الوحدات الإقليمية، ولا يوضح ذلك يمكن حساب الانحراف المعيارى فى توزيع نسب الأمية فى مراكز محافظة أسوان من الجدول التالى:

المنطقة	النسبة عام ١٩٦٠	ح	ح	النسبة عام ١٩٧٦	ح	ح
ادفو	٦٨,٧	٧,٥ +	٥٦,٣	٦٢,٠	٦,٢ +	٣٨,٤٤
كروم امبو	٧١,٢	١٠,٠ +	١٠٠	٦٦,٤	١٠,٦ +	١١٢,٣٦
نصر	٤٢,٨	١٨,٤ -	٣٣٨,٦	٥٢,٦	٣,٢ -	١٠,٢٤
اسوان	٥٦,٢	٥,٠ -	٢٥,٠	٤٩,٤	٦,٤ -	٤٠,٩٦
مدينة اسوان	٣٢,٦	٢٥,٦ -	٦٥٥,٤	٣٦,٢	١٩,٦ -	٣٨٤,١٦
متوسط المحافظة	٦١,٢		١١٧٥,٣	٥٥,٨		٥٨٦,١٦

وتكون قيم الانحراف المعياري لتوزيع الأمية عام ١٩٦٠ $\sqrt{1175,2} = 34,2$ ،
وفي عام ١٩٧٦ $\sqrt{586,16} = 10,83$

ويبدو من هذه القيم أن درجة الانحراف في توزيع الامية بين مراكز المحافظة في عام ١٩٧٦ أصبحت أقل بما يشير إلى أن توزيع الخدمات التعليمية أصبح أكثر ميلا للتكافؤ بين المراكز عام ١٩٧٦ عنه في ١٩٦٠ والذي ظهرت فيه درجة الانحراف بصورة أكبر، ويمكن التوسع بحساب الانحراف المعياري في توزيع الامية بين الذكور والاناث في التاريخين ومعرفة مدى التجانس أو التباين في التوزيع الجغرافي لكل منها في فترتين أو أكثر من ذلك.

وبحسب الانحراف المعياري أحيانا بطريقة أخرى إذا كانت الأرقام بسيطة وذلك على النحو التالي :-

الأرقام (القيم) ٣ ، ٢ ، ١ ، ٣ ، ٤ ، ٣ ، ٤ ، ٧ ، ٦ ، ٥ = ٣٦

وفي هذه الحالة نحصل على مربعات القيم مباشرة كما يلي :

س٢ : ٩ ، ٤ ، ١ ، ٩ ، ١٦ ، ٩ ، ٩ ، ٤٩ ، ٣٦ ، ٢٥ = ١٦٢

ويطبق القانون التالي :-

$$ع (الانحراف المعياري) = \sqrt{\frac{\text{مجم } س^2}{ن} - \frac{س^2}{ن}}$$

$$\text{وعلى ذلك تكون قيمة } ع = \sqrt{\frac{162}{10} - \frac{3,6}{10}} = 3,8$$

ولا يقتصر استخدام الانحراف المعياري على الجوانب البشرية في الجغرافيا وإنما يمكن حسابه في الجغرافيا الطبيعية فإذا كانت لدينا كميات المطر السنوي بالسنتيمتر في مدينتين خلال الفترة من ١٩٧٢ الى عام ١٩٨١ يمكن حساب الانحراف المعياري لها على النحو التالي :

النسبة	المدينة الأولى		المدينة الثانية	
	الكمية	مربع الكمية	الكمية	مربع الكمية
١٩٧٢	١٢٥	١٥٦٢٥	١٦٠	٢٥٦٠٠
١٩٧٣	١٢٨	١٦٣٨٤	٨٤	٧٠٥٦
١٩٧٤	١٣٢	١٧٤٢٤	١٣٩	١٩٣٢١
١٩٧٥	١٢٧	١٦١٢٩	١٨٧	٣٤٩٦٩
١٩٧٦	١٢٠	١٤٤٠٠	١٢٨	١٢٦٣٨٤
١٩٧٧	١٢٣	١٥١٢٩	٦٧	٤٤٨٩
١٩٧٨	١٣٥	١٨٢٢٥	٩٧	٩٤٠٩
١٩٧٩	١٢٣	١٥١٢٩	١٠٠	١٠٠٠٠
١٩٨٠	١١٨	١٣٩٢٤	٨٣	٦٨٨٩
١٩٨١	١٢٢	١٤٨٨٤	٦٩	٤٧٦١
الجملة	١٢٥٣	١٥٧٢٥٣	١١١٤	١٣٨٨٧٨

وتظهر المتوسطات أن المدينة الأولى اعلى قليلا من الثانية من حيث

متوسطها الحسابي (١٢٥,٣ سم مقابل ١١١,٤ سم).

أما إذا حسب الانحراف المعياري فسيعطى نتيجة مختلفة الى حد ما وذلك

على النحو التالي :

$$ع = \sqrt{\frac{\sum (x - \bar{x})^2}{n}} = \sqrt{\frac{\sum x^2}{n} - \left(\frac{\sum x}{n}\right)^2}$$

$$= \sqrt{\frac{107253}{10} - \left(\frac{1203}{10}\right)^2} = \sqrt{10725,3 - 144,72} = \sqrt{10580,58} = 102,86$$

$$= \sqrt{10580,58 - 10580,58} = 0,01$$

$$= \sqrt{\frac{138878}{10} - \left(\frac{1114}{10}\right)^2} = \sqrt{13887,8 - 124,09} = \sqrt{13763,71} = 117,34$$

$$= \sqrt{13763,71 - 13763,71} = 0,00$$

وعلى ذلك فعند المقارنة بين المدينتين ستكون النتائج كالتالى :

الانحراف المعياري	المتوسط	
0,01	120,3	المدينة الأولى
38,44	111,4	المدينة الثانية

وبين ذلك أهمية حساب الانحراف المعياري حيث أن المدينة الأولى متوسطها أكبر قليلا من الثانية على حين ظهر الانحراف المعياري فى الحالة الثانية كبيراً (أكثر من سبعة أضعاف المدينة الأولى) ومعنى ذلك أن معظم قيم المطر فى المدينة الأولى تتركز حول المتوسط بينما تتذبذب أرقام المطر فى المدينة الثانية بصورة كبيرة.

والخلاصة أنه لحساب الانحراف المعياري لأي مجموعة من القيم غير المبوبة

تتبع الخطوات التالية :

١ - نضع القيم فى صورة جدول وتربع ويجمع مربعها ويقسم على عددها.

٢ - نحسب المتوسط الحسابي للقيم ويربع.

٣ - يقترح مربع المتوسط من ناتج مجموع مربعات القيم ونحصل على سائر القيمة.

- حساب الانحراف المعياري من الجداول التكرارية :

يختلف حساب الانحراف المعياري من البيانات المبوبة في جداول عن الأرقام

المطلقة في ناحيتين هما :

أ - أن الانحراف في هذه الحالة سينصب على الأرقام الموضوعة في فئات ولذلك سيكون انحرافا عن الوسط الفرضي.

ب - أنه لا بد من ضرب الناتج في طول الفئة المستخدمة في الجدول التكراري.

- وفيما يلي مثال لحساب الانحراف المعياري :

الفئة (١)	مركز الفئة (٢)	التكرار (٣)	ح (٤)	ح ^٢ (٥)	ح × ك (٦)	ح/ك (٧)
صفر -	٥	١٠	٢٠ -	٢ -	٢٠ -	٤٠
- ١٠	١٥	١٣	١٠ -	١ -	١٣ -	١٣
- ٢٠	٢٥	٢٥	صفر	صفر	صفر	صفر
- ٣٠	٣٥	٢٠	١٠ +	١ +	٢٠ +	٣٠
- ٤٠	٤٥	٨	٢٠ +	٢ +	١٦ +	٣٢
- ٥٠	٥	٤	٣٠ +	٣ +	١٢ +	٣٦
					٣٣ -	١٤١
		٨٠			٤٨ +	
					١٥ +	

ويمكنك ملاحظة أن مجموع التكرارات (مجم ك) = ٨٠، ومجموع حاصل

ضرب الانحرافات المختصرة بعد قسمتها على ١٠ يساوي الفرق بين ٤٨، ٣٣ أي

١٥، وقد رمز له بالرمز مجم ح/ك، أما مجموع حاصل ضرب مربعات الانحرافات في

التكرارات فيساوي ١٤١ ويرمز له بمجم ح/ك، وبناء على ما سبق يلزم لحساب

الانحراف المعياري من الجداول التكرارية بح ك، بح ح ك، بح ح ك ثم ل (طول الفئة) وهو في هذه الحالة يساوى عشرة.
وبعد ذلك تطبق المعادلة :

$$ع - ل = \sqrt{\frac{\text{بح ح ك}^2}{\text{بح ك}} - (\text{بح ح ك})^2}$$

$$٠ - \sqrt{\frac{١٤١}{٨٠} - \left(\frac{١٥}{٨٠}\right)^2} = ١٠ - ١,٧٦ = ٠,٢٤$$

$$١٣,١ = ١,٣١ \times ١٠ - ١,٧٢ = ١٠$$

والخلاصة أنه لحساب الانحراف المعياري من القيم التكرارية تتبع الخطوات التالية :-

- (١) تحسب مراكز الفئات (عمود رقم ٢ في الجدول).
- (٢) يختار وسط فرضي مناسب من بين مراكز الفئات السابقة وهو في الحالة السابقة (٢٥).
- (٣) تحسب الانحرافات عن الوسط الفرضي لكل مراكز الفئات (ح) عمود ٤.
- (٤) تختصر الانحرافات بقسمتها على طول الفئة في التوزيع التكراري وهي في الجدول السابق ١٠ لنحصل على الانحرافات المختصرة (ح) عمود ٥.
- (٥) تضرب الانحرافات المختصرة في التكرارات على النحو المستخدم في حساب الوسط الحسابي لنحصل على ح ك (عمود ٦).
- (٦) نربع الانحرافات في العمود رقم ٥ ثم تضرب في التكرارات (عمود رقم ٣) لنحصل على ح ك في العمود رقم ٧.
- (٧) نجمع العمود رقم ٣ والعمود رقم ٦ والعمود رقم ٧ لنحصل على ح ك، بح ح ك ويطبق القانون.

وللإختلاف المعيارى عدة خصائص إحصائية هى :

- ١ - أن ٥٦٪ من القيم الواقعة فى أى توزيع تنحصر على الأقل بين المتوسط الحسابى وما يعادل مرة ونصف المرة من قيمة الإختلاف المعيارى زيادة ونقصاً
- ٢ - أن ٧٥٪ من هذه القيم يقع بين المتوسط الحسابى وضعف قيمة الإختلاف المعيارى سالباً وموجباً.
- ٣ - أن ٨٩٪ من القيم يقع بين المتوسط وثلاثة أمثال الإختلاف المعيارى، زيادة ونقصاً.
- ٤ - أن ٩٤٪ من القيم تقع على الأقل بين المتوسط وأربعة أمثال الإختلاف المعيارى زيادة ونقصاً

(٥) معامل الإختلاف :

وهو أحد مقاييس التشتت أيضاً وتقوم فكرته على قسمة الإختلاف المعيارى على الوسط الحسابى للقيم وتحويله إلى نسبة مئوية بضربه فى ١٠٠ .
وفى حالة المثال السابق الخاص بكميات الأمطار فى المدينتين فإن معامل الإختلاف للمدينة الأولى يكون :

$$ف = \frac{ع}{س} \times ١٠٠ \text{ حيث ترمز ف للمعامل، ع الإختلاف المعيارى، س المتوسط}$$

$$\text{وبالتعويض فإن ف} = \frac{٥,٠١}{١٢٥,٣} \times ١٠٠ = ٤\% \text{ تقريباً.}$$

$$\text{أما المدينة الثانية فإن معامل الإختلاف} = \frac{٣٨,٤٤}{١١١,٤} \times ١٠٠ = ٣٤,٥\%$$

ويظهر ذلك أن نسبة الإختلاف فى توزيع قيم المطر فى المدينة الثانية أكبر بكثير من مثيله فى المدينة الأولى، ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح بمجرد النظر الى تشتت كميات المطر السنوى فى كل حالة.

ويمكن حساب معامل الاختلاف فى متوسط درجات الحرارة الشهرية فى المدن المصرية المختلفة خلال مجموعة من السنوات وتوقعه على خرائط لمعرفة الاختلافات المحلية، كذلك من السهل حساب الاختلافات فى توزيع أى ظاهرة بشرية باستخدام نفس الأسلوب وذلك على النحو التالى : -

إذا كان لديك التوزيع التالى للأنشطة الاقتصادية بين السكان العاملين فى جمهورية مصر العربية ومدينتى القاهرة والاسكندرية فى عام ١٩٧٦ فاحسب الانحراف المعيارى ومعامل الاختلاف فى توزيع الأنشطة فى الجمهورية والقاهرة والاسكندرية.

الحرفة	الجمهورية %	القاهرة	ح	ح	الاسكندرية %	ح	ح
الزراعة والصيد	٤٨,٤	١,٢	٤٧,٢-	٢٢٢٧,٨٤	٥,٩	٤٢,٥-	١٨٠٦,٢٥
التعدين	٠,٣	٠,٤	٠,١+	٠,٠١	٠,٤	٠,١+	٠,٠١
الصناعة	١٣,٦	٢٧,٥	١٣,٩+	١٩٣,٢١	٣٣,٦	٢٠,٠+	٤٠٠,٠٠
الكهرباء والغاز	٠,٦	١,١	٠,٥+	٠,٢٥	١,٣	٠,٧+	٠,٤٩
التشييد والبناء	٤,٢	٨,٥	٤,٣+	١٨,٤٩	٦,٧	٢,٥+	٦,٢٥
التجارة والمطاعم	٨,٦	١٥,١	٦,٥+	٤٢,٢٥	١٤,٥	٥,٩+	٣٤,٨١
النقل والتخزين	٤,٨	٩,٠	٤,٢+	١٧,٦٤	٩,٧	٤,٩+	٢٤,٠١
النسج والتأني	٠,٩	٢,١	١,٢+	١,٤٤	١,٥	٠,٦+	٠,٣٦
الخدمات	١٨,٦	٣٥,١	١٦,٥+	٢٧٢,٢٥	١٦,٤	٧,٨+	٦٠,٨٤
الإجمال	١٠٠	١٠٠		٢٧٧٣,٣٨	١٠٠		٢٣٣٣,٠٢

وفى هذه الحالة اعتبرت نسبة العاملين فى الجمهورية من كل نوع من أنواع النشاط الاقتصادى ممثلة للمتوسط ليحسب بعدها الانحراف المعيارى ومعامل الاختلاف لمدينتى القاهرة والاسكندرية كما يلى :

$$\text{القاهرة} = \frac{\sqrt{\frac{2773,38}{9}}}{17,05} = \frac{17,10}{17,05} = 1,00$$

$$\text{الاسكندرية} = \frac{\sqrt{\frac{2333,02}{9}}}{16,1} = \frac{16,1}{16,1} = 1,00$$

أما معامل الاختلاف فتقسم فيه قيم الانحراف المعياري على المتوسط العام

للعاملين الحرف المختلفة وهو $= \frac{100}{9} \% = 11,1\%$ تقريبا تقريبا ومن ثم فالنتائج :

$$\text{القاهرة} = \frac{100 \times 17,55}{11,1} = 158,1$$

$$\text{وفي الاسكندرية} = \frac{100 \times 16,1}{11,1} = 145,0$$

وتعنى هذه القيم أن مدى التشتت في توزيع السكان حسب أوجه النشاط الاقتصادي في مدينة القاهرة أكبر منه في مدينة الاسكندرية وذلك إذا قورنت المدينتان بالجمهورية ككل من حيث توزيع العاملين فيهما على الأنشطة الاقتصادية . وفي مثل هذه الحالة حسب معامل الاختلاف استنادا إلى المتوسط الحسابي الذي قيست الانحرافات بعدا عنه وهو متوسط نسبة العاملين في كل حرفة في الجمهورية ، وهو متفاوت بين الزراعة والتعدين والصناعة وهكذا ، لذا يكفي عندئذ بحساب الانحراف المعياري أو الانحراف المتوسط أو التباين لأن متوسط نسبة العاملين في كل من الجمهورية والاسكندرية والقاهرة في الحرفة الواحدة سيكون مساويا لمجموع النسب المئوية والتي تساوي 100% في كل حالة مقسوما على عدد الحرف وهي 9 أى أنه يساوي 11,1 في كل الحالات .

ثانيا مقاييس الانتشار :

تقاس درجة الانتشار عادة حول نقاط معينة قد تكون الوسط أو الوسط الجغرافي أو الهندسي أو أى نقطة أخرى يراد قياس انتشار صورة توزيعية محددة حولها ، وهذا النوع من المقاييس له قيمته في إظهار مدى التباعد أو التقارب المكاني للظواهر ، ويشترط فيه غالبا معرفة المساحة الأصلية لمنطقة التوزيع وعدد النقاط أو المساحات المتعددة وتوقعها في أماكن تتلى الخريطة بدقة وقياس المسافات الفاصلة بينها، ووسوح مقياس رسم الخريطة المستخدمة ، والإلمام الجيد بالقواعد الإحصائية الأساسية .

وأهم مقاييس الانتشار هي :-

١- الربيع الجغرافي :

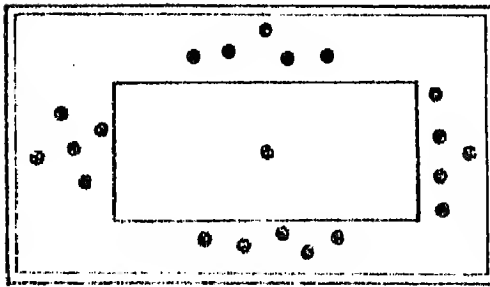
يمكن بصفة عامة قياس الانتشار حول الوسيط الجغرافي كما يعرف باسم الربيع الجغرافي وفيه تقسم المنطقة حول الوسيط حسب الجهات الجغرافية الأربعة (شمال - جنوبى - شرقى - غربى) ويحدد الخط الذى يقع خارجه ربع عدد النقاط بدا من الوسط فإذا كانت هذه النقاط شمال الخط أطلق عليه اسم ربيع شمال وإذا كانت جنوبه فهو ربيع جنوبى وهكذا الشرقى والغربى ، ومعنى هذا أن الربيع يسمى الخط الذى يقطع أو يخترق توزيعا معيناً لمجموعة من النقاط بحيث تتوزع بنسبة ٣ : ١ على جانبيه أى أنه يعزل ربع عدد النقاط فى جانب واحد منه والثلاثة أرباع الأخرى على الجانب الآخر ويرسم الربيع أو يحدد من قبل الباحث حسب صورة التوزيع الواقع على الخريطة وليس من الضروري أن يكون متفقا مع الجهات الأصلية الأربع إنما قد يساير اتجاهات فرعية ، والمهم فى النهاية خروج المساحة المحصورة بين هذه الربيعات فى صورة شكل هندسى منتظم (مستطيل) .

٢- معامل الانتشار :

تحتسب المساحة الواقعة داخل الربيعات الأربع، وكلما كانت كبيرة دل ذلك على عظم الانتشار وعندما تقل يميل التوزيع للتقارب مكانيا .

$$\text{معامل الانتشار يساوى} = \frac{\text{مساحة المستطيل المحدد بالربيعات}}{\text{إجمالي المساحة الواقع فيها التوزيع}}$$

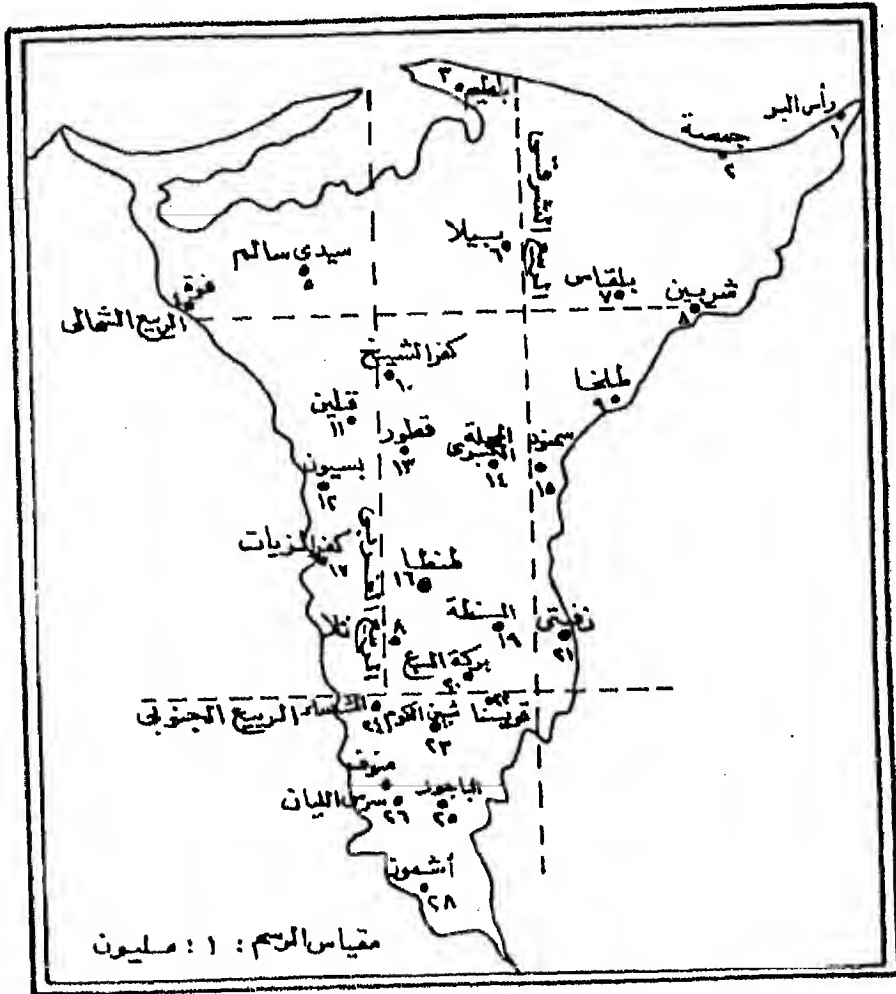
وتتراوح قيمة المعامل بين صفر فى حالة



التركز الكامل حول نقطة المركز ومعنى هذا أن الربيعات تتطابق ولا تترك بينها أى مساحة ، وعندما تقع كل المساحة فى إطار الربيعات يكون المعامل مساويا لواحد صحيح ويظهر التوزيع بعيدا كلية عن النقطة المتوسطة محققا أقصى

شكل يوضح كيفية تعيين الربيع الجغرافي

انتشار أما التوزيع المثالي فيتحقق عندما يعادل المستطيل ربع المساحة الكلية، وإذا طبق هذا المعامل على مدن الدلتا الثماني والعشرين السميئة على الخريطة المرفقة وباعتبار طنطا نقطة مركزية تتوسطها فيمكن تعيين الريع الأربعة على النحو المبين بحيث تقع كل سبع منها شمال وشرق وجنوب وغرب كل ربيع ثم يحسب معامل الانتشار على النحو التالي :



خريطة الدلتا

طول المستطيل = ٦ سم

عرض المستطيل = ٢,٥ سم

ولما كان مقياس رسم الخريطة ١ : مليون فإن الطول الحقيقي للمستطيل

يكون ٦٠٠٠٠٠ سم أى = ٦٠٠٠٠ متر = ٦٠ كيلو متر

والعرض = ٢,٥ سم = ٢٥٠٠٠٠ سم = ٢٥٠٠٠ متر = ٢٥ كيلو متر

ومساحة الدلتا بين الفرعين ١٠ آلاف كيلو متر مربع

$$\text{معامل الانتشار} = \frac{٢٥ \times ٦٠}{١٠٠٠٠} = \frac{١٥٠٠}{١٠٠٠٠} = ٠,١٥$$

والقام هنا يساوى مساحة الدلتا (عشرة آلاف كيلومتر مربع).

ومن الواضح أن الرقم يقترب من الصفر وبالتالي تميل هذه المدن إلى التركز حول مدينة طنطا بصورة أكبر من ميلها إلى الانتشار بعيدا عنها أو بمعنى آخر هي أقرب إلى التوزيع المثالي حيث تكون مساحة المستطيل تساوى ربع مساحة المنطقة وهنا مساحته تصل إلى ٠,١٥ منها .

والمشكلة التي تواجه هذه الطريقة هي صعوبة تقسيم عدد نقاط التوزيع أحيانا بين أربع جهات أصلية أو فرعية كأن يكون العدد ٣٠ مدينة فى الحالة السابقة ، ولحل ذلك توزع المدن الإضافية السابقة على أى جهتين بحيث يكون ٧، ٨، ٨، ٧

٣- الانتشار حول موقع معين :

وقد يقاس مدى الانتشار حول موقع معين بطريقة أخرى تقوم على رسم مجموعة من الدوائر المتعاقبة يكون مركزها الموقع الذى يراد معرفة أبعاد التوزيع حوله وغالبا ما تستخدم هذه الطريقة فى دراسات السكان والعمران حيث يمكن فى الحالة الأولى تعيين نقطة الوسط السكانى وترسم حولها بأنصاف أقطار تتزايد بقيم معينة وتحسب نسبة السكان التى تضمها هذه الدوائر من جملة سكان المنطقة أو يعين قلب المدينة العمرانى وترسم نفس هذه الدوائر ويعرف منها مدى تركيز أو انتشار الوظائف التى تؤدبها المدينة حول هذا القلب ، وتمثل الوظائف عادة من خلال أعداد المحلات التى تقدم كل نوع منها .

ولتوضيح ذلك إذا فرض أنك تقوم بدراسة عن مدينة الاسكندرية وحددت قلبها التجاري في ميدان المنشية مثلاً ، وبدأت ترسم مجموعة من الدوائر مركزها هذا القلب ، وكانت أنصاف أقطار هذه الدوائر تبدأ بربع كيلومتر ثم نصف ثم كيلومتر ثم ١,٥ كم ثم ٢ كيلومتر وبدأت بعد ذلك فى توقيع محلات الأحذية كنوع من محلات تجارة التجزئة ، وعيادات الأطباء باعتبارها تمثل نوعاً من الخدمات الصحية التى تقدمها المدينة لسكانها وروادها ، ووجدت أن عدد محلات الأحذية وعيادات الأطباء تتوزع بعداً عن قلب المدينة كما يلى :

المسافة من القلب	محلات الأحذية			عيادات الأطباء		
	العدد	%	النسبة التراكمية	العدد	%	النسبة التراكمية
١/٤ كيلومتر	٨٠٠	٥٦,٨	٥٦,٨	٩٨	١٣,٢	١٣,٢
١/٣ كيلومتر	٤٠٠	٢٨,٤	٨٥,٢	١٦٢	٢١,٩	٣٥,١
١ كيلومتر	١٥٠	١٠,٦	٩٥,٨	٢٥٠	٣٣,٨	٦٨,٩
١,٥ كيلومتر	٥٠	٣,٥	٩٩,٣	١٥٠	٢٠,٣	٨٩,٢
٢ كيلومتر	١٠	٠,٧	١٠٠	٨٠	١٠,٨	١٠٠
المجموع	١٤١٠	١٠٠		٧٤٠	١٠٠	

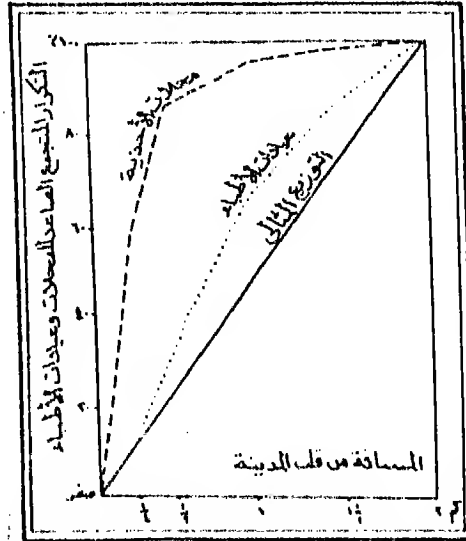
وهكذا يمكن الخروج بنتيجة مؤداها أن حوالى ٥٧٪ من محلات الأحذية تقع فى الدائرة الأولى والتى لاتبعد سوى ١/٤ كيلومتر من المركز وإذا اتسعت الدائرة لتصبح نصف كيلومتر تضم حوالى ٨٥٪ من عدد هذه المحلات ، أما إذا انتقلنا إلى الدائرة الأكبر والتى يبلغ نصف قطرها كيلومتر تصبح النسبة حوالى ٩٦٪ وهكذا فإنه فى دائرة نصف قطرها كيلو متر واحد تقع أغلبية محلات الأحذية (٩٦٪) على حين يقع نصف عدد هذه المحلات فى حدود ربع كيلو متر من قلب المدينة

أما بالنسبة لعيادات الأطباء فالأمر مختلف حيث لايتجاوز نسبة الموجود منها فى حدود ربع كيلومتر ١٣٪ وحتى إذا أضيفت الدائرة الثانية فإن عدد العيادات

لا يتعدى ثلثها الكلى بكثير ومن هنا فهي أقرب إلى التوزيع بصورة أكثر انتشارا من النوع السابق .

وإذا جمعت هذه النسب جميعا تراكميا (تكرار متجمع صاعد) وعرفت علاقتها بذلك الجزء من مساحة المدينة الواقع داخل الدائرة فإنه فى الإمكان معرفة صورة التوزيع خصوصا إذا ما رسم ذلك فى صورة منحنى تكرارى متجمع صاعد

على النحو التالى :



ومن هذا الشكل يظهر أن توزيع عيادات الأطباء أقرب إلى التوزيع المثالى من توزيع محلات بيع الأحذية . ويمكن بعد ذلك حساب وسيط المسافة والذي يعين نصف قطر الدائرة التى يقع داخلها ٥٠٪ من عدد المحلات أو العيادات وهى فى حالة محلات الأحذية تقل قليلا عن ٤/١ كيلومتر وفى حالة عيادات الأطباء تقل عن كيلومتر .

٤- المسافة المعيارية :

وتقوم فكرتها على حساب الجذر التربيعى لمجموع مربعات انحرافات القيم فى س ، ص عن الوسط الحسابى مع قسمته على عدد من قيم س ، ص بحيث يكون الناتج فى النهاية رقما يبين تركيز ٦٨٪ من القيم حول نقطة الوسط ، وبالتالى فهى المسافة التى تغلظ مدى انتشار مجموعة من النقاط حول نقطة الوسط الجغرافى وتحسب بالقانون التالى :

المسافة المعيارية =
$$\sqrt{\frac{\sum (ص)^2}{ن} - \left(\frac{\sum ص}{ن}\right)^2 + \frac{\sum (س)^2}{ن} - \left(\frac{\sum س}{ن}\right)^2}$$

حيث تشير (مجموع س - س) لمجموع مربعات الانحرافات القيم فى حالة س
عن الوسط الحسابى (س) وفى حالة ص تكرر نفس الانحرافات ، ن تشير إلى عدد القيم .

وفيما يلي مثال لحساب المسافة المعيارية :

إذا كانت لديك أبعاد عشر مدن عن الإحداثى الشرقى (السينى)
والإحداثى الشمالى (الصادى) فاحسب المسافة المعيارية لها .

المدن	الإحداثى الشرقى (س)	مربع س	الإحداثى الشمالى (ص)	مربع ص
أ	٥	٢٥	٨	٦٤
ب	٣	٩	٧	٤٩
ج	٦	٣٦	٧	٤٩
د	٨	٦٤	٧	٤٩
هـ	٤	١٦	٦	٣٦
و	٥	٢٥	٦	٣٦
ز	٢	٤	٥	٢٥
ح	٥	٢٥	٥	٢٥
ط	٦	٣٦	٩	٨١
ى	٦	٣٦	١٠	١٠٠
المجموع	٥٠	٢٧٦	٧٠	٥١٤

والخطوة الأولى هى حساب المتوسط الحسابى لقيم س، ص وهو ٥، ٧
على الترتيب.

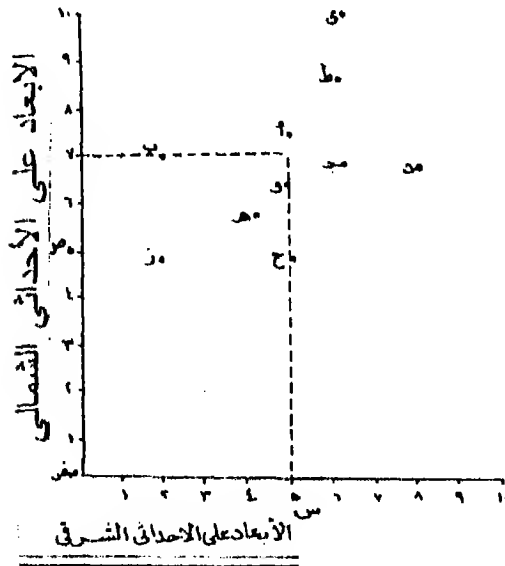
والخطوة الثانية هى إيجاد حاصل جمع مربع كلا من س، ص على النحو
المبين فى الجدول السابق، ثم يطبق القانون السابق على النحو التالى :

$$\text{المسافة المعيارية} = \sqrt{\frac{٥١٤}{١٠} - \left(\frac{٧}{١٠}\right)^2 + \frac{٢٧٦}{١٠} - \left(\frac{٥}{١٠}\right)^2}$$

$$\sqrt{(49 - 51,4) + (20 - 27,6)} =$$

$$2,24 - 0 \sqrt{-2,4 + 2,6} =$$

ومعنى هذه القيمة أنه في دائرة قطرها يساوى هذه المسافة يقع ٦٨٪ من النقاط حول نقطة الوسط الجغرافى المعينة فى الشكل التالى، وقد جاءت نسبة ٦٨٪ هذه من الحقيقة المتصلة بطبيعة العلاقة بين المتوسط الحسابى والانحراف المعياري حيث يقع ٦٨٪ من القيم أو المساحة الجغرافية بين المتوسط الحسابى والانحراف المعياري.



٥ - مقياس أقرب جار أو صلة الجوار :

تستخدم المعادلة التالية فى الجغرافية لقياس مدى بعد توزيع معين عن العشوائية وذلك من خلال توقع مجموعة من النقاط تمثل توزيعا معينا على محورين :

$$R = \frac{N}{M} \sqrt{\frac{N}{M}}$$

وتشير لقيمة أقرب جوار، R = متوسط التباعد بين عدد من المراكز العمرانية المتجاورة، N = عدد مراكز العمران، M = مساحة المنطقة موضع البحث وتنحصر القيمة الناتجة عادة بين صفر، ٢,١٤٩١، وكلما اقتربت القيمة من الرقم الأخير أخذ التوزيع شكلا قريبا من المثالية (الشكل السادس فى نموذج كريسملر)

أى أن كل نقطة تكون على بعد مساو من النقاط الست الأخرى وعند الرقم صفر تتجمع كل النقاط فى شكل عنقود، ويشير الرقم (١) الى توزيع عشوائى كامل. وعلى سبيل المثال إذا كان الجدول التالى يبين توزيع مراكز العمران فى نطاق ترعة الاسماعيلية تبعا لمراكزها الإدارية فى عام ١٩٩٠ فيمكن من خلاله حساب مقياس الجار الأقرب على النحو التالى إذا كان ذلك للمنطقة كلها

المركز	المساحة كيلو متر مربع	عدد مراكز العمران	متوسط التباعد
شبين القناطر	١٣	٥	١,٧
مشتول السوق	١٦	٢	٣,٠٠
ابو حماد	٢٦٢	٢٩	٣,٢
قليوب	٤٦	٥	٣,٤
الخانكة	١٢٦	١٢	٣,٥
بلييس	٢١٧	١٦	٤,٠
التل الكبير	١٩٧	٥	٦,٧
الإسماعيلية	٩٧٣	٨	١١,٩
الاجمالى	١٨٥٣	٨٢	٥,١

$$r = \sqrt{\frac{82}{1853}} \times 5,1$$

$$= \sqrt{0,0442} \times 10,2$$

= ٠,٢١٠ × ١٠,٢ = ٢,١٤٥٧ ولذا فالقيمة يقترّب بها نمط التوزيع من الشكل المثالى إلى حد كبير ويمكنك حساب هذا المقياس لكل مركز من المراكز المبنية فى الجدول ومقارنة النتائج.

_____ الفصل السادس _____

التركز والتخصص

أولاً : مقاييس التركيز :

- ١ - دليل التركيز
- ٢ - معامل التوطن
- ٣ - منحنى لورنز
- ٤ - دليل التركيز من منحنى لورنز

ثانياً : مقاييس التنوع والتخصص

- ١ - قياس التنوع الصناعي من منحنى لورنز
- ٢ - مقياس جيبس مارتن للتنوع
- ٣ - دليل عدم التماثل

الفصل السادس التركز والتخصص

أولاً : مقاييس التركيز

١ - دليل التركيز :

ويقيس مدى تركيز توزيع أى ظاهرة فى إطار مساحة جغرافية معينة ويمكن تطبيقه فى مجالات توزيع السكان أو الانتاج الزراعى لمحصول معين أو العاملين بالصناعة فى إطار وحدات إدارية.

وعلى سبيل المثال إذا كان لديك جدولاً يبين توزيع السكان فى الدول

العربية الآسيوية ومساحاتها فى عام ١٩٨٦ على النحو التالى :

الدولة	السكان (الف نسمة)	المساحة (الف كم ^٢)	الدولة	السكان (الف نسمة)	المساحة (الف كم ^٢)
العراق	١٦٤٥٠	٤٣٨	الكويت	١٧٩١	١٨
الأردن	٣٦٥٦	٩٨	البحرين	٤١٢	٠,٧
لبنان	٣٤٩٢	١٠	قطر	٣٣٥	١١
السعودية	١٢٠٠٦	٢١٥٠	الإمارات	١٣٨٤	٨٤
سوريا	١٠٦١٢	١٨٥	عمان	٩٩٠	٢١٢
اليمن	٩٤١١	٤٢٨	فلسطين	٤٢٦٦	٢١

فانه لحساب دليل التركيز تتبع الخطوات التالية :

١ - تحسب النسبة المئوية لسكان كل دولة من الدول العربية المشار اليها لاجمالى سكان هذه الدول وهو ٦٤٨٣٥ الف نسمة.

٢ - نحسب النسب المئوية لمساحة كل دولة لاجمالى مساحات هذه الدول وهى ٣٦٥٥,٧ الف كم^٢.

٣ - نحصل على الفرق بين النسبة المئوية لمساحة الدولة والنسبة المئوية لسكانها بغض النظر عن الإشارة سالبة أو موجبة.

٤ - تجميع الفروق السابقة بغض النظر عن إشاراتها.

ويعنى دليل التركيز هذا أنه إذا كانت نسبة مساحة كل دولة تتفق تماماً مع نسبة سكانها فإن التوزيع السكاني سيكون توزيعاً عادلاً أى أن ما يخص الدولة من السكان يماثل نصيبها في المساحة ونتيجة الفروق تساوى صفراً، أما إذا كان الناتج بعيداً عن الصفر فكلما كبر أشار إلى بعد التوزيع عن المثالية، وهذا يعنى أن زيادة الفروق (التباينات) في التوزيع بين نسب الظاهرة الأولى المراد قياس تركيزها والظاهرة الثانية المراد قياس التركيز فيها (المساحة في هذه الحالة) تعطى قيمة رقمية أكبر. وتطبيق الخطوات السابقة على الجدول ينتج الجدول التالي :

الدولة	نسبة السكان	نسبة المساحة	الفرق	الدولة	نسبة السكان	نسبة المساحة	الفرق
العراق	٢٥,٥	١١,٩	١٣,٤	الكويت	٢,٨	٠,٥	٢,٣
الأردن	٥,٦	٢,٧	٢,٩	البحرين	٠,٦	٠,٠١	٠,٦
لبنان	٥,٤	٠,٣	٥,١	قطر	٠,٥	٠,٣	٠,٢
السعودية	١٨,٥	٥٨,٨	٤٠,٣	الإمارات	٢,١	٢,٣	٠,٢
سوريا	١٦,٤	٥,١	١١,٣	عمان	١,٥	٥,٨	٤,٣
اليمن	١٤,٥	١١,٧	٢,٨	فلسطين	٦,٦	٠,٦	٦,٠

ويلاحظ أن مجموع نسب السكان والمساحة تنتهى إلى ١٠٠٪، كما أن التناقضات بين نسب سكان الدول ومساحتها في التوزيع تظهر مدى التباين ففي حالة السعودية مثلاً تمثل مساحتها ٥٨,٨٪ من إجمالى مساحة الجناح العربى الأسبوى على حين لايتجاوز سكانها ١٨,٥٪ ومن ثم يصل الفرق إلى ٤٠,٣٪ وإذا جمعت الفروق تصل إلى ٨٩,٤٪ وتطبق بعد ذلك المعادلة الآتية

$$\text{دليل التركيز} = \frac{\text{س} - \text{ص}}{\text{س}}$$

حيث تشير س إلى نسب المساحة، ص إلى نسب السكان بينما يبين الخطان

الرأسيان أن مجموع الفروق يكون بغض النظر عن الإشارة وهذا القانون معناه أن دليل التركز يساوى نصف مجموع الفروق المرجبة بين نسب توزيع الظاهرتين فى الوحدات المكانية. وعلى ذلك ففى حالة المثال السابق تكون قيمة دليل التركز مساوية لنصف القيمة ٨٩,٤ أى ٤٤,٧ الأمر الذى يشير لعدم العدالة فى توزيع السكان قياساً للمساحة فى الدول العربية الاسيوية لبعدها القيمة الناتجة عن الصفر. ويعتمد تطبيق هذا الأسلوب على متغيرين أحدهما الظاهرة المراد قياس تركيزها فى إطار المكان بجانب الوحدات المكانية ذاتها، ويمكن إستخدامه أيضاً فى قياس تركيز ظاهرة تمثل جزء من كل فى إطار الوحدات المحددة مثل إستهلاك الكهرباء بالنسبة للسكان أو الخدمات مثل عدد الأطباء لإجمالى السكان ... وهكذا.

٢ - معامل التوطن :

ويسمى نسبة النسب أو نسبة التركز الموقعى ويستخدم كثيراً فى الدراسات الجغرافية، وتقوم فكرته على إعتبار متوسط نسب وجود ظاهرة ما فى منطقة معينة أساساً يقاس عليه مدى إنحراف توزيع نسب الظاهرة ذاتها فى الوحدات المكانية الأصغر التى تتكون منها المنطقة، ولإيضاح ذلك بالنسبة لتوطن محصول الأرز إعتماًداً على مساحاته المزروعة فى المحافظات المصرية لعام ١٩٧٩ تتبع الخطوات التالية :

- ١ - نحصل على المساحة المزروعة أرزاً فى كل محافظة ولتكن فى عام ١٩٧٩ مثلاً.
- ٢ - نحصل على المساحة المزروعة أرزاً فى أنحاء الجمهورية فى نفس السنة.
- ٣ - تقسم المساحة المزروعة بمحصول الأرز فى عام ١٩٧٩ فى كل محافظة على إجمال المساحة المزروعة بالمحاصيل المختلفة (المساحة المحصولية) فى نفس المحافظة وتستخرج نسبتها المئوية.
- ٤ - نحسب النسبة المئوية لما يشغله محصول الأرز فى الجمهورية من المساحة المحصولية.
- ٥ - تقسم النسبة الناتجة من رقم ٣ على النسبة المستخرجة من رقم ٤ وينتج عنها معامل التوطن.

وعلى ذلك يكون معامل التوطن :

المساحة المزروعة بالأرز في المحافظة

اجمالى المساحة المحصولية فى نفس المحافظة

المساحة المزروعة بالأرز فى الجمهورية

مقسومة على

اجمالى المساحة المحصولية فى الجمهورية

وفيما يلي تطبيق لهذه الطريقة :

المحافظة	المساحة المزروع بالأرز (فدان)	النسبة المئوية من المساحة المحصولية	المحافظة	المساحة (فدان)	النسبة % من المساحة المحصولية
كفر الشيخ	٢٣١١٨٣	٢٦,٧	الاسكندرية	٤٦٠١	٢,٩
الدقهلية	٢٦٧٣٨٠	٢٠,٠	الغربية	٩٠٣٠٤	١١,٧
دمياط	٥١٣٣٨	٢٥,٧	الشرقية	١٤٧٠٢٥	١١,٧
البحيرة	١٨٣٥٥٥	١٣,٢	القليوبية	٢٣١٤	٠,٢

ولما كان إجمالى المساحة المزروعة أرزا فى الجمهورية يبلغ ٩٧٧٧٥٠ فداناً

والمساحة المحصولية تبلغ حوالى ١١ مليون فدان فان النسبة تكون :

$$\frac{100 \times 977750}{11000000} = 8,9\%$$

وهذه النسبة تمثل نسبة ما يشغله الأرز فى مصر كلها لجملة مساحات

الحاصيل وللحصول على درجات التوطن تقسم نسب المحافظات فى الجداول السابق

على ٨,٩ % وعلى ذلك يكون معامل التوطن لهذه المحافظات :

$$\text{كفر الشيخ} = \frac{26,7}{8,9} = 3 \quad \text{الدقهلية} = \frac{20}{8,9} = 2,2$$

$$\text{دمياط} = \frac{25,7}{8,9} = 2,9 \quad \text{البحيرة} = \frac{13,2}{8,9} = 1,5$$

وهكذا تكون نتيجة المحافظات الأربع التالية هي : ٠,٣ ، للاسكندرية، ١,٣ ، للغربية، ١,٣ ، للشرقية، ٠,٠٢ ، للقلبية، ويمكن بعد ذلك الخروج بنتيجة مؤداها أن المحافظات التي يزيد فيها معامل التوطن عن واحد صحيح ترتفع فيها نسبة المساحة المزروعة أرزا عن مثلها في الجمهورية كلها أى يتوطن فيها المحصول وكلما زاد الرقم دل ذلك على شدة التوطن وعلى العكس إذا قل الرقم عن واحد فإن نصيب المحافظة من المساحة المزروعة يكون أقل من تلك النسبة المزروعة في الجمهورية كلها. وتوقع هذه الأرقام على خرائط تبين توطن الأرز حسب الدرجات أو القيم التي حسبت بحيث توضع في فئات وبظلال متدرجة، ويمكن تطبيق معامل التوطن على أى ظاهرة خلاف الزراعة والمساحات المزروعة، وعند تفسير الخرائط الناتجة لابد من الامام بالأوضاع السائدة في كل منطقة حيث تعطى أحيانا ظلالا ذات درجات عالية ولكنها لا تعنى سوى تمركز الظاهرة قياسا بما هو موجود في نفس الإقليم بسبب الاعتماد على النسبة في المساحة الأكبر كوحدة معايرة.

٣ - منحني لورنز :

وهو أحد أساليب قياس العلاقة بين توزيع ظاهرة ما في اطار مساحة جغرافية أى أنه يحاول التعرف على درجة بعد توزيع معين عن المثالية، وإذا أخذت محافظات الوجه القبلى كمثال لتطبيق منحني لورنز على توزيع سكان وعلاقاتهم بالمساحة فيمكن رسم المنحنى باتباع الخطوات التالية :

١ - نحصل على توزيع السكان والمساحات لمحافظة الوجه القبلى وليكن في تعداد ١٩٧٦.

٢ - نحسب النسب المئوية للمساحة وللشكان في كل محافظة لجملة المحافظات في كل حالة.

٣ - ترتب المحافظات ترتيبا تصاعديا حسب نسب مساحتها وتوضع نسبة السكان المقابلة لكل محافظة.

٤ - نجمع نسب المساحة والسكان بعد الخطوة السابقة جمعا تراكميا أى في صورة تكرار متجمع صاعد في كل حالة.

٥ - يرسم محوران أحدهما أفقى تبين عليه النسب التراكمية للمساحة، والآخر رأسى تبين عليه النسب التراكمية للسكان، وتوقع النسب المجموعة تراكميا عليهما، ويوصل بين النقاط لينتج منحنى لورنز وفيما يلى تطبيق لهذه الطريقة.

المحافظة	السكان ١٩٧٦	المساحة كم ^٢	نسبة السكان %	نسبة المساحة
الجيزة	٢٤١٦٦٥٩	١٠٥٨	١٩,١	٨,٧
بنى سويف	١١١٠١٣٢	١٣٢٢	٨,٨	١٠,٩
الفيوم	١١٤١٨٧٩	١٨٢٧	٩,٠	١٥,١
المنيا	٢٠٥٤١٠٥	٢٢٦٢	١٦,١	١٨,٧
اسيوط	١٦٩٧٤٢٢	١٥٥٣	١٣,٤	١٢,٩
سوهاج	١٩٢٤٨١٤	١٥٤٧	١٥,٢	١٢,٨
قنا	١٧٠٩٢٩٩	١٨٥١	١٣,٥	١٥,٣
اسوان	٦١٨٥١٨	٦٧٩	٤,٩	٥,٦
جملة وجه قبلى	١٢٦٧٢٨٢٨	١٢٠٩٩	١٠٠	١٠٠

ترتيب المحافظات تصاعديا حسب نسب مساحتها :

المحافظة	المساحة %	السكان %	المتجمع الصاعد للمساحة	المتجمع الصاعد للسكان
اسوان	٥,٦	٤,٩	٥,٦	٤,٩
الجيزة	٨,٧	١٩,١	١٤,٣	٢٦,٠
بنى سويف	١٠,٩	٨,٨	٢٥,٢	٣٦,٨
سوهاج	١٢,٨	١٥,٢	٣٦,٠	٤٨,٠
اسيوط	١٢,٩	١٣,٤	٤٨,٩	٦١,٤
الفيوم	١٥,١	٩,٠	٦٤,٠	٧٠,٤
قنا	١٥,٣	١٣,٥	٧٩,٣	٨٣,٩
المنيا	١٨,٧	١٦,١	١٠٠,٠	١٠٠



يرسم المنحنى بعد ذلك من واقع العمودين

٥ ، ٤ كمايلي

ويشير هذا التوزيع إلى الاقتراب بصورة كبيرة من المثالية حيث يتوزع ٦١,٤٪ من السكان في ٥٠,٩٪ من المساحة، ويبدو في الشكل اقتراب منحنى لورنز من خط التوزيع المثالي، ويمكن تطبيق هذا الأسلوب لقياس العلاقة بين السكان والمساحة في نفس الوحدات الادارية لأكثر من تعداد شريطة تثبيت الحدود الادارية. ويمكنك ملاحظة أن لدينا متغيران أحدهما مستقل والآخر تابع، والمتغير التابع هو السكان لأنه يراد معرفة علاقته بالمساحة وبسبب أن احتمالات التغير في المساحة أقل حدوثاً خلال الزمن من السكان، كما أن الوحدات المكانية رتبته تصاعدياً حسب قيم المتغير الأول المراد قياس مدى التركز المكاني لقيم المتغير الثاني (السكان) فيه.

وعلى ذلك فإن منحنى لورنز إما يميل للاقتراب من المحور الرأسى ويتعدى خط التوزيع المثالى إلى أعلى مشيراً للتركز السكانى الشديد فى اطار مساحة محدودة، فعلى سبيل المثال إذا كان لدينا ٩٥٪ من السكان يتركزون فى ٣٠٪ من المساحة وبقية الوحدات المكانية لا تضم سوى ٥٪ فقط فإن بداية المنحنى ستكون مرتفعة القيمة عند المتغير التابع ومنخفضة على محور المتغير المستقل، ويحدث العكس إذا كان ٥٪ من السكان ينتشرون فى ٩٠٪ من المساحة مثلاً حيث يقترب المنحنى من عند نهاية الركن الايمن للمحور الافقى مشيراً إلى شدة الانتشار، وبين هذين الحدين الأدنى والأقصى يتباين التوزيع فى اقترابه أو بعده عن الصورة المثالية والتي تتحقق إذا كان التوزيع النسبى للظاهرتين فى الوحدات المكانية متماثلاً وذلك على النحو الذى

يوضحه الجدول التالي :

المنطقة	نسبة الظاهرة الأولى %	نسبة الظاهرة الثانية %	المنطقة	ترتيب الظاهرة الأولى	ما يقابلها من الظاهرة الثانية	التجمع الصاعد في الحاليين
أ	٥	٥	أ	٥	٥	٥
ب	١٥	١٥	ب	١٥	١٥	٢٠
ج	٣٠	٣٠	هـ	١٦	١٦	٣٦
د	٣٤	٣٤	ج	٣٠	٣٠	٦٦
هـ	١٦	١٦	د	٣٤	٣٤	١٠٠

٤ - دليل التركيز من منحني لورنز :

عند الحصول على دليل التركيز من منحني لورنز يشترط الاعتماد على الوحدات المكانية كأساس وقياس تركيز نوع من الظواهر أو الأنشطة بالنسبة لباقي الأنشطة، وتشبه الطريقة المتبعة في رسم المنحنى تلك المستخدمة في المثال السابق عدا بعض الاختلافات تتمثل في ترتيب الوحدات المكانية حسب تركيز الظاهرة موضع البحث ترتيباً تصاعدياً قبل جمعها تراكمياً.

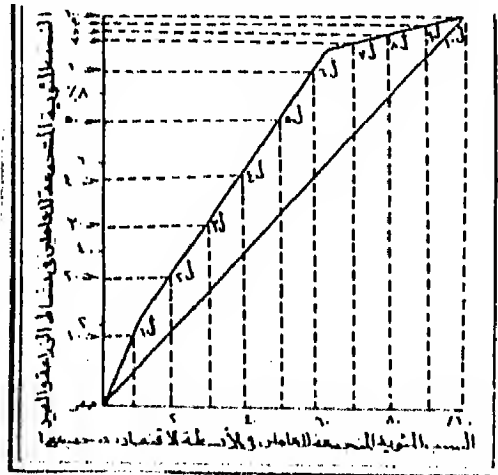
وإذا أخذت مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي الست كنموذج لتطبيق هذه الطريقة في قياس مدى تركيز العاملين في الزراعة وصيد الأسماك بهذه الدول بالنسبة لإجمالي العاملين بكل أوجه النشاط الإقتصادي لعام ١٩٨٦ وكانت النسب على النحو التالي :

الدولة	العاملين بالزراعة والصيد		الدولة	العاملين بالزراعة والصيد		إجمالي العاملين	
	العدد بالآلاف	%		العدد بالآلاف	%	العدد بالآلاف	%
السعودية	٤٣٢	٧١,٥	عمان	٣٠٢٢	٥٥,٣	٤٦٧	٨,٥
الكويت	١٤,٢	٢,٣	البحرين	٧١٢	١٣,٠	١٨٣	٣,٣
الإمارات	٤٥٠٠	٧,٤	قطر	٨٩١	١٦,٣	١٩٥	٣,٦

في مثل هذه الحالة نحسب نسبة التركيز للعاملين بالزراعة والصيد لإجمالي العاملين في كل الأنشطة لكل دولة بقسمة كل نسبة على قرينتها ففي السعودية $١,٣ = ٥٥,٣ \div ٧١,٥$ والكويت $٢,٣ = ١٣ \div ٥,٢$ ، وهكذا تكون النتائج في الإمارات $٥,٥$ ، وعمان $٢,١$ والبحرين $٥,٢$ ، وقطر $٥,٢$ ، على ذلك يتكون جدول ترتب فيه الدول الست حسب نسب التركيز فنبداً بعمان ثم السعودية والإمارات والكويت والبحرين وقطر ويوضع ما يقابلها من نسب في الخالدين وتجمع جميعاً تراكمياً متصاعداً على النحو التالي :

الدولة	نسبة التركيز	العاملين بالزراعة	متجمع صاعد	العاملين بالأنشطة كلها	متجمع صاعد.
عمان	٢,١	١٨,٠	١٨,٠	٨,٥	٨,٥
السعودية	١,٣	٧١,٥	٨٩,٥	٥٥,٣	٦٣,٨
الإمارات	٥,٥	٧,٤	٩٦,٩	١٦,٣	٨٠,١
الكويت	٥,٢	٢,٣	٩٩,٢	١٣,٠	٩٣,١
البحرين	٥,٢	٥,٧	٩٩,٩	٣,٣	٩٦,٤
قطر	٥,٥	٥,١	١٠٠	٣,٦	١٠٠

ويمكن من خلال النسب التراكمية السابقة رسم منحني لورنر على النحو



المبين في الشكل الآتي :

منحني لورنر للعاملين في قطاع الزراعة وصيد الأسماك في دول الخليج

العربية سنة ١٩٨٦م

وبعد تطبيق منحني لورنز للتوزيعات المكانية في المثال السابق يمكن استخدام الشكل النهائي للمنحنى في حساب دليل التركيز وذلك باتباع الخطوات التالية :

- ١- تحدد عشر نقاط على مسافات متساوية بطول المحور الافقى.
 - ٢- تقام اعمدة رأسية من النقاط العشر حتى تلتقى بمنحنى لورنز عند النقاط ل ١، ل ٢، ل ٣ حتى ل ١٠.
 - ٣- تسقط اعمدة افقية من نقاط التلاقى السابقة إلى المحور الرأسى لتلتقى به عند ج ١، ج ٢، ج ٣ حتى ج ١٠.
 - ٤- تجمع قيم ج ١ ... حتى ج ١٠ من المحور الرأسى لنحصل على مجموع ج، في المثال السابق الذى تم تطبيقه، كانت قيم ج كالاتى :
- ج ١ = ١٩، ج ٢ = ٢٧، ج ٣ = ٤٥، ج ٤ = ٥٩، ج ٥ = ٧٠، ج ٦ = ٨٥، ج ٧ = ٩٢، ج ٨ = ٩٥، ج ٩ = ٩٨، ج ١٠ = ١٠٠.
- مجم ج = ١٩ + ٢٧ + ٤٥ + ٥٩ + ٧٠ + ٨٥ + ٩٢ + ٩٥ + ٩٨ + ١٠٠ = ٦٩٠
- ٥ - تطبق المعادلة :

$$\text{دليل التركيز} = \frac{\text{مجم ج} - ٥٥٠}{٥٥٠ - ١٠٠٠} = \frac{\text{مجم ج} - ٥٥٠}{٤٥٠}$$

وتشير القيمة ٥٥٠ لمجموع قيم ج تراكمياً عندما تقترب درجة التركيز من المثالية وفيها تكون قيم ج عند التقاء الأعمدة بالمحور الرأسى كالاتى :

$$\begin{aligned} \text{ج ١} &= ١٠, \text{ج ٢} = ٢٠, \text{ج ٣} = ٣٠, \text{ج ٤} = ٤٠, \text{ج ٥} = ٥٠, \text{ج ٦} = ٦٠, \\ \text{ج ٧} &= ٧٠, \text{ج ٨} = ٨٠, \text{ج ٩} = ٩٠, \text{ج ١٠} = ١٠٠, \text{ج ١١} = ١١٠, \text{ج ١٢} = ١٢٠, \text{ج ١٣} = ١٣٠, \text{ج ١٤} = ١٤٠, \text{ج ١٥} = ١٥٠, \text{ج ١٦} = ١٦٠, \text{ج ١٧} = ١٧٠, \text{ج ١٨} = ١٨٠, \text{ج ١٩} = ١٩٠, \text{ج ٢٠} = ٢٠٠ \end{aligned}$$

وعندها يقترب منحني لورنز أن لم ينطبق تماماً على منحني التوزيع المثالى :
وتشير القيمة ١٠٠٠ لاقصى تركيز للظاهرة وتصبح قيم ج العشرة متساوية وكل واحدة يخفضها ١٠٠ ولذلك يكون مجموع ج = ١٠ × ١٠٠ = ١٠٠٠ وعندها ينحرف منحني لورنز عن غط التوزيع المثالى.

وبعد التعويض في المعادلة يكون دليل التركيز لقطاع الزراعة وصيد الاسماك في دول الخليج العربية

$$0,31 = \frac{140}{400} = \frac{500 - 1000}{500 - 1000}$$

وحيث أن الناتج من المعادلة إذا كان واحد صحيح يدل على أن الظاهرة موضع الدراسة بلغت أقصى تركيز لها ويتناقص مدى التركيز بعد القيمة عن الواحد الصحيح، وبالمثل أن دليل التركيز لقطاع الزراعة وصيد الاسماك في دول الخليج العربية يساوي (0,3) فإن القيمة تبعد عن الواحد الصحيح مما يدل على قلة تركيز الظاهرة بل أن الظاهرة تكاد تكون قد بلغت أدنى تركيز لها للبعد الكبير عن الواحد الصحيح، ويؤيد ذلك إلى ظهور النفط في المنطقة وتغير أنماط الحياة الاجتماعية والاقتصادية وظهور وظائف جديدة ومتنوعة جذبت السكان إليها، مما أدى إلى تراجع العاملين بقطاع الزراعة وصيد الاسماك، وإذا أخذ في الاعتبار أيضا أن الأراضي الزراعية في تلك الدول محدودة ... لهذه الأسباب كانت الأنشطة الأخرى مثل قطاع الصناعة والخدمات تنافس هذا القطاع وإن كان الوضع يحتاج إلى إعادة النظر في الاهتمام بهذا النوع من القطاعات لأهميته في توفير الغذاء محليا بدلا من الاعتماد على المستورد.

ثانيا : مقاييس التنوع والتخصص :

وتقوم فكرتها على محاولة التعرف على تخصص أقاليم بالذات في الاستئثار بوجود ظواهر معينة أو قياس درجة توزع هذه الظواهر بالتساوي بين عدد من الأقاليم، وعادة يطبق فيها أكثر من طريقة منها استخدام منحني لورنز للتعرف على التنوع في توزيع الصناعات بين عدد من الأقاليم الجغرافية أو مقياس جيسس مارتين للتنوع أو دليل عدم التماثل لقياس مدى الاختلاف في توزيع مجموعتين من النسب في تاريخين متتاليين أو إقليمين جغرافيين أو لمقارنة نسب نظرية بأخرى واقعية.

١- قياس التنوع الصناعى من منحنى لورنز:

إذا كانت لديك أعداد العاملين فى خمسة أنواع من الصناعات تتوزع جغرافيا فى ثلاث مناطق جغرافية هى القاهرة الكبرى والاسكندرية والغربية وتريد قياس التنوع الصناعى بها تتبع الخطوات التالية :-

١ - تحسب النسبة المئوية للعاملين بكل صناعة فى المناطق المختلفة لإجمالى العاملين بالصناعات كلها.

٢ - ترتب النسب المئوية ترتيبا تنازليا ويكون جدول تكرارى متجمع صاعد لكل منطقة حسب ترتيب صناعاتها.

٣ - يرسم منحنى تكرارى متجمع صاعد لكل منطقة يوضع على محوره الافقى أنواع الصناعات، وعلى محوره الرأسى النسب المئوية التراكمية المتجمعة لكل منطقة، وإذا كان الهدف مقارنة المناطق المختلفة فيجب توحيد ترتيب الصناعات حسب أنواعها.

٤ - تقارن المنحنيات المرسومة بمنحنى التوزيع المثالى الذى يفترض توزيع النسب المئوية بالتساوى بين أنواع الصناعات.

وعلى ذلك يصبح الجدول على النحو التالى :

القاهرة الكبرى			الاسكندرية			الغربية		
نوع الصناعات	نسبة العاملين %	متجمع صاعد	نوع الصناعات	نسبة العاملين %	متجمع صاعد	نوع الصناعات	نسبة العاملين %	متجمع صاعد
غزل ونسيج	٤٠,٠	٤٠,٠	غزل ونسيج	٧١,٤	٧١,٤	غزل ونسيج	٨٦,٥	٨٦,٥
غذائية	٣٥,٠	٧٥,٠	غذائية	١٤,٣	٨٥,٧	غذائية	٥,٤	٩١,٩
معدنية	١١,٣	٨٦,٣	معدنية	٧,٢	٩٢,٩	معدنية	٣,٨	٩٥,٧
هندسية	٧,٤	٩٣,٧	هندسية	٣,٨	٩٦,٧	هندسية	٢,٧	٩٨,٤
كيميائية	٦,٣	١٠٠,٠	كيميائية	٣,٣	١٠٠,٠	كيميائية	١,٦	١٠٠,٠
المجموع	١٠٠	٣٤٥,٠		١٠٠	٤٤٦,٧		١٠٠	٤٧٢,٥

ومن هذا الجدول يلاحظ اختلاف ترتيب الصناعات فى محافظة الغربية عن الاسكندرية والقاهرة لاختلاف الأهمية النسبية لأعداد العاملين بها، كما أن مجموع

النسب التراكمية يتزايد مع إرتفاع درجة تركيز العاملين في صناعة واحدة، ولما كانت الصناعات المبحوثة خمس فان مجموع النسب التراكمية يمكن مقارنته بمحدين الأقصى منهما يمثل حالة التركيز الكامل أو التخصيص في صناعة واحدة فقط. هي الغزل والنسيج ومجموع النسب التراكمية فيها = ١٠٠٪ يتكرر خمس مرات أى ٥٠٠. أما الحد الأدنى فيوضح التوزيع المثالي ويخص كيل صناعة فيه ٢٠٪ من عدد العاملين إذا جمعت تراكميا ستصبح ٢٠+٤٠+٦٠+٨٠+١٠٠ أى ٣٠٠، ويمكن

مقارنة النسب التراكمية الناتجة بأى من هذين الحدين على النحو التالى :

القاهرة الكبرى = ٥٠٠ - ٣٩٥ - ١٠٥ : تنوع إلى حد ما .

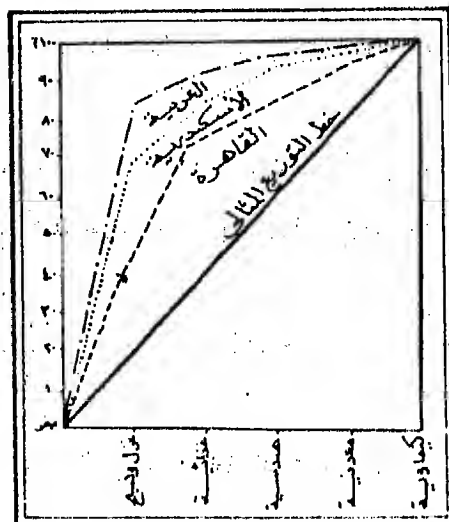
الاسكندرية = ٥٠٠ - ٤٤٦,٧ - ٥٣,٣ : تخصص

الغربية = ٥٠٠ - ٤٧٢,٥ - ٢٧,٥ : تخصص شديد

والواضح أنه كلما كبرت القيمة الناتجة اشارت لبعده الصناعات عن التركيز

فى نمط واحد أو إلى التنوع وبالعكس إذا صغرت أشارت إلى التخصص، ورغم أهمية هذه الطريقة إلا أن عيوبها تتمثل فى صعوبة إجراء مقارنات بين عدد كبير من الأقاليم لاختلاف ترتيب صناعاتها إستنادا لأى معيار يتخذ كقياس، بجانب ذلك فإن قيم أقصى تركيز أو التوزيع المثالى تزيد وتنقص حسب عدد الأنشطة أو

الصناعات المبحوثة.



منحنى لورنز لقياس تنوع الصناعات فى ثلاث مناطق جغرافية

٢ - مقياس جيبس - مارتن للتنوع :

استخدمه كلا من جيبس ومارتن لأول مرة عام ١٩٦٢ فى دراسة مدى التنوع فى توزيع العاملين بالأنشطة الاقتصادية، فإذا كانت قوة العمل فى منطقة ما تتمثل فى نشاط واحد كانت نتيجة تطبيق المقياس تساوى صفراً، وإذا كانت موزعة بالتساوى على كل الأنشطة فلإن المقياس يساوى واحداً صحيحاً أما المعادلة المستخدمة فهى كما يلى :

$$\text{مقياس التنوع} = 1 - \frac{\text{مجموع } s^2}{2(s)} \quad \text{وتشير } s \text{ إلى عدد العاملين فى كل نشاط اقتصادى.}$$

وإذا افترضنا منطقة معينة تضم تنوعاً كاملاً فى أنشطتها ورمز لها بالرمز أ، ومنطقة أخرى تضم تركيزاً كاملاً ورمز لها بالرمز ب فيمكن أن يكون لدينا الجدول التالى :

رقم النشاط الاقتصادى

رقم النشاط	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	المجموع
المنطقة أ	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٢٠
المنطقة ب	١٢٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٢٠

وفى هذه الحالة يكون مجموع حالة التنوع الكامل = ١٢٠ أى أن مجموع

$$s = 120$$

ومجموع مربعات $s = 12000$ لـ حيث تربيع كل قيمة للصناعات المختلفة وتجمع.

وعلى ذلك يكون مقياس جيبس ومارتن للتنوع فى حالة التنوع الكامل :

$$= 1 - \frac{12000}{14400} = 1 - 0.833 = 0.167$$

أما فى حالة التركيز الكامل فإن مجموع $s = 14400$ ، ولما كان مجموع

$$s = 120$$

$$\text{فان المقياس يكون } 1 - \frac{14400}{(120)} = 1 - 1 = \text{صفر}$$

ويتميز مقياس جيبس - مارتن بمزايا عدة منها استخدامه فى المقارنة بين توزيع الأنشطة الاقتصادية فى الاقاليم المختلفة كما أنه لا يحتاج إلى تحويل الأرقام إلى نسب مئوية. ولكن يعيبه أن قيمته تتأثر بعدد الأنشطة موضع الدراسة فقد وجد من دراسات مختلفة أن قيمته تبلغ عند التنوع الكامل إذا كانت الأنشطة عددها أربعة = ٠,٧٥ بينما إذا كانت الأنشطة عشرة فانه يساوى ٠,٩٠ ولذلك لا يمكن استخدامه فى المقارنة إلا إذا كان عدد الأنشطة الاقتصادية متساويا فى كل الحالات. وفيما يلى توزيع السكان حسب الأنشطة الاقتصادية فى بعض محافظات مصر عام ١٩٧٦ والمطلوب حساب مقياس جيبس - مارتن لقياس مدى التنوع فى النشاط الاقتصادى بين هذه المحافظات والتعليق على النتائج.

نوع النشاط	القاهرة (الف نسمة)	الدقهلية (الف نسمة)	الاسكندرية (الف نسمة)	سوهاج (الف نسمة)
الزراعة	١٧	٤٦١	٣٦	٣٧٣
التعدين	٦	١	٣	١
الصناعة	٣٨٤	٦٥	٢٠٨	٢٣
الكهرباء	١٦	٤	٨	١
التشييد	١١٩	٢١	٤١	١٣
التجارة	٢١١	٥٦	٩٠	٣٨
النقل	١٢٦	٢٧	٦٠	١٢
التمويل	٣٠	٥	٩	٣
الخدمات	٤٨٩	١١٩	١٦٣	٥٥
المجموع	١٣٩٨	٧٥٩	٦١٨	٥١٩

ولحساب مقياس جيبس ومارتن للتنوع فى هذه المحافظات الأربع نحصل :
على مجموع مربع أعداد العاملين فى كل الأنشطة الاقتصادية على النحو التالى :

المحافظة	مجموع مربع عدد العاملين	المحافظة	مجموع مربع عدد العاملين
القاهرة	٤٦٢٦١٦	الاسكندرية	٨٤٦٣٧
الدقهلية	٢٣٥٢٥٥	سوهاج	١٤٤٤٥١

ويجب التأكيد هنا على أنك نقوم بتربيع عدد العاملين فى كل نشاط اقتصادى اولا ثم جمع هذه القيم بعد ذلك وتكون النتيجة :

$$\text{مقياس التنوع فى القاهرة} = ١ - \frac{٤٦٢٦١٦}{(١٣٩٨)^2} = ١ - ٠,٢٤ = ٠,٧٦$$

$$\text{وفى الدقهلية} = ١ - \frac{٢٣٥٢٥٥}{(٧٥٩)^2} = ١ - ٠,٤١ = ٠,٥٩$$

$$\text{وفى الاسكندرية} = ١ - \frac{٨٤٦٣٧}{(٦١٨)^2} = ١ - ٠,٢٢ = ٠,٧٨$$

$$\text{وفى سوهاج} = ١ - \frac{١٤٤٤٥١}{(٥١٩)^2} = ١ - ٠,٥٤ = ٠,٤٦$$

وعلى ذلك ترتب المحافظات حسب درجة التنوع فى انشطتها الاقتصادية كالتالى : الاسكندرية - القاهرة - الدقهلية - سوهاج، ويفسر ذلك بأن المحافظتين الأخيرتين تستأثر الزراعة فيهما بنسب عالية من عدد العاملين بين الأنشطة الاقتصادية.

٣ - دليل عدم التماثل :

وهو يشبه دليل التركيز وان كان اسهل فى حسابه من ناحية ولا يتطلب رسوما بيانية للحصول عليه، ويمكن من خلاله معرفة درجة الاختلاف بين توزيع مجموعتين من الندب سواء كانت واقعية أو نظرية.

فإذا كان لدينا الجدول التالى الذى يمثل توزيع نسب سكان الولايات فى استراليا خلال فترات زمنية مختلفة والمطلوب حساب درجة عدم التماثل فى التغيرات التى حدثت فى التوزيع لأعوام ١٨٨١، ١٩٢١ من ناحية وعدم التماثل الذى حدث بين ١٩٢١ - ١٩٦١ من ناحية ثانية أى خلال فترتين كل منهما ٤٠ عاما.

توزيع نسب السكان فى الولايات الاسترالية ١٨٨١، ١٩٢١، ١٩٦١

الولاية	الشمالية	نيوسوت ويلز	فيكتوريا	الجنوبية	الغربية	كوينزلاند	تسمانيا
١٨٨١	٠,١٥	٢٣,٣٢	٣٨,٢٩	٢٨,٢٨	١,٣٣	٩,٤٩	٥,١٤
١٩٢١	٠,٠٧	٣٨,٦٩	٢٨,١٧	٩,١١	٦,١٢	١٣,٩١	٣,٩٣
١٩٦١	٠,٢٦	٣٧,٨٤	٢٧,٨٨	٩,٢٢	٧,٠١	١٤,٤٥	٣,٣٣
نسبة المساحة	١٧,٦٢	١٠,٤٢	٢,٩٦	١٢,٧٩	٣٢,٨٥	٢٢,٤٥	٠,٨٨

والمعادلة المستخدمة لحساب دليل عدم التماثل هى :

بجـ (سـ صـ) اذا كانت س أكبر من ص

أو بجـ (صـ سـ) اذا كانت ص أكبر من س

وتشير س، ص إلى مجموعات النسب التى يراد مقارنتها، وإذا كان مجموع النسب المثوية فى المجموعتين = ١٠٠ فان كلا من شطرى المعادلة سيعطى نفس النتيجة، وعادة ما تتراوح النتائج فى هذا المقياس بين صفر فى حالة التماثل الكامل و ١٠٠ عند أقصى حد لعدم التماثل.

وإذا طبقت المعادلة السابقة على توزيع سكان استراليا حسب الولايات فى عامى ١٨٨١، ١٩٢١ والتى يمكن أن يشار إليها بـ س، ص فان الولايات التى تظهر فيها قيمة س (السكان عام ١٩٨٨) أكبر من قيمة ص (السكان عام ١٩٢١) هى: الولاية الشمالية - فيكتوريا - جنوب استراليا - تسمانيا على حين تقل النسب فى باقى الولايات ولذلك فإذا ما حصلنا على الفروق تكون كالتالى:

بين ١٩٢١ - ١٩٦١	بين ١٨٨١ - ١٩٢١
الشمالية ٠,٢٦ - ٠,٠٧ - ٠,١٩	الولاية الشمالية ٠,١٥ - ٠,٠٧ - ٠,٠٨
الجنوبية ٩,٢٢ - ٩,١١ - ٠,١١	فيكتوريا ٣٨,٢٩ - ٢٨,١٧ - ١٠,١٢
الغربية ٧,٠١ - ٦,١٢ - ٠,٨٩	جنوب استراليا ٢٨,٢٨ - ٩,١١ - ١٩,١٧
كوينزلاند ١٤,٤٥ - ١٣,٩١ - ٠,٣٤	تسمانيا ٣,٩٣ - ١,٢١ - ٥,١٤
١,٥٣	المجموع ٣٠,٥٨

ويبدو من ذلك أن مجموع الفروق في التوزيع خلال التاريخين الأول والثاني

تساوى ٣٠,٥٨

وتطبيق نفس المعادلة على الأرقام الخاصة بعامي ١٩٢١، ١٩٦١ فإن النتيجة ستكون ١,٥٣ وذلك يعنى أن التغيرات التي حدثت في توزيع سكان الولايات المتحدة خلال الفترة الأولى أكثر منها خلال الفترة الثانية.

ويمكن بعد ذلك استخدام مساحات الولايات المبينة في الجدول في حساب درجة التركيز الجغرافي للسكان فإذا ما توزع السكان بصورة عادلة تماماً فإن نصيب الولاية منهم لابد وأن يساوى ما تشغله من مساحة ولكن ليس هذا هو واقع الحال ويمكننا بمقارنة نسب كل من السكان والمساحة الحصول على دليل التركيز فالولايات التي يتجاوز حجمها السكاني عام ١٩٦١ ما تشغله من مساحة هي ثلاث ولايات فقط توضع نسب سكانها مقابل مساحتها كالتالى :

نيو سوث ويلز	٣٧,٨٤ -	١٠,٤٢	-	٢٧,٤٢
فيكتوريا	٢٧,٨٨ -	٢,٩٦	-	٢٤,٩٢
تسمانيا	٣,٣٣ -	٠,٨٨	-	٢,٤٥
المجموع	٦٩,٠٥	١٤,٢٦		٥٤,٧٩

وقد تستخدم أرقام السكان والمساحة أحيانا لقياس درجة التركيز السكاني فيقال أن ٦٩٪ من سكان استراليا يستوطنون ولايات مساحتها ١٤,٢٦٪ من مساحة الدولة.

الفصل السابع

الحركة والاتصال

أولاً : أسس تحليل الحركة والاتصال بين الأقاليم والنقاط الجغرافية

- الاختلافات في أنماط النقل.
- ركائز دراسة الحركة في الجغرافيا.
- المدرسة السويدية وأنماط الانتشار ومراحله.
- نماذج نمو شبكات النقل

ثانياً : مقاييس الحركة والاتصال

- إمكانيات الإتصال بين مراكز الحركة :

- أ - التغيرات في وسائل النقل
- ب - أقصر ممر في مصفوفة.
- ج - أدنى مسافة للإتصال بين النقاط
- د - علاقة المسافة بالأهمية النسبية للمنطقة
- هـ - إمكانيات الإتصال من خلال المسافة والتغير

ثالثاً : الخصائص العامة لشبكات الطرق (وصف الشبكات كمياً)

- ١ - مقاييس كثافة الطرق
- ٢ - قياس التعرجات في الطريق

رابعاً : مقاييس الحركة أو التدفق

- ١ - كثافة الحركة
- ٢ - الاتصال

خامساً : نماذج التفاعلات المكانية وطرق تحليلها

- قانون الجاذبية لتجارة التجزئة لرايلي
- تحديد نقطة الفصل لتجارة التجزئة

الفصل السابع الحركة والإتصال

أولا : أسس تحليل الحركة والإتصال بين الأقاليم والنقاط الجغرافية

عرف و. بايتسون W. Pattison الجغرافيا خلال السبعينات بأنها تدرس أربعة نظم أساسية هى النظام المكاني Spatial Tradition والإقليمي Areas Tradition وعلاقة الإنسان بالأرض Man-Land Tradition ثم نظام علم الأرض Earth Science Tradition وهذه النظم الأربعة تتداخل مع بعضها بصورة قوية بحيث يصعب الفصل بين فروع الجغرافيا الموضوعية المختلفة سواء كانت فى إطار إقليمي أو منهجى عام وتعالج موضوعا طبيعيا أم بشريا ، فقد يدرس طريق جديد أنشئ فى إحدى البلدان النامية مثلا ، ومن خلاله يمكن التعرف على آثاره فى نقل الأفكار والمخترعات أو انتقال المهاجرين أو ربط المنطقة سياسيا وإداريا ببقية أنحاء الدولة - هذا طبعا بجانب دراسته تقليديا من حيث طوله وامتداده والسلع المنقولة عليه .

وقد كان الجغرافيون فى الماضى يقدمون تفسيرات سطحية ومفتعلة لطبيعة العلاقات المعقدة والمتداخلة التى تربط الأقاليم ببعضها من خلال دراساتهم لأشكال الإرتباط بين الأوضاع الجغرافية فى أقاليم محددة على سطح الأرض ، ودفع ذلك إلى نفور كثيرين من الجغرافيا الإقليمية فى بعض الفترات وخاصة خلال الستينات ، والشئ اللافت للنظر أن اتجاهات الدراسات الجغرافية فى الفترة الأخيرة تبلورت من خلال أربع مدارس رئيسية هى :

- ١ - مدرسة الإختلافات المكانية وفيها يصنف سطح الأرض إلى أقاليم محددة إستنادا لمعايير كانت موضع جدل ونقاش طويل وظهرت فى القرن التاسع عشر وكان من روادها هارتسهورن .
- ٢ - مدرسة اللاندسكيپ وتنقل إلى الخرائط المظاهر المرئية على سطح الأرض أو فى جزء منها ومن أشهر دارسيها ددلى ستامب فى إنجلترا .

- ٣- مدرسة الايكولوجيا وتعالج تأثير البيئة فى الإنسان ومدى تأثيره بها وأطلق عليها الايكولوجيا البشرية وكان من أهم روادها باروز فى الولايات المتحدة .
- ٤- المدرسة الموقعية وأنصبت دراساتها على أهمية المواقع فى محاولات لايجاد نظرية توضح تأثير المواقع على الأنشطة البشرية ومن أهم روادها فون تنن ولوش وفير وكريستلر .

ويعمل النقل على إحداث تفاعلات بين المناطق المختلفة، ومن ثم يخلق أقاليم متميزة إقتصادياً وإجتماعياً ولكنه يربطها سوياً فى نفس الوقت من خلال تدفق السلع والخدمات الضرورية للحياة بل وحركة الأفراد وعلاقاتهم الإقتصادية والإجتماعية ، وحتى فرص العمل الجديدة تسهم حركة النقل فى إتاحتها .

وتقيم حركة النقل إذا توافرت أساسياتها أنواعاً جديدة من العلاقات بين الأقاليم تسهم فى التغيير بصوره المختلفة ، ويركز الجغرافيون هنا بشكل خاص على تغير قيمة المواقع والمظهر المرئى على سطح الأرض وعلاقاته بسواه ، كما أن طرق النقل مجال إهتمام لأخذ القرار الحكومى بشأنها ما هى أنسب الطرق ؟ واتجاهها ، وسماتها ، وتكاليفها والعائد المنتظر منها إلخ .

والحقيقة أن طرق النقل تؤثر فى الأنماط المكانية لتوزيعات الظواهر البشرية بحيث تبدو مركزة أو متناثرة منتظمة أو غير منتظمة ودرجات الارتباط بين مجموعات هذه الظواهر بمعنى كيف يؤدى وجود مجموعة معينة منها لجذب مجموعة أخرى أو أحياناً لإختفائها وعلى سبيل المثال عادة ماتكون محطات السكك الحديدية سبباً فى وجود مجموعة من الأنشطة المترتبة عليها مثل المطاعم والمقاهى وأماكن الإيواء وباعة الصحف والمجلات فى الدائرة المحيطة بها .

والجانب الأخير فى دراسات النقل هو تأثير طرق النقل ووسائله والأنشطة المترتبة عليه فى عناصر البيئة، فطبيعة البيئة ونوعية المساكن والعلاقة بين حركة المرور وسير المشاة والوقاية من الضوضاء وتلوث الهواء كلها عناصر ذات أهمية حيوية فى دراسات علاقة الإنسان بالبيئة .

وتعتمد دراسات النقل فى الجغرافيا على أربعة مناهج إثنان تقليديان هما :
 المنهج الإقليمي والايكولوجى ، وإثنان بزغا مؤخرهما التحليل المكاني الذى واكب
 التغيرات فى المفاهيم الجغرافية خلال الخمسينات والستينات، ويحاول هذا المنهج
 تطبيق قواعد عامة تظهر العلاقات القائمة بين الظواهرات ودورها فى إيجاد أنماط
 مكانية محددة لمراكز العمران ومناطق الإنتاج وشبكات النقل . أما المنهج الأخير
 فيمكن أن يطلق عليه منهج الرفاه الإنسانى وفيه تركز الأبحاث على مقدار وكيفية
 النفع أو الفائدة التى تتحقق للسكان من الأنماط المكانية السائدة والعمليات المؤثرة
 فى الموقع والبيئة ، ويشير مصطلح "الانتفاع" أو النفع هنا إلى الإنجازات الإيجابية
 وصور القصور السلبية التى تضيف أو تنزع من رفاهية الإنسان أو نوعية حياته
 .Quality of Life

الإختلافات فى أنماط النقل :

هناك عوامل مختلفة تحدد هذه الإختلافات أهمها السرعة والطاقة والتكاليف
 الثابتة وتشمل الأخيرة تكلفة إقامة الطريق وصيانه وتكاليف نقاط البداية والنهاية
 وأجور السائقين أو الملاحين وأفراد الطاقم الآخرين ، ويتميز النقل المائى بانخفاض
 تكاليفه وطاقته الضخمة وإن كانت سرعته بطيئة ويحتاج لتكلفة عالية لوصول سلعه
 المنقولة لمراكز الاستهلاك داخل اليااس، ومن ثم يمكن القول أن البطء وإرتفاع
 تكاليف الشحن والتفريغ والتوزيع تؤدي لقلة ملاءمته للنقل فى المسافات القصيرة
 على حين يجعله مزايه (إنخفاض تكاليف الصيانة والأجور والوقود) صالحا لنقل
 السلع الضخمة الحجم قليلة القيمة لمسافات طويلة .

وعادة مايكون النقل الجوى نقيضا للنقل البحرى فى كل شئ عدا إتفاقه
 معه فى إرتفاع تكاليفه عند نقاط النهاية وبالتالي فالعامل الأساسى فى زيادة تكاليف
 النقل الجوى هو استهلاكه الضخم من الوقود المرتفع الأسعار وأجور العاملين فيه
 ذات المستويات العالية . كما أن طاقته فى النقل محدودة وميزته الرئيسية هى عنصر
 الوقت .

ويتميز النقل بالطرق البرية بالمرونة مما يقلل من عمليات التبديل فى النقلات (من الباب إلى الباب) ، ولكنه لا يمتلك الطرق التى يستخدمها ولا يلتزم بتحمل تكاليف إقامتها وصيانتها ، وطاقتها محدودة أيضا فمهمته التوزيع بشكل رئيسى . أما السكك الحديدية فأهم مميزاتها السرعة والطاقة الضخمة ومن عيوبها إرتفاع التكاليف الثابتة التى تنفق على الخطوط والمحطات والوقود وأجور العاملين إلخ) وعدم المرونة .

ركائز دراسة الحركة فى الجغرافيا :

ولما كانت الأرض بأغلفتها الأربعة صلب وسائل وغازى وبيولوجى هى ميدان الدراسة الجغرافية التى تهدف لإظهار صور عدم التساوى فى هذا الإطار سواء كان ذلك بين الناس أو الموارد أو وسائل الإنتاج وأشكاله أو سبل الإتصال ، ومقدار الحركة أو التنظيم لذلك كله عنى الجغرافيون بأمر عدة هى :

١ - الشكل الهندسى للوضع القائم ممثلا فى القاعدة أو الأساس أو الحاوى الذى تركز عليه أشكال عدم التساوى Container Forms Of Ingredients .

٢ - الطبيعة المكانية لهذا الوضع والمقصود بها المقياس : محلى - إقليمى - قومى - عالمى ، موقع الحالة المدروسة فى أمريكا - الشرق الأوسط لإنجلترا إلخ .

٣ - البعد الزمنى ممثلا فى الدورية التى تتميز الحركة (قصيرة - يومية - شهرية - سنوية طويلة الأمد) أو التاريخ على وجه التحديد . وهنا يجب التمييز بين الأحداث الدورية أو المتكررة مثل أسلوب إدارة مزرعة على مدار العام أو الاتجاهات طويلة الأمد مثل نمو السكان منذ القرن الثامن عشر ، والأحداث التى تتم بصورة عشوائية كالألزال والانهيئات الأرضية .

٤ - وضع الظاهرة فى مكانها بين فروع الجغرافيا البشرية : اقتصادية - سياسية - إجتماعية - حضرية - ريفية ... إلخ .

٥ - الجانب الحضارى للوضع القائم ممثلا فى مستوى التقنية - الدين ردود الأفعال الإجتماعية للسكان .

٦- وجهات نظر الباحثين القائمين على دراسة الوضع المحدد ومدى إنعكاسها على النتائج النهائية .

ولما كانت الروابط والرحلات Links and Journeys هي إحدى السبل التي ينظر من خلالها للعلاقات المكانية بين نقاط معينة على سطح الأرض أو لمساحات محددة منها فإن دراستها تعد من الأهمية بمكان للجغرافيين ، وتعرف الحركة أو النقل بأنها تدفق شيء ما عبر خطوط تربط بين نقاط أو عقد مكونة من شبكات في غالب الأمر ، وهذه العقد هي أماكن الاستقرار البشري أو الإنتاج الإقتصادي للسلع أو تقديم الخدمات .

ويجب التمييز بين قنوات الحركة أولاً ثم الأشياء المتحركة ثانياً (السكان - السلع - الخدمات - المعلومات) ووسيلة النقل ثالثاً . ويلاحظ أن بعض القنوات محدد وواضح في الواقع ويمكن نقله إلى الخرائط مثل خطوط الأنابيب والسكك الحديدية ، بينما يبدو بعضها الآخر أقل وضوحاً في الطبيعة مثل الخطوط الملاحية والجوية أو موجات البث الإذاعي والتليفزيوني .

وعلى سبيل المثال إذا أخذنا مكانين يمثل أحدهما نقطة الأصل Origin والثاني نقطة النهاية Destination وافترضنا وجود حركة بينهما يكون لدينا مايلي :

- ١- المكانين الأصلي والنهايي .
- ٢- الشيء المتدفق بينهما مثل المسافرين السلع - الرسائل ... الخ .
- ٣- الطاقة المستهلكة في مضمار الحركة وفي مثل هذه الحالات تختلف نوعية الطاقة فالمشاة وركاب الدراجات يستهلكون طاقاتهم الذاتية، وتستهلك بعض وسائل النقل الأخرى أنواعاً مختلفة من الوقود .
- ٤- توجد في بعض الأحيان قناة Channel تتخذ لنفسها مجرى محدد Course أو طريقاً Route أو مساراً معيناً Path بين إثنين من العقد Nodes ويمثل ذلك خطوط الأنابيب أو السكك الحديدية أو خطوط الملاحة الجوية .
- ٥- تأخذ الحمولات المنقولة أحياناً صورة حاويات مغلقة .

٦- تتحمل وسيلة النقل في بعض الحالات طاقما (الطائرات أو البواخر) أو سائقا بجانب المسافرين أو السلع المنقولة .

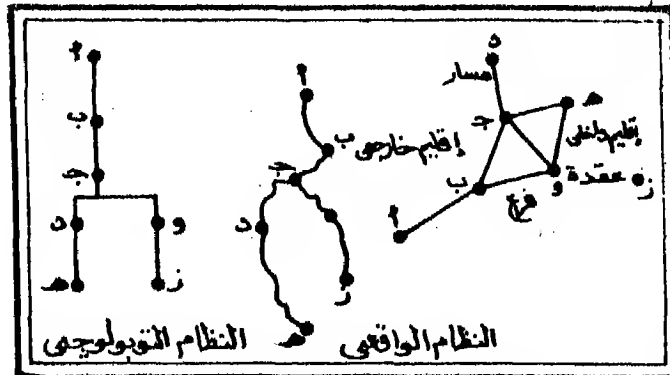
وربما تكون الجغرافيا بتحليلها للشبكات تستعين بعلم التوبولوجى وهو أحد فروع الهندسة (ظهر فى القرنين ١٨ ، ١٩) ولكنه يعتمد على بضعة فروض مسبقة تجاوز الهندسة الإقليدية العادية فالحجم Size والاتجاه Direction والتوجيه Orientation ومن ثم الشكل Shape لاتؤخذ جميعها فى الاعتبار عند محاولة إدراك التعادلات. وعلى سبيل المثال لاينظر إلى الدائرة والمربع باعتبارهما شكلين متكافئين فى الهندسة الإقليدية ، ولكنهما يتكافئان فى التوبولوجى ، فكلاهما "إقليمان مغلقان" بأقواس Arcs من وجهة نظر التوبولوجى ، وبجانب هذا كله يمكن لهذا الفرع من فروع الهندسة معالجة الأشكال ذات الأبعاد التى تتعدى إثنين .

وربما يمكن النظر إلى التوبولوجى من خلال إعطاء مثل بقطعة من المطاط يمكن تغيير شكلها من حيث المظهر الخارجى إلى حد كبير بشرط الخضوع لقواعد محددة عند إجراء التغيير ، وعلى ذلك نستطيع تحويل عدد من الدول أو مجموعات منها "توبولوجيا" إلى أشكال مختلفة عما نعرفه عن وضعها الطبيعى على الخرائط مثلما يحدث عند رسم الكارتوجرام لتمثيل أحجام سكان القارات أو الدول .

والأمر الواضح أن التوبولوجى لها أهمية خاصة فى الجغرافيا البشرية لأسباب عدة أولها تقديم أشكال هندسية أكثر مرونة مما نحصل عليه من وراء الهندسة الإقليدية ، بجانب إتاحة توظيف المصطلحات الخاصة المناسبة لعدد من الأشكال غير المنتظمة التى تصادفنا فى الواقع ويمثلها الكارتوجرافيون ببعدين فقط ، وفى مثل هذه الحالات تقدم التوبولوجى تحليلا دقيقا للشبكات من خلال تطبيق نظام صرام لمجموعة المصطلحات التى تصف هذه الشبكات .

والميزة هنا رسم الخرائط بصورة واقعية يطلق عليها اسم الكارتوجرام ، ويمثل الشكل التالى شبكة قطارات كهربائية تخترق انفاقا ومنه يبدو وضع الشبكة الحقيقى إلى اليمين وصورتها التوبولوجية فى اليسار ، وفى الحالة الأخيرة تظهر الخطوط بشكل مختلف من حيث المسافات الفاصلة بينها، ولكنها ثابتة الترتيب أمام

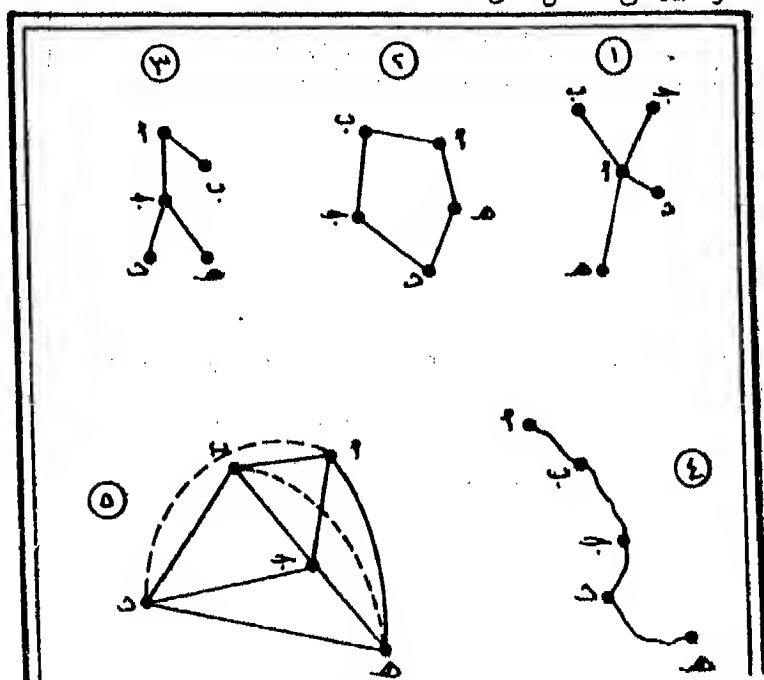
مستخدميهـا (وزعت المسافات الفاصلة بينها بصورة متساوية وهذا غير حقيقى) فالمعلومات الخاصة بالمسافات والاتجاهات بين المحطات لا يهتم بها كثيرا ركاب مترو الانفاق .



وعند توظيف التوبولوجى فى تحليل الشبكات ذات البعدين هناك ثلاثة مصطلحات أساسية هى العقدة أو البؤرة أو نقطة التلاقى Node والفرع أو الوصلة Branch وتسمى أحيانا Edge أو Arc ثم الإقليم Region.

وفي الشكل السابق الواقع في أقصى يمين الصفحة يمكن ملاحظة وجود ست مدن تربط بينها شبكة سكة حديد هي أ إلى و بينما تقع المدينة ز بعيدا عن الشبكة ، وبالمعنى العام يمكن القول أن كل النقاط من أ إلى و تمثل عقدا ، غير أن التحديد الدقيق توبولوجيا لمفهوم العقدة يشير إلى تلك التي تتلاقى عندها ثلاث وصلات أو أكثر مثلما هو الوضع في ب ، ج ، د ، و . وتمثل الوصلات التي تربط بين هذه العقد فروعا . أما الرحلة القاطعة لعدد من الوصلات أو الفروع فتسمى المسارات **Paths** كما في حالة د - و ، ويشار إلى المساحات المحصورة بين الفروع كأقاليم داخلية والواقعة خارجها كأقاليم خارجية .

ويمكن في كل حالات دراسات الشبكات توبولوجيا أو عن طريق نظرية الرواسم **Graph Theory** تحويل نقاط التلاقى هذه إلى أرقام ومقارنتها بسهولة على النحو المبين في الشكل التالي :

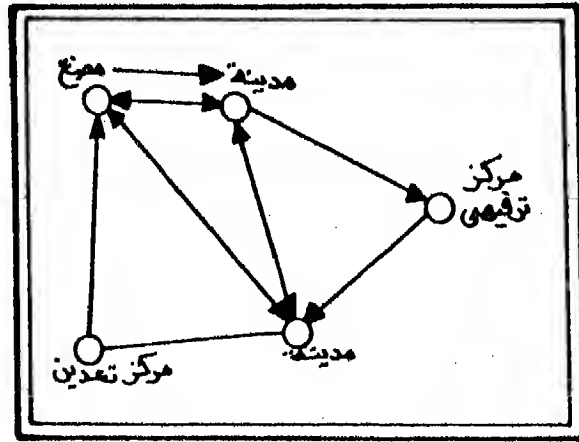


شكل يوضح خمسة نظم مختلفة للشبكات

نفى هذا الشكل يلاحظ وجود خمس شبكات تضم كل منها خمس عقد إلا أن كل منها لها هيكل خاص يختلف عن سواها ، فمن الواضح في الشبكة رقم ٢

أن كل عقدة تتصل بنقطتين أخريتين ، بينما فى الشبكة رقم ١ تمثل العقدة أ موقعاً حاكماً بالنسبة لبقية النقاط . ومثل هذه الأشكال من الشبكات ربما تقدم مثالا واضحا لكثير من التفسيرات فى الواقع مثل خطوط الأنابيب ونظم الحدود الإدارية أو الأنهار ومثل هذه الظواهر قد يتخيل بعضها أحيانا (مثل الحدود الإدارية) .

وفى ميدان الجغرافيا الاقتصادية تركز دراسة الحركة على طبيعة العلاقات بين المناطق أو المراكز المختلفة وتحاول تخطيطها فى مجموعات، ولاشك أنه كلما تعددت المراكز وتنوعت خدماتها ووظائفها كلما كانت علاقاتها أكثر تعقيدا ، وفى محاولة للتبسيط يمكن تخيل مجموعة من العقد ذات نمطين إحداهما سكانية ممثلة لمراكز الإستقرار والثانية مراكز الخدمات والإنتاج وذلك على النحو المبين فى الشكل التالى:



ففى هذا الشكل يمكن تخطيط العلاقات القائمة كما يلى :

- ١- علاقات بين مناطق الإنتاج ممثلة فى مركز التعدين ومكان المصنع .
- ٢- علاقات بين مناطق الإنتاج والسكان (المدينتان س' س' والمصنع ومركز التعدين (ص ، ع) .
- ٣- علاقات بين مراكز الإستقرار وبعضها البعض .

٤ - علاقات بين مراكز الاستقرار ومكان الترفيه (ل) .

غير أن الأوضاع لاتسير فى كل الحالات بهذه البساطة لأنها أكثر تعقيدا من ذلك . فإذا أخذت عشر مدن فى أى منطقة وحاولت إدراك علاقاتها ببعضها فمهما أجريت تصنيفات لهذه العلاقات سيصعب حصر كل صور العلاقات القائمة . وفى مجال العمران تركز دراسات الحركة على سهولة الوصول ويشمل ذلك ثلاثة أشياء هى المستقرين فى الريف وكيفية توزيعهم ومدى توافر الخدمات والتسهيلات التى يحتاجونها السكان ، وخطوط الاتصال ووسائل النقل التى تربط السكان بخدماتهم .

وتقوم دراسة الشبكات فى مثل هذه الأحوال إستنادا إلى منهجين الأول قديم هو المنهج الأصولى الوصفى Ideographic Approach ويدرس الشبكات الطبيعية مثل الأودية (نظم التصريف النهري) أو خطوط الكنتور ومدى ابتعادها عن مناطق أو مستويات الفيضانات المحتملة .

أما المنهج الثانى فهو الموضوعى Nomothetic Approach ويركز على درجة فعالية إتصال الشبكات ببعضها ومن ثم إكتمالها مطبقا الأساليب الكمية .

المدرسة السويدية وأنماط الإنتشار ومراحله:

عنيت المدرسة الجغرافية السويدية بدراسة الحركة بالنظر إليها كنوع من الإنتشار Type Of Diffusion ووضع هاجرستراند ستة أسس ضرورية لحدوث أى انتشار هى : المنطقة أو البيئة التى تحدث فيها عملية الإنتشار وهى إما متجانسة أو غمطية، وقد تساعد عليه فى أى اتجاه أو متباينة بصورة شديدة تحكم اتجاهات الإنتشار ومداه .

أما الأساس الزمنى فيمثل البعد الثانى فالظاهرة المنتشرة تحدث فى وقت ما وذلك إما أن يكون متصلا أو متقطعا بصورة دورية أو عشوائية منتظمة أو غير منتظمة ومن حيث مداه الزمنى قد يحدث فى أيام أو شهور أو سنوات أو لقرون وأحقاب .

والشيء المنتشر هو الركيزة الثالثة وهو يتألف من أشياء مادية محسوسة مثل السكان والسلع أو غير مادية كأنماط السلوك والرسائل الإعلامية والأمراض ، وتختلف مدى قابلية الأشياء للانتشار فالانفلونزا غير المخترعات الحديثة ، وفي درجة تقبل الإنسان لها واستيعابه .

والأساس الرابع يتمثل في وجود منطقة أو مناطق أصل تبدأ منها عملية الانتشار للسلعة أو الشيء ، وقد تكون هذه مدينة صغيرة أو كبيرة أو منطقة أو مجرد محطة للبث الإذاعي أو التلفزيوني. أما الخامس فهو نقطة النهاية أو الحدود القصوى للانتشار وكيف تعين جغرافيا ، ولاشك أن الأساس السادس هو المسالك أو المعابر المنقولة عبرها الأشياء .

وقسمت أنماط الانتشار في ظل هذه المدرسة إلى ٣ أنواع هي :

١- الانتشار بالتوسع Expansion Diffusion

وتنقل فيه المعلومات والأشياء من إقليم لآخر خلال فترة زمنية معينة ، ويغير الانتشار لأقاليم جديدة من النمط المكاني بأسره ، وقد يمثل ذلك انتشار سلالة جديدة من محصول معين أو انتقال محصول ما من موطنه الأصلي لمناطق جديدة . وتنتمى عمليات إعادة التوطين Relocation diffusion لهذا النوع من الانتشار ويمكن إتخاذ انتشار الزوج في الولايات المتحدة من الجنوب إلى الشمال كنموذج لهذه الحالة الأخيرة .

٢- الانتشار بالتجاور Contagious diffusion

ويقوم على الاتصال المباشر وفيه تلعب المسافة دورا رئيسيا في عملية الانتقال لأن الأفراد في حركتهم والأقاليم القريبة في إستقبالها يتأثران بصورة أشد بمدى المسافة الفاصلة، ويحدث الانتشار هنا في شكل الطرد المركزي من الأقليم الأصلي (الأصل) صوب الخارج .

٣- الانتشار المتسلسل رئاسيا (الهيراركي)

وفيه ينتقل الشيء أو النمط الاستهلاكي المحدد من المركز الأعلى رتبة للأدنى منه ويمثل ذلك الابتكارات والموضة عندما تنتقل من المدن الرئيسية لتلك الأصغر منها

إلى أن تصل إلى القرى ، وقد يحدث العكس عندما تنتقل الأشياء من أسفل إلى أعلى.

وقد قسم هاجر ستراند عملية الانتشار إلى أربع مراحل تأخذ موجات هي المرحلة الأولية ثم الانتشارية ومرحلة التركيز وفي النهاية مرحلة التشيع ووضع لذلك نموذجا يقوم على افتراض انتشار أى شئ فى ظل تأثيره بالمسافة بين موطنه الأصلي والمكان الذى سينتهى إليه ، وبمعنى آخر فإنه كلما بعدت المسافة قلت الكمية وضرب مثلا لذلك بالمكالمات التليفونية فى السويد والتي يقل عددها مع زيادة البعد عن المركز العمرانى وخلص إلى نتيجة مؤداها أن الانخفاض يحدث بنسبة ٨٠ ، ٤٠ ، ٢٠ ، ١٠ ، ٥ مع كل كيلومتر من الأول إلى الخامس ، ولأشك أن ذلك وضع مثالى لايتفق مع الواقع وخصوصا عند دراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، ولذا فقد إشتط هاجر ستراند تحقق إثنتا عشرة فرضية لبناء نموذجه هي :

- ١- أن المنطقة التى يحدث فيها الانتشار تتكون من إقليم سهلى متجانس يمكن تقسيمه لمجموعة من الوحدات المكانية ذات توزيع سكانى متعادل .
- ٢- أن الفاصل الزمنى الذى يحدث فيه الانتشار منفصل أو متقطع ويتوزع بصورة دورية منتظمة وتسمى كل فترة منه جيل Generation .
- ٣- تسمى الوحدات التى تملك الشئ المتنقل ويخرج منها المصدر وهى نقطة البداية للانتشار .
- ٤- ترسل كل وحدة مكانية من الوحدات مالدورها من معلومات مرة واحدة خلال كل فترة زمنية محددة .
- ٥- يحدث الانتقال بصورة مباشرة بين كل وحدتين .
- ٦- ترتبط احتمالات إستقبال الوحدات المكانية للمعلومات المرسله من الوحدات الأصلية بعامل المسافة الفاصل بينهما فقط .
- ٧- يحدث إستيعاب للرسالة الأولى فى المكان الجديد عقب وصولها مباشرة .
- ٨- أن الرسائل المستقبلية لا تؤثر على الأوضاع الجديدة فى منطقة الإستقبال .

٩- أن الرسائل المستقبلية فى مناطق أخرى خارج حدود إقليم البحث لا أثر لها على الوضع القائم .

١٠- أن كل منطقة إستقبال توجد فيها "نقطة وسط" لمجال المعلومات قائمة **Mean Information Field** بصورة دائمة .

١١- أن موقع الخلية المستقبلية للمعلومات فى إطار المجال المحدد جاء بصورة عشوائية .
١٢- أن عملية الإنتشار يمكن أن تنتهى فى أى مرحلة من مراحلها . وعند إستخدام النموذج تطبق القاعدتان ١٠ ، ١١ بحيث تحدد نقطة الوسط لمجال المعلومات فى كل فترة زمنية بالنسبة لمصدر الإرسال للدرجة أن خلية المركز بالنسبة لرقعة الشطرنج تتوافق مع خلية المصدر ، ثم تختار أرقام عشوائية تبدأ من صفر إلى ٩٩٩٩ لتستخدم فى توجيه الرسالة معتمدة على القواعد الواردة فى الفروض ٤ ، ٦ :

وعلى أساس الفروض السابقة التى ترى أن احتمالات الإتصال فى نموذج التدفق هى دالة لكل من المسافة بين مكان الأصل (المصدر) ومكان الوصول وعدد السكان فى كل وحدة مكانية (خلية) وضع هاجر ستراند القانون التالى^(١):

$$\bar{C} = \frac{C_j \cdot N_j}{N}$$

$$C_j = \frac{C_j}{N_j}$$

$$N = 1$$

حيث : \bar{C}_j = احتمالات الإتصال مع الوحدة المكانية أو الخلية المستندة إلى متوسط مجال المعلومات والسكان .

\bar{C}_j = احتمالات الإتصال للخلية مع الوحدة المكانية والمعتمدة على الـ ٢٥ خلية لمتوسط مجال المعلومات .

N = عدد السكان فى الوحدة المكانية .

(١) كتب القانون باللغة الإنجليزية فى الصفحة التالية .

يحد " = مجموع قيم ج ن

ي = ١ للخلايا الخمس والعشرين الواقعة ضمن متوسط مجال المعلومات

والتي تصل إلى الخلية ي .

"يسمى هذا القانون احتمالات الإتصال المعيار Weighting Contact

Hagget, P. Locational Analysis in Probabilities وقد ورد في كتاب

$$\frac{{}^iC_i = {}^iC_i N_i}{25 {}^iC_i N_i}$$

Where

iC_i = The Toint Probability of Contact With The 1th Cell
Based On the mean Information Fields and Population.

iC_i = The Original Probability Of Contact With The 1th Cell
Based on The 25 Cell, MIF.

N_i = The Number Of People in The 1th Cell.

25 = The Summation Of all CN Values For The 25 Cells
Within The MIF Including The 1th Cell.

i = 1

ومن المهم ترجمة صور الانتشار هذه إلى شبكات وتحويلها في النهاية إلى

مصفوفات لعدد نقاط الإتصال بين أجزاء الشبكة، وفي مثالنا السابق يكون
للشبكات الخمس المشار إليها خمس عقد وإذا كانت هناك وصلة تربط بين زوجين
من العقد يوضع فيها الرقم ١ أما إذا لم تتوفر فيوضع الرقم صفر . ومن الملاحظ أنه
كلما زاد عدد العقد تزايد في المقابل عدد الفروع الرابطة بينها ، وعندما ما يلتقي
فرعان مثلما هو الحال في الشكل ه بالنسبة للخط المتقطع أ- ج فمن المفروض أن
تظهر عقدة جديدة عند التقاء الخط الجديد مع ب ج . كما يمكن النظر إلى وجود
فرع آخر يمر تحت هذا الفرع دون أن يوجد عقدة تلاقي ولذلك فإن عدد الفروع
المحتملة بين العدد ن من العقد هو :

$$N (N - 1) \div 2$$

وهذا في الواقع نصف عدد مفردات المصفوفة ن × ن مستبعدا منها الجزء

المائل الذي يسير من أقصى اليسار العلوى لأدنى اليمين السفلى ولا شك أن هذه
المصفوفات تسهل كثيرا المقارنات بين الشبكات كما أن درجة الإكمال يمكن

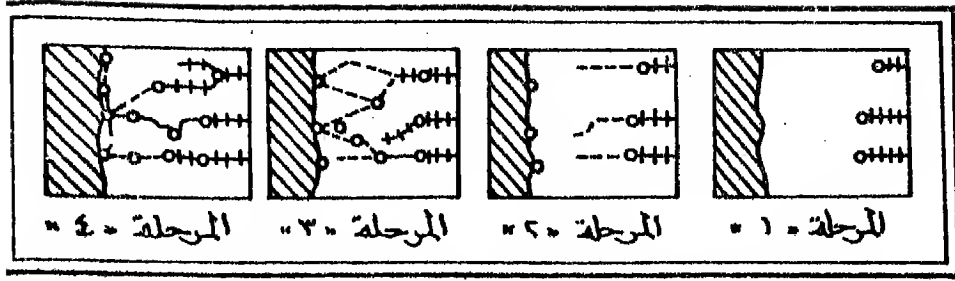
التأكد منها فمثلا فى الحالة السابقة هناك خمس عقد لابد أن يتراوح عدد الوصلات أو الفروع بين صفر فى حالة عدم وجود وصلات إطلاقا ، ١٠ عند الإتصال الكامل أى عندما تكتمل الشبكة ، ولكى يكون لدينا صلة بين كل عقدة وبقية النظام الشبكي نحتاج إلى العدد ن - ١ من الفروع كما يظهر فى الأشكال من ١ إلى ٤ . وبصورة عامة إذا تكونت مصفوفة للشكل السابق ليحدد من خلالها أفضل عقد الإتصال بين أجزاء الشبكة يتضح أن ج ، و هما أفضل نقطتين يمكن الوصول منهما لجميع أنحاء الشبكة مرورا بأقل عدد ممكن من النقاط .

نماذج نمو شبكات النقل :

تتألف أى شبكة نقل غالبا من مجموعة وسائل مختلفة تقطع منطقة ما وتتنافس مع بعضها أو تتكامل (سكك حديدية - طرق) وتحمل أشياء مختلفة (سلع ومسافرين و بريد) أو تخصص إلى حد كبير بصورة دقيقة فى شئ محدد (أنبوب لنقل الغاز) أو خطوط نقل الكهرباء أو البرقيات . وفى هذا الجزء يفترض التركيز على وسيلة واحدة قائمة (سكة حديد مثلا) دون أن تأخذ فى الاعتبار عملية التنافس، والملاحظ عموما أن أى نظام للنقل قد ينمو أو يتدهور خلال الزمن متأثرا بطبيعة الإستغلال الإقتصادى للموارد القائمة من قبل السكان ومن ثم يمثل ذلك مرآة للتنمية أو التدهور فى الإقليم .

وعلى سبيل المثال إذا كانت هناك ثلاث مناطق متجاورة رسمت لها خرائط فى أربع مراحل زمنية مختلفة وافترض أن لهذه المناطق نفس الموارد والظروف الطبيعية المتماثلة وأجريت محاولة للتعرف على كيفية نمو شبكات النقل بين هذه المناطق وسواها يمكن ملاحظة تعاقب المراحل كالتالى :

المرحلة (١) المنطقة مجهولة وغير مأهولة ولا يظهر على خريطتها سوى ثلاث مدن صغيرة تقع فى أقصى الشرق وترتبط بثلاثة خطوط حديدية محدودة الإمتداد تنحى نحو المناطق الواقعة إلى الشرق منها .



شكل يوضح مراحل نمو شبكات النقل فى ثلاث مناطق متجاورة

المرحلة (٢) قامت محلات عمرانية جديدة نتيجة لاستقرار السكان على ساحل البحر بعد وصولهم إليه من الغرب وربما تكون بعض الشركات قد أقامت مراكز الاستقرار هذه .

المرحلة (٣) تم استكشاف موارد المنطقة وحددت المناطق الجبلية منها وعرفت إمكانياتها وامتدت الخطوط تدريجيا صوب الغرب .

المرحلة (٤) تعددت الطرق العابرة من الشرق إلى الغرب وارتبطت ببعضها ولكن مازال الطرق الشمالية - الجنوبية ضعيفة ومهملة ويمكن ملاحظة الصورة السابقة للنمو التدريجى لشبكات النقل فى المناطق حديثة العهد بالاكشاف مثل أمريكا الشمالية والجنوبية أو سيبيريا وأستراليا حيث عينت مواقع الموارد الطبيعية من قبل مجموعات سكانية ذات تقنيات بينما كانت تسكن هذه الأقاليم جماعات ذات مستوى تقنى أقل بكثير ومن ثم لعب إمتداد طرق النقل دورا مهما فى تعمير هذه الأقاليم وقيام مراكز عمرانية جديدة على طول الطرق .

أما فى الدول النامية فيلاحظ أن نمو شبكات النقل قام إعتقادا على الأوضاع السائدة التى قد تؤدى فى معظم الحالات إلى إرتباط جيد بين المراكز الداخلية ومدن الساحل ، وإتصال ضعيف بين المراكز الأخرى ، وقد انطبعت

الخطوط الحديدية والطرق الحديثة المعبدة فوق النظم القديمة مثل دروب القوافل أو مسالك الحماليين أو مسارات العربات .

وفى أغلب الأحوال تنمو العلاقة هنا بين الموانئ والعاصمة بصورة أسرع من غيرها ثم ما لبث أن تمتد الخطوط بعد ذلك تدريجياً فى صورة شبكة نحو المناطق الأخرى ومع ذلك تبقى البنية الأساسية قائمة على محاور ربط العاصمة بالساحل ، ويعتبر نموذج تاف Taafe عن طرق النقل فى غانا خير مثال لهذا الوضع فى دولة خضعت للإستعمار لفترة زمنية سمحت بتوجيه طرق النقل للربط بين مناطق الإنتاج فى الداخل - التى تقوم فيها غالباً صناعات استخراجية أو يتخصص فى إنتاج محاصيل زراعية تصديرية (الكافكاو مثلاً) - والموانئ ذات العلاقة بالدول الإستعمارية وبالطبع تتهيا فرص العمل فى مراكز الإدارة والإنتاج والنقل والتجميع وخدمات الطرق .

وتتوكل عملية نمو نظم النقل مع نمو المؤسسات ومراكز العمران، ويقوم عدد من الوصلات الحديثة بين المراكز المختلفة متبعا للنظام القائم. وتشير الدراسات الحديثة عموماً لإتجاه شبكات النقل فى الدول النامية خلال العقود الثلاثة الأخيرة للإعتماد على الطرق البرية بدلا من السكك الحديدية وتكمن الصعوبة فى الحصول على خرائط حديثة عن الطرق وبيانات الحركة عليها عند إجراء أى بحوث أو دراسات عليها.

ثانيا : مقاييس الحركة والاتصال :

عادة ما تشير الخطوط التى ترسم على الخرائط (بإستثناء خطوط التساوى والشبكات التى لا تمثل ظاهرات فعلية) إلى قنوات للحركة مثل الأنهار أو طرق النقل أو إلى حدود تمثل حواجز للحركة وعندما تلتقى على الخريطة اثنتان أو أكثر من هذه الخطوط تتكون "عقدة" Node أما الخطوط التى تصل إلى هذه العقدة أو التوايات فتسمى Links أو أقواس Arcs وحينما يتكون نظام متكامل من التوايات والطرق التى تتصل بها تسمى شبكات Networks .

وقد أصبح تحليل الشبكات واحدا من ميادين دراسة الجغرافيا الكمية التى تطورت بصورة كبيرة فى السنوات الأخيرة . وتختلف أنواع الشبكات فقد تكون ذات بعدين فقط وتسمى Planar أو ذات ثلاثة أبعاد وتسمى Non Planar ويعنى بالبعدين أن معظم الدراسات تحلل شبكات أفقية على سطح الأرض ، والتليل منها هو الذى يهتم ببعد ثالث تحت السطح مثل شبكات قطارات الانفاق (المقرو) أو شبكات الصرف بأنواعها ، وفى بعض الأحيان يكون البعد الثالث فى الغلاف الهوائى مثل خطوط الطيران أو طرق النقل الهوائية بين الجبال فى بعض المناطق والمعروفة باسم (التليفريك) .

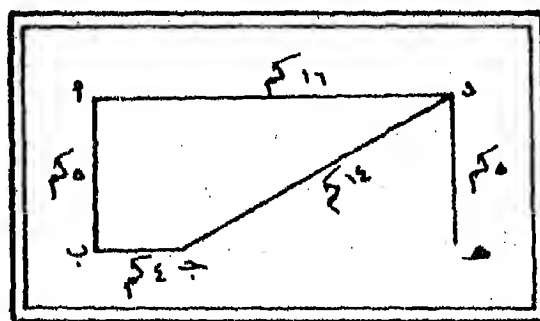
وفىما يلى فكرة موجزة عن بعض الأساليب الكمية المستخدمة فى دراسة الشبكات والتى يمكن أن تتمثل فى وجهات نظر ثلاث :

- ١- امكانيات الاتصال بين مراكز الحركة .
- ٢- الخصائص العامة لنظام الطريق .
- ٣- الخصائص العام لتدفق الحركة .

(١) امكانيات الاتصال بين مراكز الحركة :

وهذه تدرس إما من خلال عدد الطرق التى تصل إلى هذا المركز . ولذا فإنه من الممكن قياس مدى الدور المركزى الذى تلعبه مدينة ما فى أداء وظائف محددة للمناطق التى تحيط بها من خلال عدد الطرق التى تربطها بهذه المناطق أو من خلال معدلات وصول القطارات إليها أو سيارات النقل العام إلى قلبها التجارى . غير أنه يجب ملاحظة النسبية فى مفهوم الاتصال إذا قيس من خلال "عقدية" مكان ما ، فهذا وحده لا يكفى فى معظم الحالات ، فالناظر إلى خريطة ما ربما يظن أن المراكز التى تتجمع عندها طرق النقل هى أكثر المراكز اتصالا بسواها وفى بعض الأحيان قد لا تكون تلك هى الحقيقة الكاملة .

- وربما كان بناء مصفوفات الاتصال Accessibility Matrix أبسط الطرق المستخدمة في قياس دور مركز لتجمع طرق النقل كميًا ، وتبنى هذه المصفوفات من خلال أربع متغيرات أساسية هي :
- أ - عدد التغيرات التي تحدث في وسائل النقل للوصول بين نقطتين .
 - ب - أقصر عمر في مصفوفة .
 - ج - أدنى مسافة يمكن أن تقطع للوصول بين نقطتين .
 - د - علاقة المسافة بالأهمية النسبية لكل نقطة .
- هـ - محاولة تركيب أكثر من نوع من الأنواع السابقة (التغير والمسافة مثلاً) ومعرفة دوره في النقل .
- أ - التغيرات في وسائل النقل :
- إذا نظرت إلى الشكل التالي الذي يبين توزيع خمس نقاط نظرية والمسافات



شكل يبين شبكة من الطرق ونقاط التقائها

الفاصلة بينها فإنك يمكن أن تصل مباشرة بين النقط أ ، ب ، جـ وبين أ ، د دون حاجة إلى تغيير الطريق أو الوسيلة المستخدمة في الانتقال . أما إذا رغبت في الوصول إلى جـ وأنت في أ فلا بد من المرور بالنقطة ب وتغيير الوسيلة أو الطريق كذلك الأمر بالنسبة للنقطة هـ .

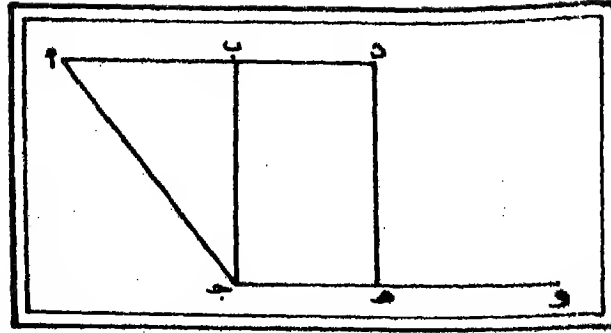
واستنادا إلى ذلك يمكن بناء مصفوفة توضح عدد التغيرات في الانتقال والتي تلزم للوصول بين كل نقطة من هذه النقاط الخمس وبقيّة النقط وذلك على النحو التالي :

إمكان الوصول		هـ	د	جـ	ب	أ	النقطة
الرتبة	جملة						
٢	٢	١	صفر	١	صفر	-	أ
٤	٣	٢	١	صفر	-	صفر	ب
٢	٢	١	صفر	-	صفر	١	جـ
١	١	صفر	-	صفر	١	صفر	د
٥	٤	-	صفر	١	٢	١	هـ

ويبين هذا الجدول أو المصفوفة أن التغيرات اللازمة في وسائل النقل للاتصال بين أ وباقي النقط عددها ٢ وبين ب وباقي النقاط عددها ٣ وهكذا تكون ٢ في حالة جـ ، ١ في حالة د ، ٤ في حالة هـ . وبالتالي يمكن القول أن النقطة د هي أكثر النقاط أفضلية من حيث إمكان اتصالها ببقية المراكز دون حاجة سوى إلى تغيير واحد ومن ثم ينظر إلى هذه النقطة باعتبارها مركزا أو عقدة لبقية النقاط يحقق سهولة الاتصال دون تغيير بثلاث نقاط أخرى ولا يلزم التغير في وسائل النقل منه سوى مرة واحدة للوصول للنقطة (ب) .

(ب) أقصر ممر في مصفوفة :

ويمكن توضيح ذلك بمثال آخر يبين أقصر ممر في مصفوفة من ست نقاط على النحو المبين في الشكل والجدول التالي :



النقاط	أ	ب	ج	د	هـ	و	عدد الوصلات	الرتبة
أ	-	١	١	٢	٢	٣	٩	٥
ب	١	-	١	١	٢	٣	٨	٣
ج	١	١	-	٢	١	٢	٧	١
د	٢	١	٢	-	١	٢	٨	٣
هـ	٢	٢	١	١	-	١	٧	١
و	٣	٣	٢	٢	١	-	١١	٦

والواضح أن عدد المسافات التي تقطع للوصول من أ إلى ثلاث هي أ-ج ،
ج-هـ ، هـ-و ، هكذا بالنسبة لبقية النقاط ، ويسمى عدد المسافات المطلوبة للربط
بين نقطة معينة مما سبق وأقصى نقطة في الشبكة الرقم الرابط وكلما صغر أشار
لسهولة الوصول وفي الشكل السابق تأخذ العقد ب ، د كلها القيمة ٨ على حين
أن أفضل المواقع هي ج ، هـ وقيمتها ٧ ، وفي حالة أ تبلغ ٩ ، وعند و تصل إلى ١١

(ج) أدنى مسافة للإتصال بين النقاط :

إذا غيّت جانبا التغيرات في وسائل النقل أو الطرق وبدأ التعامل مع المسافة
باعتبارها -تغير له دور في سهولة الإتصال فكما يبدو من الشكل الأسبق فإن المسافة

بين أ ، ب = ٥ كم وبين ب ، ج = ٤ كم ، ج ، د = ١٤ كم ، د - هـ = ٥ كم . فإذا كان المسافر يرغب الانتقال من أ إلى ج فإن مجموع المسافة التي يقطعها تساوي :

المسافة بين أ ، ب = ٥ كم + المسافة بين ب ، ج = ٤ كم أما إذا رغب في الوصول من أ إلى د فإن المسافة تصبح ١٦ كم إذا كانت مباشرة وتصل إلى ٢٣ كم إذا كانت مارة ب أ ب ، ب ج ، ج د لأنها تساوي ٥ + ٤ + ١٤ . وهكذا يمكن بناء مصفوفة تبين أقصر مسافة ممكنة بين هذه النقاط الخمس على النحو التالي :

النقطة	أ	ب	ج	د	هـ	إمكان الوصول	
						جملة المسافة	الرتبة
أ	صفر	٥	٩	١٦	٢١	٥١	٣
ب	٥	صفر	٤	١٨	٢٣	٥٠	٢
ج	٩	٤	صفر	١٤	١٩	٤٦	١
د	١٦	١٨	١٤	صفر	٥	٥٣	٤
هـ	٢١	٢٣	١٩	٥	صفر	٦٨	٥

ويلاحظ هنا أن المصفوفة هدفها إظهار دور المسافة في إمكان الاتصال بين المراكز المختلفة ، وبالتالي فبالبحث ينصب على النقطة التي يمكن منها الوصول أو الاتصال بكل النقاط بأقل مسافة ممكنة وذلك بغض النظر عن الاعتبارات الأخرى ، وهي في هذه الحالة تتمثل في النقطة ج (٤٦ كم) والتي تحتل المرتبة الأولى .

(د) علاقة المسافة بالأهمية النسبية لكل منطقة :

قد لا تتساوى النقاط هذه في أهميتها على الطبيعة بمعنى أنها إذا كانت تمثل خمس مدن متفاوتة الحجم السكاني بحيث تكون ١٠ ، ٢٠ ، ٣٠ ، ٤٠ ، ٥٠ ألف نسمة لكل واحدة منها على الترتيب . فهنا لابد من ادخال قيمة كل حجم من هذه

الأحجام لإبراز الأهمية النسبية لكل منها بجانب عامل المسافة فإذا فرض أن مصنعا لمنتجات الألبان سيقيم لخدمة هذه المراكز الخمس وأن حجم السكان هو المتغير الرئيسى المؤثر على توزيع منتجات هذا المصنع وتريد الجهة المسئولة عن إقامته معرفة أنسب هذه المدن من حيث إمكانية توصيل أو توزيع المنتجات فإنه يمكن إدخال حجم السكان فى كل مدينة كمتغير لمعايرة القيمة الفعلية للاستهلاك .

ويصبح فى هذه الحالة لديك مصفوفة تبين دور المسافة - الحجم السكانى لهذه المدن الخمس بحيث يتم معايرة المسافات بالأهمية النسبية لكل مدينة سكانيا وذلك بضرب بعد المدينة الأولى بالكيلو متر فى وزنها السكانى والذي يمكن أن يشار إليه باعتباره ١ وفى حالة المدينة الثانية فى ٢ وهكذا طالما أن أحجام المدن التى تساوى ١٠ ، ٢٠ ، ٣٠ ، ٤٠ ، ٥٠ تتوزع تناسيبا بنسب ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ وبذلك يصبح لديك المصفوفة التالية :

النقطة	أ	ب	ج	د	هـ	إمكان الوصول	
						جملة	الرتبة
أ	صفر ١×	٢×٥	٣×٩	٤×١٦	٥×٢١	٢٠٦	٥
ب	١×٥	صفر ٢×	٣×٤	٤×١٨	٥×٢٣	٢٠٤	٤
ج	١×٩	٢×٤	صفر ٣×	٤×١٤	٥×١٩	١٦٨	٣
د	١×١٦	٢×١٨	٣×١٤	صفر ٤×	٥×٥	١١٩	١
هـ	١×٢١	٢×٢٣	٣×١٩	٤×٥	صفر ٥×	١٤٤	٢

وبذلك فإن المدينة د هى التى تحقق أقل تكاليف فى توزيع منتجات الألبان من المصنع وذلك على فرض أن المتغيرات الأخرى بخلاف المسافة والسكان لا دور لها فى التأثير على تسويق المنتجات .

(هـ) امكانيات الاتصال من خلال المسافة والتغير :

وترمى هذه الطريقة إلى توليف أكثر من مصفوفة مما سبق حيث تزاوج بين عاملى التغير والمسافة فعادة يميل المسافر أو من ينقل السلع والمنتجات إلى التقليل بقدر الإمكان من المسافة والتغير فى وسائل النقل . فإذا افترض على سبيل المثال أن التغير فى وسائل النقل بين النقاط يساوى فى تكلفته إضافة عشرة كيلومترات للمسافة ورجعنا إلى الجدول الذى يبين عدد مرات التغير فى وسائل النقل عند كل نقطة فلإن النتائج يمكن أن تجمع بين النوعين من المصفوفات هما مصفوفة التغير ومصفوفة المسافة (المصفوفة الأولى والثانية) على النحو التالى :

النقطة	التغير بين النقاط كما هو فى المصفوفة الأولى (ص)	مجموع المسافات الفعلية (المصفوفة الثانية) (ص)	إمكانية الوصول س + ص الزبة
أ	$20 = 10 \times 2$	٥١	٧١ ٣
ب	$30 = 10 \times 3$	٥٠	٨٠ ٤
ج	$20 = 10 \times 2$	٤٦	٦٦ ٢
د	$10 = 10 \times 1$	٥٣	٦٣ ١
هـ	$40 = 10 \times 4$	٦٨	١٠٨ ٥

تطبيق :

إذا كان الجدول التالى يمثل المسافات بالكيلو متر بين خمس من المدن المصرية مقربة لأقرب عشرة كيلومترات فحدد إمكانية الاتصال بينها بالطرق على فرض أن هذه المدن متساوية الحجم ثم إذا علمت أن أحجامها السكانية هى على الترتيب ٥,٠, ٣, ٢, ٣, ٢, ١٥, ٠ مليون نسمة، فادخلها ككمييار للأهمية النسبية لكل مدينة وبين أيضا إمكانية الاتصال بينها .

المدينة	القاهرة	الاسكندرية	طنطا	دمنهور	كفر الدوار
القاهرة	-	٢١٠	٩٠	١٦٠	١٩٠
الاسكندرية	٢١٠	-	١٢٠	٥٠	٢٠
طنطا	٩٠	١٢٠	-	٧٠	٩٠
دمنهور	١٦٠	٥٠	٧٠	-	٣٠
كفر الدوار	١٩٠	٢٠	٩٠	٣٠	-

ثالثا : الخصائص العامة لشبكات الطرق (وصف الشبكات كميا)

إذا ما رسمت شبكة من الطرق على خريطة معينة فقد تظهر بصورة غير واضحة الفائدة فهي مجرد شبكة تصل بين مجموعة من النقاط ، ولذا حاول دارسو جغرافية النقل اطلاق مسميات وصفية على أنواع الشبكات فهذه شبكة اشعاعية تتفرع من نقطة مركزية أو تصب عندها وتلك شبكة متعامدة على بعضها ولكن كثيرا ما تكون الشبكات لاتظهر شكلا محددًا يمكن وصفه .

وترتب على ذلك أن ظهرت أساليب كمية يمكن عن طريقها التوصل إلى

وصف الشبكة وسنعنى هنا بمناقشة نوعين منها :

(١) مقياس الكثافة .

(٢) مقياس التعرج .

ويمكن أن يضاف إلى ذلك مقياس الحركة أو التدفق من خلال قياس درجة

الاتصال .

(١) مقياس كثافة الطرق :

تقاس كثافة الطرق في أى منطقة بمعرفة علاقة أطوالها بمتغيرين أساسيين

هما المساحة والسكان، وعادة ما يعبر عن ذلك بالأميال أو الكيلومترات لكل مائة

كيلو متر مربع أو ميل مربع من المساحة أو لكل عشرة آلاف نسمة من السكان

فيقال مثلا أن كثافة الطرق في مصر تبلغ ٢,٧ ك.م لكل مائة كيلو متر مربع من المساحة أو ٧ ك.م لكل عشرة آلاف نسمة من السكان عام ١٩٧٦ .
يبد أن هذه المقاييس للطرق قد تكون مضللة في حالات كثيرة فمثلا بالنسبة لعلاقتها بالمساحة في حالة دولة مثل مصر تبدو غير حقيقية نظرا لتكاثف الطرق في القسم المأهول بشدة عن القسم غير المأهول من البلاد، بجانب أن الأطوال في بعض الأحيان لطريق معين قد تزداد نتيجة لكثرة المنحنيات فيه . ولذا فقد تستخدم بجانب الأطوال في بعض الأحيان عدد نقاط التلاقي والتي عادة ما ترتبط مع بعضها البعض الآخر خصوصا في الدول المتقدمة .

(٢) قياس التعرجات أو الانحناءات في الطريق :

يمتد الطريق المستقيم الذي يربط بين أي نقطتين على سطح الأرض على طول قوس من دائرة كبيرة (إذا تغاضينا عن المناطق المنتخضة التي قد تعوق مساره وتمثل حفرا في قشرة الأرض)، وإذا كانت المسافة التي يقطعها الطريق صغيرة فإنه يظهر كخط مستقيم على الخريطة . ولكن في معظم الأحوال لاتسير الأمور على هذا المنوال في الواقع فمن الصعب أن تجد طريقا مباشرا ومستقيما تماما يربط بين أي نقطتين، فالمنحنيات التي تنشأ لتفادي العقبات الطبيعية توجد في معظم الطرق وبسببها قد يضطر الطريق إلى تغيير مساره قليلا ليضم إليه مركزا عمرانيا .
ويمكن قياس درجة انحناء أقصر الطرق الذي يربط أي نقطتين بما يعرف

كميا باسم دليل التعرج وصيغته كالتالي :

أقصر مسافة لطريق فعلى يربط بين النقطتين أ ، ب

$$\text{دليل التعرج} = \frac{100 \times \text{أقصر مسافة نظرية بين أ ، ب}}{\text{أقصر مسافة لطريق فعلى يربط بين النقطتين أ ، ب}}$$

أقرب مسافة نظرية بين أ ، ب

ويمكنك استخدام هذا المقياس لمعرفة دليل التعرج للطريق الزراعي مثلا بين الاسكندرية ودمهور حيث تبلغ المسافة ٦٠ كم بينما إذا قيست المسافة التي تفصل بين المدينتين في صورة خط مستقيم من خريطة بمقياس رسم ١:١٠٠٠٠٠ فإنها ستبلغ

١,٥ سم أى ما يساوى ٥١ ك.م ويعنى ذلك أن دليل التعرج لهذه المسافة من الطريق :

$$117 = 100 \times \frac{60}{51}$$

وبطبيعة الحال فإنه كلما ارتفعت قيمة الدليل أشار ذلك إلى كثرة التعرجات فى الطريق . ويمكن أن يحسب دليل التعرج هذا لأكثر من مدينة تتجمع عندها شبكة الطرق ثم توضع الأرقام فى مصفوفات ويحسب منها المتوسط أو الوسيط للدليل التعرج بين كل مدينة وما يحيط بها من مدن وبالتالي فى النهاية يمكن الحصول على المتوسط العام للشبكة كلها على النحو التالى :

دليل التعرج

المدينة	أ	ب	ج	د	متوسط المركز أو النواة
أ	-	١٥٠	١٣٥	١٥٩	١٤٨
ب	١٥٠	-	١١٨	١٢٩	١٣٣
ج	١٣٥	١١٨	-	١٥٣	١٣٥
د	١٥٩	١٢٩	١٥٣	-	١٤٧

فهنا يبلغ دليل التعرج بين أ ، ب ١٥٠ وبين أ ، ج ١٣٥ ، أ ، د ١٥٩ وبمجموع هذه القيم ٤٤٤ تقسم على ٣ (عدد المدن التى تصل إليها الطرق) فيكون الناتج ١٤٨ وهكذا يمكن حساب المتوسطات لباقي المدن ثم يحسب المتوسط العام للشبكة كلها فى النهاية والذى يساوى

$$\text{مجموع المتوسطات} = \frac{(147 + 135 + 133 + 148)}{4} = 141$$

ويمكن حساب الدليل لشبكة ثانية وثالثة وهكذا يمكن مقارنتها .

تطبيق :

إذا اعتبرت الطرق التي تربط بين المدن التالية في الدلتا تمثل شبكات منفصلة احسب دليل التعرج لكل شبكة منها :

(١) دمنهور - كفر الدوار - حوش عيسى - دسوق - إيتاي البارود .

(٢) طنطا - كفر الزيات - بنها - شبين الكوم - المحلة الكبرى .

(٣) الزقازيق - المنصورة - بنها - أبو كبير - بلبيس .

رابعاً مقاييس الحركة أو التدفق :

تمثل الطرق او الشبكات مجالا لحركة السلع والأفراد أكثر من مجرد كونها أطوالا مطلقة وفيما يلي مقياسان للحركة على الطرق :

(١) كثافة الحركة :

تعتمد كثافة الحركة على الطريق على حجم السكان من ناحية والمساحة التي تخدمها الشبكة من ناحية أخرى بجانب أطوال الطرق . ولذلك يبدو أن استخدام الأساليب الكمية في المقارنة بين كثافة الحركة على الشبكات المختلفة أمرا ميسورا وهنا نقسم كمية الحركة على :

أ - عدد السكان الذي تخدمه الشبكة .

ب - طول الطريق .

وتقاس الحركة بإحدى طريقتين :

أولهما : عدد السيارات / كم (يعنى تعبير سيارة/ كم حركة السيارة لمسافة كيلومتر واحد على الطريق وإذا كانت عشر سيارات/ كيلومتر فإن ذلك يعنى سيارة واحدة تتحرك لمسافة عشرة كيلو مترات أو عشر سيارات تتحرك كل منها كيلو مترا واحدا).

ولانيهما : عدد السيارات التي تستخدم الطريق أو الشبكة فى وقت معين، وهذا ربما كان من الصعب الحصول عليه خصوصا عند دراسة الشبكة كلها ولذلك

يمكن الاستعاضة عنه بحساب متوسط مجموعة من الاحصاءات للحركة على الشبكة خلال فترة تؤخذ من نقاط محددة على الطريق .

(٢) الاتصال :

ويعني به درجة الاتصال المباشر بين نقاط تجمع الشبكة الواحدة ولهذا المفهوم أهميته في دراسة شبكات النقل العام لأن الانتقال أو النقل الخاص عادة من "الباب إلى الباب" أى أنه مباشر .

وتقاس درجة الاتصال من خلال معرفة ما إذا كان خط معين للنقل يمكن أن يصل بالمسافر إلى هدفه مباشرة أم أنه يحتاج إلى التغير في وسيلة النقل أو في الخط ويستخدم لذلك :

عدد نقاط الوصل بين أجزاء الشبكة

عدد مراكز تجمعها ()

أو قد يعبر عنه بالرموز كما يلي :

$$\frac{C}{N} = (B) \text{ بيتا}$$

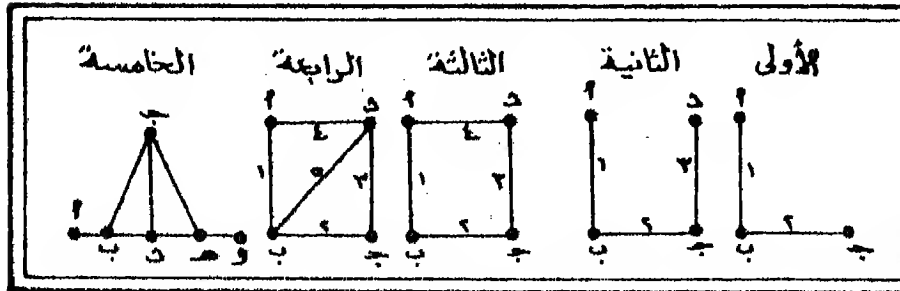
(وبيتا حرف لاتيني يستخدم في الرياضيات)

فإذا كان عدد مناطق الوصل أو الأتصال عشرة وعدد المراكز ست فإن

$$\text{القيمة متساوى } \frac{10}{6} = 1,67$$

ولكن يعيب هذا المقياس أنه يعتمد على عدد المراكز كمتنام وهذا العدد يختلف من شبكة إلى أخرى ولذا فإنه لا يصلح للمقارنة إلا بين الشبكات التى تتساوى أعداد نقاط تجمعها .

وفيما يلي تطبيق لهذا المقياس :



$$١ - \text{مقياس بيتا} : \frac{\text{عدد الوصلات}}{\text{عدد العقد}} = \frac{ن}{ي} \text{ أو } -$$

$$\text{فى الحالة الأولى مقياس بيتا} - \frac{٢}{٣} = ٠,٦٧ \text{ والثانية} - \frac{٣}{٤} = ٠,٧٥$$

$$\text{والثالثة} - \frac{٤}{٥} = ٠,٨ \text{ والرابعة} - \frac{٥}{٦} = ٠,٨٣ \text{ والخامسة} - \frac{٦}{٧} = ٠,٨٥٧$$

(ب) الرقم الدائرى : Cyclomatic Number

ويقاس عدد الدوائر الأساسية أو الدورات التامة التى تحققها الشبكة ويساوى عدد الوصلات مطروحا منها عدد العقد أو مراكز التجمع مضافا إليها قيمة ثابتة هى الرقم ١. وهنا تحقق كل الشبكات التى لاتكتمل فيها الدائرة القيمة صفر فمثلا فى الحالتين الأولى والثانية تكون قيمة الرقم الدائرى :

$$(١) ٢ - ٣ + ١ = \text{صفر}$$

$$(٢) ٣ - ٤ + ١ = \text{صفر}$$

وكلما كبر الرقم الناتج أشار إلى سهولة الاتصال بين أجزاء الشبكة ففى ثالثا = عدد الوصلات ٤ - عدد العقد ١ + ١ = ١ وتحقق الدائرية هنا . أما فى رابعا فتكون النتيجة ٥ - ٤ + ١ = ٢ وفى خامسا ٧ - ٦ + ١ = ٢ وهكذا ..
(ج) مقياس ألفا :

وهو يساوى الرقم الدائرى ÷ أكبر قيمة للرقم الدائرى

$$\text{أو بمعنى آخر} = \frac{\text{عدد الوصلات} - \text{عدد العقد} + ١}{٢ \times \text{عدد العقد} - ٥}$$

فإذا كانت لديك القيم التالية عدد الوصلات = ٤١

عدد العقد = ٣٩

$$\text{فالناتجة} = \frac{١ + ٣٩ - ٤١}{٥ - ٣٩ \times ٢} = \frac{٣}{٧٣} = ٠,٠٤١$$

(د) دليل الاتصال Connectivity Index

ويحاول قياس عدد نقاط الاتصال الموجودة فعلا في الشبكة بالنسبة لأقصى عدد من نقاط الاتصال يمكن أن يوجد بها . ويمكن الحصول على أقصى عدد لنقاط الاتصال باستخدام المعادلة $\frac{1}{4} n (n - 1)$. حيث تشير n إلى عدد نقاط التجمع أو التلاقى في الشبكة ولذلك فإن دليل الاتصال :

$$= \frac{C}{\frac{1}{4} n (n - 1)}$$

فإذا كان عدد العقد ٦ وعدد الوصلات ١٠ فإن دليل الاتصال

$$= \frac{10}{\frac{1}{4} \times 6 \times (6 - 1)} = \frac{10}{\frac{1}{4} \times 6 \times 5} = \frac{10}{7.5} = 1.33$$

ويعنى ذلك أن درجة الاتصال تساوى $\frac{2}{3}$ أقصى درجة ممكنة تتحقق

للاتصال المباشر بين أجزاء الشبكة .

مثال آخر : عدد الوصلات ٢٢

عدد العقد ٢٥ عند ذلك يكون دليل الاتصال

$$= \frac{22}{\frac{1}{4} \times 25 \times (25 - 1)} = \frac{22}{\frac{1}{4} \times 25 \times 24} = \frac{22}{150} = 0.147$$

وهذه المقاييس الأربعة بسيطة إلى حد ما ولكنها مؤشرات مهمة لدرجة

الاتصال أو لمدى الصفة التركيبية في شبكات النقل ، وكما هو معروف فإن درجة

الاتصال بين الشبكات ماهى إلا انعكاس لمستويات التنمية الاقتصادية السائدة ولذا

فبعد أن كان مؤشر بيتا لشبكة النقل فى غانا مثلاً عام ١٩١٠ يساوى ٠,٦ صار

٠,٩١ عام ١٩٢٧ ، ١,٣ عام ١٩٥٩ الأمر الذى يؤكد نمو اقتصادها طبقاً للمعايير

الغربية أو الأوروبية .

وبالرغم من بساطة وسهولة حساب المقاييس السابقة إلا أن عليها بعض المأخذ وهي على كل حال "تكتيك" يزود الجغرافى بعدد من الأدوات تمكنه من وصف ومقارنة الشبكات كميا بل يمكن تحويل بعض مؤشرات إمكانية الوصول إلى أزمنة بدلا من مسافات أو إلى تكاليف مما يعطى مؤشرات أفضل لنوعيات الاتصالات داخل الإقليم الواحد .

خامسا : نماذج التفاعلات المكانية وطرق تحليلها :

وتقوم فى أغلبها على توظيف قوانين نيوتن للجاذبية وتستخدم فى العديد من الأغراض الجغرافية ومعظم تطبيقاتها تتركز فى تخطيط النقل وتجارة التجزئة وأهمها :

- قانون الجاذبية لتجارة التجزئة لرايلي : Reily

ويفترض أن قدرة مدينة ما على استقطاب تجارة التجزئة إليها تتناسب طرديا مع حجم السكان فى هذه المدينة وعكسيا مع مربع المسافة الفاصلة بينها وبين أقرب المدن الأخرى . وإذا رمز للقدرة على الجذب بالرمز ع وللسكان المدينة الأخرى بالرمز ك يمكن وضع المعادلة التالية :

$$رع = \frac{س ع}{ع ك ف^2}$$

حيث تكون س ع حجم سكان المدينة ع

ع ك ف² مربع المسافة الفاصلة بين المدينتين.

ولمعرفة القدرة على الجذب السكانى لمركزين تجاريين واقعين فى مدينة ما يمكن تطبيق المعادلة السابقة لكل منهما على حدة بحيث تحدد القيم المحسوبة نسبة كل منهما من تجارة التجزئة للسكان المقيمين بين الاثنين .

وإذا افترضنا أن لديك مدينتين هما أ ، ب وحجم سكان الأولى ١٢٢ ألف نسمة والثانية ٥٠ ألف نسمة والمسافة الفاصلة بينهما وبين طريق رئيسى ٣٢ كيلومتر ، وكانت المدينة الثالثة ج تبعد عن أ ١٧,٥ كيلومتر ، وعن ب ١٤,٥ كيلومتر وسكانها ١١٥٨٤ نسمة فإن قانون رايلي يكون :

$$\text{بالنسبة لـ أ} = \frac{122000}{306,25} = \frac{122000}{(17,5)} = 398,38$$

$$\text{بالنسبة لـ ب} = \frac{50000}{210,25} = \frac{50000}{(17,5)} = 237,81$$

وعلى ذلك تكون النسبة بين أ، ب هي ٣٩٨٣٨ : ٢٣٧٨١ وبالتالي
توضع بشكل آخر لتصبح ٦٧,٥ % من تجارة تجزئة ج ستذهب إلى أ، ٣٢,٥ %
منها ستذهب إلى ب .

تحديد نقطة الفصل لتجارة التجزئة :

طورت معادلة رايلي السابقة ليستخلص منها نقطة الفصل بين أي مركزين
تجارين وعرفت بأنها تشير للحد الفاصل بين المجال الطاغى او السائد Dominant
sphere لنفوذ واحد من مراكز تجارة التجزئة عن المراكز الأخرى .

وإذا أشير لنقطة الفصل بالرمز ص فيمكن حساب المسافة (ف) بين المركز
التجارى الواقع فى المدينة أ فى المثال السابق وحتى نقطة الفصل على النحو التالى :

$$\text{ف ص أ} = \frac{\text{ف ع أ}}{\frac{\text{س أ}}{\text{س ب}} + 1}$$

وتشير ف ص أ إلى قيمة نقطة الفصل

ف ع أ إلى المسافة الفاصلة بين المدينة أ والطريق الرئيسى .

س أ، س ب لسكان المدينتين أ، ب

وبالتطبيق تكون النتيجة :

$$\text{ف ص أ} = \frac{32}{\frac{2441}{50000 \div 122000} + 1} = \frac{32}{2,06 + 1} = \frac{32}{3,06} = 10,45 \text{ كيلو متر .}$$

وعليه يكون موضع نقطة الفصل للمدينة أ على مسافة ١٢,٥ كيلومتر منها

فى اتجاه ب وعلى مسافة ١٩,٥ كم من ب وليس معنى هذا أن تجارة التجزئة تنح

حتما طبقا للتحديد السابق نحو المدينة الأقرب، فهذه النقطة المفترض عندها إمتداد الخط النظرى الموجه للإتفاق فى تجارة التجزئة بحيث يكون ٥٠٪ من هذا الإنفاق متجهها لإحدى المدينتين ، ٥٠٪ للأخرى .

ولاشك أن قانون رايلي مهم فى توقع أنماط الحركة التجارية ولكنه يعانى من صور للقصور منها أن الناس عادة لا تتحتم فرص اختيارهم عند بديلين فقط وإنما قد تتوزع على بدائل عدة ، كما أنه يفترض إتجاه كل إنفاق السكان ونسبة ١٠٠٪ إلى مركزهم التجارى وهذا لا يحدث غالبا ، ويساوى النموذج بين كل رحلات التسويق فى الأهمية وهو أمر صعب فالسلع الإستهلاكية اليومية تتمحور غالبا فى منطقة صغيرة بشكل أكبر من السلع المعمرة، والمؤكد أن طاقة وإمكانات المركز التجارى ذات تأثير على قدرته على الجذب وليس السكان والمسافة وحدهما .

———— الفصل الثامن ————

الإرتباط

واختبار معنوية النتائج

- معنى الإرتباط وشروطه.

أولاً : معامل إرتباط العزوم.

ثانياً : معامل إرتباط الرتبة (سبيرمان).

ثالثاً : معامل إرتباط كندال.

رابعاً : الإرتباط الجزئى.

خامساً : الإرتباط النصفى.

سادساً : مصفوفات الإرتباط.

الفصل الثامن

الإرتباط واختبار معنوية النتائج

- معنى الارتباط وشروطه :

يعتبر إدراك العلاقات بين المتغيرات المختلفة سواء في إطار المكان الواحد أو الأماكن المختلفة من الأهداف التي يسعى الجغرافى إلى التعرف عليها ، وقد كان الوصف هو وسيلته الوحيدة لمعرفة هذه العلاقات وإظهارها . ولذلك يمكن ملاحظة وجود عبارات معينة فى كثير من الدراسات الجغرافية مثل هناك ارتباط واضح بين متوسط المطر السنوى الساقط على منطقة جغرافية وإنتاجها من محصول معين يعتمد على مياه الأمطار فى السرى أو بين كثافات السكان وسيادة حرفة اقتصادية ما ، وذلك يعنى أن التغيرات التى تحدث فى إحدى الظاهرتين تصاحبها فى الغالب تغيرات مقابلة تختلف فى درجاتها فى الظاهرة الأخرى .

والارتباط فى الاحصاء ليس سوى طريقة يتم من خلالها حساب معامل يصف درجة العلاقة القائمة بين مجموعتين من الأرقام وبحيث يمكن اختبار هذا المعامل فى نهاية الأمر للتأكد من درجة صدقه لأن هناك احتمالاً لوجود مجرد صدفة بحته تربط بين مجموعتين من الظاهرات ، فأحياناً قد يكون لديك عدد محلات الأحذية وعدد محلات العصير مثلاً فى مدينة الاسكندرية وتوزيعها الجغرافى فتجد ارتباطاً بينها وهو بطبيعة الحال لا يتعدى ارتباط صدفه بحته لعدم وجود علاقة على الإطلاق بين المتغيرين .

يبد أن الأمر يجب أن يكون واضحاً عند حساب الارتباط لأن العلاقة بين المتغيرين ليس من الضرورى أن تكون علاقة سبب ونتيجة بمعنى أنه إذا ما حسب معامل الارتباط واستبعد احتمال الارتباط القائم على الصدفة بين مجموعتين من الأرقام ووجد أن العلاقة قوية بين متغيرين فلا يعنى ذلك مطلقاً أن احدهما سبباً فى وجود الآخر وذلك لأن إدراك علاقة السبب - التأثير تعتمد على الباحث الدارس ولا تحدد عن طريق الارتباط وإنما تستنبط من أدلة أخرى مختلفة .

وكانت محاولات حساب الارتباط فى البداية قائمة على إدراك العلاقات بين أى ظاهرتين من خلال الانحدار ، ويعنى ذلك محاولة توقيع قيم الظاهرتين فى رسم بياني واحد بحيث تمثل إحداهما على المحور الأفقى والأخرى على المحور الرأسى. وكان "سير فرانسيس بالتون" أول من عرف الارتباط فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر واستخدم الرمز (r) للإشارة إليه .

وهناك إتجاه الآن لاستخدام النماذج السببية Causal Modelling كأسلوب خاص لتحليل مسار العلاقات بين الظاهرات وهذا يساعد على تفهم كل أنواع العلاقات وليست علاقات المتغيرات التابعة والمستقلة .

ويمكن أن يسمى الارتباط تاما موجبا إذا كانت نسبة التغير الموجب فى إحدى الظاهرتين هى نفسها التى تحدث فى الظاهرة الثانية ، كما يسمى تاما سالباً إذا كانت إحدى الظاهرتين تتزايد بنفس النسبة التى تتناقص بها الظاهرة الأخرى فى المقابل .

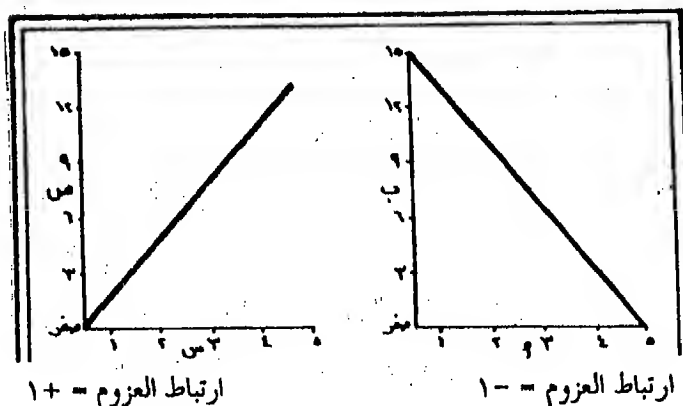
وتنحصر قيم الارتباط الناتجة بين أى ظاهرتين جميعها داخل إطار المثلثين السابقين ويعطى ذلك فيما تتراوح بين $+1$ فى حالة الارتباط التام الموجب ، -1 فى حالة الارتباط التام السالب ، ولذلك فلن نتأرجح حساب الارتباط تقع بين هذين الحدين الأقصى والأدنى ، أما إذا جاءت النتيجة مختلفة فيرجع ذلك لخطأ فى عمليات الحساب أو فى تطبيق القانون .

ويعنى هذا أن القيم التى تقترب من $+1$ أو -1 تشير إلى وجود درجات قوية من الارتباط الموجب والسالب فى الحالتين أما القيم التى تقترب من صفر فتشير إلى ضعف الارتباط سواء كان موجبا أو سالباً .

وبيين المثال التالى حالة الارتباط التام الموجب بين مجموعتين من الأرقام وحالة الارتباط التام السالب بين مجموعتين أخريتين ، ويمكن ملاحظة توزيع النقاط التى تمثل الظاهرتين فى الحالة الأولى والثانية وفيه يظهر إتجاه الانحدار فى الحالة الأولى من أقصى الركن الأيسر بصورة صاعدة حتى الركن الأيمن ، وفى الحالة الثانية

ينحدر توزيع النقاط بصورة عكسية من أعلى إلى أسفل ومن الجانب الأيسر حتى الجانب الأيمن بصورة هابطة :

٥	٤	٣	٢	١	الظاهرة الأولى (س)
١٥	١٢	٩	٦	٣	الظاهرة الثانية (ص)
٥	٤	٣	٢	١	الظاهرة الثالثة (أ)
٣	٦	٩	١٢	١٥	الظاهرة الرابعة (ب)



أولاً : معامل ارتباط العزوم Product Moment Correlation Coefficient

وهو أقوى الأساليب التي يمكن عن طريقها معرفة درجة الارتباط بين ظاهرتين ويمكن استخدامه أحيانا في الدراسات الجغرافية بحيث يعطى نتائج على درجة كبيرة من الدقة .

وتقوم فكرة قياس الارتباط هنا على استخدام مدى انحراف كل مجموعة من القيم عن وسطها الحسابي كأساس للحصول عليه ، ويتم ذلك عن طريق الخطوات التالية :

- ١- نحصل على المتوسط الحسابي لمجموعتي القيم س ، ص بمعنى حساب \bar{S} ، \bar{V} .
- ٢- نحصل على الانحرافات عن \bar{S} ، \bar{V} وذلك بطرح (س - \bar{S}) ، (ص - \bar{V}) .
- ٣- نحصل على الانحراف المعياري لمجموع القيم س ، والقيم ص ويمكن في هذه الحالة استخدام القانون :

بغض النظر عن الإشارة موجبة أو سالبة .

٥- يطبق القانون التالي :

$$\frac{1}{n} \text{ بج (س - س) (ص - ص)}$$

ع س × ع ص

ر - معامل ارتباط العزوم .

ن = عدد القيم

س - س، ص - ص انحرافات القيم عن الوسط الحسابي .

ع س ، ع ص الانحراف المعياري لقيم س وقيم ص .

ويبين الجدول التالي مثالا للحصول على معامل الارتباط من هذا النوع

مس	ص	مس ²	ص ²	(مس-ص)	(مس-ص) ²	(ص-ص)	(ص-ص) ²
٨٠	٣٠	٦٤٠٠	٩٠٠	٣٠,٩٢	٩٢٠	٣٨١,٢٤ -	٢٤٠٠
٦١	٢٩	٣٧٢١	٨٤١	١١,٩٢	١٤١	١٠٨,٨٩ -	١٧٦٩
٢٣	٣٣	٥٢٩	١٠٨٩	٢٦,٠٨ -	٦٨٩	٢٤٣,٣٣ +	٧٥٩
٩٤	٢١	٨٨٣٦	٤٤١	٤٤,٩٢	٢٠٠٨	٩٥٨,١٤ -	١٩٧٤
٨٧	٦١	٧٥٦٩	٣٧٢١	٣٧,٩٢	١٤٢٨	٧٠٧,٩٧ +	٥٣٠٧
٣٧	٥٦	١٣٦٩	٣١٣٦	١٢,٠٨ -	١٤٤	١٦٥,١٣ -	٢٠٧٢
٦٤	٨٦	٤٠٩٦	٧٣٩٦	١٤,٩٢	٢٢٢	٦٥١,٥٦ +	٥٥٠٤
٢٢	٦٩	٤٨٤	٤٧٦١	٢٧,٠٨ -	٧٣٦	٧٢٢,٢٢ -	١٥١٨
٢٣	٢٢	٥٢٩	٤٨٤	٢٦,٠٨ -	٦٨٩	٥٣٠,٢١ +	٥٠٦
٤٢	٣٨	١٧٦٤	١٤٤٤	٧,٠٨ -	٤٩	٣٠,٦٦ +	١٥٩٦
١٧	١٨	٣٢٤	٣٢٤	٣٢,٠٨ -	١٠٢٤	٧٨٠,٥١ +	٣٠٦
٣٩	٤٥	١٥٢١	٢٠٢٥	١٠,٠٨ -	١٠٨	٢٦,٩١ -	١٧٥٥
٥٨٩	٥٠٨	٣٧١٠٧	٢٦٥٦٢			٥٣١,٧١ +	٢٥٤٦٦

$$\bar{س} = \frac{٥٨٩}{٥٠٨} = ٤٩,٠٨$$

$$\bar{ص} = \frac{٥٠٨}{١٢} = ٤٢,٣٣$$

$$ع س = \sqrt{\frac{٣٧١٠٧}{١٢} - (٤٩,٠٨)^2} = ٢٦,١٤$$

$$ع ص = \sqrt{\frac{٢٦٥٦٢}{١٢} - (٤٢,٣٣)^2} = ٢٠,٥٣$$

وعلى ذلك يمكن تطبيق القانون السابق كما يلي :

$$= \frac{١}{١٢} - \left(\frac{٢٤١٢,٥٣ - ٢٩٤٤,٢٤}{٢٠,٥٣ \times ٢٦,١٤} \right)$$

$$0,082 = \frac{44,31}{536,65} = \frac{531,71}{12} = \frac{536,65}{536,65}$$

وهنا يمكنك ملاحظة أن كل الخطوات التي اتبعت هي في النهاية ليست سوى جمع نتيجة حاصل ضرب انحرافات القيم في الحالتين عن الوسطين الحسابيين لكل من س ، ص وقسمتهما على عدد القيم ثم قسمة هذا كله في النهاية على حاصل ضرب الانحراف المعياري لكل من قيم س وقيم ص .

ولما كانت هذه الأرقام تتوزع في س ، ص بصورة أقرب ما تكون إلى العشوائية فإن معامل ارتباط العزوم هنا قريب من الصفر إلى حد ما ، ولكنه لا يصل إلى صفر تماما ، ويظهر بوضوح أن الأرقام تتوزع بصورة عشوائية ، ويؤكد هذا شكل الانتشار إذا مارسم ، وعلى ذلك نخرج بنتيجة موداها أن الارتباط بين قيم س ، ص سابق الإشارة لها ارتباط ضعيف موجب ، وهنا لسنا في حاجة إلى اختبار مصداقية معامل الارتباط لأن التوزيع عشوائي ولا يظهر قدرا من الارتباط يحتاج إلى اختبار ثقة فيه .

ويمكن استخدام قانون آخر لحساب معامل ارتباط العزوم هذا إذا كان الطالب يحتاج للتقليل من عمليات الحساب وصيغته كما يأتي :

$$\frac{\frac{\sum s \cdot v}{n} - \frac{\sum s}{n} \cdot \frac{\sum v}{n}}{E_s \cdot E_v}$$

وفي حالة المثال السابق نحصل على مجموع حاصل ضرب س × ص وهو يساوي ٢٥٤٦٦ وقسمته على ن (عدد القيم) يكون الناتج ٢١٢٢,٠٨ نحصل على قيمة س × ص وهذه تساوي ٢٠٧٧,٥٥ ولدينا الانحراف المعياري لقيم س وقيم ص من قبل وتكون النتيجة :

$$r = \frac{25466 - \frac{2122 \times 49,08}{12}}{20,02 \times 26,14} = \frac{42,33 \times 49,08 - \frac{2122}{12}}{20,02 \times 26,14}$$

$$0,0829 = \frac{44,033}{536,65} = \frac{2077,55 - 2122,17}{536,65}$$

$$ع ص = \sqrt{\frac{\text{مج}^2 \text{ص}}{ن} - 2(\text{ص}^2)}$$

$$\sqrt{\frac{1319}{10} - 2(107)} = 114,49 - 131,9 = 4,17$$

وعلى ذلك تكون

$$\begin{aligned} \frac{50,29 - 57,6}{7,46} &= \frac{50,29 - \frac{576}{10}}{417 \times 1,79} = ر \\ 0,97 &= \frac{7,31}{7,46} \end{aligned}$$

وإذا طبقت الطريقة الأولى :

$$ر = \frac{\frac{1}{ن} \text{مج} (س - ص) (س - ص)}{ع س \times ع ص}$$

$$0,97 = \frac{7,3}{7,5} = \frac{\frac{1}{2}(73)}{4,17 \times 1,79}$$

وفى النهاية يمكن أن تحسب معامل ارتباط العزوم هذا بقانون ثالث هو :

$$ر = \frac{\text{مج} س \text{ص} - \frac{(\text{مج} س)(\text{مج} ص)}{ن}}{ن}$$

$$\begin{aligned} \sqrt{\frac{(\text{مج}^2 \text{ص})}{ن} - \frac{(\text{مج}^2 \text{س})}{ن}} &= \sqrt{\frac{107 \times 47}{10} - 576} \\ &= 576 \end{aligned}$$

$$\sqrt{\frac{202,9 - 576}{5588,61}} = \frac{2(107) - 1319}{10} = \frac{2(47) - 203}{10}$$

$$0,977 = \frac{73,1}{74,8}$$

وقى كل الحالات السابقة نخلص إلى أن الارتباط موجب وقوى بين المتغيرين وتبدو الاختلافات طفيفة بسبب فروق التقريب، وتتميز الطريقة الأخيرة بحساب الانحراف المعياري ضمننا لكل من س ، ص .

ثانياً : معامل ارتباط الرتبة (سبيرمان) :

وهى طريقة أخرى لحساب الارتباط أبسط من الطريقة السابقة فى حسابها وتعطى نتائج قريبة منها فى نفس الوقت بحيث تصل درجة الدقة إلى ٩١٪ من قيمة المعامل السابق، وقد أطلق عليها ارتباط الرتب لأنها تحسب مدى ارتباط رتب مجموعتين من القيم وليس ارتباط القيم نفسها ، ويمكن استغلال هذه الطريقة جيداً فى الدراسات الجغرافية بحيث ترتب الوحدات المكانية أو الجغرافية حسب القيم التى تحققها فى ظاهرتين ويقاس الارتباط بينها ويقوم حساب الارتباط من هذا النوع على القانون :

$$س ر = ١ - \frac{٢مجموع ف٢}{ن - ٣}$$

أو ن (٢-١)

حيث س ' = معامل ارتباط سبيرمان

مجموع ف٢ = مجموع مربعات اختلاف الرتب بين القيم
ن = عدد القيم .

ويمكن حساب معامل الارتباط من هذا النوع بين متغيرين لهما أهمية فى مجال الدراسات الجغرافية مثل معدلات نمو السكان ونسبة النمو فى نصيب الفرد من الناتج القومى ، ويمكن اختيار مجموعة من دول العالم ذات الأحجام المتوسطة التى تتراوح أحجامها السكانية بين ١٢ مليون نسمة ، ٩٠ مليون نسمة وذلك من أجل مقارنة الأقطار المتشابهة بقدر الإمكان . وقد استبعدت الدول ذات الحجم الكبير والصغير لأننا عند حساب معامل ارتباط سبيرمان تعطى القيم المختلفة للدول نفس الأهمية أو الوزن، فعلى سبيل المثال لا يمكن اعتبار وزن دولة مثل الهند حجمها السكانى يصل إلى ٥٣٧ مليون نسمة مساوياً لنسبة دولة مثل ترينيداد وتوباغو فى أمريكا الوسطى والى قوامها مليون نسمة فقط ، وقد اختيرت فى المثال أكبر سبع دول فى غرب أوروبا من حيث حجم السكان وسبع دول أخرى اختيرت عشوائياً

من بتية دول العالم التى تتمتع بالثقة فى دقة بياناتها حول معدلات نمو السكان ومعدلات النمو فى نصيب الفرد من الدخل القومى .

ويبين الجدول التالى الأرقام وطريقة حساب معامل ارتباط سبيرمان لهذين

المتغيرين :

الدولة	معدل نمو السكان %	الرتب	معدل نمو الدخل القومى للفرد	الرتب	فرق الرتب (ف)	مربع الفرق ف ²
البرازيل	٣,٠	٢	١,٦	١٠	٨	٦٤
نيجيريا	٢,٤	٤	٠,٣-	١٢,٥	٨,٥	٧٢,٢٥
المانيا الغربية	١,٠	١١	٣,٤	٥,٥	٥٠,٥	٣٠,٢٥
بريطانيا	٠,٧	١٤	٢,٠	٨	٦,٠	٣٦
ايطاليا	٠,٨	١٣	٤,٠	٣	١٠,٠	١٠٠
فرنسا	١,١	٩,٥	٣,٧	٤	٥,٥	٣٠,٢٥
المكسيك	٣,٥	١	٣,٤	٥,٥	٤,٥	٢٠,٢٥
اسبانيا	٠,٩	١٢	٦,٥	١	١١,٠	١٢١
مصر	٢,٥	٣	١,٦	١٠	٧,٠	٤٩
بورما	٢,١	٦	١,٦	١٠	٤,٠	١٦
يوغوسلافيا	١,١	٩,٥	٤,٢	٢	٧,٥	٥٦,٢٥
أفغانستان	٢,٠	٧	٠,٣-	١٢,٥	٥,٥	٣٠,٢٥
هولندا	١,٣	٨	٣,٠	٧	١	١
الجزائر	٢,٣	٥	٣,٥-	١٤	٩	٨١

وهنا يمكنك ملاحظة أنه لحساب معامل ارتباط الرتب تتبع الخطوات التالية:

- ١- تحدد رتبة كل دولة فى المتغير الأول المتمثل فى معدلات نمو السكان وفى هذه الحالة تأتى المكسيك فى المقام الأول وتعطى الرتبة ١ ثم البرازيل ٢ وهكذا ، وإذا حدث وكانت دولتان متساويتان فى الرتبة مثل فرنسا ويوغوسلافيا (١,١)٪ لكل منهما) فإن الرتبة فى هذه الحالة أتت يجمع الرتبة رقم ٩ والرتبة رقم ١٠ وقسمتهما بينهما $\frac{(١٠+٩)}{١} = ٩,٥$ لكل منها ثم تحتل الدولة التالية الرتبة ١١ بعدها مباشرة .

٢- تحدد رتب الدول في المتغير الثانى بنفس الطريقة السابقة .

٣- نحصل على فروق الرتب للدول المختلفة بين المتغيرين فالبرازيل مثلا تحتل الرتبة

٢ فى النمو السكانى والرتبة ٨ فى نمو دخل الفرد : الفرق بينهما $8 - 2 = 6$

وفى نيجيريا الفرق $12,5 - 4 = 8,5$.

وهكذا نحصل على فروق الرتب لكل الدول وهنا يلاحظ أنه لا توجد

إشارات سالبة أو موجبة عند الحصول على هذه الفروق .

٤- تربع فروق الرتب وتجمع ويطبق القانون السابق :

وعلى ذلك يكون :

$$\begin{aligned} \text{س ر} &= 1 - \frac{\frac{1}{2} \sum \frac{r^2}{n}}{n-1} \\ &= 1 - \frac{\frac{1}{2} \times \frac{70,75 \times 6}{14-1}}{14-1} = 1 - \frac{\frac{212,25}{13}}{13} = 1 - \frac{16,33}{13} = 1 - 1,25 = -0,25 \end{aligned}$$

وهذه النتيجة تبين أن العلاقة بين نمو السكان ونمو الدخل الفردى فى هذه

الدول علاقة سالبة أى أن التزايد فى إحداها يقابلها تناقص فى الآخر ومن الواضح

فى مثالنا السابق أن الزيادة فى معدلات النمو السكانى يقابلها تناقص فى نسبة النمو

فى نصيب الفرد من الدخل القومى . وتكشف النظرة الفاحصة للجدول أن معدلات

النمو السكانى العالية ترتبط بالدول النامية .

غير أن السؤال الهام الذى يثار هنا هو اختبار صدق قيمة ارتباط سبيرمان

هذا أى معرفة درجة وجود الصدفة فى الارتباط بين الأرقام فليست كل الدول

النامية التى أدرجت فى الجدول تبدو العلاقة عكسية بين معدلات نموها السكانى

ومعدلات نمو دخول أفرادها ، وفى حالة المكسيك مثلا يظهر الرقمان متساويان .

والآن إذا كان الأمر كذلك فما هو احتمال وجود الصدفة فى ارتباط سبيرمان لهذه

الجموعة من القيم ؟ نحن هنا أمام احتمال من اثنين :

- ١- إما أنه لا توجد علاقة بين نمو السكان ونمو نصيب الفرد من الدخل القومي في هذه الدول المختارة وأن الارتباط هو صدفة بحتة وعادة ما يرمز إلى احتمال عدم وجود العلاقة بالرمز H_0 ويسمى ذلك فرض العدم أو الفرضية السالبة .
- ٢- أن هناك علاقة سالبة بين هذين المتغيرين يمكن اختبارها من خلال اختبار يسمى "اختبار ت" . وهذا الفرض الثانى يمكننا صياغته من خلال معلوماتنا الجغرافية العامة والتي ندرك من خلالها وجود العلاقة السالبة ويسمى الفرض الإيجابى .
- ولذلك فإنه يمكننا أن نرفض الفرضية الأولى **Reject** بدرجة ثقة لا تقل عن ٩٥٪ ولهذا تكون درجة المعنوية ٥٪ أو ٠,٠٥ .

وإذا اعتبرت هذه الدول الأربع عشرة تمثل عينة مسحوبة من مجموع دول العالم وأريد اختبار مدى الثقة فى صدق تمثيل هذه العينة فلا بد من الرجوع إلى جداول الاختبارات الإحصائية (ت) الخاصة بمعامل ارتباط سبيرمان، ولما كانت (عدد أفراد العينة) = ١٤ فإنه بالبحث فى الجدول أمام الرقم ١٤ وعند درجة معنوية مقدارها ٠,٠٥ أو ٥٪ (أى بمعنى آخر عند درجة ثقة مقدارها ٩٥٪) سنجد الرقم ٠,٤٥٧ أى حوالى ٠,٤٦ ، وعند درجة معنوية مقدارها ٠,٠١ أو ثقة مقدارها ٩٩٪ سنجد الرقم ٠,٦٥ ، ولما كان معامل الارتباط الذى حصلنا عليه يساوى -٠,٥٥ أى بين القيمتين فإننا يمكن أن نثق فى ٩٥٪ من الحالات فى وجود ارتباط عكسى بين معدلات نمو السكان ومعدلات النمو فى دخل الفرد من الإنتاج القومى بين الدول التى شملتها الدراسة أو يمكن أن تصاغ بصورة أخرى فيقال أن النتيجة ذات معنوية عند مستوى ثقة مقداره ٠,٠٥ ، ولذلك هناك خمس فرص فقط من بين كل مائة فرصة ألا يكون معامل الارتباط مساويا للمعامل السابق من عينة يتم سحبها عشوائيا لهذين المتغيرين .

ويمكن إجراء اختبار آخر لمعرفة مدى صدق معامل ارتباط سبيرمان أو ارتباط العزوم الذى سبقت الإشارة إليه يعرف بإسم اختبار "ت" T يتم فيه حساب قيمة ت بالمعادلة:

$$T = \frac{\sqrt{n-2} \cdot r}{\sqrt{1-r^2}} \quad \text{أو} \quad \sqrt{\frac{n-2}{1-r^2}}$$

وإذا طبقت هذه المعادلة بالنسبة لمعامل الارتباط الذى تم حسابه فإن ر =

- ٠,٥٥ ، ن = ١٤ ولذلك تكون :

$$ت = \frac{\frac{١٢}{٠,٣٠-١}}{٠,٥٥} = \frac{\frac{٢-١٤}{٢(٠,٥٥)-١}}{٠,٥٥}$$

$$٢,٢٨ = ٤,١٤ \times ٠,٥٥ = \frac{١٢}{٠,٧٠}$$

وتحدد درجات الحرية فى حالة معامل الارتباط باعتبارها عدد الأزواج من الأرقام مطروحا منها اثنان ، وذلك يعنى ببساطة أنه فى الحالة السابقة لدينا أربعة عشر زوجا من القيم تطرح منها قيمتان فتصبح درجات الحرية ١٢ وبالرجوع إلى جدول اختبار (ت) نبحث أمام الرقم ١٢ وعند درجة معنوية مقدارها ٠,٠٥ سنجد أن القيمة الواقعة أمامها هى ٢,١٨ ، ولما كانت هذه القيمة أقل من القيمة المسحوبة لـ (ت) فى المعادلة فإننا نوافق على الفرض الإيجابى والذى يرى أن هناك علاقة سلبية بين معدلات نمو السكان ومعدلات النمو فى دخل الفرد ، ويعنى ذلك الثقة فى عدم وجود ارتباط عشوائى بين مجموعة الأرقام هذه. أما إذا كانت القيمة فى الجداول أكبر من القيمة المسحوبة لـ (ت) من المعادلة فإننا نوافق على الفرض السلبى الذى يرى عدم وجود علاقة بين المتغيرين وتسمى القيمة المستخرجة من الجدول باسم القيم الحرجة Critical Value فى كلتا الحالتين . والخلاصة أنه عند

حساب معامل ارتباط الرتبة (سبيرمان) تتبع الخطوات التالية :

١- يصاغ الفرض السلبى والإيجابى لكى تحدد درجة الرفض .

٢- تحدد الرتب بالنسبة للمتغيرين س ، ص مثلا .

٣- تحسب فروق الرتب بين س ، ص .

٤- نحصل على مجموع مربعات الفروق بين الرتب .

٥- تطبق المعادلة السابقة .

٦- يختبر مدى صدق معامل الارتباط باستخدام اختبار (ت) .

تطبيق :

إذا كان لديك الجدول التالي الذى يبين معدلات نمو السكان واستهلاك الفرد من السعرات الحرارية يوميا ونصيب الفرد من البروتين بالجرامات فى دول أمريكا اللاتينية فهل هناك ارتباط بين معدل نمو السكان والمتغيرين ؟

الدول	معدل نمو السكان %	الرتب	استهلاك الفرد من السعرات	الرتب	نصيب الفرد من البروتين	الرتب
الارجنتين	١,٥	١١	٢١٧٠	١	١٠٣	٢
بوليفيا	٢,٦	٩	٢٠٦٠	١١	٥٢	١١
البرازيل	٣,٠	٨	٢٧٠٠	٤	٦٧	٤
شيلي	٢,٤	١٠	٢٧٢٠	٣	٧٨	٣
كولومبيا	٣,٢	٥	٢٢٨٠	١٠	٥٣	١٠
أكوادور	٣,٤	٣	١٨٥٠	١٢	٤٧	١٢
جويانا	٣,١	٦,٥	٢٢٩٠	٩	٥٥	٨,٥
باراجواى	٣,٣	٤	٢٥٢٠	٥	٦٣	٥
بيرو	٣,١	٦,٥	٢٣٠٠	٨	٥٥	٨,٥
سورينام	٣,٥	١,٥	٢٥١٠	٦	٦٢	٦
أوراجواى	١,٢	١٢	٣٠٢٠	٢	١٠٦	١
فنزويلا	٣,٥	١,٥	٢٤٩٠	٧	٦٠	٧

١- هنا نحن أمام فرض من اثنين إما عدم وجود علاقة بين معدل النمو السكانى فى هذه الدول واستهلاك الفرد من السعرات الحرارية أو نفترض وجود علاقة سالبة بين المتغيرين ولذلك نقرر أننا يمكن أن نرفض الفرضية الأولى حتى مستوى ثقة ٩٥ % .

٢- ترتب الدول فى معدلات النمو السكانى والسعرات الحرارية المستهلكة .

٣- ترتب الدول فى معدلات النمو السكانى ونصيب الفرد من البروتين بالجرام .

٤- تحسب الفروق بين الرتب ومجموع مربعاتها بين معدلات نمو السكان واستهلاك الفرد من السعرات الحرارية كما يلى :

١٠ ٢ ٤ ٧ ٥ ٩ ٢,٥ ١ ٤,٥ ١,٥ ١٠ ٥,٥

مربع الفرق ١٠٠ ٤ ١٦ ٤٩ ٢٥ ٨١ ٢٥ ٦,٢٥ ٢,٢٥ ٢٠,٢٥ ١٠٠ ٣٠,٢٥ - ٤٣٥
وتكون فروق الرتب ومجموع مربعاتها في حالة العلاقة بين معدلات نمو السكان ونصيب الفرد من البروتين بالجرام مساوية للقيمة ٤٣٦,٥ ولحساب معامل الارتباط في الحالة الأولى .

$$- ١ = \frac{٤٣٥ \times ٦}{١٢ - ٣(١٢)} - ١ = \frac{٢٦١٠}{١٧١٦} - ١ = - ٠,٥٢$$

وفي الحالة الثانية :

$$- ١ = \frac{٤٣٦,٥ \times ٦}{١٢ - ٣(١٢)} - ١ = \frac{٢٦١٩}{١٧١٦} - ١ = - ٠,٥٣$$

وإذا أجرى اختبار "ت" فإن المعادلة التي نحصل بها على قيمة "ت" هي :

$$ت = \frac{\frac{٢-١}{٢(١٠,٢٧) - ١}}{\sqrt{\frac{١-٠,٥٢}{٢(١٠,٢٧) - ١}}} \quad \text{وبالتطبيق في الحالة الأولى} \quad - ٠,٥٢ = \frac{٢-١٢}{٢(١٠,٥٢) - ١} \quad ١,٩٢ = \frac{١-٠,٥٣}{٢(١٠,٢٧) - ١}$$

أما الثانية فنتيجتها = ١,٩٦

وعند الاختبار تعطى هذه القيمة نفس النتيجة السابقة (يمكن للطالب أن يحسب معامل الارتباط بين المتغيرين الثاني والثالث في الجدول ويختبرهما) .

ثالثاً : معامل ارتباط كندال :

وهو من أبسط طرق قياس الارتباط وتقوم فكرته على الرتب أيضاً وإن كان يختلف عن ارتباط سبيرمان السابق من حيث قيمته واختباره ويصلح للاستخدام كثيراً في حالة العينات المحدودة وعند قياس الارتباط الجزئي الذي يعد واحداً من الطرق ذات القيمة في الدراسات الجغرافية .

وإذا افترضنا وجود مجموعتين من المتغيرات النظرية يشار إلى إحداها بالرمز "س" والأخرى بالرمز "ص" فأول الخطوات التي تتخذ لحساب المعامل هي تحديد رتب المتغيرات في حالة س ، ص وإذا فرض أن الرتب كانت كالتالي :

٦	٤	٥	٣	١	٢	س
٦	٣	٥	٤	٢	١	ص

والخطوة الثانية هي ترتيب قيم "س" ترتيبا طبيعيا ووضع ما يقابلها من رتب

"ص" كما يلي :

٦	٥	٤	٣	٢	١	س
٦	٥	٣	٤	١	٢	ص

أما الخطوة الثالثة فتقوم على حساب عدد الرتب التي تزيد عن كل رتبة أو

تقل عنها من اليمين إلى اليسار في حالة "ص" . فمثلا أول رتبة أمام "ص" هي ٢

سنجد على يسارها ٤ رتب تزيد عنها هي ٤ ، ٣ ، ٥ ، ٦ ورتبة واحدة فقط تقل

عنها وهي ١ ولذلك تكون جدولنا على النحو التالي :

الرتبة (ص)	الرتب الزائدة عنها	الرتب التي تقل عنها	المجموع
٢	٤	(١-)	٣+
١	٤		٤+
٤	٢	(١-)	١+
٣	٢		٢+
٥	١		١+
مجموع الفروق (س)			١١

ولذلك يمكن القول أن معامل ارتباط كندال هذا يقيس درجة الاتساق بين

"س" ، "ص" في حالة ترتيب قيم "س" ترتيبا طبيعيا (أى ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥

وهكذا) ولذلك تستخدم لحسابه المعادلة :

معامل ارتباط كندال

$$K_r = \frac{\text{مجموع}}{n(n-1)}$$

معامل ارتباط كندال

$$K_r = \frac{\text{مجموع}}{\frac{1}{2}n(n-1)}$$

حيث تشير ك' إلى ارتباط كندال .

مجموع درجات عدم الاتساق بين الرتب .

ن عدد القيم أو الرتب .

وحيثما يكون هناك تطابق كلي في الرتب بين "س" ، "ص" فإن كلا من

البسط والمقام سيعطى نفس النتيجة موجبة - أو سالبة أى إما + ١ أو - ١ معتمدا

على حساب مجموع الفروق موجبة أو سالبة وفى حالة المثال السابق يكون :

$$K_r = \frac{11}{(1-6)(6) \frac{1}{2}} = \frac{11}{5 \times 3} \times \frac{11}{15} = 0,73$$

ولكى نختبر صدق هذا المعامل إحصائيا هناك جداول خاصة تبين درجة

احتمال وجود صدفة فى الارتباط بين الرتب بالنسبة للعينات التى تتراوح أعدادها

بين ٤ إلى ١٠ (أى أن قيمة ن بين ٤ ، ١٠) ، ولذلك نبحث فى الجدول أمام

القيمة ١١ التى تمثل مجموع درجات عدم الاتساق بين الرتب فى الحالة السابقة ،

ولما كان عدد القيم ٦ فإن القيمة التى سنحصل عليها هى ٠,٠٢٨ وذلك معناه أن

احتمال كون المجموع الخاص بفروق الرتب مساويا للرقم ١١ أو أكبر منه يساوى

٢,٨٪ أو أقل من ٣٪ . ومن هنا فإن قياس درجة الثقة فى هذا المعامل تعتمد على

قيمة عدم الاتساق بين الرتب من ناحية وعدد مفردات العينة المبحوثة من ناحية

أخرى .

وبناء على ما سبق يمكن ملاحظة أن حساب مجموع الفروق "س" وحده

كفيل بتحديد درجة الثقة فى الارتباط بين المجموعتين ولذلك يكتفى أحيانا بحساب

مجموع "س" ولكن من المفضل حساب قيم ك' لإجراء المقارنات مع حالات ارتباط

أخرى ، وعندما تكون العينات أكبر من ١٠ تقترّب توزيعات العينات من التوزيع

الطبيعى (المعتدل) ويمكن حساب الاحتمال من خلال قيم Z من المعادلة :

$$Z = \frac{[(\frac{5+n}{1-n})^2]}{\sqrt{2}}$$

تطبيق :

إذا كان لديك الجدول التالى الذى يمثل مجموعة من العينات أخذت من الارسابات فى أحد الأنهار على طول مسافة قدرها ٦ كم وبحيث أخذت كل عينة على مسافة ٥٠٠ متر من الأخرى بصورة عشوائية ، وكان الهدف هو تحديد نسبة الرمال فى الرواسب النهرية . وقد حسب معامل وجود الثنيات فى النهر كمؤشر لدرجة الاحتكاك للرواسب المختلفة والمطلوب حساب :

١- حساب معامل ارتباط كندال بين نسبة وجود الرمال ودرجة وجود الثنيات النهرية .

٢- معامل ارتباط كندال بين نسبة وجود الرمال وطول القطاع العرضى للنهر فى أقصى اتساع له .

٣- التعليق على معنوية النتائج .

رقم العينة :	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢
معامل الانحناء :	١٢٠	١١٥	١٣٠	١٢٤	١٣٨	١٦٠	١٥٥	١٤٨	١٥٠	١٦٢	١٤٢	١٣٧
نسب الرمل :	١٠	٥	٩	٨	١٢	١٩	١٧	١٦	١٩	١٨	٧	٦
طول القطاع العرضى :	٠,٦	٦,٥	٦,٨	٦,٩	٧,١	٧,٣	٧,٤	٧,٥	٧,٥	٧,٩	٦,٣	٦,٧

العرضى :

الحل :

١- رتب معامل

الانحناء(س) ١٢ ١١ ٩ ١٠ ٧ ٢ ٣ ٥ ٤ ١ ٦ ٨

رتب نسبة

الرمل (ص) ٧ ١٢ ٨ ٩ ٦ ١,٥ ٤ ٥ ١,٥ ٣ ١٠ ١١

٢- الترتيب الطبيعى لمعامل الانحناء وما يقابله من رتب نسب الرمل (ص) .

(س) ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢

(ص) ٣ ١,٥ ٤ ١,٥ ٥ ١٠ ٦ ١١ ٨ ٩ ١٢ ٧

٣- الفروق أو درجات عدم الاتساق بين الرتب في (ص)

٧	١٢	٩	٨	١١	٦	١٠	٥	١,٥	٤	١,٥	٣	
		١+	٢+	١+	٥	٢	٧	٨	٨	٩+	٩+	الرتب الزائدة
-	-	١-	١-	١-	٣-	-	٤-	-	١-	-	٢-	الرتب الناقصة
		١+	٢-	٥+	٢-	٧+	٨+	٧+	٩+	٧		فروق الرتب
												مجموع القيم الموجبة
												٤٤ +
												مجموع القيم السالبة
												٥-
												الفرق
												٣٩

$$\therefore \text{ك ر} = \frac{\text{مجموع}}{(ن) - (ن-١)} = \frac{٣٩}{(١٢) - (١٢-١)} = \frac{٣٩}{١١ \times ٦} = \frac{٣٩}{٦٦} = ٠,٥٩$$

ولما كانت العينة تزيد عن ١٠ فإن من الأفضل إجراء اختبار لها للحصول

$$\text{على قيم } Z = \frac{(٥ + ١٢ \times ٢) \sqrt{٢}}{(١-١٢) ١٢ \times ٩} \div ٠,٥٩$$

$$٢,٦٨ = ٠,٢٢ \div ٠,٥٩ = ٠,٠٤٨٨ \sqrt{٠,٥٩ - \frac{٥٨}{١١٨٨}} \div ٠,٥٩$$

وبالرجوع إلى الجدول الذى يبين القيم الحرجة لـ Z وتحت العمود B

نبحث عن القيمة التى تقابل ٢,٦ تقريباً فتجدها فى نهاية الجدول وتساوى ٠,٠٠٤ وذلك يعنى أن احتمال وجود الصدفة فى هذه الارتباط لا يتعدى ٠,٤ % .
(يمكن للطالب أن يقوم بحساب الجزء الثانى من التطبيق ويختبره) .

والخلاصة أننا لحساب معامل ارتباط كندال :

١- توضع رتب القيم س ، ص .

٢- ترتب قيم س ترتيباً طبيعياً ويوضع ما يقابلها من قيم ص .

٣- نبدأ بقيم رتب ص من أقصى اليمين وننظر إلى الرتبة الأولى ونحاول أن نخصى عدد الرتب التى تزيد عنها وتلك التى تقل ونطرحها ، ثم تنتقل إلى الرتبة الثانية والثالثة وهكذا ، ثم نحصل على المجموع فى النهاية الذى يمثل مجموع س .

٤- تطبيق المعادلة السابقة .

٥- يستخدم اختبار "ت" إذا كان عدد أفراد العينة أقل من ١٠ واختبار Z إذا كان أكثر من ١٠ .

رابعاً : الارتباط الجزئي :

فإذا كنت بصدد دراسة حول إمداد المدينة بالغذاء فإنه في الإمكان معرفة الارتباط بين نطاق منتجات الألبان والسوق وحجم المزرعة والدخل الذي يعود على صاحبها فتحن أمام ثلاثة متغيرات هي : حجم المزرعة "س" ، نسبة الدخل من الألبان "ص" ، المسافة من السوق "ع" ، وبطريقة كتدال السابقة يمكن الحصول على الارتباطات على النحو التالي :

المسافة من الأسواق - نسبة الدخل من الألبان ر ص ع = ٠,٧٢

مساحة المزرعة - نسبة الدخل من الألبان ر س ص = ٠,٥٥

مساحة المزرعة - المسافة من السوق ر س ع = ٠,٦٠

وعلى ذلك ففي الإمكان اختبار نوع العلاقة (الارتباط) بين الدخل من الألبان والمسافة من الأسواق مع استبعاد مساحة المزرعة بتطبيق القانون السابق :

$$r_{ص/ع} = \frac{r_{(ر س ع)} - r_{(ر س ص)} r_{(ر س ع)}}{\sqrt{(r_{(ر س ص)}^2 - r_{(ر س ص)}^2) \times (r_{(ر س ع)}^2 - r_{(ر س ع)}^2)}}$$

$$r_{ص/ع} = \frac{0,39 - 0,72 \times 0,55}{\sqrt{(0,39^2 - 0,72^2) \times (0,55^2 - 0,60^2)}} = \frac{0,39 - 0,396}{\sqrt{(0,1521 - 0,5184) \times (0,3025 - 0,36)}} = \frac{0,004}{\sqrt{(-0,3663) \times (-0,0575)}} = \frac{0,004}{\sqrt{0,02105625}} = \frac{0,004}{0,1451} = 0,0275$$

والملاحظ في هذه الحالة أن العلاقة الفاصلة بين ر ص ع ، س تشير لارتباط ص ، ع مع استبعاد تأثير س وتوضع في البداية هكذا / وعلى ذلك يبدو أن معامل الارتباط بين الدخل من الألبان والمسافة من السوق قد انخفض عما كان عليه

المساحة لها تأثير على نسبة الدخل من الألبان في الحالات المدروسة .
والخطوة التالية هي اختبار العلاقة بين مساحة المزرعة ونسبة الدخل من
الألبان مع استبعاد تأثير عامل بعد المسافة عن السوق وعلى ذلك تكون :

$$r_{ص/ع} = \frac{r_{ص ص} - (r_{ص ع} \times r_{ع ص})}{\sqrt{(r_{ص ص} - 1)(r_{ع ص} - 1)}}$$

$$0,21 = \frac{12}{0,074} = \frac{12}{0,33} = \frac{0,43 - 0,05}{\sqrt{(0,48 \times 0,64)}} = \frac{(0,05 \times 0,60) - 0,05}{\sqrt{(0,72 - 1)(0,60 - 1)}}$$

وبذلك يبدو أن عزل أثر المسافة يقلل من قيمة معامل الارتباط بين مساحة
المزرعة ونسبة الدخل من الألبان بصورة كبيرة فبعد أن كان 0,58 أصبح 0,21
فقط وهذا يشير إلى أن معظم الارتباط القائم بين مساحة المزرعة ونسبة الدخل من
الألبان آت من اعتماد كل منهما على الارتباط الجزئي بالمسافة من السوق .
ومن الملاحظ في هذا المثال أن معامل الارتباط لا يمكن اختبار مدى صدقه
لأن حجم العينة وطبيعة توزيعها غير معروف ، وبالتالي فإن المعامل في هذه الحالة لا
يعدو كونه وصفا إحصائيا ، وقد سبقت الإشارة من قبل إلى أهمية الاختبارات
الإحصائية لأي باحث فعلى سبيل المثال في هذه الحالة إذا لم تؤخذ المسافة في
الاعتبار فرمما يؤدي ذلك إلى استنتاج خاطئ حيث وجد أن قيمة الارتباط بين س
(مساحة المزرعة) ، ص (نسبة الدخل من الألبان) تصل في معنيتها إلى مستوى
0,01 أي أن ارتباط الصدفة بينها لا يتعدى 1% ولكن لم يظهر أن المتغير الثالث
ممثلا في المسافة يربط بينها بصورة غير مباشرة.

وفي هذا المجال على الرغم من وجود معامل ارتباط قوى يشير إلى علاقة
سببية من نوع ما فإنه لم يوضح طبيعة هذه العلاقة والتي قد لا تكون علاقة سبب
ونتيجة بشكل مباشر.

والخلاصة أنه لحساب معامل الارتباط الجزئى تتبع الخطوات التالية :

- ١- يحسب معامل ارتباط كندال بين المتغيرات الثلاثة المدروسة .
- ٢- تطبق المعادلة السابقة المستخدمة لقياس الارتباط الجزئى بين كل متغيرين مع عزل تأثير المتغير الثالث .
- ٣- تكرر نفس العملية مع المتغيرات المختلفة مع استبعاد متغير فى كل حالة (يمكن للطلاب أن يحسب معامل الارتباط الجزئى الخاص بالعلاقة بين نسبة الرمل فى الارساب النهري وطول القطاع العرضى للنهر ومعامل الانحناء فى المثال السابق).

خامساً : الارتباط النصفى :

وهذا المعامل يتميز بمرونته إلى حد كبير وهو مشتق من ارتباط العزوم وفى العادة يقوم أى ارتباط على مجموعتين متساويتين من الأرقام (زوجين متساويين فى العدد) ، ثم تقاس العلاقة بينهما رياضياً . أما معامل الارتباط النصفى هذا فيتميز بحسابه للعلاقة بين مجموعة من القيم العددية من ناحية وفتتين اخريتين من ناحية ثانية ، وهذه العلاقات ربما يعبر عنها رقمياً أو لا يعبر . فقد يرغب الجغرافى فى معرفة العلاقة بين مساحة المزارع فى منطقة ما ومساحتها فى المناطق الأخرى ، وقد تكون المنطقة المدروسة محددة بالارتفاعات أو بنوع الصخر أو بمحدود إدارية أو غير ذلك ، فإذا كانت المنطقة قد حددت باعتبارها المناطق المرتفعة المكونة من الحجر الجيري ومساحة المزرعة ، وهنا لا نستطيع أن نترجم المتغيرين إلى صورة رقمية فمساحة المزرعة فقد هى التى يعبر عنها رقمياً .

ومثل هذا الأسلوب يستخدم كثيراً فى دراسات الحضر حيث تقدر العلاقات بين أنواع استخدام الأرض وبعض المتغيرات الرقمية (مثل تجارة التجزئة) ويعطى نتائج مفيدة . وقد طبقت هذه الطريقة فى دراسة عن مدينة لندن حاولت التعرف على فروق الأسعار فى سلع (البقالة) بين المحلات التى يخدم الفرد فيها نفسه (سوبر ماركت) والمحلات التى يعمل بها أصحابها لخدمة العملاء ، وقد اختيرت

نوعيات السلع أولا فى هذه الدراسة ثم سجلت الأسعار التى تباع بها هذه السلع فى كل نوع من نوعى المحلات .

ويمكن بناء على ما سبق أن نضع الفرضين التاليين :

١- الأول يرى أن الأسعار المعلنة للنوع الواحد من السلع لا تختلف تبعا لنوع المحل وهو الفرض السلبى .

٢- الثانى يعتبر أن الأسعار المعلنة للبيع فى محلات السوبر ماركت أعلى بدرجة ملحوظة .

٣- يحدد مستوى معنوية قدره ٠,٠٥ كحد لعدم الموافقة على الفرض الأول .

فإذا رمز لمحلات السوبر ماركت بالرمز "س م" والمحلات العادية بالرمز "م" يمكننا تكوين جدول حول أسعار سلع البقالة المعلنة فى كل منها على النحو التالى :

س م	م	م	س م	م	س م	س م	م	م	م
١٦٧	١٥٩	١٧٢	١٧٨	١٥٥	١٥٧	١٥٩	١٥٠	١٨١	١٧٥
س م	م	م	م	س م	س م	م	س م	م	م
١٧٠	١٥٤	١٥٨	١٥٦	١٦٣	١٦٣	١٦٥	١٦٩	١٥٣	١٦٦

٤- يلاحظ من الجدول السابق أنه بصفة عامة تظهر الأسعار فى المحلات التى يقوم على خدمتها أفراد أعلى قليلا من الأسعار فى المحلات التى يحصل العميل منها على سلعة بنفسه، ولكن بالرغم من ذلك توجد استثناءات قد ترجع إلى مواقع المحلات فى مناطق حضرية مختلفة المستويات الاقتصادية ، ولذلك لا بد من إجراء اختبار احصائى لتحديد نوع العلاقة القائمة ومعنويتها وحساب معامل الارتباط من هذا النوع تتبع الخطوات التالية :

- ١- تصنف البيانات إلى قسمين أحدهما يمثل محلات السوبر ماركت والآخر المحلات العادية (س م ، م) .
- ٢- يحسب المتوسط الحسابي لكل مجموعة من المجموعتين السابقتين (س م ، ص م) .
- ٣- يحسب الانحراف المعياري لكل البيانات سواء كانت للقيم س م أو م .
- ٤- تطبق المعادلة :

$$R_n = \frac{|S_m - V_m|}{\sqrt{\frac{(M \times S_m)}{C_s}}}$$

وهنا تشير R ن إلى الارتباط النصفى ، س ، ص للمتوسط الحسابي لقيم س م ، ص م أما ع س فتعني الانحراف المعياري لكل القيم ، م تعني نسبة عدد الحالات التي تمثل النوع الأول من المحلات وهي في حالتنا هذه تمثل ١٢ محلا عاديا من ٢٠ محلا نسبتها ٠,٦ ، أما محلات النوع الثاني السوبر ماركت فهي أقل عددا وتمثل $\frac{8}{20}$ = ٠,٤ وقد رمز لها ب س م وبذلك يتكون لديك الجدول التالي :

سوبر ماركت		محللات عادية		أسعار البقالة	نوع المحلات
(س م)		(م)		(س)	
١٦٧	الأول	١٥٩	الأول	١٦٧	س م
		١٧٢	الثاني	١٥٩	م
		١٧٨	الثالث	١٧٢	م
١٥٥	الثاني			١٧٨	م
١٥٧	الثالث			١٥٥	س م
		١٥٩	الرابع	١٥٧	س م
١٥٠	الرابع			١٥٩	م
		١٨١	الخامس	١٥٠	س م
		١٧٥	السادس	١٨١	م
١٧٠	الخامس			١٧٥	م
١٥٤	السادس			١٧٠	س م
		١٥٨	السابع	١٥٤	س م
١٥٦	السابع			١٥٨	م
		١٦٣	الثامن	١٥٦	س م
		١٦٣	التاسع	١٦٣	م
١٦٥	الثامن			١٦٣	م
		١٦٩	العاشر	١٦٥	س م
		١٥٣	الحادي عشر	١٦٩	م
		١٦٦	الثاني عشر	١٥٣	م
				١٦٦	م

الانحراف المعياري لـ س = ٨,٧ المتوسط = ١٦٦,٣٣ (س م)

المتوسط = ١٥٩,٢٥ (ص م)

$$\therefore r = \frac{159,25 - 166,23}{8,7} \times \sqrt{(0,4 \times 0,6)}$$

$$= -0,49 = -\frac{7,08}{8,7} = -0,40$$

ربما يكون من الصواب النظر إلى هذه القيمة باعتبارها تخضع للاختبار "ت" في ظل قيم معامل سبيرمان (اختبار جانب واحد فقط) ولذلك فعند النظر في الجداول الاحصائية الخاصة بذلك وأمام عينة مقدارها ٢٠ وعند مستوى معنوية قدره ٠,٠٥ سنجد القيم ٠,٣٧٧ وهى أقل من معامل الارتباط المحسوب وبذلك نستطيع رفض الفرضية السلبية ونخلص إلى أنه في حدود ثقة مقدارها ٩٥٪ تبدو متوسطات الأسعار في المحلات التى يقوم على خدمتها عاملين أعلى من مثيلاتها لنفس السلع في محلات السوبر ماركت .

وفي هذا المعامل يمكنك ملاحظة ان الارتباط حسب من خلال مجموعتين من القيم كانتا في البداية مجموعة واحدة وتم فصلها بجانب أن عدد القيم في الحالتين غير متساو (١٢ محل عام ، ٨ سوبر ماركت) كذا يتعامل هذا المقياس مع ثلاثة متغيرات فهو يقيس العلاقة بين الأسعار في نوعين من المحلات وبذلك أمكن إدخال معيار وصفي لم يعبر عنه رقميا في الاعتبار من بين هذه المتغيرات الثلاث .

تطبيق :

إذا رغبت في بحث العوامل المؤثرة في ميل المنحدرات في مناطق تتسم بالتجانس الصخرى ، وأخذت عينة وافترضت أن واجهة المنحدر لها تأثير في درجات الميل وكانت لديك اتجاهات الجوانب وزوايا الميل في ٢٤ موقعا كما يلي :

ويبين الجدول التالي مصفوفة الارتباط لهذه المتغيرات العشر في دول أمريكا


اللاتينية :


١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	.
٠,٣٦	٠,٢٨	٠,٣٩	٠,٠٦	٠,٣٢	٠,١٢	٠,٢٥	٠,٢٨	٠,٢٨		١
٠,٦٨	٠,١٠	٠,٣١	٠,١٨	٠,٠١	٠,٠٥	٠,٠٧	٠,١٣			٢
٠,١٠	٠,٢٨	٠,٠٨	٠,١٠	٠,٣٢	٠,٦٣	٠,٩١				٣
٠,١٦	٠,٤٦	٠,٠١	٠,٠١	٠,٥٢	٠,٧١					٤
٠,٣١	٠,١٦	٠,١٠	٠,٣٣	٠,٢٥						٥
٠,١٩	٠,٢٧	٠,٢٢	٠,١٨							٦
٠,٢٩	٠,٠٥	٠,٠١								٧
٠,٣٩	٠,١٠									٨
٠,١٩										٩
										١٠

ملاحظة :

وضع النصف العلوى فقط من المصفوفة فى الجدول لأن النصف السفلى

صورة مطابقة له .

الارتباط عند مستوى معنوية قدره ٠,٠١ . 

الارتباط عند مستوى معنوية قدره ٠,٠٥ . 

وتعد هذه المصفوفات وسيلة يمكن من خلال نظرة سريعة لها معرفة مجموعات المتغيرات التى تملك قدرا من الارتباط له أهمية فعلى سبيل المثال يظهر الارتباط كبيرا عند مستوى معنوية قدره ٠,٠١ بين المتغيرات ٣ ، ٤ ، ٥ مشيرا إلى العلاقة بين هذه المتغيرات التى تؤدى إلى مستوى معيشة مرتفع (استهلاك الطاقة - دخل الفرد - استهلاك السرعات الحرارية) وفى نفس الوقت يرتبط متوسط دخل الفرد المرتفع (المتغير ٤) عند مستوى معنوية قدره ٠,٠٥ بمتغيرين آخرين هما ٦ (نصيب الفرد من الصادرات) ، ٩ (نصيب الفرد من الانتاج الصناعى).

— الفصل التاسع —

الانحدار

- تعريف الانحدار والهدف منه.
- تعيين المتغير التابع والمتغير المستقل.
- أشكال الانتشار وخطوط التراجع والأجزاء المتبقية.
- أولاً : رسم خط التراجع بمجرد النظر.
- الاستكمال والاسقاط والتغير من خطوط التراجع.
- ثانياً : رسم وتحليل خطوط التراجع للبيانات المرتبة.
- ثالثاً : رسم خط التراجع بطريقة اشباه المتوسطات.
- رابعاً : رسم خط التراجع باستخدام طريقة المربعات الصغرى.
- حدود الثقة فى خطوط التراجع المرسومة بطريقة المربعات الصغرى.
- خط التراجع للعلاقة غير الخطية.
- تطبيقات على الارتباط والانحدار.

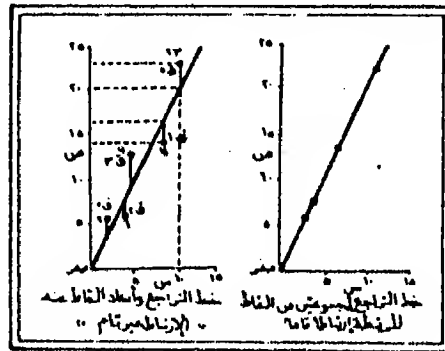
الفصل التاسع

الانحدار

تعريف الانحدار والهدف منه :

سبق أن لوحظ كيف يقيس الارتباط العلاقة بين أى مجموعتين من المتغيرات، وفى نفس الوقت تقوم الاختبارات الإحصائية باستبعاد احتمال الصدفة فى هذا الارتباط وقياس درجة المعنوية . غير أن كلا من الارتباط والاختبار لا يظهر الطريقة التى يستجيب بها أحد المتغيرين للتغيرات التى تلحق بالآخر ، بحيث يمكن توقع واحد منهما من خلال الآخر ، كذلك لا يمكن من خلال الارتباط أو المعنوية معرفة أوجه الشذوذ فى العلاقة بين كل زوجين من القيم فى المتغيرين . والأمر الذى يجب ملاحظته أنه إذا كانت لديك الرغبة فى معرفة هذه الأجزاء المتبقية ، فلا بد قبل ادراك علاقة الانحدار من وجود ارتباط له معنوية بين المتغيرات كشرط أساسى .

والآن ما معنى الانحدار ؟ الانحدار ما هو إلا خط يرسم لإظهار درجة اقتراب متغيرين من العلاقة الكاملة فإذا كان المتغيران س ، ص مثلاً يرتبط كل زوجين من قيمهما ارتباطاً كاملاً (-1 ، +1) فإن كل النقاط تقع عندئذ على الخط نفسه على النحو المبين فى الشكل الأيمن أما إذا كانت درجة الارتباط غير كاملة فإن النقاط عادة تبتعد بدرجات متفاوتة ، ومسافات الابتعاد هذه تسمى الأجزاء أو البقايا وذلك على النحو المبين فى الشكل الأيسر ، وهذه الأجزاء ما هى إلا الانحرافات التى تبعد بها القيم عن الارتباط التام ، وعلى ذلك يمكن اعتبار الانحدار صورة مبسطة لقياس العلاقة بين متغيرين من أول نظرة أو يمكن من خلاله معرفة العلاقة بين كل زوجين من قيم س ، ص .



ويمكن من خلال الانحدار استكمال قيم ناقصة أو غير معروفة خلال سلسلة متصلة ، بجانب اسقاط أو توقع القيم غير المعروفة من أحد المتغيرين إذا عرف اتجاه قيم المتغير الآخر لفترة زمنية ، كذلك يفيد خط التراجع فى معرفة الاتجاه خلال الزمن إذا كان أحد المتغيرين يمثل سلسلة زمنية يتم توقعها على فترات متسلسلة كل عشر سنوات أو خمس والمتغير الآخر يمثل ظاهرة معينة ترمى لمعرفة اتجاه التغير فيها .

تعيين المتغير التابع والمتغير المستقل :

لا يمكن من خلال الارتباط أو الانحدار تحديد العلاقة السببية بين المتغيرات ، وهنا لا حل سوى الاعتماد على الفرد أو الباحث فى تحديد ذلك فعلى سبيل المثال إذا كانت درجة معنوية الارتباط قوية بين كمية الامطار وانتاج المحاصيل فيظهر أن المتغير الثانى (انتاج المحاصيل متأثر أو تابع للمتغير الأول (كمية المطر) وليس العكس وهذه مسألة يمكن تمييزها عقليا بسهولة ، وبذلك نقول أن انتاج المحاصيل يعتمد على كمية المطر وأن كمية المطر لا تعتمد على هذا الانتاج ويطلق على كمية المطر فى الدراسات العلمية اسم المتغير المستقل Independent Variable بينما يسمى انتاج المحاصيل المتغير التابع Dependent Variable وعادة ما يوضع المتغير المستقل على المحور الأفقى (المحور السينى) والتابع على المحور الرأسى (الصادى) ولهذا فإنه بالرغم من عدم إشارة خط التراجع للعلاقة السببية بين المتغيرين فإن معرفة هذه العلاقة سلفا ربما تؤثر على طريقة رسم هذا الخط .

ومن ناحية أخرى قد لا تكون هناك علاقة سببية مباشرة تجمع بين متغيرات مربطة ارتباطا معنويا واضحا ، فعلى سبيل المثال من المستبعد أن تسائر الكميات المباعة شهريا من الأقمشة القطنية فى الأرجنتين بالأقمشة الصوفية التى يتم بيعها فى إنجلترا أو فرنسا فعلا ، ولكن قد تظهر الأرقام ارتباطا بين النوعين من خلال متغير ثالث هو حركة الشمس الظاهرية حيث يتقابل الصيف مع الشتاء فى نصفى الكرة ، وفى هذه الحالة لا تلمس متغيرا تابعا أو آخر مستقلا بصورة واضحة . على أن الملاحظ بصورة عامة أنه عند استخدام أحد المتغيرين لاسقاط أو توقع قيم المتغير الآخر من خلال الانحدار لابد من اعتبار المتغير المعروف متغيرا مستقلا ووضعه على

المحور السيني أو الرأسى والنظر إلى المتغير الآخر الذى يراد توقع قيمه باعتباره تابعا ووضعه على المحور الصادى أو الأفقى وذلك بالطبع عكس المعارف عليه عند قياس طبيعة ونوع العلاقة بين المتغيرين، ومن أهم الصعوبات التى تواجه الباحثين هنا هى أن اختيار الصورة الوظيفية فى التحليلات التراجعية أوسع ميدانا من أى مجال آخر ، كذلك تحديد المتغير المستقل وطبيعته ، ثم كيفية استيفاء الفروض الخاصة بالعلاقة القائمة وفى النهاية مشكلة العمليات الحسابية .

أشكال الانتشار وخطوط التراجع والأجزاء المتبقية :

أولا : رسم خط التراجع بالنظر :

إذا ما نظر إلى الأرقام المبينة فى الجدول التالى ورسم لها الشكل البيانى

السابق :

س	١	٢	٤	٧	١١
ص	٢	٦	٨	١٣	٢٢

سيلاحظ أنه يظهر العلاقة بين المتغيرين س ، ص حيث بدت جميعا على استقامة واحدة مكونة خطا مستقيما يمكن رسمه بسهولة بحيث يجمعها وتقع كلها عليه دون أن تترك نقطة منها مسافة بينها وبين الخط ، فى هذه الحالة تشير للارتباط الكامل أما إذا كانت غير تامة فتظهر مسافات تفصل بين القيم ، وهذه المسافات لا تحدث إلا إذا كانت قيم المتغيرين مرتبطة ارتباطا غير كامل ، ويطلق عليها اسم الأجزاء المتبقية أو المسافات التى تنحرف بها النقاط عن الخط الذى يحقق الارتباط الكامل وتبين القيم التالية والشكل الأيسر هذه الحالة :

س	٢	٤	٥	٩	١١
ص	٦	٦	١٣	١٤	٢٣

وتشير المسافات الواقعة بين النقاط الفعلية وخط التراجع لمقدار انحراف كل نقطة عن هذا الخط ، ولعلك تلاحظ أن هذه المسافات قد رسمت بخطوط رأسية وليست عمودية على خط التراجع أى أن الزوايا الواقعة بينهما وبينه ليست الفعلية ، والسبب فى ذلك هو أن هذه الخطوط الرأسية تبين الاختلاف بين القيم الفعلية

للمتغير التابع (ص) بالنسبة لما يقابلها من قيم المتغير المستقل (س) والقيم التى يتوقع الفرد وجودها من خلال رسم خط التراجع . ولإيضاح ذلك فإنه عندما كانت قيمة س = ١١ فإن القيمة الفعلية لـ ص فى الشكل هى ٢٣ ، ولكن على خط التراجع عندما تكون س = ١١ فإن ص = ٢٠ فقط ، ومن ثم يصبح لديك فائضا أو انحرافا قدره ٣ وتشير إليه بالرمز ق .

الاستكمال والاسقاط والتغير من خطوط التراجع :

يعتبر الاستكمال والاسقاط من أهم التطبيقات التى تستغل فيها خطوط التراجع وذلك من خلال معرفة القيم الفعلية لأحد المتغيرين واستخدامها فى توقع الآخر . فعلى سبيل المثال من المعروف فى الدراسات الجغرافية أن معدلات التبخر لها ارتباط وثيق بدرجات الحرارة ، فإذا ما رصدت الظاهرتان خلال فترة زمنية معينة وتم توقع النتائج فى صورة شكل للانتشار رسم منه خط للتراجع يصبح من الممكن توقع مقدار التبخر فى ضوء درجات الحرارة التى تعتبر أسهل وأسرع فى رصدها من معدلات التبخر .

كذلك إذا عرفت متوسطات كميات الأمطار الساقطة على خمس محطات فى الأحباس العليا لنهر ما يمكن من خلالها توقع مستوى الفيضان الذى سيحدث فى الأجزاء الدنيا من حوضه طالما أن هناك علاقة بين المتغيرين ، ولا شك أن لهذا قيمته فى الوقاية من أخطار الفيضانات العالية فى القسم الأدنى من النهر .

وفى كل من المثالين السابقين يبدو أن المتغير التابع واضح من خلال معرفة المتغير المستقل أو لنقل أنه يفسر بصورة جزئية من خلاله (أى بمعرفتنا لدرجات الحرارة مثلا نتوقع التبخر ولكمية الأمطار نتوقع الفيضان) غير أن مثل هذه العلاقات الإحصائية لا تعنى فى الواقع أن المتغيرين مرتبطان بعلاقة السبب - النتيجة على وجه التأكيد إذا لم يكن معامل الارتباط تاما بين المتغيرين (+ أو -) فإن عملية الاستكمال أو التوقع لا يمكن الجزم بدقتها أو الثقة فيها .

وتنعكس درجة الابتعاد عن الارتباط الكامل فى صورة أبعاد للنقاط عن خط التراجع ، فكلما كان الارتباط قويا قلت هذه الأبعاد والعكس ، وبناء على

مجموع مربع المسافات التي تفصل النقاط عنه

التباين بعدا عن خط التراجع =

عدد النقاط

$$\frac{\sum y^2}{n} \text{ أو } \frac{\sum y^2}{n}$$

وبالنظر إلى الشككين يبدو أن الانحرافات بعدا عن خط التراجع أصغر من الانحرافات بعدا عن المتوسط الحسابي . ونخلص من كل ذلك إلى نتيجة هامة هي أن درجة صغر انحرافات قيم ص عن خط التراجع تبين الدرجة التي يمكن من خلالها تفسير أو شرح هذه القيم من خلال قيم س ، ويعبر عن ذلك رياضيا في صورة نسبة مئوية من خلال القانون التالي :

مستوى تفسير قيم ص من خلال قيم س (ى)

$$\text{مجم} (ح \div ن) - (\text{مجم} ق \div ن)$$

$$= 100 \times$$

$$\text{مجم} ح \div ن$$

∴ ى = ١٠٠ (١ - $\frac{\text{مجم} ق \div ن}{\text{مجم} ح \div ن}$) % من التباين بعدا عن المتوسط الحسابي .

وإذا طبقت المعادلة بالنسبة للمثال السابق فإن الخطوة الأولى هي حساب ح

بعدا عن المتوسط بغض النظر عن الإشارة ثم حساب الانحرافات بعدا عن خط

التراجع على النحو التالي :

قيم ص	الانحرافات عن المتوسط	ح	الانحرافات عن خط التراجع ق	ق ن
	ص = (١٢,٤)			
٦	٦,٤	٤٠,٩٦	٢	٤
٦	٦,٤	٤٠,٩٦	٢	٤
١٣	٠,٦	٠,٣٦	٣	٩
١٤	١,٦	٢,٥٦	٤	١٦
٢٣	١١,٦	١٣٤,٥٦	١	١
		٢١٩,٤		٣٤

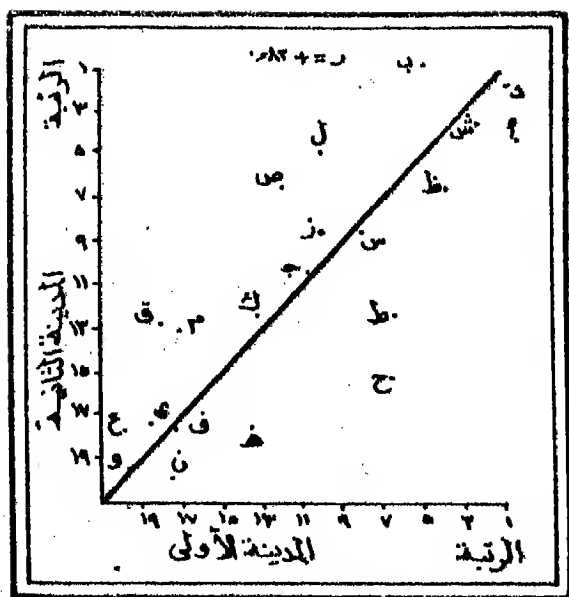
$$= 100 - \left[\left(\frac{34}{2194} \right) - 1 \right] = 100 - (0.0155 - 1) = 100 - (-0.9845) = 100 + 98.45 = 198.45\%$$

وبهذا نخرج بنتيجة مؤداها أن قيم المتغير المستقل (س) تفسر ٨٥٪ من التباين في قيم المتغير التابع (ص). غير أنه يجب أخذ طريقة الحساب في الاعتبار والتي تجعل هذه الطريقة تقريبية لأنها تقيس الانحرافات بعدا عن خط التراجع والتي رسمت بمجرد النظر.

ثانياً رسم وتحليل خطوط التراجع للبيانات المرتبة :

عندما تكون الأرقام في س ، ص مرتبة تصاعدياً أو تنازلياً فإن أفضل خطوط التراجع لها هي الخط المائل بزاوية قدرها ٤٥° والذي سيبدأ من نقطة الأصل إذا كانت البيانات ذات ارتباط إيجابي أو بمعنى آخر من الركن الذي يلتقي عنده المحوران الرأسي والأفقي حتى يصل إلى طرفي المحورين . أما إذا كان الارتباط سلبياً فيبدأ من عند أقصى نقطتين للمحورين الأفقي والرأسي .

وبين الشكل التالي الأهمية النسبية لأنواع المحلات المختلفة في مدينتين تتساوى أحجامهما السكانية وتباين شخصياتهما (لاحظ أن المقاييس تسير بصورة عكسية على المحورين لأن الرتبة رقم ١١ هي أقل الرتب أهمية وأعلاها هي الرتبة ١).



- | | |
|----------------------|----------------------|
| أ- بقالة | ط- راديو وتلفزيون |
| ب- محلات غذائية أخرى | ي- كتب |
| ج- خردوات | ك- كيماويات |
| د- ملابس وأحذية | ل- محلات متخصصة أخرى |
| هـ- ملابس متخصصة | م- مخازن عامة |
| و- أقمشة | ن- مخازن متخصصة |
| ز- أثاث | س- صالونات حلقة |
| ح- أدوات معدنية | ع- إصلاح أحذية |
| ف- مغسلة وكراء | ش- مقاهي عامة |
| ص- معارض سيارات | ظ- محلات خالية |
| ق- محطات بنزين | |

ويظهر من شكل الانتشار السابق أن هاتين المجموعتين من الرتب ترتبطان ارتباطاً موجياً ($r = 0,82$) بما يعنى أن المحلات الممثلة جيداً فى إحدى المدينتين تتمثل بصورة جيدة أيضاً فى المدينة الثانية ، ويبين خط التراجع الاختلاف فى الأهمية النسبية لأنواع هذه المحلات فى المدينتين فكلما بعد موقع النقطة عن الخط المائل كلما كان هذا الاختلاف أكبر ، وعلى سبيل المثال تظهر محلات الأدوات المعدنية (ح) فى المدينة الأولى أكثر عدداً (رتبتها ٦,٥) من المدينة الثانية (رتبتها ١٥) وفى نفس الوقت يبدو أن معارض السيارات (ص) أكثر عدداً فى المدينة الثانية (رتبتها ٦,٥) من المدينة الأولى (رتبتها ١٢) .

وعلى أية حال يبدو أن هذا النوع من دراسة العلاقات باستخدام خطوط التراجع هذه محدود الأهمية لايتعدى دوره معرفة الاختلاف بين مجموعتين من الأرقام.

ثالثاً : رسم خط التراجع بطريقة أشباه المتوسطات :

تستخدم هذه الطريقة لمحاولة رسم خط التراجع للتقليل من الحس أو التخمين الفردى ولكنها لا تمكن من التخلص منه كلية وهى سهلة ونتائجها أفضل فى كل الأحوال من الاعتماد على العين المجردة فى رسم الخط .

وإذا كان لديك الجدول التالى لقيم س ، ص وتريد رسم خط التراجع بهذه

الطريقة فما هى الخطوات اللازمة لذلك :

س ١ ٣ ٤ ٧ ١٠ ١٢ ١٥ س = ٧,٤

ص ٣ ٥ ٩ ٧ ٨ ١٦ ٢٠ ص = ٩,٧

١- تحدد القيمة أ وهى عبارة عن النقطة التى يلتقى عندها الاحداثيان المقامان رأسياً وأفقياً من عند س على المحور الأفقى ، ص على المحور الرأسى .

٢- تحدد القيمة دون المتوسط (ب) على النحو التالي :

أ - على المحور السيني من خلال متوسط مجموعة القيم السينية التي تقل عن ص وهي

في هذه الحالة (١ + ٣ + ٤ + ٧) مقسمة على ٤ (عدد القيم) = ٣,٧٥ .

ب- على المحور الصادي متوسط مجموعة القيم التي تقل قيمتها عن ص وهي (٣ +

$$٥ + ٩ + ٧ + ٩) \div ٥ = ٦,٤ .$$

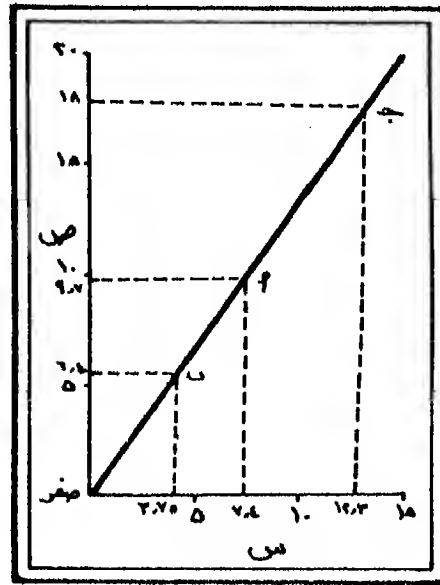
٣- تحدد القيمة فوق المتوسط (ج) بنفس الصورة السابقة مع أخذ القيم الأعلى

على المحور السيني (١٠ + ١٢ + ١) $\div ٣ = ١٢,٣$ وعلى المحور الصادي

(١٦ + ٢٠) $\div ٢ = ١٨$ ومن هذه النقاط الثلاث التي تقع تقريبا على

استقامة واحدة يمكن رسم خط التراجع استنادا إلى العين المجردة وهي بلا شك

طريقة أفضل لأنها تحدد ثلاث نقاط يمر بها الخط (أنظر الشكل). هي أ، ب، جـ



رابعا : رسم خط التراجع باستخدام طريقة المربعات الصغرى :

وهذه أكثر الطرق شيوعا لرسم خط التراجع لبيانات ذات مقياس مشرق ،

وهي أكثر دقة من سابقتها ولكنها تتطلب عمليات حسابية أكثر ، وهي تنطبق على

أى مجموعتين من البيانات بينهما ارتباط حقيقى .

ومن المعروف ان أى خط مستقيم يرسم على المحورين السيني والصادي يمكن صياغته فى صورة المعادلة :

$$ص = م س + ج$$

حيث س ، ص متغيرين ، م ، ج ثابتين

وتعرف هذه المعادلة رياضيا باسم معادلة الخط المستقيم وإذا ما عرفت قيمة

م ، ج فمن السهل رسم خطوط الانحدار لكل من س على ص ، ص على س .

وترسمى طريقة المربعات الصغرى هذه إلى إيجاد هذا المجموع الواحد لكل من

م ، (ج) مجتمعين ، وهذا معناه مجموع مربعات الأجزاء التى تمثل مقدار انحراف أو

بعد النقاط المختلفة عن خط التراجع (أو بمعنى آخر الفرق بين ما يجب أن يكون

عليه توزيع هذه النقاط وبين توزيعها الفعلى.

فلماذا ما رغبتنا فى استكمال بيانات ص مثلا من خلال قيم معينة لـ س يرسم

خط التراجع الذى يقلل إلى أدنى حد ممكن أبعاد قيم ص عنه . أما إذا كانت الرغبة

فى استكمال قيم س من خلال قيم ص المعروفة فإن الخط الذى يرسم فى هذه الحالة

يهدف إلى التوصل لأقل قيم من انحرافات س عن ص . وهذا يبدو واضحا فى

الشكل التالى الذى يظهر منه أن الخط أ ب هو خط التراجع لقيم ص بالنسبة لقيم

س (أى) أنه الخط الذى يستعمل لإسقاط قيم ص بالنسبة لقيم س المعروفة) أما الخط

ج د فيسمى خط التراجع لقيم س بالنسبة لقيم ص المعروفة . وعلى ذلك فإن أ ب

هو الخط الذى يحقق أقل مجموع لأبعاد قيم ص (ج د ص ٢) على حين أن ج د هو

الذى يمثل ج د ص ٢ .

ولما كنا عادة نستخدم المحور الرأسى للإشارة إلى قيم ص وهى فى الغالب

قيم تابعة والمحور الأفقى يستخدم للإشارة إلى قيم س وهى مستقلة فإن الخط أ ب

يسود استخدامه بصورة أكبر وتصبح صورة معادلة حسابه هى :

$$س - ص = ر \frac{ع ص}{ع س} (س - س) \dots \dots \dots (١)$$

حيث R هي معامل ارتباط العزوم ، S ، V المتوسطات / E ، S ، E ص
الانحرافات المعيارية لقيم S ، V على الترتيب ويمكن أن تصاغ هذه المعادلة بصورة
أخرى باستخدام الصيغة $V = S + J$.

$$V = (R \cdot \frac{E}{S}) + [V - (R \cdot \frac{E}{S})] \cdot S$$

ويبدو أن الرموز الواقعة بين الأقواس تشير إلى قيم M ، J .

أما بالنسبة لخط التراجع الذي يبين انحدار قيم S بالنسبة لـ V فيمكن

حسابه بالمعادلة :

$$S - S' = R \cdot \frac{E}{S} \cdot (V - V') \dots\dots\dots (2)$$

وبيين المثال التالي تطبيقاً لهذه الطريقة على عينة من ١٦ مدينة مبين فيها

نسبة العاملين بالصناعة ونسبة التلاميذ الذين تركوا التعليم قبل سن الخامسة عشرة .

المدينة	نسبة العاملين بالصناعة (ص)	نسبة تسرب التلاميذ قبل سن ١٥ سنة (ص)	المدينة	نسبة العاملين بالصناعة (ص)	نسبة تسرب التلاميذ قبل سن ١٥ سنة (ص)
١	٦٧	٦٧	٩	٦٨	٧٠
٢	٦٠	٧٥	١٠	٣٩	٦٦
٣	٦٠	٧٥	١١	٢٩	٥٩
٤	٢٩	٧٢	١٢	٦٢	٨٢
٥	٤٨	٥٩	١٣	٢٤	٣٦
٦	٢٥	٤٥	١٤	٤٠	٦٦
٧	١٢	٦١	١٥	٥٧	٨٠
٨	٤٠	٧٠	١٦	٥٣	٦٢

متوسط قيم S (ص) = ٤٤,٦ متوسط قيم V (ص) = ٦٥,٣

الانحراف المعياري لقيم S = ١٦,٦ الانحراف المعياري لـ V = ١١,٥

وبحساب معامل ارتباط العزوم لهذه القيم وجد أن الارتباط موجب بينها ومقداره ٠,٦٤ عند مستوى معنوية قدره ٠,٠١ ، ولمثل هذه البيانات فإن معادلة الانحدار تكون :

١- بالنسبة لانحدار ص على س

$$\text{ص} - ٦٥,٣ = ٠,٦٤ \times \frac{١١,٥}{١٦,٦} (\text{س} - ٤٤,٦) \dots \text{معادلة رقم (١)}$$

وعلى ذلك فإن :

$$\text{ص} = ٠,٤٤ \text{ س} + ٤٦$$

٢- بالنسبة لانحدار س على ص

$$\text{س} - ٤٤,٦ = ٠,٦٤ \times \frac{١٦,٦}{١١,٥} (\text{ص} - ٦٥,٣) \dots \text{معادلة رقم (٢)}$$

$$\therefore \text{س} = ٠,٩٣ \text{ ص} - ١٥,٥$$

وتكون النتيجة أن لدينا المعادلتين :

$$\text{ص} = ٠,٤٤ \text{ س} + ٤٦ \dots \dots \dots (١)$$

$$\text{س} = ٠,٩٣ \text{ ص} - ١٥,٥ \dots \dots \dots (٢)$$

ويمكن بعد ذلك توقيع النقاط التي نحصل عليها من كل معادلة من هاتين المعادلتين وذلك باستخدام الجانب الأيسر منهما للحصول على انحدار ص على س في الحالة الأولى وانحدار س على ص في الحالة الثانية .

فإذا بدأنا بانحدار ص على س فإنه لما كانت قيمة ص = ٠,٤٤ س + ٤٦

وكانت أول قيمة لـ س في الجدول السابق هي ٦٧ فإن ص = ٠,٤٤ × ٦٧ + ٤٦

$$= ٧١,٤٨ \text{ وفي الحالة الثانية س} = ٠,٦٠$$

$$\therefore \text{ص} = ٠,٤٤ \times ٦٠ + ٤٦ = ٦٦,٤$$

ويمكن استخدام القيم بعد ذلك لتوقيعها على خط للتراجع يشترط مروره

بالقيم السابقة لـ ص بمعلومية س . . ويمكن أن تتكرر المسألة بالنسبة للحصول على

القيم التي لا بد من مرور الخط بها إذا كان لدينا قيم ص وحسبت قيم س ففى

الحالة الأولى ص = ٦٧ .

$$س = ٠,٩٢ \times ٦٧ - ١٥,٥ = ٤٦,١٤$$

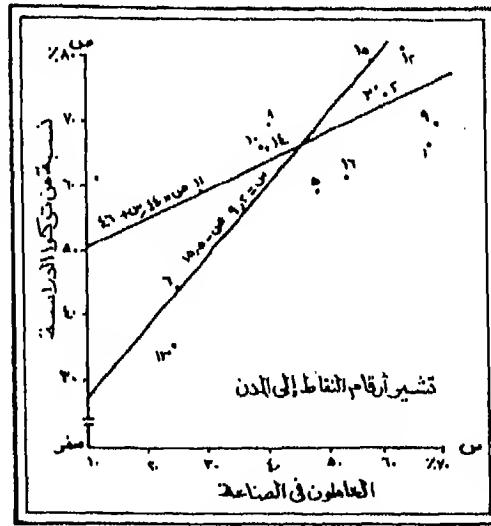
وإذا كانت ص = ٧٥ كما فى الحالة الثانية من الجدول السابق فإن س

$$لا بد وأن تكون = ٠,٩٢ \times ٧٥ - ١٥,٥ = ٥٣,٥$$

وهكذا يمكن رسم خط الانحدار لقيم ص على س فى الحالة الأولى أى

عندما تكون ص مجهولة والمحدار س على ص فى الحالة الثانية أى عندما تكون س

مجهولة على النحو المبين فى الشكل التالى :



وإذا ما قورنت هذه الطريقة بالطريقة السابقة (أشباه المتوسطات) فإنها

تبدو أكثر طولاً لأنها تتطلب حساب الانحرافات المعيارية ومعامل ارتباط العزوم قبل

تحديد المعادلتين ولكنها فى مقابل ذلك تحقق ميزتين جوهريتين هما :

١- استكمال أو إسقاط أى قيمة من قيم المتغيرين بمعلومية القيمة الأخرى استناداً إلى

المعادلتين بصورة مباشرة . وليس من الضرورى فى مثل هذه الحالة رسم

خطوط التراجع أو قياس أى شئ من شكل الانتشار كذلك يمكن حساب

الفروق أو الأبعاد بين النقاط الفعلية وخط التراجع بدقة كبيرة ودون الحاجة إلى

الرسم ، فعلى سبيل المثال بنسبة للمدينة رقم ١٣ والنسبة يعمل ٢٤٪ من

سكانها بالصناعة فإن النسبة المتوقع الحصول عليها من المتغير الثانى (نسبة من

تركوا الدراسة قبل س ١٥ سنة) هى ص = $٠,٤٤ \times ٢٤ + ٤٦ = ٥٧\%$.
وهنا حلت القيمة ٢٤ محل المتغير س فى المعادلة رقم ١ التى تبين المحدد ص
على س . ولما كانت القيمة الفعلية للمحدد هى ٣٦% فقط فإن الجزء المتبقى
يصبح ٢١% أى أننا طرحنا $٥٧\% - ٣٦\%$ ويعنى ذلك أن نسبة ترك التلاميذ
للدراسة فى هذه المدينة أقل من النسبة المتوقع وجودها فعلا فى ضوء نسبة
العمالة الصناعية بين سكانها .

٢- تعتبر هذه الطريقة أفضل الطرق التى تحقق التوصل لأقل مربعات للمسافات التى
تبعد بها النقاط من خط التراجع لأنها تحدد الخط بصورة دقيقة بحيث يقلل
بقدر الإمكان من هذه المسافات ، ويساعد ذلك على معرفة مدى تفسير أحد
المتغيرين للآخر أو بصيغة أخرى تكون النتيجة النهائية هى الحصول على مربع
معامل الارتباط ولذلك تسمى معامل التحديد أى الذى يحدد العلاقة بين قيم
المتغيرين . وفى حالة المثال السابق تفسر نسبة العاملين بالصناعة فى هذه المدن
المختلفة ٤١% من الاختلافات أو التباينات التى تحدث فى نسبة من تركوا
الدراسة قبل سن ١٥ سنة (مربع معامل الارتباط = $٠,٦٤ \times ٠,٦٤ = ٠,٤١$) .

٣- يتقاطع خطا التراجع لكل من س على ص ، ص على س عند النقطة التى تحدد
الوسط الحسابى لمجموعتى القيم (وفى هذه الحالة س = $٤٤,٦$ ، ص = $٦٥,٣$)
وهذا يحدث دائما ويمكن أن يكون وسيلة يتم التأكد بها من دقة العمليات
الحسابية .

٤- تتأثر الزاوية المحصورة بين خطى التراجع بمعامل الارتباط وبالتالى تتراوح بين
صفر (عندما يكون ر = ١ أو -١) ، ٩٠ درجة (عندما يكون ر = صفر) .

حدود الثقة فى خطوط التراجع المرسومة بطريقة المربعات الصغرى :

إذا لم تكن المتغيرات مرتبطة ارتباطا تاما يبدو من غير الممكن استخدام
خطوط التراجع فى استكمال البيانات الناقصة أو إسقاطها بدقة كاملة بحيث يمكن
الاعتماد عليها . ويبقى بعد ذلك إمكان استخدام خطوط التراجع فى الاستكمال أو

الاسقاط فى كل الحالات مع حساب نسبة الخطأ الكامن فى هذه البيانات إذا كان الارتباط غير كامل . ومعنى آخر فى الإمكان حساب درجة الثقة فى البيانات التى يتم توقعها من خطوط التراجع سواء بالنسبة لقيم س أو ص بالمعادلتين :

الخطأ المعياري لانحدار ص على س =

$$= ع \sqrt{\frac{1}{n-2}} \text{ وذلك بالنسبة لتقديرات ص}$$

أما الخطأ المعياري لانحدار س على ص =

$$= ع \sqrt{\frac{1}{n-2}} \text{ وذلك بالنسبة لتقديرات س}$$

ويبدو هذا الخطأ المعياري فى الواقع مساويا للانحراف المعياري للنقاط بعدا عن خط التراجع ، وكلاهما مرتبط بطبيعة التوزيع الذى توجد عليه القيم ، والفروض أن يكون قريبا من التوزيع الطبيعي (المعدل) كلما زاد حجم العينة حتى يصبح ٦٨٪ من مجموع القيم واقعا فى حدود قيمة الخطأ المعياري ، وحوالى ٩٥٪ منها يقع داخل حدود ضعف قيمة الخطأ المعياري بعدا عن خط التراجع . ولذا فإن حدود الثقة فى اسقاط البيانات عند استخدام خطوط التراجع تصل إلى ٦٨٪ فى حدود قيمة الخطأ المعياري وإلى ٩٥٪ فى حدود ضعف قيمة هذا الخطأ على جانبي خط التراجع .

وإذا طبق ذلك فيما سبق فإنه فى حالة ص لا بد من الحصول أولا على القيمة المصححة للانحراف المعياري لأن الانحراف المحسوب قائم على أساس عينة مأخوذة من مجتمع شامل ، وبالتالي يلزم تقدير الانحراف المعياري باستخدام معامل التصحيح (بيسل) وقانونه :

$$ع^{\wedge} = ع \sqrt{\frac{n}{n-1}}$$

حيث ترمز ع[^] إلى الانحراف المعياري المقدّر للمجتمع كله ، ع للانحراف المعياري الحقيقي أو الفعلي ، ن = عدد أفراد العينة .

ومن ثم فإن ع[^] (الانحراف المعياري المقدّر أو المصحح) فى المثال السابق :

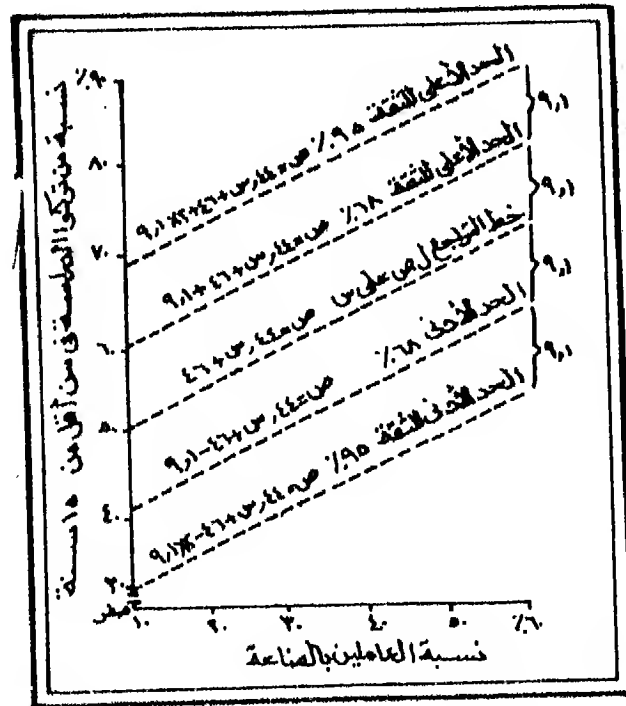
$$= ١١,٥ \sqrt{\frac{١٢}{١٢-1}} = ١١,٩$$

والخطوة الثانية هي حساب الخطأ المعياري لانحدار ص على س من خلال

الانحراف المعياري المقدّر أو المصحح على النحو التالي :

$$\text{الخطأ المعياري في انحدار ص على س} = \sqrt{\frac{1}{n-2} \sum (y_i - \hat{y}_i)^2} = 1.9$$

ولكى توضح حدود الثقة من خلال شكل بياني للانحدار يرسم خط التراجع ص على س ، وترسم خطوط متوازية مع هذا الخط وعلى أبعاد تصل إلى ٩,١ في كل حالة بحيث يوجد خطان أعلاه يمثلان درجة الثقة في حدود ضعف الخطأ المعياري (الأول يمثل حد الثقة الذي يبلغ ٦٨٪ وهو محصور بين خط التراجع + خطأ معياري واحد والثاني يمثل حد ثقة مقدار ٩٥٪ وهو محصور بين خط التراجع + ٢ الخطأ المعياري) وتكرر نفس الحالة بالنسبة للخطوط الواقعة أسفله وهي تمثل أقل من قيمة الخطأ المعياري في الحالة الأولى ، وضعفى الخطأ المعياري في الحالة الثانية وذلك على النحو المبين في الشكل التالي :



وعلى ذلك يمكن القول أنه فى حدود ثقة مقدارها ٩٥٪ فى تقديرات ص
وعندما تكون س = ٤٠ مثلاً فإن قيمة ص المتوقعة تكون كما يلى :

$$\text{لما كانت ص} = ٠,٤٤ \text{ س} + ٤٦$$

$$\therefore ٦٣,٦ = ٤٦ + ٤٠ \times ٠,٤٤$$

فهل يمكن عند ذلك حساب حدود الثقة العليا والدنيا فى تقديرات ص
بمعلومية س والتي تساوى ٤٠ بدرجة ثقة مقدارها ٩٥٪ ؟

$$\text{الحد الأعلى للثقة} = \text{ص} + ٢ \times \text{الخطأ المعياري}$$

$$\text{الحد الأدنى للثقة} = \text{ص} - ٢ \times \text{الخطأ المعياري}$$

$$\text{وهى فى هذه الحالة الأولى أذن} = ٦٣,٦ + ٢ \times ٩,١ = ٦٣,٦ + ١٨,٢ = ٨١,٨ \%$$

$$\text{والثانية} = ٦٣,٦ - ٢ \times ٩,١ = ٦٣,٦ - ١٨,٢ = ٤٥,٤ \%$$

وبخلاصة ذلك هى التوصل لنتيجة مؤداها أنه لكل ١٩ مدينة من بين ٢٠
مدينة (٩٥٪) من المدن السابقة إذا كانت قيمة س (نسبة العاملين بالصناعة) فى
حدود ٤٠٪ فإن نسبة ص نسبة من تركوا الدراسة قبل سن ١٥ سنة تقع فى
حدود تتراوح بين ٤٥,٤٪ ، ٨١,٨٪ ، وهذه القيم تظهر أن حدود الثقة ضعيفة
لأن مدى الأرقام كبير ولذلك لا يمكن استخدام خط التراجع السابق الذى يبين
انحدار ص على س فى تقدير أو إسقاط القيم وتكاد تقتصر معادلة الانحدار فى هذه
الحالة على إظهار العلاقة بين المتغيرين فقط .

تطبيق :

استخدم البيانات السابقة فى المثال فى حساب الخطأ المعياري لخط الانحدار

س على ص متبعا للخطوات التالية :

أ - أرسم خط التراجع مستخدماً المعادلة س = ٠,٩٢ ص - ١٥,٥ وبحدود ثقة
مقدارها ٩٥٪ .

ب- احسب من أى قيمة تختارها لـ ص قيمة س .

ج- استخدم هذه القيمة فى حساب المسافات الفاصلة (الخطأ المعياري) .

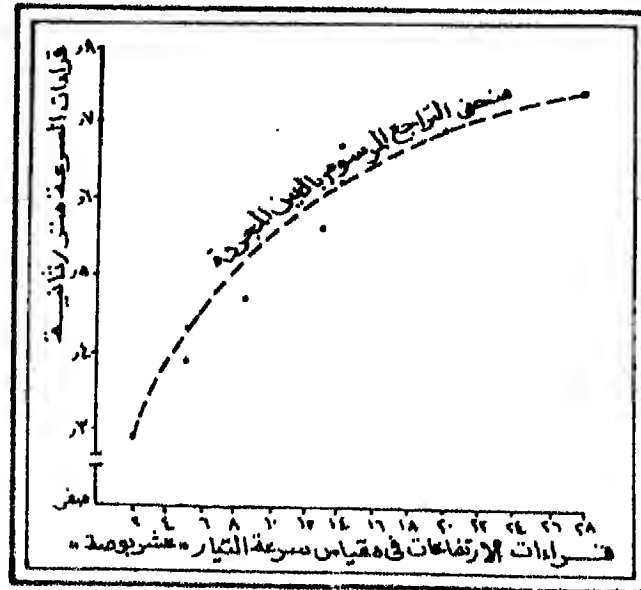
د- عين أى مدينة تقع خارج حدود الثقة من حيث قيمتها وبين دلالة هذا الموقع .

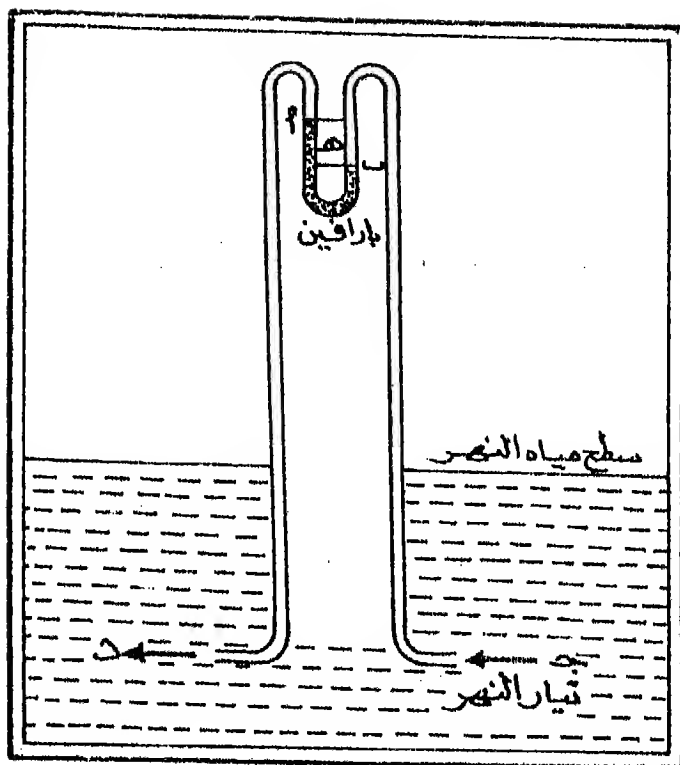
خط التراجع للعلاقة غير الخطية :

سبق أن رأينا كيفية رسم خطوط التراجع وذلك بفرض أن العلاقة القائمة بين قيم المتغيرين س ، ص علاقة خطية ولكن ما العمل إذا كانت هذه العلاقة غير خطية . وفى مثل هذه الحالة لا بد من تحويل البيانات إلى صورة تحقق رسم خط للتراجع أقرب ما يكون إلى الاستقامة وأكثر الأساليب المستخدمة لهذا الغرض استخدام اللوغاريتمات وهو ما سنوضحه مدعما بمثال .

إذا كنت تجرى دراسة جيمورفولوجية وتريد معرفة سرعة تيار نهر عند نقاط مختلفة عند القاع أو بالقرب من الضفتين لتحديد الاختلافات فى السرعة فى نقاط مختلفة من القطاع العرضى للنهر ومنها يمكن معرفة كمية المياه والتصريف فإن مقياسا بسيطا قد أعد لهذا الغرض مبين فى الشكل .

وهنا فإن الارتفاع ه لعمودى البارافين (أ ، ب) ناتج عن قوة دفع تيار النهر عند جـ التى تضغط الهواء فى الأنبوبة بين جـ ، ب وقوة الامتصاص عند د التى تؤدى إلى تمده بين أ ، د . وكلما كان التيار أقوى كان الاختلاف فى الارتفاعات أكبر . ومشكلة خط التراجع هنا هى مشكلة معايرة وقياس فهو يحتاج إلى معرفة العلاقة بين اختلاف الارتفاع فى عمود البارافين (هـ) والمقاس بعشر البوصة وبين سرعة التيار النهري (ق) المقاسة بالمتر / ثانية .





مقياس سرعة تيار النهر

وقد أخذت القياسات في سبعة مواقع وكانت نتائجها على النحو المبين في الجدول التالي وحسب معامل ارتباط العزوم بينها فوجد أنه يبلغ ٠,٩٨ / ع. مستوى معنوية قدره ٠,٠٠١ ، غير أن شكل الانتشار اظهر علاقة في صورة القطع المكافئ بدلا من العلاقة الخطية وذلك على النحو المبين في الشكل السابق . وهنا يمكن من خلال القياسات التوصل للمجدول التالي .

جدول يبين القيم فى صورة لوغاريتمية لرسم خط الانحدار

العينه	ارتفاع فى عمود البرافين (هـ)	سرعة التيار م/ث (ف)	لو هـ س	لو ف ص	لو ١٠ ف ص
١	٢	٠,٢٩	٠,٣٠	١,٤٦	٠,٤٦
٢	٥	٠,٣٩	٠,٧٠	١,٥٩	٠,٥٩
٣	٥	٠,٤٣	٠,٧٠	١,٦٣	٠,٦٣
٤	١٣	٠,٥٦	١,١١	١,٧٥	٠,٧٥
٥	١٤	٠,٦٧	١,١٥	١,٨٣	٠,٨٣
٦	٢٠	٠,٦٩	١,٣٠	١,٨٤	٠,٨٤
٧	٢٨	٠,٧٤	١,٤٥	١,٨٧	٠,٧٤

والملاحظ أن مجموعتي القيم تحولت إلى صورة لوغاريتمية بدلا من الأرقام العادية ولما كانت قيم لوغاريتمات ف سالبة فقد حذفت ووضعت ١٠ فى رأس الجدول بدلا منها لتصبح ١٠ لو ف بدلا من لو ف ، وأصبحت قيم هـ يشار إليها باعتبارها المتغير س ، وقيم ف هى القيم ص ، وعندما توقع هذه القيم فى صورة شكل للانتشار فإنها تظهر علاقة خطية قوية . وبذلك يمكن حساب انحدار ص على س بالمعادلة :

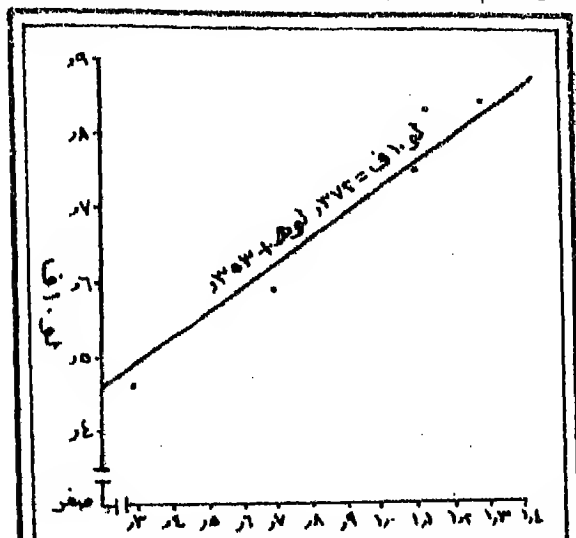
$$ص - ص̄ = ر \cdot \frac{ع - ع̄}{س - س̄}$$

وينتج عن ذلك أن قيم ص = ٠,٣٧٢ س + ٠,٣٥٣

وذلك يعنى أن لو ١٠ ف = ٠,٣٧٢ ، لو هـ + ٠,٣٥٣

وبذلك يمكن رسم خط يمثل هذه المعادلة فى شكل الانتشار المبين على

النحو التالى :



شكل بياني يوضح رسم خط التراجع

بطريقة لوجاريتمية

ويمكن للفرد فى مثل هذه الحالة أن يتعرف على قيم ص خلال قيم س المختلفة من خلال الشكل البياني . ولكن يمكن الحصول على أرقام أكثر دقة باحلال قيم س فى المعادلة . ويبين الجدول التالى نموذجاً للحصول على القيم وتكون النتيجة فى النهاية استخدام العمودين الأول والأخير بحيث تعرف التغيرات فى السرعة بالمتر/ ثانية من خلال التغيرات بعشر البوصة فى زيت البرافين .

هـ (عشر بوصة)	لو هـ = (س)	س ٠,٣٧٢	٠,٣٧٢ + س ٠,٣٥٣ (= لو ١٠ ف = ص)	العدد المقابل (= ١٠ ف)	ف م / ث
١	٠,٠٠٠٠	صفر	٠,٣٥٣	٢,٢٥	٠,٢٦٥
٢	٠,٣٠١٠	٠,١١٢	٠,٤٦٥	٢,٩٢	٠,٢٩٢
٣	٠,٤٧٧١	٠,١٧٧	٠,٥٣٠	٣,٢٩	٠,٣٢٩
الخ	الخ	الخ	الخ	الخ	الخ
٥٠	١,٦٩٩٠	٠,٣٦٢	٩٨٥	٩,٦٦	٠,٩٦٦

تطبيقات على الارتباط والاختلاف :

١- أحسب معامل ارتباط العزوم للقيم التالية :

س	٥	٤	٣	٨	٧	٢	٦	٥	٤	٣	-	٤٧
ص	١٣	٩	٦	١٨	١٦	٤	١٢	١٢	١٠	٧	-	١٠٧

(النتيجة ارتباط موجب مقداره ٠,٩٨) .

-٢

س	٤٧	٣٥	٢٨	٢٧	٤٤	٦٦	٦٠	٧٥	٧٣	٤٥	-	٥٠٠
ص	٢١	١٨	٩	٢٥	٢٧	٣٨	٣٣	٤٨	٤٩	٣٢	-	٣٠٠

(النتيجة ارتباط موجب مقداره ٠,٩٠٥) .

٣- إذا كانت لديك المدن العشرة التالية وترتيبها حسب رغبة أربعة أفراد

فى الاستحمام بها فاحسب معامل ارتباط الرتبة (سبيرمان) بين كل اثنين منها واختبر معنوية الارتباط .

الأفراد

المدينة	الأول	الثاني	الثالث	الرابع
أ	١٠	١٠	١	٦
ب	٧	٨	٤	١٠
جـ	١	٢	٨	٢,٥
د	٥	٥	٧	٤
هـ	٢	١	٩	١
ز	٩	٤	٣	٧
ز	٤	٦	٥	٨
ح	٨	٩	٢	٥
ط	٦	٧	٦	٩
ى	٣	٣	١٠	٢,٥

الارتباط بين الأول والثاني = ٠,٨٥٥

٤- إذا كانت لديك قيم س تمثل نسب الرطوبة وقيم ص نسبة وجود نوع معين من الأشجار فى عشرة أقاليم فاحسب الانحدار س على ص وأرسم خط الانحدار ثم احسب الخطأ المعياري فى هذه الأرقام .

س : ٢٧ ٢٨ ٣٥ ٤٤ ٤٥ ٤٧ ٦٠ ٦٦ ٧٣

ص : ٢٥ ٩ ١٨ ٢٧ ٣٢ ٢١ ٣٣ ٣٨ ٤٩

_____ الفصل العاشر _____

السلاسل الزمنية والاتجاهات

أولاً : السلاسل الزمنية :

- الرسوم البيانية.
- النمو والتناقص.
- الأرقام القياسية.
- المقاييس اللوغاريتمية.

ثانياً : الاتجاهات .

- خطوط الاتجاه العام بطريقة المربعات الصغرى .
- خطوط الاتجاهات للسلاسل اللوغاريتمية .

الفصل العاشر

السلاسل الزمنية والاتجاهات

أولاً : السلاسل الزمنية

على الرغم من اهتمام الجغرافيا بالمكان والاختلافات المكانية ، وعناية التاريخ بالزمن إلا أن الجغرافي لابد له من اللجوء للبعد الزمني ، ويأتى ذلك من ناحيتين فهو يحتاج عند تفسير الظواهر الجغرافية المختلفة القائمة حالياً إلى الرجوع لماضيها والبحث عن نشأتها والعوامل التي أثرت في هذه النشأة أو كما يقال ينظر إلى الماضي باعتباره مفتاحاً لفهم الحاضر وتفسيره .

وفوق ذلك فإن التغيرات التي تشهدها الأماكن تختلف معدلاتها ما بين منطقة وأخرى ، وينعكس ذلك بالطبع على خصائص أو ملامح المناطق الجغرافية . وتعرف السلاسل الزمنية بأنها التغيرات المتلاحقة التي تحدث في ظاهرة ما خلال فترة زمنية معينة ، ولذا فإن معظمها يستند إلى الأشكال البيانية التي يبين على محورها الأفقى الزمن والرأسى أهمية الظاهرة ولذا سنبداً هذا الجزء بالرسوم البيانية .

الرسوم البيانية :

تنقسم الرسوم إلى قسمين : الرسوم البيانية والمستوجرام . وتستخدم الرسوم الخطية عندما تكون كل نقطة على الخط تربط بين أهمية حدوث الظاهرة خلال وقت محدد تماماً مثل رسوم درجات الحرارة و نمو السكان ، وعندما تتعلق الأهمية بفترة زمنية مثل كمية الأمطار الشهرية أو معدلات المواليد السنوية فيفضل استخدام المستوجرام . غير أن الملاحظ ميل الدارسين لاستخدام الخطوط البيانية أكثر ، وذلك لسهولة رسمها بسرعة وإمكان مقارنة عدد منها في إطار واحد لتبين الاتجاهات . كما أن من عيوب المستوجرام عدم توظيفه في استكمال البيانات الناقصة ، فمثلاً لا يمكن استنتاج معدلات المواليد الشهرية من خلال رسم يبين في صورة خط أو منحنى يبين توزيع معدلات المواليد السنوية خلال فترة زمنية محددة .

وعندما يتم تمثيل البيانات بتوقيع كل قيمة محددة تجاه زمن معين في صورة مجموعة من النقاط توصل هذه النقاط مع بعضها بخط يحدد بمجرد النظرة العامة إليها، والمثال على ذلك ما يحدث عند توقيع بيانات التغيرات السكانية في مصر كلها عند سنوات محددة حيث يوصل بينها بمنحنى منتظم يسهل استخدامه في استنتاج حجم السكان في أى نقطة تقع بين أى تاريخين موقعين على المحور الأفقى . أما إذا كانت الظاهرة موضع البحث أو الدراسة تختمل التباين السريع من وقت لآخر مثل الصادرات من سلعة معينة أو محصول ما فلا يمكن استخدام الخطوط البيانية في استكمال القيم الواقعة بين أى نقطتين على المحور الأفقى ، ويمكن الحصول منها فقط على الاتجاه العام للتغيرات أو حساب معدلات التغير من سنة لأخرى حيث يتم توصيل النقاط ببعضها بخطوط مستقيمة .

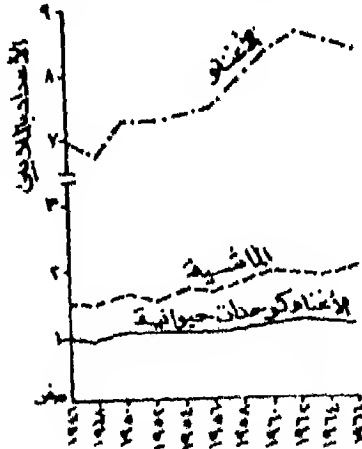
وسيركز هنا على موضوعين هامين متصلان بدراسة السلاسل الزمنية هما :

١- قياس النمو أو التناقص .

٢- تحديد الاتجاهات والتباينات .

النمو والتناقص :

هناك فرق بين استخدام الأرقام المطلقة والنسبية في قياس التغير ، ففي الحالة الأولى يتوقف قياس التغير على الوحدات المستخدمة في القياس وفي بعض الأحيان يردى إلى مقارنات خاطئة فإذا نظرت إلى الشكل التالى :



يمكنك ملاحظة أن أعداد الأغنام (فى الخط العلوى) وأعداد الماشية إذا قورنت سويا يظهر فيها النمو الأسرع للأغنام والتذبذب بصورة أكبر من الماشية من سنة لأخرى ، وفى واقع الأمر يبدو من الصعب مقارنة أعداد الأغنام بأعداد الماشية بصورة مباشرة لأن الوحدات المستخدمة مختلفة من حيث أهميتها الاقتصادية واستهلاكها من الأعلاف مثلا ، وبالتالي يفضل التحويل إلى وحدات حيوانية حيث تساوى الوحدة الحيوانية (واحدة من الماشية) وسبعة من الأغنام ويخفف الخط الذى يمثل الأغنام إلى أسفل ويقل فيه ظهور التذبذب من سنة لأخرى ، كذلك الحال فى مقارنة الانتاج الصناعى وتطوره لابد من تحويل الكميات المنتجة إلى قيمة مالية ومن الأفضل مقارنة النسب المئوية فى مثل هذه الحالات حيث لاتظهر فيها أهمية الوحدات المستخدمة على النحو السابق ، وعلى سبيل المثال إذا حسب النمو النسبى فى أعداد الأغنام فى اسكتلندا المبين فى الشكل السابق لن يتغير سواء حسب من خلال أعداد الأغنام أو بالوحدات الحيوانية لأنه تحول إلى نسب مئوية ، ويسهل عندئذ مقارنته بالتغير النسبى فى أعداد الماشية . ففى خلال الفترة من ١٩٥٦ إلى عام ١٩٦٠ كان هذا التغير فى حالة الأغنام ١١,٧٪ وفى حالة الماشية ١٤,٨٪ ولا يظهر هذا التغير النسبى فى الحالتين معا بشكل يمكن مقارنته خلال الشكل المرسوم فى الصفحة السابقة الذى يبين التغير العددى وحده .

- الأرقام القياسية :

وهى إحدى الطرق المستخدمة فى مقارنة التغيرات النسبية خلال فترة زمنية معينة ، وتقوم على تحديد سنة أساس تقارن بها التغيرات التى تحدث فى كل السنوات التالية وتعتبر سنة الأساس هذه تمثل الرقم ١٠٠ ، وتقاس التغيرات بنسبتها إلى سنة الأساس مئويا .

ويبين المثال التالى والمبين فى الجدول المرفق نموذجاً لحساب الأرقام القياسية للتغيرات فى أعداد الماشية والأغنام فى اسكتلندا خلال الفترة من ١٩٤٦ إلى ١٩٦٦ .

الأغنام		الماشية		السنة
الرقم القياسي	الأعداد بالآلاف	الرقم القياسي	الأعداد بالآلاف	
١٠٠	٦٩٥٤	١٠٠	١٤٧٢	١٩٤٦
٩٨	٦٧٣١	١٠٢	١٤٩٩	١٩٤٨
١٠٦	٧٣٣٧	١١٠	١٦١٦	١٩٥٠
١٠٥	٧٢٧٣	١٠٧	١٥٧٦	١٩٥٢
١٠٧	٧٤٢٩	١١٦	١٧١٠	١٩٥٤
١٠٨	٧٥٢٥	١١٨	١٧٣٦	١٩٥٦
١١٤	٧٩٢٩	١٢٤	١٨٢٠	١٩٥٨
١٢١	٨٤٠٧	١٣٦	٢٠٠٣	١٩٦٠
١٢٤	٨٦٣٩	١٣٧	٢٠١٧	١٩٦٢
١٢٣	٨٥٣١	١٣٥	١٩٩٠	١٩٦٤
١٢٠	٨٣٧٧	١٤٢	٢٠٩١	١٩٦٦

ويحسب الرقم القياسي : بقسمة عدد الماشية عام ١٩٥٠ على نظيره عام

١٩٤٦ كما يلي :

$$١١٠ = ١٠٠ \times \frac{١٦١٦٠٠٠}{١٤٧٢٠٠٠}$$

وقيمة الأرقام القياسية في عنصرين هما استقلالها الكامل عن التأثير بأهمية

الأرقام أو القيم الأصلية والوحدات المستخدمة في القياس . فهي تعابير كل رقم

كنسبة مئوية لسنة الأساس ، ومن ثم تسهل مقارنة النمو أو التناقص في الظاهرة

خلال الفترة المشار إليها.

وبين الشكل التالي أن نسبة النمو في الماشية تزيد عن النمو في الأغنام على

الرغم من أن الأعداد المطلقة تظهر العكس ، كما يتميز استعمال الأرقام القياسية

بسهولة إجراء المقارنات دون الحاجة إلى جهد كبير في حساب النسب المئوية

لاختلافها فالرقم الذي يبلغ ١٣٦ معناه نسبة نمو مقدارها ٣٦٪ زيادة عن سنة

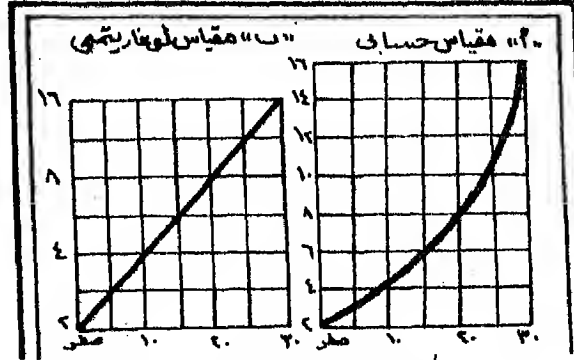
الأساس التي بدأ القياس منها ، وكذلك رقم ٢١٧ يعنى زيادة قدرها ١١٧٪ . أما رقم ٨٨ فمعناه حدوث نقص مقداره ١٢٪ والسؤال هنا هو هل من الضروري أن تكون سنة الأساس هي السنة الأولى على النحو السابق ؟ والإجابة أنه في الامكان اختيار أى سنة من السلسلة الزمنية ولكن إذا حدث هذا فربما تتقابل الخطوط أو تنقطع عند هذه السنة المختارة (مثل الخطوط التي تمثل الأرقام القياسية للزيادة في الأغنام والماشية في حالة المثال السابق) ويكمن السبب في أن كلا من الرقمين القياسيين المستعملين هذه السنة المختارة يساوى ١٠٠ .



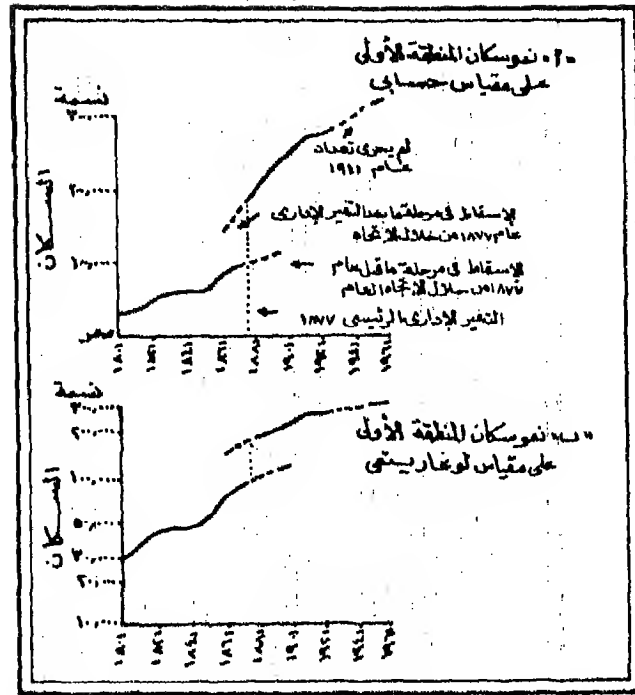
وأهم ما يؤخذ على الأرقام القياسية هو أنها تقيس مدى التغير بالنسبة لسنة معينة هي نقطة البداية والتي تعتبر مساوية لـ ١٠٠ ، وبالتالي لا يمكن عن طريقها المقارنة بين سنتين متاهتين في سلسلة زمنية معينة ، وعلى سبيل المثال في الحالة السابقة ارتفعت الأرقام القياسية للأغنام والماشية في اسكتلندا بين عامي ١٩٥٦ ، ١٩٥٨ بنفس القيمة (من ١٠٨ إلى ١١٤ ، ومن ١١٨ إلى ١٢٤ على الترتيب) ، وكانت درجة الانحدار في الشكل المرسوم لهما واحدة في التاريخين ، غير أن الزيادة في الأرقام القياسية بمقدار ست نقاط في الحالة الأولى على القيمة ١٠٨ تمثل ارتفاعا بنسبة مئوية مقدارها ٥,٦٪ تقريبا على حين لا تمثل الست نقاط نفسها على القيمة ١١٨ في حالة الماشية سوى زيادة مقدارها ٥,١٪ فقط .

المقاييس اللوغاريتمية :

ويبين هذا النوع من المقاييس التغير النسبي الذى يحدث فى ظاهرة ما أو أكثر خلال فترة زمنية أو بين تاريخين محادين ، ويختلف المقياس اللوغاريتمى عن المقياس الحسابى العادى على النحو الذى يبينه الشكل التالى :



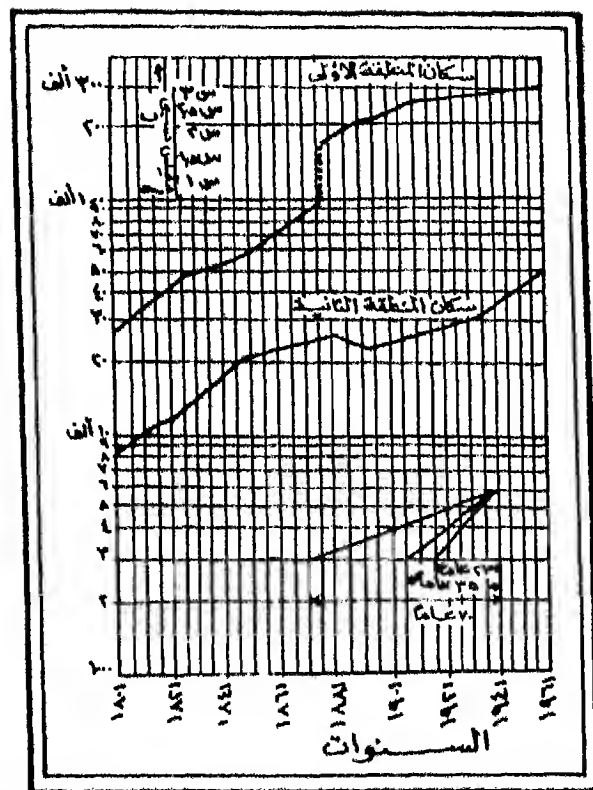
وكما هو واضح من الشكل تظهر الاختلافات على المقياس الحسابى على شكل قيم ثابتة (بحيث تتساوى قيمة التغير العدى باستمرار وهذا فى حقيقة الأمر غير حقيقى لأن التغير الذى يساوى ٢ فى الحالة السابقة لا يتساوى فى قيمته إذا نسب لكل رقم (تختلف $\frac{2}{3}$ عن $\frac{2}{4}$ عن $\frac{2}{8}$ وهكذا) . أما التغير على المقياس اللوغاريتمى فيكون نسبيا ومن خلال فئات ثابتة (يساوى ١ ، ٢ ، ٤ ، ٨ فى المثال السابق بحيث ترتفع قيمة التغير تدريجيا مع كل زيادة ، ففي الحالة الأولى تساوى ١ ، والثانية ٢ ، والثالثة ٤ ، وهكذا على الرغم من ثبات طول المسافة على المقياس). وتستعمل الأشكال البيانية نصف اللوغاريتمية فى توقع التغيرات التى تحدث فى ظاهرة معينة خلال سلسلة زمنية متعاقبة ، وترسم فيها على أوراق خاصة على المحور الرأسى مقاييس لوغاريتمية وعلى المحور الأفقى السنوات أو الفترات الزمنية بمقياس حسابى (أما إذا كان المحوران بمقياسين لوغاريتميين سمى الشكل لوغاريتمى مزدوج) . وتظهر الأشكال التى تحدث الزيادة فيها بمعدل نسبى ثابت فى كل فترة زمنية (مثل التضاعف كل عشر سنوات على النحو المبين فى الشكل التالى :



شكلان يوضحان الزيادة التي تحدث بين سكان يتضاعفون كل عشر سنوات على مقياسين حسابي ولوغاريتمي .

ففي هذين الشكلين يظهر النمو السكاني في صورة منحنى سريع الانحدار على المقياس الحسابي وفي صورة خط مستقيم مائل على المقياس نصف اللوغاريتمي، وتبين درجة الانحدار بين أى نقطتين على هذا الخط المستقيم بصورة مباشرة على ورقة الرسم البياني نصف اللوغاريتمي معدل التغير النسبي في الظاهرة موضع الدراسة .

وعلى سبيل المثال يمكن تمثيل مجموعة من الأرقام تبين الزيادة السكانية في منطقتين جغرافيتين بين عام ١٨٠١ ، ١٩٦١ كما هي في الجدول التالي على النحو الموضح في الشكل المبين في الصفحة التالية :



سنة التعداد	سكان المنطقة الأولى	سكان المنطقة الثانية	سنة التعداد	سكان المنطقة الأولى	سكان المنطقة الثانية
١٨٠١	٨٦٨	٢٨٨٠١	١٨٩١	٢٣٧٠	٢١٣٨٧٧
١٨١١	١٠١٧	٣٤٠٣٠	١٩٠١	٢٤٩٣	٢٣٩٧٤٣
١٨٢١	١١٣٨	٤٠١٩٠	١٩١١	٢٧٧١	٢٥٩٩٠١
١٨٣١	١٤٢٨	٥٠٢٢٠	١٩٢١	٢٨٧٧	٢٦٢٦٢٤
١٨٤١	١٨٣٥	٥٢١٦٤	١٩٣١	٣٠٦٤	٢٦٧١٨٩
١٨٥١	٢١٨١	٥٧٤٠٧	١٩٤١	-	-
١٨٦١	٢٢٨٣	٧٤٦٩٣	١٩٥١	٤٥٣٠	٣٠٦٠٠٨
١٨٧١	٢٤٣٦	٨٦٦٢١	١٩٦١	٥١٨٥	٣١١٨٩٩
١٨٨١	٢٦٣٨	١٨٦٥٧٥			

ويبين تمثيل النمو السكاني على مقياس حسابي للمنطقة الأولى أن الزيادة السكانية أكثر سرعة بعد عام ١٨٧٧ حيث عدلت الحدود الإدارية مشيراً بذلك إلى أن التغير السريع تبع التعديل الإداري وذلك على النحو المبين في الشكل (أ) ، ويلاحظ أنه عند محاولة إسقاط السكان في أي فترة لاحقة لعام ١٨٧٧ سيتأثر الإسقاط بالرسم البياني بحيث يصل إلى رقم أكبر من الحقيقي . أما إذا استند الإسقاط إلى الفترة السابقة فسينتج عنه رقم أقل .

وفي نفس الوقت يبين استخدام المقياس نصف اللوغاريتمي كما في الشكل (رقم ب) أنه لا خلاف في معدلات التغير السكاني قبل عام ١٨٧٧ وبعده لأن المعدل مرتبط بحجم السكان في كل حالة .

والآن إذا نظرت إلى الشكل المبين في الصفحة السابقة والذي يظهر فيه التغير في نمو السكان في منطقتين جغرافيتين تتفاوت أحجامهما السكانية بصورة كبيرة مثلما هو الحال في مدينة كبيرة وقرية فإنه يمكن باستخدام المقياس نصف اللوغاريتمي الذي يعرض التغيرات النسبية وليست العددية إجراء المقارنة بين معدلات التغير في كل حالة بالأحرى .

فالموضح أن كلا من المنطقة الأولى والثانية بلغت معدلات الزيادة السكانية فيها نفس المستوى خلال الفترة من ١٨٠١ إلى ١٨٣١ حيث تسير المنحنيات في الشكل بصورة متوازية تقريبا . أما فيما بين عامي ١٨٣١ ، ١٨٥١ فإن المنطقة الثانية نمت بصورة أسرع من الأولى (وذلك على الرغم من أن مقدار الزيادة في الحالة الثانية لم يتعد ألف نسمة وفي الحالة الأولى كان سبعة آلاف نسمة) وفيما بين ١٨٥١ وحتى عام ١٨٨١ ازداد سكان المنطقة الأولى بمعدلات أكبر وهكذا ويمكنك أن تلاحظ في الشكل على المحور الرأسى المسافات الفاصلة بين الأرقام (١٠٠٠ - ٢٠٠٠) ، (٣٠٠٠ - ٦٠٠٠) ، (٤٠٠٠ - ٨٠٠٠) ، (٤٠٠٠٠ - ٨٠٠٠٠) متساوية أو بمعنى آخر فإن المسافات الفاصلة بين كل زوجين من الأرقام تكون النسبة بينهما ٢:١ متساوية أو بـ جـ على المقياس النسبى . كذلك فإن المسافة الفاصلة بين أى زوجين من الأرقام تكون نسبتها ٣:١ متساوية (المسافة أـ جـ على المقياس النسبى) ، بصورة عامة يمكن القول أن المسافات الفاصلة بين أى قيمة وليرمز لها بالرمز ن وحتى الرقم أ تكون متساوية أى ٢ : ١ أو ٣ : ١ أو ٤ : ١ ولهذا إذا رغب الفرد فى معرفة مقدار التغير النسبى بين السكان خلال الفترة الفاصلة بين أى تاريخين فما عليه إلا قياس المسافة من بداية الرقم ١ على الدورات اللوغاريتمية (١ ، ١٠ ، ١٠٠) وذلك على المقياس النسبى المبين فى أعلى الشكل).

وهناك طريقة أخرى يمكن بها قياس معدلات النمو السكانى من خلال الرسم البيانى ولكنها أقل دقة وتعتمد على مقارنة درجات الانحدار حيث أتضح أن معدل زيادة مقداره ٣٪ سنويا يؤدي إلى تضاعف السكان كل ٢٣ سنة ، وحينما يبلغ المعدل ٢٪ يتضاعفون كل ٣٥ سنة وعند ١٪ كل ٧٠ ، وبناء على ما سبق يمكن ملاحظة أن المنطقة الأولى تراوحت زيادة سكانها بين ١ ، ٢٪ سنويا خلال معظم القرن ١٩ وقلت معدلاتها عن ١٪ سنويا خلال القرن العشرين .

نقطة أخيرة تتعلق باستخدام المقياس اللوغاريتمى هى أنه يتفق مع السلاسل الزمنية التى يحدث فيها نمو الفلاحة بطريقة الربح المركب فمثلا معدل النمو

الاقتصادى الذى يبلغ ٣٪ فى دخل الفرد الأمريكى يختلف تماماً عن نفس المعدل فى نمو دخل الفرد المصرى أو الهندى مثلاً .

ثانياً : الاتجاهات :

يتضح من دراسة التغيرات التى تتأب ظاهرة ما خلال الزمن إما نموها أو تناقصها أو تعرضها للتذبذب بين الزيادة والنقص ، ويمكن تقسيم الظواهر من حيث تطورها خلال السلاسل الزمنية إلى ثلاث مجموعات هى :

- ١- ظواهر يبدو فيها اتجاه عام لنوع من أنواع التغير .
- ٢- ظواهر تتسم بذبذبات يومية أو فصلية تأخذ صورة دورات محددة تختلف بمقتضاها من وقت لآخر .
- ٣- ظواهر تتغير بصورة عشوائية أو غير منتظمة .

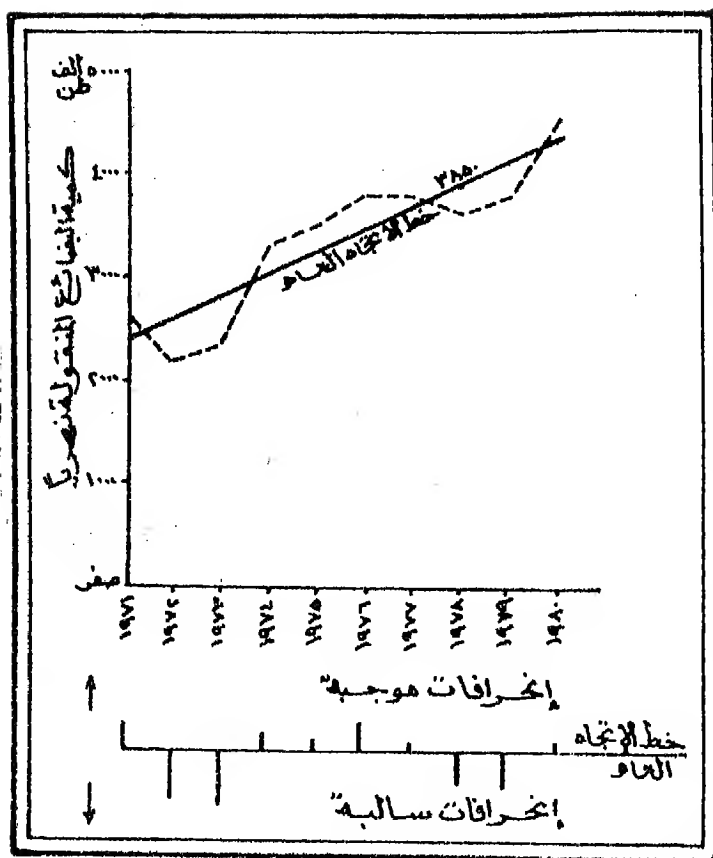
وإذا نظرت إلى الأرقام المبينة فى الجدول التالى والتى تبين تطور كمية البضائع المنقولة نهرياً فى مصر (بالألف طن) خلال السنوات من ١٩٧١ إلى ١٩٨٠ فإن الاتجاه العام الظاهر فيها هو الزيادة المستمرة والتى تتخللها بعض الذبذبات الواضحة فى بعض الأحيان من سنة إلى أخرى ، والآن كيف يمكن استخلاص بعض الحقائق الكمية من هذا الجدول ؟

السنة	الكمية (ألف طن)	انصاف المتوسطات	السنة	الكمية (ألف طن)	انصاف المتوسطات
١٩٧١	٢٦٣٥		١٩٧٦	٣٧٣٦	
١٩٧٢	٢١٨٨		١٩٧٧	٣٧٦١	
١٩٧٣	٢٢٩٣	٢٧٦٤	١٩٧٨	٣٥٤٨	٣٨٥٠
١٩٧٤	٣٢٦٠		١٩٧٩	٣٧٧٠	
١٩٧٥	٣٤٤٤		١٩٨٠	٤٤٣٤	

والخطوة الأولى فى مثل هذه الحالة هى محاولة رسم خط بياني يوضح الاتجاه العام للتغير فى نقلات البضائع النهرية ، ويتم ذلك بحساب أنصاف المتوسطات أى حساب متوسط نصف عدد سنوات السلسلة الزمنية ، ولما كانت هذه السلسلة تشمل عشر سنوات فيحسب متوسط السنوات الخمس الأولى من ١٩٧١ إلى ١٩٧٥ ، ثم متوسط السنوات الخمس التالية من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٠ وهما ٢٧٦٤ ، ٣٨٥٠ على الترتيب ويرسم بعد ذلك خط أفقى على ورقة الرسم البياني توضح عليه السنوات ومحور رأسى تبين عليه كميات البضائع المنقولة بالطن ، ولما كانت أنصاف المتوسطات مأخوذة لكل خمس سنوات فإن الخطوة الأولى لرسم خط الاتجاه العام هى تعيين موقع القيمة ٢٧٦٤ والقيمة ٣٨٥٠ بحيث توقع الأولى تجاه عام ١٩٧٣ باعتباره يمثل السنة المتوسطة بين السنوات الخمس الأولى، والثانية تجاه عام ١٩٧٨ حيث متوسط السنوات الخمس التالية ويتم التوصيل بين هاتين النقطتين بخط يحدد الاتجاه العام للتغيرات فى نقلات البضائع .

وعندئذ يطرح تساؤل مؤداه هل تأخذ هذه الذبذبات صورة عشوائية أو تأخذ نمطا محددًا ، وإذا لاحظت من الشكل الانحرافات الموجبة والسالبة عن الاتجاه العام فإن النتيجة تكون كما يلى : + - - + + + + - - + ، ومن الواضح أن التتابع بدأ موجبا فى عام واحد ثم سالبا فى عامين ثم موجبا فى أربعة أعوام ثم سالبا مرة أخرى فى عامين وانتهى موجبا فى العام الأخير . إذن فالتغيرات تبادلية بين الموجب والسالب ، ولكنها ليست منتظمة من حيث عدد السنوات التى تحدث فيها .

ويمكن أن تطبق طريقة المتوسطات المتحركة لتقليل درجة عدم الانتظام وزيادة الانتظام فى الذبذبات بأخذ متوسطات كل مجموعة من السنوات ولتكن ثلاث سنوات مثلا بحيث يحدث تداخل بينها وذلك كما يلى :



السنة	القيمة	المتوسطات المتحركة كل ٣ سنوات
١	أ	
٢	ب	
٣	ج	$\frac{أ + ب + ج}{٣}$
٤	د	$\frac{ب + ج + د}{٣}$
٥	هـ	$\frac{ج + د + هـ}{٣}$
٦	و	$\frac{د + هـ + و}{٣}$

ويمكن من خلال المتوسطات رسم شكل بياني يوضح فيه الاتجاه العام ومدى التذبذبات في قيم المتوسطات وبصورة عامة يراعى عند تحليل السلاسل الزمنية بهذه الطريقة ما يلي :

(١) أن السلاسل الزمنية لا تحتوى كلها على عنصر الدورية فقد تظهر المتوسطات المتحركة وجود اتجاهات قصيرة المدى من الزيادة أو النقص مثلاً على عكس الاتجاه العام نحو الزيادة سابق الإشارة إليه ، وأهم فائدة للمتوسطات المتحركة أنها تقلل من حدة التذبذبات الشديدة في توزيع القيم .

(٢) إذا تبين وجود دورات معينة زيادة أو نقصاً فإن هذه الدورات تتوقف إلى حد كبير على عدد السنوات التي يحسب متوسطها إذا كانت ثلاث مستختلف عن الخمس أو السبع مثلاً .

(٣) يمكن استخدام نخط الاتجاه العام في إسقاط الظاهرة مستقبلاً ، يجب أن يتم ذلك في ضوء شروط محددة هي ثبات تأثير كل العوامل في تطور الظاهرة في الماضي خلال السنوات التي سيتم الإسقاط خلالها في المستقبل .

خطوط الاتجاه العام بطريقة المربعات الصغرى :

يرسم خط الاتجاه العام بطريقة تقلل بقدر الامكان من مدى انحرافات توزيع القيم حوله . وقد سبقت الاشارة إلى طريقة انصاف المتوسطات وهى تنسم بسرعة حسابها واستعمالها لأغراض مختلفة . ولكن يمكن استعمال طريقة أخرى هى المربعات الصغرى للتقليل من مجموع مربعات انحرافات القيم عن خط اتجاهها العام . وأول خطوات هذه الطريقة استخدام المربعات الصغرى ثم توقيع نتائجها بعد ذلك الأمر الذى يتطلب حسابات أكثر .

وتقوم فكرة رسم أى خط بيانى مستقيم على معادلة الخط المستقيم والتى تأخذ الصيغة : $ص = م س + ج$ حيث تكون $س$ ، $ص$ هى المتغيرات و $م$ ، $ج$ هى الثوابت التى تحدد انحدار الخط وتقطع المحور الصادى . ومن ثم فإن كل خط ما هو إلا مركب من قيم $م$ ، $ج$. وعندما تعرف هذه القيم يمكن رسمه بسهولة بتوقيع هاتين النقطتين والتوصيل بينهما .

وتكمن المشكلة فى تحديد قيمة كل $م$ ، $ج$ من خلال قيم $ص$ الموزعة خلال فترات زمنية معينة (وهى المحور السينى الذى يظهر السنوات) . فإذا أخذت نقطة الوسط خلال الفترة الزمنية باعتبارها صفر ورمز لها بالرمز $س = صفر$ فيمكن معرفة الانحرافات عنها كما يلى :

تطور سكان امريكا الشمالية ١٩٢٠ - ١٩٦٠

السنوات	عدد العقود من منتصف الفترة (س)	السكان بالمليون (ص)	س ^٢	س ص
١٩٢٠	٢-	١١٧	٤	٢٣٤-
١٩٣٠	١-	١٣٤	١	١٣٤-
١٩٤٠	صفر	١٤٤	صفر	صفر
١٩٥٠	١+	١٦٦	١	١٦٦
١٩٦٠	٢+	١٩٩	٤	٣٩٨
		بجـ (ص) ٧٦٠	بجـ س ^٢ ١٠	بجـ س ص ١٩٦

فعام ١٩٤٠ يمثل نقطة الوسط حيث يقع قبله ٢٠ عاما وبعده أيضا نفس

الفترة وعلى ذلك تكون

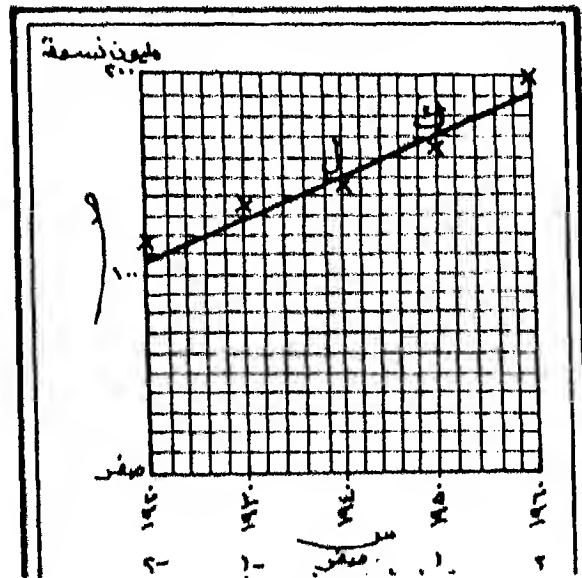
$$\text{قيمة م} = \frac{\text{مجموع ص}}{\text{مجموع س}} = \frac{١٩٦}{١٠} = ١٩,٦$$

$$\text{وقيمة ج} = \frac{\text{مجموع ص}}{\text{ن}} = \frac{٧٦٠}{٥} = ١٥٢$$

وهنا تصبح المعادلة: ص = ١٩,٦ س + ١٥٢

ويمكن بعد ذلك رسم الخط بحساب موقع نقطتين من خلال المعادلة السابقة

وأسهل نقطتين في حسابهما (ك، ل) في الشكل التالي:



ثم سكان أمريكا الشمالية (١٩٢٠-١٩٦٠)

عندما تكون س = صفر

فإن ص = م صفر + ج = ١٥٢ حسب المعادلة في الصفحة السابقة

وعندما تكون س = ١

فطبقاً للمعادلة السابقة نحصل على قيمة س على أنها

$$\text{م} \times ١ + \text{ج} = \text{م} + \text{ج}$$

$$١٧١,٦ = ١٥٢ + ١٩,٦ =$$

وفى الحالة الأولى وقعت قيمة ل عندما كانت س = صفر على المحور الأفقى أى عند عام ١٩٤٠ ونصعد إلى أعلى حتى نصل للقيمة ١٥٢ ، وفى الحالة الثانية وقعت قيمة ك عندما تكون س = ١ عند العام ١٩٥٠ وهى تساوى ١٧١,٦

خطوط الاتجاهات للسلاسل اللوغاريتمية :

حسبت الاتجاهات فى الحالات السابقة استنادا إلى فرضية مؤداها أن التغير يتم فى خط مستقيم ، غير أن الملاحظ فى كثير من الأحيان أن التغير يحدث بصورة أسية (الدالة الأسية ٢ ، ٤ ، ٨ ، ١٦) وبالتالي يستخدم المنحنى اللوغاريتمى كبديل للخط المستقيم فإذا كان لدينا توزيعا نظريا كما يلى :

السنة	١	٢	٣	٤	٥
العدد (الأرقام)	١	٣	١٠	٢٠	٨٠

والفرق الوحيد فى هذه الحالة هو استعمال لوغاريتمات القيم بدلا من الأعداد المطلقة على النحو التالى :

السنوات	المحرف عدد السنوات عن النصف (س)	العدد (ص)	س	لو ص	س لو ص
١٩٢٠	٢-	١	٤	صفر	صفر
١٩٣٠	١-	٣	١	٠,٤٨	٠,٤٨
١٩٤٠	صفر	١٠	صفر	١,٠	صفر
١٩٥٠	١	٢٠	١	١,٣	١,٣
١٩٦٠	٢	٨٠	٤	١,٩	٣,٨
			بحر س	بحر لو ص	بحر س لو ص -
			١٠	٤,٦٨	٤,٦٢

وتتغير معادلة المربعات الصغرى عندئذ لتأخذ الصورة :

$$\text{لو ص} = \text{م س} + \text{ج حيث م} = \text{بحر (س لو ص)} \div \text{بحر س} \times ٢ ، \text{ج} = \text{بحر (بحر لو ص)} \div \text{بحر س}$$

وبالتطبيق تكون :

$$م - ٤,٦٢ = ٠,٤٦٢ - ج, \quad ٠,٩٤ = \frac{٤,٦٨}{٥}$$

والمعادلة المطلوبة هي : لو ص = ٠,٤٦ س + ٠,٩٤

وبين الشكل التالي توقيع هذا الرسم البياني :



———— الفصل الحادى عشر ————

التوزيعات الإحتمالية

- الإحتمالات
- قوانين الإحتمالات
- ١ - قوانين الجمع
- ٢ - قانون الضرب
- التوزيعات الاحتمالية
- توزيع ذات الحدين
- الاحتمالات والتوزيعات التكرارية
- التوزيع الإحتمالى المعتدل
- خصائص التوزيع المعتدل

الفصل الحادى عشر

التوزيعات الاحتمالية

بدا فى الفصول السابقة مدى الإهتمام بالاحصاء الرسمى والذى يميل إلى حساب مؤشرات معينة يمكن من خلالها وصف البيانات والتعرف عليها بصورة مختصرة . ولكن ذلك يعتبر غير كاف فى معظم الأحوال للتعامل مع كل البيانات الجغرافية ، فقد يرغب الباحث فى تقدير أحجام واستدارة الحصى على أحد الشواطئ ، ولا يمكنه أن يحصى كل أفراد الظاهرة فلا حل سوى الحصول على عينة ، وعليه أن يجيب على مجموعة من الأسئلة تتصل بحجم هذه العينة والطريقة التى يحصل بها عليها ، ومدى الثقة فى بياناتها وإمكان تقدير خصائص معينة منها يمكن الركون إلى تعميمها على الشاطئ كله . وفى بعض الأحيان قد يكون لدى الباحث مجموعة من البيانات تتعلق بمناطق متباعدة - مثل استخدامات الأراضى أو إنتاجية المحاصيل فى مناطق مختلفة الانحدارات أو التربات - ويريد أن يرى إذا كانت أوجه التشابه أو الاختلاف فى هذه البيانات ترجع إلى تشابه أو تباين حقيقى أم هى مجرد صدفة بحتة . كما قد يرمى إلى تحديد العلاقة الرياضية الموجودة بين متغيرين يؤثر أحدهما فى الآخر (مثل حجم سكان مدينة معينة وعدد أنواع المحلات التجارية فى قلبها التجارى) بما يمكنه فى هذه الحالة أن يتوقع كيف يؤثر التغير فى واحدة من الظاهرتين على التغير فى الظاهرة الأخرى . ومثل هذه المشكلات الجغرافية من الصعب الوصول فيها إلى نتيجة محددة تماما نظرا للطبيعة الخاصة للعلاقات المتبادلة بين العوامل التى تؤثر فى ظاهرة ما والظاهرة نفسها ، ولكن فى الإمكان من الناحية الإحصائية حساب درجة الدقة أو الثقة الموجودة فى بيانات معينة أمكن الحصول عليها . وتسمى المفاهيم والأساليب الإحصائية التى يمكن عن طريقها الوصول إلى هذه الأغراض باسم "الإحصاء الاحتمالى" ، وسينصب هذا الفصل على معالجة هذا الموضوع .

وربما يجد القارئ نفسه إزاء بعض النقاط التى تبدو بعيدة عن مشكلات الجغرافيا أحيانا ، ولكن لاشك أن استيعاب هذه الأساليب التى تبدو فى ظاهرها غير حفرافية يساعد كثيرا فى فهم الطرق التى تعالج المشكلات الجغرافية .

الاحتمالات :

يعرف الاحتمال بأنه التكرار النسبى الذى يحدث بمقتضاه حدث معين فى الوقت الحالى أو فى المستقبل وعلى المدة الطويل . وهو يقاس عادة بمقياس يتراوح بين صفر (الذى يعنى استحالة الحدوث) وواحد صحيح (الذى يعنى حدوثا مؤكدا) وعلى سبيل المثال إذا أُلقيت قطعة معدنية على منضدة فلإن احتمال الحصول على أحد وجهيها (الكناية) هو ٥٠ مرة واحتمال الحصول على الوجه الآخر (الصفر أو النسر) فيكون احتمال الحصول على كناية $\frac{٥٠}{١٠٠} = ٠,٥$ واحتمال الحصول على الصفر $\frac{٥٠}{١٠٠} = ٠,٥$ ويعبر عن ذلك رياضيا كما يلى :

س (كتابة) ، ص = (صفر) = ٠,٥

وكذا يمكنك أن تجد فى الأمثلة الآتية نموذجا للاحتمالات :

س (الوفاة) = ١ (معنى ذلك أن ١٠٠ شخص من مائة سوف يموتون - فالموت مؤكدا حتما) .

ص (مصادقة القطط للفران) = صفر (ومعنى ذلك أن القطط من المستحيل أن تعقد صداقة مع الفران) .

وبناء على ما سبق يجب التأكيد على نقطتين هما :

أ- أن معرفة درجة تكرار حدوث الحدث على المدى الطويل ربما لا يقدم سوى مؤشرا محدودا عن مدى حدوثه فى المدى القريب. ولإيضاح ذلك إذا كنت تلعب لعبة النرد (الطاولة) وأُلقيت الزهر خمس مرات وحصلت على ما تريده فإنه فى المرة السادسة ربما أيضا تحصل على ما تريد من الأوجه بنفس الدرجة التى تصل لها إذا ما كنت قد خسرت خمس مرات ، ومعنى ذلك أن الوجه الذى ستحصل عليه فى المرة السادسة يتساوى فى حالتي الفوز والخسارة.

ب- إذا عرفت احتمال حدوث ظاهرة معينة لفترة طويلة فإن توقع حدوثها بعد ذلك يكون أكثر دقة . فعلى سبيل المثال إذا لقيت قطعة عملة معدنية ١٠٠٠ مرة فإن نسبة الكتابة إلى الصفر ستقترب أكثر من التوزيع بالصورة ٥٠٪ ، ٥٠٪ إما إذا لقيتها ١٠٠ مرة فإن نسبة الاقتراب ستكون أقل وستصبح أقل بكثير إذا ألقى عشر مرات فقط .

تطبيق :

(١) إذا كانت نسبة المواليد الذكور تبلغ ١٠٦/١٠٠ من الاناث .

أ - ما هو احتمال ولادة طفل تالي ذكر .

ب- ما هو احتمال ولادة طفلة تالية انثى .

ج- ما هو احتمال ولادة الطفل إما ذكر أو انثى .

(٢) إذا لقيت زهر النرد ٦٠٠ مرة فكم مرة يمكنك أن تحصل على ٦ (تمثل الستة

أحد الأوجه التي تتوزع بينها الأوجه المختلفة وعددها ستة أوجه هي ١ ،

٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ .

قوانين الاحتمالات :

١ - قانون الجمع :

إذا القى الزهر ٦٠٠ مرة فإن الواحد سيظهر أمامك ١٠٠ مرة والاثنين

١٠٠ مرة أخرى وهكذا . ولهذا فإن احتمال الحصول على الواحد أو الاثنين هو

٢٠٠ مرة وبمعنى آخر :

$$\frac{1}{3} + \frac{1}{6} + \frac{1}{6} = \frac{100}{600} + \frac{100}{600} = \frac{200}{600} \text{ (أو } \frac{1}{3} \text{ أو } \frac{2}{6} \text{)}$$

وبصفة عامة يمكن القول أن احتمال حدوث أى حدثين مستقلين عن

بعضهما نحصل عليها بجمع احتمال حدوث كل واحد منهما على حدة .

مثال :

من دراسة عن متوسطات الانتاج الزراعى للفاكهة والخضر خلال مائة عام

مضت وجدت أن انخفاضاً كبيراً فى المتوسط حدث :

فى خمس سنوات بسبب الصقيع - فى ٤ سنوات يسبب الجفاف فى الصيف - وفى سبع سنوات بسبب العواصف الترابية فى الربيع إذا فرضت أنه لا يوجد تغيير كلى فى هذه الظروف فما هى احتمالات انخفاض المحصول نتيجة لأى سبب من هذه الأسباب ؟

الحل :

$$س (بسبب الصقيع) = \frac{5}{100} = 0,05$$

$$س (بسبب الجفاف) = \frac{4}{100} = 0,04$$

$$س (بسبب العواصف) = \frac{7}{100} = 0,07$$

ولهذا فإنه فى ظل عدم وجود ارتباط بين حدوث هذه الأحوال المناخية الثلاث فإن الاحتمالات (أما بسبب الصقيع أو الجفاف أو العواصف)

$$0,16 = 0,07 + 0,04 + 0,05$$

وبمعنى آخر فإن انخفاض إنتاجية المحاصيل المذكورة لأى سبب من الأسباب سالفة الذكر من المحتمل أن يحدث فى ١٦ سنة من مائة سنة على الرغم من أن البيانات لا تقدم مؤشرا حول متى يحدث ذلك .

٢ - قانون الضرب :

إذا القى زهران للنرد (الطاولة) سويا فإننا سنحصل منهما على ٣٦ وجها يمكن وضعها فى الجدول التالى :

كل النتائج التى يمكن الحصول عليها من إلقاء زهرى النرد سويا

١،٦	٢،٦	٣،٦	٤،٦	٥،٦	(٦،٦)
١،٥	٢،٥	٣،٥	٤،٥	٥،٥	(٦،٥)
١،٤	٢،٤	٣،٤	٤،٤	٥،٤	(٦،٤)
١،٣	٢،٣	٣،٣	٤،٣	٥،٣	(٦،٣)
١،٢	٢،٢	٣،٢	٤،٢	٥،٢	(٦،٢)
١،١	٢،١	٣،١	٤،١	٥،١	(٦،١)

وكل زوج من هذه الأرقام له نفس الفرصة فى الظهور إذا كان الزهران

يتم القاؤهما بجرية أو دون عوائق . ولذلك فإن احتمال الحصول على ٦ ، ٦ = $\frac{1}{36}$

أو ٠,٢٨ . ويمكن حساب ذلك على النحو التالى :

$$\text{س (ستة)} = \frac{1}{6}$$

$$\text{س (٦ ، ٦)} = \frac{1}{6} \times \frac{1}{6} = \frac{1}{36}$$

وبالتالى فإن احتمالات حدوث حدثين أو أكثر مع بعضهما إما فى وقت

واحد أو بالتتابع يمكن الحصول عليها بضرب احتمالات هذه الأحداث فى بعضها .

مثال :

إذا استخدمت بيانات إنتاج محاصيل الخضر والفاكهة السابقة فإن احتمال

حدوث انخفاض فى الإنتاجية لكل الأسباب مجتمعة هى :

$$\text{س (المهبوط فى سنة واحدة)} = ٠,١٦$$

$$\text{وعلى ذلك فإن س (العامين متتاليين)} = ٠,١٦ \times ٠,١٦ = ٠,٠٢٥٦$$

(على فرض أن الظروف فى سنة ما لا تؤثر فى التالية لها) .

ونخلص من ذلك إلى أن قانون الجمع ينطبق على أما / أو أى وضع من

الأوضاع على حين أن قانون الضرب ينطبق على هذا الوضع وذاك :

التوزيعات الاحتمالية :

إذا نظرت إلى الجدول السابق الخاص بنتائج لقاء الزهر وجمعت بكل

زوجين من الأرقام فإن النتائج ستكون كما يلى :

مجموع كل النتائج التى يمكن الحصول عليها من لقاء زهرى الترد سوبا

٧	٨	٩	١٠	١١	١٢
٦	٧	٨	٩	١٠	١١
٥	٦	٧	٨	٩	١٠
٤	٥	٦	٧	٨	٩
٣	٤	٥	٦	٧	٨
٢	٣	٤	٥	٦	٧

وتستطيع من هذا الجدول أن ترى أن طريقة واحدة فقط يمكن الحصول بها على ١٢ وطريقتين على ١١ (٥ + ٦ أو ٦ + ٥) وثلاث طرق للحصول على ١٠ (٤ + ٦ أو ٥ + ٥ أو ٦ + ٤) وهكذا ، وإذا عرفنا أن كل واحدة من هذه الطرق لها نفس احتمال الحدوث والذي يساوى $\frac{1}{36}$ فإن احتمال حصولنا على ٦,٦ = $\frac{1}{36}$ فقط واحتمال حصولنا على ١١ = $\frac{2}{36}$ وعلى ١٠ = $\frac{3}{36}$ وهكذا بتطبيق

قانون الجمع يمكن الحصول على باقى الاحتمالات لتكون جدولاً كما يأتى :

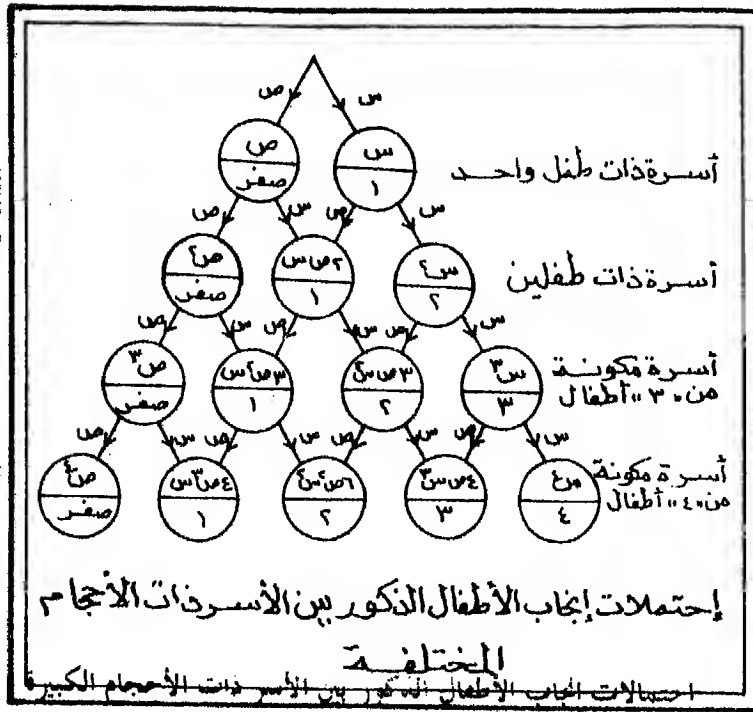
مجموع الوجهين	١٢	١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢
الاحتمال	$\frac{1}{36}$	$\frac{2}{36}$	$\frac{3}{36}$	$\frac{4}{36}$	$\frac{5}{36}$	$\frac{6}{36}$	$\frac{5}{36}$	$\frac{4}{36}$	$\frac{3}{36}$	$\frac{2}{36}$	$\frac{1}{36}$

ومثل هذا التوزيع يعرف بالتوزيع الاحتمالى ، ويمكنك ملاحظة أن مجموع كل هذه الاحتمالات = ١ الأمر الذى يعنى أنه من المؤكد أن لقاء الزهرين ينتج عنه كل هذه الاحتمالات لأن التوزيع يغطى أو يشمل كل النتائج الممكنة .

- توزيع ذا الحدين :

وهو واحد من أكثر التوزيعات الاحتمالية شيوعاً ويعنى تكرار حدوث الحدث حينما يكون لدينا فقط نتيجتين ممكنتين مثلما يحدث عند ولادة طفل فهو إما ذكر أو أنثى ، والاحتمالات هنا متساوية تقريباً (٥, ٥) لكل حالة إذا ما تجاهلنا العدد الأكبر قليلاً من الأطفال الذكور عن الإناث عند الولادة) ولكى يكون المثال عاماً سنرمز إلى احتمال ولادة ذكر بالرمز س واحتمال ولادة طفلة أنثى بالرمز ص وبالتالي فإن س + ص = ١ طالما أن هذه هى كل نتائج الولادة الممكنة .

فإذا كان لديك أسر مختلفة الأحجام لديها طفل وطفلتين وثلاثة وأربعة أطفال فإن الشكل التالى يبين احتمالات وجود الأطفال الذكور بين أفرادها .



فمن هذا الشكل يمكن معرفة إمكان وجود أطفال ذكور بين الأسر المختلفة من خلال الدوائر الواقعة أمام كل نمط من الأحجام . ويبين الجزء المكتوب في النصف العلوي من الدائرة احتمال وجود العدد الواقع في النصف الأسفل من الذكور لدى كل أسرة . فمثلا في الأسرة ذات الأطفال الثلاثة هناك احتمال لوجود طفلين من الذكور ٣ ص ٢ س ولكن كيف جاءت هذه القيمة من الشكل ، إذا نظرت ستجد أنك لفهمه لا بد من حركتين في وقت واحد من خلال الأسهم التي تبين احتمالات ولادة ذكر (س) أو أنثى (ص) . ولكي تصل إلى الدائرة المذكورة سلفا من الناحية اليمنى أو اليسرى هناك ثلاث طرق (٣ احتمالات) :

س	س	ص	ذكر	ذكر	أنثى
س	ص	س	ذكر	أنثى	ذكر
ص	س	س	أنثى	ذكر	ذكر

ويمكنك ملاحظة أن طريق الوصول للدائرة مر فى كل الحالات باحتمال وجود الذكور مرتين (س٢) والاناث مرة وحدة ومن خلال قانون الضرب السابق تكون ص \times س \times س = ص س٢ وبالتالي فإن مجموع الاحتمالات كلها = ص س٢ + ص س٢ + ص س٢ ثلاث مرات أى = ٣ ص س٢ (من خلال قانون الجمع).

تطبيق :

أكمل الأرقام فى مجموعة الدوائر السفلى من الشكل :
سوف تلاحظ أن الرموز النصف العلوى من الدوائر الأربعة يمكن وضعها جبريا فى الصورة :

$$\text{ص} + \text{س} = (\text{ص} + \text{س}) ١$$

$$\text{ص} ٢ + \text{ص} ٢ + \text{ص} ٢ = (\text{ص} + \text{س}) ٢$$

$$\text{ص} ٣ + \text{ص} ٢ \text{س} + \text{ص} ٢ \text{س} + \text{ص} ٢ \text{س} = (\text{ص} + \text{س}) ٣$$

$$\text{ص} ٤ + \text{ص} ٣ \text{س} + \text{ص} ٢ \text{س} ٢ + \text{ص} ٢ \text{س} ٢ + \text{ص} ٣ \text{س} + \text{ص} ٤ \text{س} =$$

وهذا الجزء الأخير هو الذى يمثل النصف العلوى من الدوائر الخمسة المشار

إليها :

وهكذا يبدو أن احتمالات الحصول على عدد من الأطفال الذكور أو الاناث يرتبط بعدد حالات الولادة (ن) أو يمكن أن يكون مجموع س ، ص مرفاعا إلى القوة ن (س + ص) . ويعرف ذلك باسم التوزيع ذو الحدين وله استخدامات كثيرة .

مثال :

ما هو احتمال وجود الأطفال الذكور فى أسرة مكونة من ستة أطفال
الاحتمالات لا يوجد أطفال = صفر طفل - واحد طفلين : ثلاثة أربعة : خمسة
ستة.

الحل :

(س + ص) ٦ وإذا حذفت الإشارات بين الحدود فيمكن بفك هذه الاحتمالات الحصول على :

ص ٦، ٦ ص ٥، ٥ ص ٤، ٤ ص ٣، ٣ ص ٢، ٢ ص ١، ١ ص ٠، ٠ ص ٥، ٥ ص ٦
ولكن إذا كانت س = ص = ٠، ٥ فإن الاحتمالات تكون :

٦(٠، ٥) ، ٦(٠، ٥) ٦(٠، ٥) ١٥ ٦(٠، ٥) ٢٠ ٦(٠، ٥) ١٥ ٦(٠، ٥) ٦(٠، ٥) ٦(٠، ٥)
لا يوجد ذكور ولد واحد ولدان ٣ أولاد ٤ أولاد ٥ أولاد ٦ أولاد

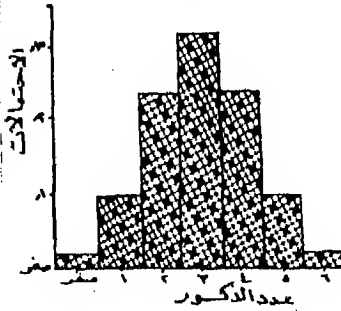
$$\frac{1}{64} = \frac{1}{6(2)} = 6(5)$$

فإن هذه الاحتمالات تكون

$$\frac{1}{64} \quad \frac{6}{64} \quad \frac{15}{64} \quad \frac{20}{64} \quad \frac{15}{64} \quad \frac{6}{64} \quad \frac{1}{64}$$

أو ٠، ٠١٦ ٠، ٠٩٤ ٠، ٢٣٤ ٠، ٣١٢ ٠، ٢٣٤ ٠، ٠٩٤ ٠، ٠١٦

وهذه النتائج يمكن توقعها على شكل مستوجرام كما يلي :



ويلاحظ من هذا الشكل :

(١) أن التوزيع منتظم بحيث يظهر أن هناك تماثلاً بين حالة عدم وجود أطفال

ذكور وبين وجود ستة أطفال اثاث وهذا راجع إلى أن س = ص = ٠، ٥ ولا

يكون التوزيع ذي الحدين منتظماً إلا إذا كان الاحتمال موزعاً بالتساوى .

(٢) المتوسط الحسابي = ٣ وهذا معناه أن نتائج قسمة عدد الأطفال الذكور في

الأسر التي يتألف أولادها من ستة على عدد هذه الأسر سيكون ٣ .

(٣) أن الاحتمالات العالية تتجمع فى معظمها حول المتوسط . بمعنى أن معظم الأسر ذات الأطفال الستة سيتوزع أطفالها بنسبة النصف للذكور والنصف الآخر للإناث .

(٤) كلما زاد البعد (الانحراف) عن المتوسط كلما قل احتمال توزع الأطفال بين الجنسين فاما ميل صوب سيادة للذكور أو الإناث .

وهذا يؤكد عقم المحاولة التى يقوم بها الآباء الذين انجبوا خمس بنات لإنجاب مولود ذكر فاحتمال أن يأتى المولود ذكرا مازال ٠,٥ (إذا لم يكن هناك سبب وراثى معين يزيد احتمال انجاب الذكور) . وهذا التوزيع الاحتمالى السابق يعنى إذا كان لدينا ١٠٠٠ أسرة مكونة من ستة أفراد فإن ١٦ أسرة فقط منها سيكون أولادها من الإناث ، ٩٤ منها سيكون لديها خمسة بنات وولد واحد ، ٢٣٤ سيكون لديها ٤ بنات وولدين ، ٣١٢ لديها ثلاث بنات وثلاثة أولاد ، ٢٣٤ بتان وأربع أولاد ، ٩٤ لديها بنت واحدة وخمسة أولاد ، ١٦ أسرة سيصبح لديها ست أولاد وليس لديها بنات .

الاحتمالات والتوزيعات التكرارية :

يمثل التوزيع الاحتمالى توزيعا تكراريا نموذجيا أو نظريا يفترض فيه وقوع الأحداث على المدى الطويل وبالتالى يتسم بكونه منتظما كما رأيت فى الشكل السابق الخاص بالتوزيع الاحتمالى للأسر ذات الأطفال الستة . والحقيقة أنه فى الواقع من الصعب أن يوجد مثل هذا التوزيع إذا اختبرت هذه الأسر عشوائيا ولذلك يصبح لديك توزيعا فعليا غير منتظم وتكراراته محدودة . وكلما كانت التكرارات أقل كان التوزيع أبعد عن الانتظام . ويؤدى التوزيع الاحتمالى دورا هاما فى حل المشكلات التى تواجهنا فى التوزيعات الواقعية فهو بلا شك أبسط ويمثل نمودجا تقدر منه الاحتمالات بسهولة ودقة أكبر من التوزيعات الفعلية .

التوزيع الاحتمالى المعتدل :

وهو أكثر أنواع التوزيعات فى الدراسات الاحصائية أهمية وهو توزيع نظرى تقرب منه أعداد كبيرة من التوزيعات الفعلية . الآن لننظر إلى واحد من هذه التوزيعات الفعلية :

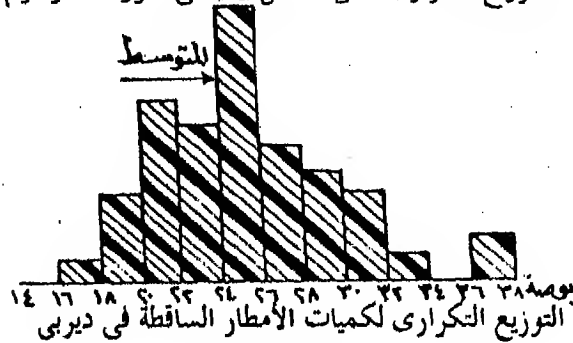
يبين الجدول التالى كمية المطر السنوى (بالبوصة) فى مدينة ديربى فى إنجلترا خلال ٥٠ عاما (بين عامى ١٩١٧ - ١٩٦٦) .

١٩٦٦-٦٠	١٩٥٩-٥٠	١٩٤٩-٤٠	١٩٣٩-٣٠	١٩٢٩-٢٠	١٩١٩-١٧
٣٧,٠	٢٤,١	٢٤,١	٣٧,٠	٢٧,٥	
٢٢,٤	٢٧,١	٢٤,٨	٣٠,١	١٩,٦	
١٩,٧	٢٣,٥	١٩,٢	٢٨,٨	٢٧,٦	
٢٢,٤	٢١,٤	٢٠,٢	٢١,٥	٢٥,٧	
١٩	٢٨,٤	٢٤,٠	٢٠,٧	٢٨,٦	
٣١,٨	٢١,٢	٢١,٧	٣٧,٦	٣٠,٣	
٣٣,٦	٢٤,٥	٢٧,٥	٢٤,١	٢٣,٧	
	٢٥,٨	٢١,٣	٢٣,٣	٣٠,٩	٢٤,٤
	٢٩,٣	٢٤,٩	٢١,٦	٢٨,٨	٢٥,٨
	١٧,٨	٢٢,٢	٢٤,٧	٢٤,٢	٢٧,٩

ومثل هذه الأرقام يمكن وضعها فى جدول تكرارى على النحو التالى :

٣٦	٣٤	٢٢	٣٠	٢٨	٢٦	٢٤	٢٢	٢٠	١٨	١٦	كمية المطر
٢	١	٤	٥	٦	١٢	٧	٨	٤	١	٤	عدد السنوات

وهذا التوزيع التكرارى يمكن أن يمثل بيانيا فى صورة هستوجرام كما يلى :

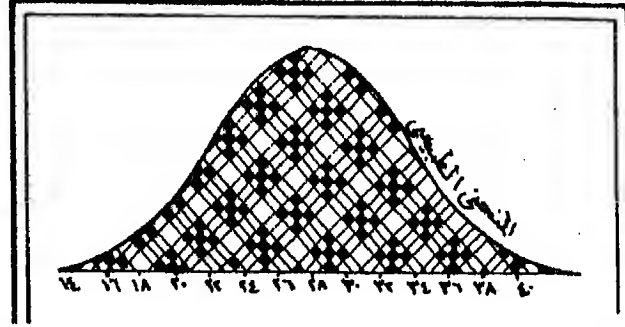


وقى مثل هذه الحالة إذا حسبت المتوسط الحسابى سيكون ٢٥,٣ والانحراف المعياري ٤,٣ ، ولما كانت هذه القيم تمثل توزيعا فعليا فإنه ليس من المستغرب أن تكون غير منتظمة ولا يمكن بحال أن يكون التوزيع فى هذه الحالة مائلا لتوزيع دى الحدين الذى سبقت الإشارة إليه .

والتساؤل الذى يبرز هنا هل يوجد توزيع نظرى منتظم - أى توزيع احتمالى يمكن أن يقرب منه هذا التوزيع الفعلى إذا كانت أرقامه تمتد فترة أطول وبحيث لا تتغير الظواهر المناخية ؟ فإذا وجد مثل هذا التوزيع وحددت خصائصه الرياضية فلا شك أنه يمثل أساسا لحساب احتمالات سقوط الأمطار على مدينة ديربى .

هناك بلا شك أسباب واقعية أو تجريبية وعقلانية تدفع إلى الاعتقاد بوجود مثل هذا التوزيع ، فعلى الرغم من أن شكل المستوحرام ليس منتظما تماما فإن عشوائيته تظهر قدرا من الانتظام فمعظم القيم تتجمع أو تقرب من المتوسط ، كما أن التكرارات تتناقص تقريبا بصورة متساوية ببعيد المسافة عن المتوسط على كلا الجانبين وقد أظهرت أرقام الأمطار الساقطة على محطات أخرى فى مناطق مختلفة (باستثناء المحطات التى يسقط عليها كميات محدودة من المطر) أن بياناتها تتوزع بنفس الصورة ، ومن الناحية العقلانية البحتة فإن الباحث يتوقع من هذا التوزيع أن الأمطار فى سقوطها هى نتاج لمجموعتين من العوامل : الأولى يطلق عليها العوامل الثابتة مثل خط العرض والارتفاع عن سطح البحر وأثر القرب أو البعد من البحار والمجموعة الثانية من العوامل تؤثر بصورة عشوائية وينجم عنها على المدى الطويل تغيرات منتظمة حول المتوسط ويمثلها مسالك الانخفاضات الجوية وأضداد الاعاصير . إذن فمن المتفق عليه بصورة عامة أن توزيع كميات الأمطار الساقطة توزيعا تكراريا على المدة الطويل على النحو السابق يعكس صورة توزيع احتمالى منتظم ترتفع فيه الاحتمالات بالقرب من المتوسط وتتناقص تدريجيا بالبعد عنه فهى عموما من حيث الشكل يمكن أن تمثل بيانيا بمنحنى أقرب ما يكون إلى شكل الجرس على

النحو المبين فى الشكل ، ومثل هذا التوزيع فى الاحصاء يسمى التوزيع الطبيعى أو المعتدل والمنحنى الذى يرسم ليمثله يطلق عليه المنحنى الطبيعى أو المنحنى المعتدل .



التوزيع التكرارى للمطر السنوى فى مدينة ديربى وعلاقته بالمنحنى الطبيعى

والآن قبل أن نناقش خصائص التوزيع المعتدل ربما يكون من الأفضل التأكيد على أنه فى مجال الدراسات الجغرافية حينما تكون أى ظاهرة تتأثر فى وجودها أو حدوثها بمجموعتين من العوامل احدهما دائمة التأثير والأخرى عشوائية الأثر فإنه من المتوقع أن يكون توزيع القيم تكراريا على المدى الطويل أقرب إلى التوزيع المعتدل.

فكثير من الدراسات الجيومورفولوجية مثل استدارة الحصى على الشواطئ وسطوح التعرية التى لم تصبها حركات تكتونية والدراسات المناخية حول درجات الحرارة وغيرها من البيانات وكذلك فى الجانب البشرى تظهر انتاجية المحاصيل فى ظروف طبيعية متماثلة ، وكثافة حركة المرور والمشاة لمناطق معينة فى أوقات محددة من الأسبوع ، وبيانات السكان فى المدن مثل متوسط العمر ونسبة العاملين فى تجارة التجزئة او معدلات النمو السكانى فكل هذه متغيرات تظهر إتجاها فى توزيعها يقترب من التوزيع المعتدل .

تطبيق :

ما هي الخصائص الثابتة التي تؤثر بانتظام والعوامل العشوائية التي تؤثر بصفة غير منتظمة في الأمثلة السابقة ؟ هل يمكنك أن تعطى أمثلة أخرى ؟

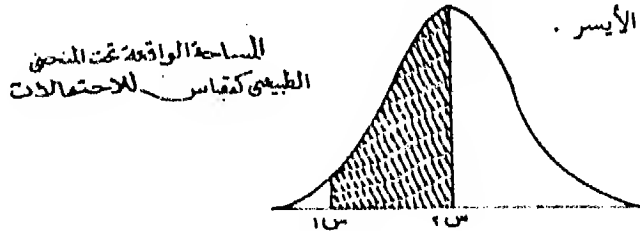
خصائص التوزيع المعتدل :

أول هذه الخصائص الانتظام في الشكل العام للتوزيع ذي الحدين حيث (س-ص) مع التوزيع الطبيعي ففي كل منهما تهبط الاحتمالات بانتظام بعدا عن القمة التي يمثلها المتوسط ، ولكن بينما يمثل التوزيع الطبيعي بيانيا بمنحنى فإن التوزيع ذي الحدين يمثل بهستوجرام ويعزى ذلك إلى أن التوزيع الطبيعي مرتبط بقيم يمكن توقعها على مقياس مستمر بمعنى أن الأمطار في حالة المثال السابق يمكن أن تصل لأي قيمة بينما عدد الأولاد لكل أسرة في حالة التوزيع ذي الحدين يجب أن تكون أرقامها كاملة فيمكن أن يكون لديك ٤,٧٥ بوصة من المطر ولكن لا يمكن أن يكون هناك ٤,٧٥ طفل. كذلك فإن منحنى التوزيع الطبيعي يعطى احتمالات لأي مدى من القيم بينما التوزيع ذو الحدين لا يقوم بذلك سوى للأرقام التامة .

ويمكن بصفة عامة تمثيل القيم ومدى توزيعها حول المتوسط الحسابي من خلال رسم المنحنى الطبيعي أو بمعنى آخر يمكن إيضاها بمعرفة المساحة التي تشغلها تحت المنحنى وليس بمعرفة مدى ارتفاعها ففي الشكل التالي يبدو أن احتمالات وقوع مجموعة من القيم بين س١ ، س٢ تتناسب طرديا مع الجزء المظلل من المساحة الواقعة تحت المنحنى ، ولما كان منحنى التوزيع المعتدل يصف التوزيع الاحتمالي فإن المساحة الكلية الواقعة تحت المنحنى تتناسب طرديا مع كل الاحتمالات .

ولما كان منحنى التوزيع المعتدل منتظما حول المتوسط الحسابي فإن نصف المساحة الواقعة تحت المنحنى تقع على جانب المتوسط الأيمن والنصف الآخر يقع

على الجانب الأيسر .

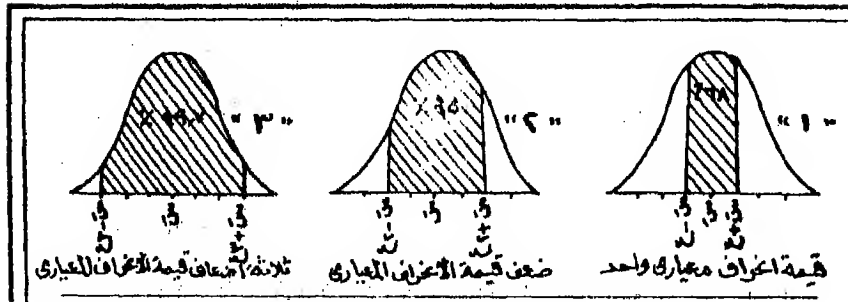


وهذا معناه أنه إذا كان لدينا توزيع تكرارى يقترب من الاعتدال فإن ٥٠٪ من القيم ستكون أقل من المتوسط ، ٥٠٪ أخرى أعلى منه ، وبالتالي يمكن القول أن احتمال وقوع أى قيمة دون المتوسط أو فوق المتوسط يساوى ٥٠٪ .
وهناك خاصية أخرى ترتبط بالمنحنى التوزيع الطبيعى وعلاقته بالانحراف المعيارى مستمدة من معادلة رياضية لا مجال هنا لعرضها وهى :

١- أن ٦٨٪ من المساحة الواقعة تحت المنحنى الطبيعى (المعتدل) تقع بين المتوسط الحسابى وقيمة الانحراف المعيارى على جانبيه .

٢- أن ٩٥٪ من هذه المساحة يقع بين المتوسط وضعف قيمة الانحراف المعيارى .

٣- أن ٩٩,٧٪ من هذه المساحة يقع بين المتوسط وثلاثة أضعاف الانحراف المعيارى .
وتبين الأشكال الثلاثة التالية هذه الخصائص .



المساحة الواقعة تحت المنحنى الطبيعى فى حدود ١، ٢، ٣ انحرافات معيارية بعدا عن المتوسط

وبناء على الحقائق السابقة يمكننا تقدير احتمالات حدوث أى ظاهرة إذا كان توزيعها قريب من التوزيع المعتدل وعرفنا متوسطها الحسابى وانحرافها المعيارى. فعلى سبيل المثال فى حالة المثال الخاص بكميات الأمطار الساقطة على مدينة ديربى فقد رأينا أنه يقترب من التوزيع المعتدل ومتوسط كمية المطر = ٢٥,٣ بوصة سنوياً وانحرافها المعيارى = ٤,٣ بوصة . ويمكن بناء على خصائص المنحنى الطبيعي أن نضع لاحتمالات التالية للأمطار التى ستسقط على المدينة إذا رمزنا للأمطار بالرمز ط . والاحتمال بالرمز س فإن احتمال سقوط كمية مطر أقل من ٢٥,٣ بوصة = ٠,٥ أى أن س (ط > ٢٥,٣) كذلك فإن :
 س (ط < ٢٥,٣) = ٠,٥ ويعنى ذلك أن احتمال سقوط كمية أكبر من ٢٥,٣ بوصة مساوياً لاحتمال سقوط كمية أقل منها .
 كذلك فإن :

احتمال وقوع الكمية الساقطة بين ٢١ بوصة (المتوسط - انحراف معيارى واحد) ٢٩ بوصة (المتوسط + انحراف معيارى) يساوى ٦٨٪ ويمكن كتابة ذلك:
 س (٢١ > ط > ٢٩,٦) = ٦٨٪
 كذلك فإن :

س (١٦,٧ < ط < ٣,٣٩) = ٩٥٪ (انحرافين معيارين زيادة أو نقصاً عن المتوسط .
 كذلك فإن :

س (١٢,٤ > ط > ٣٨,٢ - ٠,٩٩٧) (ثلاثة انحرافات معيارية زيادة أو نقصاً عن المتوسط .

ومن خلال العبارات السابقة يمكن وضع جدول يبين احتمالات كميات الأمطار الساقطة خلال ٥٠ عاماً فى المدينة المشار إليها ومقارنته بالأرقام الفعلية على النحو التالى :

جدول يبين احتمالات الأمطار الساقطة على ديربي
بين عام (١٩٦٦-١٧) والكميات الفعلية

الفعلى	المتوقع	
٢٩	٢٥	ط أقل من ٢٥,٣ بوصة
٢١	٢٥	ط أكبر من ٢٥,٣ بوصة
٣٦	٣٤	ط بين ٢١ - ٣٣,٩
٤٨	٤٧ أو ٤٨	ط بين ١٦,٧ - ٣٣,٩
٥٠	٥٠	ط بين ١٢,٤ - ٣٨,٢

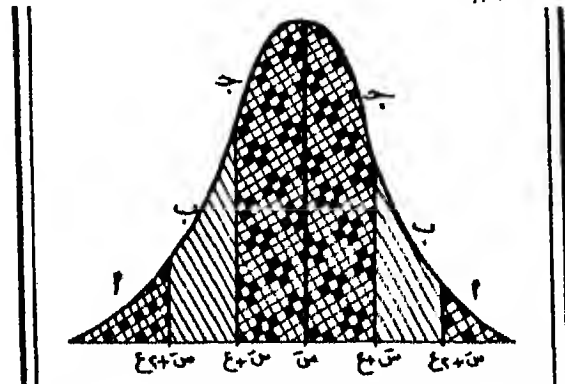
وبين ذلك أن التناقض بين المجموعتين يعزى إلى أن التوقعات قائمة على
منحنى التوزيع المنتظم بينما الأرقام الفعلية تقوم على الكميات التى تسقط بصورة
حديثة غير منتظمة .
تطبيقات :

فى الشكل التالى تمثل النقاط أ ، ب ، ج احتمالات وقوع أى متغير يتوزع
توزيعا طبيعيا (معتدلا) بين القيم المبينة فى الشكل ولهذا فإن :

$$أ + ب + ج = ١,٥$$

$$ج + ب = ٠,٦٨$$

$$ب + ٢ = ٠,٩٥$$



المساحة الواقعة تحت الأجزاء المختلفة من المنحنى الطبيعى

- (١) ما هي قيم أ ، ب ، ج
- (٢) ماهي قيم احتمالات كون س أقل من :
- أ - س - ٢ ع ب - س - ٢ ع ج - س + ع ه - س + ٢ ع
- (٣) ما هي احتمالات كون س أكبر من :
- أ - س - ٢ ع ب - ع ج - س د - س + ع ه - س + ٢ ع
- (٤) في منطقة ذات تربة طينية وجد أن سمك الطبقة السطحية منها في أرض متجانسة يبلغ في المتوسط ١٠ سم وانحرافها المعياري ٢ سم . إذا فرضت أن توزيع هذه المنطقة السطحية توزيعاً معتدلاً ما هي احتمالات سمك هذه الطبقة السطحية في عينة عشوائية أخذت من هذا النوع من التربة لأن تكون :
- (١) أقل من ٨ سم (٢) أكثر من ١٤ سم
- (٣) بين ١٠ ، ١٢ سم (٤) ١٠ سم فقط
- (٥) بين ١٠ ، ١٤ سم

———— الفصل الثاني عشر ————

العينات

- مزايا و عيوب العينات
- المجتمع والعينات
- العينة ووحدة المعاينة
- إطار العينات
- حجم العينة
- خطأ المعاينة
- أنواع العينات وطرق سحبها
- ١ - العينة العشوائية البسيطة.
- ٢ - العينة العشوائية الطبقية.
- ٣ - العينة العشوائية المنتظمة.
- العينات الجغرافية
- ١- عينة النقاط ٢ - العينة الخطية
- ٣ - عينة المربعات ٤ - العينة الطبقية
- امثلة على تصميم العينات

الفصل الثاني عشر

العينات

- مزايا وعيوب العينات :

يلجأ الباحثون في العلوم المختلفة لاستخدام العينات كوسيلة للحصول على بيانات حول ظاهرة محددة في ظل دوافع متباينة منها عدم تمكن الباحث من حصر الظاهرة حصراً شاملاً لقصور إمكاناته المادية أو لحاجتها لفريق عمل كبير يستغرق وقتاً طويلاً أو بسبب صعوبات تتصل بمفردات العينة من حيث طبيعتها أو توزيعها المكاني.

وعلى ذلك يمكن القول أن العينات كأسلوب في جمع البيانات الإجمالية والتوصل لمؤشرات إحصائية تتمتع بمزايا كثيرة منها قلة تكلفتها بالنسبة للحصر الشامل وقصر الوقت اللازم لإجرائها ومن ثم ضالة التغيرات التي تحدث في كل مفردة من مفرداتها أثناء فترة جمع البيانات ، كما يمكن الحصول على بيانات أكثر تفصيلاً من خلالها حول خصائص المفردات ، وإجراء عمليات الحذف والتعديل والتنقيح بسهولة أكبر فيها ، كما يحصل الباحث على النتائج من خلالها بشكل أسرع ، ويلاحظ أيضاً أن العينة تصلح كثيراً في المجتمعات اللانهائية العدد مثل الرواسب الحصوية على شواطئ البحار أو قوام التربة في مساحة كبيرة من الأرض.

وعادة ما يفترض عند سحب العينة أن خصائص مفرداتها تكون قريبة الشبه من المجتمع الشامل خاصة إذا أمدت الباحث بتقديرات دقيقة للوجود الجغرافي للظاهرة ومن ثم فلا حاجة لدراسة المجتمع الشامل عندئذ ، بل يمكن الاستناد في هذه الحالة لكل مقياس الوصف الإحصائي (مثل المتوسط والوسيط ... إلخ) المستمدة من العينة لتمثل المجتمع وتسمى التقديرات المتعلقة بالمقاييس باسم الإحصاءات Statistics بينما يطلق على قيم المجتمع الحقيقية اسم المعالم Parameters .

والجدير بالملاحظة أن العينة لا ترقى إطلاقاً لمستوى الحصر الشامل في تمثيلها للمجتمع لأنها لا تنقل صورة شاملة لكل مفردات هذا المجتمع فهناك هامش للخطأ في كل الحالات يحسب إحصائياً من خلال درجة الثقة في العينة ، كما أن تكاليف الوحدة أو المفردة (رغم صغر حجمها) أعلى من نظيرتها في حالة الحصر التام .

المجتمع والعينات :

عنى الإحصائيون لفترة طويلة بالأساليب الرياضية التى تختار بمقتضاها شريحة أو جزء من مجتمع شامل بغية التعرف على خصائصه ، وقاد ذلك فى نهاية المطاف لظهور علم العينات Sampling باعتباره علماً مستقلاً عن الإحصاء وبدأ إرساء مجموعة من القواعد يجب مراعاتها عند سحب العينات وإلا لا يصح تسميتها بهذا الاسم وإنما يطلق عليها (دراسات الحالة Case studies)

وأول هذه القواعد هو أن أى عينة لا بد أن تسحب من مجتمع Universe أو Population وهو عبارة عن المجموعة الكاملة من الأعداد والمعالج التى استمدت أو اشتقت من كل الأشياء ذات السمة أو السمات المشتركة، وعلى سبيل المثال إذا كنت تدرس الحيازات الزراعية فى أحد مراكز محافظة البحيرة وتريد معرفة مساحات الحيازات ومدى إندماجها أو تفرقها وطبيعة حدودها وإستغلال أراضيها فعندئذ يكون لديك أربع سمات مميزة لكل حقل هى ١- المساحات ٢- درجة الاندماج ٣- طبيعة الحدود ٤- إستغلال الأرض .

وتسمى كل واحدة من هذه الخصائص "مجتمعا" على الرغم من ارتباطها جميعاً فى نهاية الأمر بظاهرة واحدة هى الحقول ومن ثم يمكن تصنيف الحقول تبعاً لكل صفة من هذه فى مجموعة تختلف عن الأخرى .

وليس من الضروري فى كل الحالات جمع كل خصائص المجتمع قبل سحب العينة وإنما يكفى فى بعض الأحيان الحصول على عدد من أفراد هذا المجتمع والتعرف على خصائصهم وعلى سبيل المثال عند معرفة متوسط حجم الحيازة

الزراعية فى دولة مثل مصر ليس من المفترض إجراء حصر شامل لكل الحيازات وإنما تختار عينة محدودة على أنسب صحيحة تمكن من معرفة هذا المتوسط .

وقد سبقت الإشارة من قبل إلى أن المجتمع قد يكون نهائى العدد يمكن حصره وتحديد خصائصه مثل عدد المصانع وأحجامها فى مدينة ما أو لانهائى العدد بصورة تقريبية مثل أنواع الحصى على شاطئ معين أو ربما يكون لانهائيا تماما مثل انحدارات الأرض من نقاط مختلفة على خريطة ما فهنا تستطيع وضع عدد لانهائية له من النقاط تقاس الانحدارات من كل منها .

وتعتبر مسألة تحديد المجتمع المناسب الذى تسحب منه العينة اول الخطوات الواجب التدقيق فيها فإذا كنت ترغب فى معرفة شكل أو صورة التصويت فى انتخابات قادمة لابد أن يقتصر المجتمع على من لهم حق التصويت المسجلين فى القوائم الانتخابية من حيث السن والنوع والحدود الجغرافية للدوائر الانتخابية فإذا استخدمت دليل التليفونات أو رخص السيارات أو الموظفين تستبعد فى كل حالة قطاعا من السكان .

العينة ووحدة المعاينة :

تسمى البيانات التى تجمع بالطريقة السابقة "عينة" وهى جزء من المجتمع ومن ثم فوجهة النظر الإحصائية تعتبر العينة مجموعة من البيانات وليست مجموعة من الأشياء ولكى تكون العينة موثوقا بها يجب أن تصبح ممثلة للمجتمع كله بقدر المستطاع ، ولايعنى ذلك أن كل الاحصاءات المستمدة من العينات تتطابق تماما مع معالم المجتمع المحصورة مفرداته حصرا شاملا لأن ذلك مستحيل وإنما يجب إقترابها من الواقع بحيث تترك مجالا محدودا للخطأ وعلى الباحث أن يحاول جهده التقليل من هذا الخطأ .

ويمكن القول أن العينة هى مجموعة المفردات التى يتم إختيارها من المجتمع الإحصائى وفى حالة الدراسات المتعلقة بالإنسان تكون وحدة العينة هى "الفرد" إذا لم يكن الباحث يرغب فى دراسة وحدات أخرى مثل الأسرة أو الأسرة المعاشية ، كذلك الحال إذا كانت الرغبة فى دراسة العمران الحضرى مثلا يمكن استخدام

"الشقق" أو الوحدات السكنية كمفردات فإذا لم تتوفر بيانات كاملة عن خصائصها (الإيجار مثلا) تستخدم "العمارات" ويقدر متوسط عدد الشقق في كل منها وتحل في هذا الوضع العمارات المسحوبة كعينة محل الشقق باعتبارها "وحدات معاينة" وتعرف في علم العينات بأنها وحدات ذات طابع خاص أو وحدة القائمة" ولا بد أن تنتمي كل وحدة من وحدات العينة لوحدات المعاينة .

إطار العينات :

يقصد بالإطار المجتمع أو القائمة التي تسحب منها العينة وكيفية تحديدها منه ، فإذا كنت إزاء عينة مقدارها ١٠٪ من سكان مصر عام ١٩٨٦ فلا بد من توفر إطار حول حجم هؤلاء السكان في نفس التاريخ ومن ثم تؤخذ النسبة السابقة من مجموع الأفراد أو تستخدم عدد الأسر المعيشية كإطار للعينة .

ومسألة تحديد الإطار بصورة دقيقة ضرورية قبل أخذ العينة وأى خطأ فى هذا التحديد يترتب عليه تحيز كبير فى مدى تمثيل العينة للمجتمع كله فلا يصح مثلا إذا سحبت عينة سكان من مدينة معينة أن تؤخذ من أحد الأحياء الراقية وإذا كانت عينة من طلاب كلية الآداب لا يؤخذ الطلاب الحاصلون على تقدير جيد وحدهم . وقد تكون أطر العينات مكانية أو غير مكانية والنوع الأول يمثل فيه الموقع جزءا أساسيا من الاختلافات التى يهدف البحث للوصول لها ، ولذا يراعى فيه أن يمثل الإطار كل الوحدات المكانية فى المنطقة فإذا أردت مثلا الحصول على عينة لمساحات الأراضى البور التالفة فى المناطق الزراعية فى إقليم ما لا بد من التأكد من شمول العينة كل خريطة الإقليم ويتم ذلك بطريقة من ثلاث :

١ - اختيار العينة فى صورة نقاط تتوزع شبكيا على الخريطة .

٢ - العينة الخطية من خلال قطاع عرضى يقطع خريطة الإقليم .

٣ - تقسيم منطقة الدراسة لمربعات يمثل كل منها وحدة معاينة عند سحب مفردات العينة .

وفى كل الحالات السابقة يكون الإطار متمثلا فى المجتمع الذى يضمه كل

نمط منها .

حجم العينة :

ليس هناك إتفاق على حدود معينة لأحجام العينات المسحوبة ، ويتوقف ذلك على سلسلة من الاعتبارات منها الهدف من سحب العينة وطبيعة المجتمع والإطار المتاح ونوعية المفردات والتكاليف والوقت المسموح به وفريق العمل .. إلخ. وهناك علاقة متداخلة بين الحجم وطريقة السحب وحدود الثقة ، وعلى سبيل المثال يمكن القول أن العينة الأكبر حجما أكثر تمثيلا للمجتمع إذا أحسن الباحث طريقة إختبارها ولكن قد تختار عينة ذات حجم كبير بطريقة غير صحيحة وتفضلها عينة صغيرة مختارة بشكل جيد . وتتفاوت نسبة ما تمثله العينة للمجتمع الشامل حسب دور الاعتبارات المشار إليها فقد يفضل الباحث عينة قوامها ٢٪ من مجتمع ما سحبت بشكل معين على عينة نسبتها ٥٪ من مجتمع آخر استخدمت فى سحبها طريقة ثانية، والملاحظ أن العينات غالبا ما تتراوح بين ٢٪ من المفردات وحتى ١٠٪ وإذا زادت عن ذلك فدرجة تمثيلها للمجتمع كله تكون أكبر . ولاشك أن حجم المجتمع له دور فى النسبة المختارة .

كما أن انقسام المجتمع موضع البحث أو الدراسة إلى فئات أو طبقات يتطلب الحصول على عينة بنسبة محددة من كل فئة قد لا تقل عن ٥٪ تختار بطريقة عشوائية، كذلك الحال فى أحياء المدينة المتباينة المستويات .

خطأ المعاينة :

وهو عبارة عن الفروق بين التقديرات المستمدة من العينات والمعالى التى يمكن الحصول عليها من خلال الحصر الشامل . ولكن يبدو من الصعب الحصول على خطأ المعاينة من عينة ما طالما أن معلمة المجتمع الشامل غالبا غير معروفة . وينقسم خطأ المعاينة إلى غطين الأول خطأ الصدفة أو الخطأ العشوائى وهو ناجم عن عملية إختيار العينة ذاتها وهو إما موجبا أو سالبا أو مساويا لصفر، ويتوقف هذا الخطأ على حجم العينة وتباين المجتمع وطريقة إختيار العينة بإرجاع أو بدون إرجاع حيث تكون العلاقة عكسية بين حجم العينة وقيمة خطأ الصدفة وطرديّة بين تباين مفردات المجتمع وهذا الخطأ ، وإذا اختيرت العينة ذاتيا تبعا لخررة

الباحث ومعلوماته وهواه الشخصى فلا بد من حدوث الخطأ فيها حيث لا يمكن التحرر من التحيز بدرجة كاملة ، بل أن التحيز أحيانا يكون كامنا فى اللاشعور مثل التقاط الحصوات الأكبر حجما أو حصر الحقول التى تشغلها نباتات ظاهرة أو الكتب ذات الحجم المعين ولذلك يفضل اختيار العينات بأساليب محددة تتسم بالموضوعية المتاحة لتجنب التحيز الشخصى .

ويجب أن تكون الفجوة بين الإطار والمجتمع ضيقة بقدر الإمكان لكى يتوصل الباحث لنتائج ذات قيمة ويتطلب ذلك أن يكون الإطار محددا بمعنى إعطاء المفردات التى تستجد عليه نفس فرصة الخروج فى العينة ، ولا توجد نظرية أو قاعدة إحصائية نركز عليها فى تحديد أو تقليل الفجوة بين الإطار والمجتمع وإنما تعتمد على خبرات الباحث بالمجتمع والعينة التى يرغب فى الحصول عليها .

أما النمط الثانى من أخطاء المعاينة فيعزى "للتحيز" وهو أكثر شيوعا وغير مقصود غالبا ولا يحتل سوى أن يكون موجبا أو سالبا فقط ويصعب التحكم فيه ، ويرتبط خطأ التحيز بالطبيعة البشرية حيث يصعب على الإنسان التغلب عن وجهة نظره عند دراسة ظاهرة ما فيعطى قيمة أكبر للبيانات والنتائج التى تدعمها أو تؤكدها ، وتباين مصادر التحيز فى العينة فمنها غدم وخود إطار سليم يعتمد عليه عند سحب العينة أو تطبيق طرق غير صحيحة أو مناسبة فى الحصول على التقديرات أو قلة كفاءة الباحثين وصعوبة الوصول لبعض المفردات وإستكمالها بأخرى لاتعبر عن الظاهرة .

أنواع العينات وطرق سحبها :

يمكن تقسيم العينات إلى نوعين عينات متعمدة لاتكون لجميع مفرداتها فرصا متساوية للظهور فى العينة وتستخدم غالبا للحصول على تقديرات تقريبية فى دراسة مشكلة ما أو ظاهرة معينة . والنوع الثانى هو العينات العشوائية ومنها يمكن التوصل لخصائص المجتمع وتعميم نتائجها عليه بدرجة ثقة ما .

وتنقسم العينات العشوائية وهى الأكثر أهمية من النوع الأول لأربعة أنواع

هى :

١- البسيطة ٢- الطبقية ٣- المنتظمة ٤- المتعددة المراحل

١- العينة العشوائية البسيطة :

وهي أبسط الأنواع ومن ميزات إعطاء جميع المفردات الواقعة فى الإطار نفس فرصة السحب وتستخدم عندما تكون المفردات متجانسة . وهناك طرق كثيرة للحصول على عينة من هذا النوع منها الطريقة البدائية السهلة المعروفة "اليانصيب" أو عن طريق جداول الأرقام العشوائية أو باستخدام الحاسبات الآلية وتتمثل الطريقة الأولى فى استخدام بطاقات أو وريقات متساوية الحجم والشكل مساوية للإطار فى عدد مفرداته ويكتب فى كل بطاقة رقم أو اسم المفردة وتوضع فى كيس أو إناء له مواصفات معينة تجتمع فيه شروط السرية والعشوائية وتخلط خلطاً جيداً ويسحب عدد منها معادلاً لحجم العينة لتمثل الأرقام أو الأسماء مفردات العينة . والصعوبة الرئيسية هنا فى ضخامة عدد مفردات الإطار أو العينة المطلوبة ولذا يستخدم الأسلوب الثانى ممثلاً فى الأرقام العشوائية وأشهر هذه الجداول جدول كندال وسميث .

ويمكن أيضاً طريقة الأرقام العشوائية هذه بمثال فإذا كان لديك ٣٠٠ طالب فى قسم الجغرافيا والمطلوب سحب عينة عشوائية عددها ١٨ طالباً بإحدى الفرق لتقدير متوسط ما حصل عليه الطالب من درجات خلال سنوات الدراسة . فى هذه الحالة تجهز قائمة مقسمة من ١ إلى ٣٠٠ وباستخدام جداول كندال وسميث للأرقام العشوائية المكونة من ٣ أرقام فى الأعمدة الثلاثة الأولى من الجدول ومستبعدين الأرقام التى تزيد عن ٣٠٠ نجد الأرقام التالية لـ ١٨ طالباً :

٢٣١	٥٥	١٤٨	١١٧	٧٠	٩٢
٢٥٩	١١٣	١٠٣	٧١	٦٠	١٦٦
١٧٩	٨٣	١٢٦	٦٢	١٠٠	٧٠

والملاحظ هنا أن رقم ٧٠ تكرر لأن السحب تم بإرجاع أما إذا كان بدون إرجاع فلا يسمح بالتكرار ويلزم أخذ طالب آخر بدلاً من رقم ٧٠ المكرر مرتين

لكى يصبح حجم العينة صحيحا = ١٨ وبالرجوع لنفس الجدول نجد أن الرقم العشوائى البديل هو ٢١ فيحل محل رقم ٧٠ الثانى .

٢- العينة العشوائية الطبقية :

لا بد من استخدامها فى حالة عدم تجانس مجتمع الدراسة والخطوة الأولى هى تبين صور عدم التجانس بحيث يتم تصنيف المجتمع فى طبقات أو فئات أقرب للتجانس تضم كل طبقة أو فئة عددا من المفردات بشرط عدم وجود تداخل بين الفئات ، ويمكن بعد ذلك تطبيق الطريقة العشوائية السابقة على كل طبقة، والمشكلة التى يجب مراعاتها عند سحب العينة من هذا النوع هى كيفية تقسيم المجتمع إلى طبقات والتى تتوقف على هدف البحث وخبرة الباحث بمجمعه وتفاوت أعداد مفردات الطبقات وكيف يمكن تمثيلها بشكل جيد ومناسب .

ويتطلب كل هذا معلومات تفصيلية عن المجتمع كله وخصائص طبقاته .

٣- العينة العشوائية المنتظمة :

وهى سهلة قليلة التكاليف ودقتها قريبة من النوعين السابقين على إفتراض أن مفرداتها رتبت فى المجتمع عشوائيا ، وهذا النوع يمكن أن يسحب أيضا من العينات الطبقية وفيه تعتبر كل طبقة بمثابة إطار للعينة المنتظمة . ولتوضيح ذلك بمثال إذا رغبت فى معرفة مستويات الشقق السكنية فى أحد شوارع الإسكندرية وكان لديك مثلا ٥٠٠ شقة وقسمتها الى ٥ مستويات حسب إيجارها وبافتراض أن كل مستوى ضم ١٠٠ شقة فلكى تسحب عينة منتظمة حجمها ٢٠ شقة من كل مستوى تبدأ باختيار الشقة رقم ٥ ، ١٠ ، ٢٠ ، ٢٥ ، ٣٠ ، ٣٥ إلى ١٠٠ وهكذا .

ونلاحظ هنا أن حجم العينة يساوى ناتج قسمة حجم المجتمع على حجم القسم المنتظم ، فإذا تم سحب عينة حجمها ٤٠ مفردة من إطار يضم ١٠٠٠ مفردة بالطريقة العشوائية المنتظمة بحيث يتم سحب مفردة واحدة من كل ٢٥ فعندئذ تكون $\frac{1000}{25} = 40 = n = 4$ قسم كل قسم يحتوى على ٢٥٠ وحدة معاينة ويتم اختيار إحدى وحدات المعاينة عشوائيا من القسم الأول ولتكن رقم ٧ مثلا وبذلك تكون أرقام الوحدات :

١٨٧	١٥٧	١٣٢	١٠٧	٨٢	٥٧	٣٢	٧
٣٨٢	٣٥٧	٢٣٣	٣٠٧	٢٨٢	٢٥٧	٢٣٢	٢٠٧

٤٠٧ وهكذا

٦٠٧

٨٠٧

ويجب الحذر عند استخدام العينة المنتظمة في بعض المجتمعات ذات الطبيعة الخاصة لأنها تؤدي للتحييز إذا كان الاختيار المنتظم مرتبطا بطبيعة تلك المجتمعات .

٤- العينة العشوائية المتعددة المراحل :

وهذه تناسب المجتمعات التي تنقسم إلى طبقات متميزة فيما بينها ومتجانسة داخليا إلى حد كبير وهذا عكس مجتمعات العينة العشوائية الطبقيّة . وتعدد مراحل اختيار العينات في هذه الطريقة تبعا لمستويات المجتمع وحجم مفرداته في كل مستوى وعلى سبيل المثال إذا كنت ترغب في التعرف على مستويات معيشة الطلاب في جامعة الإسكندرية يلاحظ وجود تجانس في هذه المستويات بين الكليات وتباين في الكلية الواحدة . وبالتالي تختار عينة عشوائية من الكليات في المرحلة الأولى وفي المرحلة الثانية تختار عينة للطلاب في الأقسام وعادة تستخدم العينات من هذا النوع في المجتمعات الكبيرة لإجراء البحوث بتكاليف أقل وجهد محدود .

العينات الجغرافية :

وفي مضمنا جغرافيا تختار العينات بالنظر للمكان دائما وتختلف طرق اختيارها ، ويمكن تمييز ٣ طرق رئيسية لها هي :

١- اختيار العينات في صورة نقاط تتوزع شبكيا على خريطة .

٢- العينة الخطية التي تؤخذ من خلال قطاع عرضي يمر عبر الخريطة .

٣- عينة المربعات وتقسّم فيها منطقة البحث لمجموعة مربعات تمثل جميعها في العينة .

وفي هذه الحالات يكون إطار العينة تمثلا في المجتمع الذي يضمه كل نمط فيها بمعنى كل ما يقع على الشبكات أو خلال القطاع العرضي أو في المربعات من

مساحات الأراضي ، وعلى الرغم من أهمية الإطار المكاني للعيننة في مجال الدراسة الجغرافية إلا أن الباحث قد يسحب عيننة من أطر غير مكانية أحياناً مثل عدد الأسر أو السكان في منطقة ما أو المحلات التجارية في قلب المدينة والتي تقوم على خدمة المناطق المحيطة ، وهنا لا يمكن إنكار التباين في أعداد الأسر والمحلات ولكن لا يرتبط بالضرورة بالمكان ومن ثم فإطار العينات في هذه الحالات ما هو إلا مجموع الظاهرات أو الأشياء التي يريد الباحث دراستها .

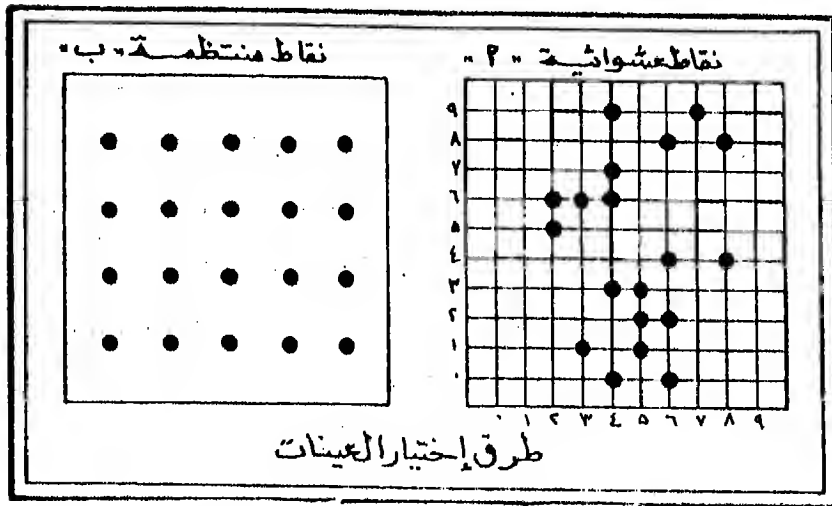
وفيما يلي عرض موجز للطرق التي تختار بها العينات في الدراسات

الجغرافية:

١- عينة النقاط :

وهذه إما منتظمة أو عشوائية من خلال الخريطة حيث تقسم المنطقة إلى مجموعة مربعات على مسافات متساوية على المحورين الأفقي والرأسي تبدأ من صفر إلى ٩ أو من صفر إلى ٩٩ على النحو المبين في الشكل الذي وزعت فيه ٢٠ نقطة باستخدام الأرقام العشوائية ذات الرقم الواحد لتصبح قيم س ، ص كما يلي :

س ٦ ٤ ٤ ٤ ٨ ٣ ٣ ٦ ٥ ٢ ٤ ١ ٥ ٦ ٦ ٧ ٢
ص ٨ ٣ ٩ ٦ ٨ ٤ ٧ ١ ٦ ٢ ٦ ١ ٨ ٢ ٤ ٩ ٣



ولكن ليس من الضروري فى كل الحالات أن تختار العينة العشوائية باستخدام الخرائط المقسمة إلى مربعات على النحو السابق لأنه يمكن فى بعض الأحيان أن يعطى كل عنصر من عناصر المجتمع رقما معينا ثم تسحب العينة عشوائيا من هذه الأرقام . فإذا كان الباحث يقوم بدراسة عن منطقة حضرية مثلا يمكنه أن يستخدم أرقام الوحدات السكنية كإطار للعينة التى يريد سحبها ثم يقوم باختيار بعض هذه الأرقام عشوائيا ، وكذلك الحال إذا كانت الدراسة عن استغلال الأراضي الزراعية تختار الأحواض الزراعية من بين كل الأحواض التى تغطى المنطقة بصورة عشوائية .

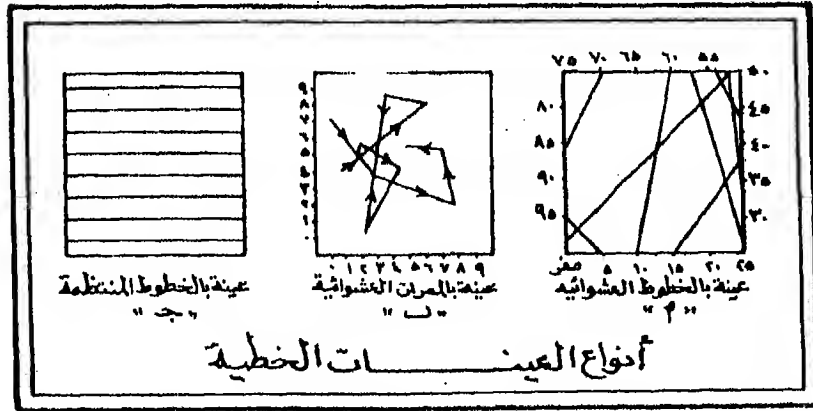
غير أن هناك مجموعة من الملاحظات حول العينات العشوائية واستخدامها فى الدراسات الجغرافية أولها أن التوزيع العشوائى للنقاط قد يظهر درجة من التركيز أو التجمع فى أماكن معينة وإذا لم يحدث ذلك فإنه يميل إلى التناثر ، وبالتالى توجد فرصة فى مثل هذه الحالات للتأكيد على بعض البيانات أو إضفاء أهمية عليها أكبر من الواقع وثانيها وبالرغم من أن عبارة "العينة العشوائية" تعنى أن كل نقطة من النقاط لديها نفس فرصة الاختيار بالنسبة لغيرها فإن ذلك لا يحدث فى كل الحالات ، وفى المثال السابق دليل على ذلك فالنقاط ليست من نفس حجم تقاطعات الشبكة التى تم إنشاؤها على الخريطة عن طريق المياور المختلفة ، ولذلك فإن العينات العشوائية المختارة بهذه الطريقة هى عشوائية بالنسبة لنقاط تقاطع المياور لأنها ملتزمة بها ولا يمكن أن تمتد خارجها .

والملاحظة الثالثة حول العينات العشوائية هى صعوبة توقيع النقاط العشوائية التى تم اختيارها على الخريطة فى الواقع كأن تكون بعيدة عن طرق المواصلات أو مكلفة ماديا ، ولكن إذا وقعت النقاط على صور جوية للمنطقة ينتفى هذا النقد للعينات العشوائية .

٢- العينة الخطية :

وتؤخذ من خلال ترافيرس يقطع المنطقة التي تتوزع فيها البيانات ويعرف الترافيرس باعتباره الخط الذى تقع على طول نسبة من خصائص معينة يمكن ملاحظتها من الميدان أو الواقع . فإذا ما كنا بصدد دراسة حول استخدام الأرض مثلا يمكن حساب طول خط يقطع المنطقة التي تدرس بالكامل ومنه يمكن معرفة النسبة التي يشغلها كل نمط من أنماط الاستخدام كأن يقال أن نسبة طول الجزء الذى يقطع زراعة الأرز في محافظة البحيرة مثلا ٤٠٪ من الخط الذى يمر بكل الاستخدامات الأخرى وهكذا بالنسبة للباقي .

ولكن السؤال الذى يثار هنا كيف يرسم الترافيرس بصورة عشوائية ؟ هناك كثير من الطرق حول هذا الرسم سيكتفى هنا بالإشارة إلى اثنين منهما هما : الخطوط العشوائية والممرات العشوائية المبينة فى الشكلين المرفقين أ ، ب .



أ - عينة بالخطوط العشوائية

ب- عينة بالممرات العشوائية

ج- عينة بالخطوط المنتظمة

أنواع العينات الخطية

والعينة المأخوذة بالخطوط العشوائية تقوم على تقسيم محيط المنطقة المراد دراستها إلى ١٠٠ قسم متساوى تبدأ من صفر حتى تصل إلى ٩٩ . وبعد ذلك تختار عشرة أزواج من جداول الأرقام العشوائية ذات الرقمين كما يلي :

٥٨	٥٥	٦٠	٥٧	٥٠	٠٥	٣٧	٥٣	٦٩	٣٥
٢٦	٣٣	١٢	٤٢	٢٧	٩٦	١٤	٩٩	٨٨	٥٥

وتصبح المسألة سهلة بعد ذلك حيث يتم ربط كل زوج من هذه الأرقام بخط واحد يمثل ترافيرس يقطع المنطقة بصورة عشوائية . ولكن الملاحظ فى هذه الطريقة هو نفس العيب فى النقاط من حيث احتمال تركيز معظم الخطوط فى جانب واحد من المنطقة أكثر من سواه .

والأسلوب البديل لذلك هو اختيار العينة على طول أجزاء من الممرات أو المسارات العشوائية داخل المنطقة ، وتحدد هذه المسارات برسم مجموعة من المحاور للمنطقة بحيث تتقاطع هذه المحاور مع بعضها فى نقاط محددة ثم نبدأ الحركة من إحدى النقاط نحو التالية لها مكونين مجموعة من الخطوط ذات المواقع المختارة عشوائيا . وعلى سبيل المثال يبين الشكل السابق عشر ممرات اختيرت عشوائيا من خلال ١١ زوجا من الأرقام العشوائية هى :

٢٤٩	٤٤٥	٦٤٣	٦٤٦	١٤٣	٩٤٧	٧٤٧	٥٤٤	٧٤١
							٥٤٦	٨٤٥

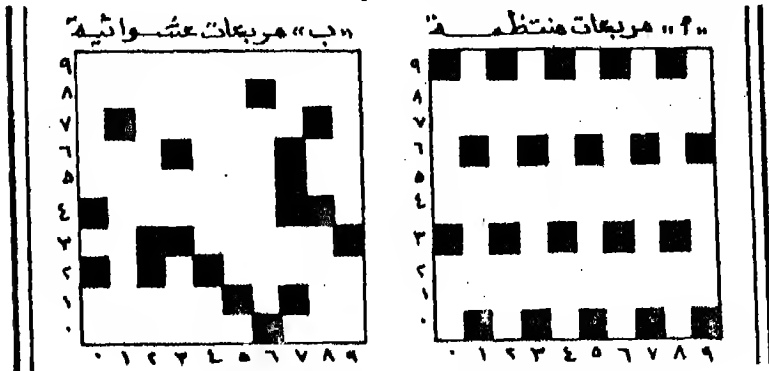
ومن عيوب هذه الطريقة أنها تؤدي إلى أخطاء أكبر من الطريقة السابقة التى تقوم على الخطوط العشوائية لأن موضع كل جزء من هذه الممرات يتحدد بالطريقة التى سبقت الإشارة إليها وهى ذات التكلفة الأقل لأنها أكثر استمرارا بمعنى أن الباحث لا يضطر إلى البحث عن الخطوط العشوائية وإنما يسير عليها .

وبجانب هاتين الطريقتين يمكن اختيار العينات أحيانا باستخدام الخطوط المنتظمة مثل النقاط المنتظمة . وهذه الخطوط المنتظمة ليست سوى خطوط متوازية ترسم بكثافة معينة وبزوايا محددة بحيث تقطع المنطقة على النحو المبين فى الشكل جـ السابق حيث رسمت عشر خطوط توازى بعضها وهى بلا شك تحقق تغطية أكبر

للمنطقة من الخطوط العشوائية ولكنها فى نفس الوقت تزيد أيضا من احتمال الخطأ لأنه من المحتمل مرور خط من الخطوط المتوازية هذه عند اختياره بطريق رئيسى يقطع المنطقة ويمثل وسيلة للانتقال السهل ولكنه فى نفس الوقت يؤثر على العينة .

٣- عينة المربعات :

وهى مناطق متساوية المساحة يمكن استخدامها بنفس الطريقة التى استخدمت بها التوافيرسات . وفى هذه الحالة يجرى حصر شامل لخصائص الظاهرة المدروسة داخل كل مربع على حدة وعلى ذلك فإن كل مربع من هذه المربعات يمثل حالة من حالات العينة ، والفرق بين هذه الطريقة والنقاط أو التوافيرسات هو اعتبار المربع خاصية أساسية قائمة بذاتها تؤثر على عدد الحالات التى تدرس . فإذا كان ما يضمه المربع الواحد من حالات كثيرا فإن عدد المربعات المختارة من المنطقة سيقبل والعكس إذا كان حجم أفراد العينة فى المربع صغيرا فإن عدد المربعات المختارة لتغطية المنطقة سيكون أكبر . وعلى سبيل المثال فى الشكل التالى (أ ، ب) كل مربع $\frac{1}{100}$ من المساحة الكلية للمنطقة وعلى ذلك فإن عينة قوامها ٢٠ مربعا تمثل ٢٠٪ من المساحة الكلية للمنطقة . والمسألة الثانية التى تتصل باختيار المربعات هى أنها تضم بين جوانحها شيئا من التغاضى عن الاختلافات الموجودة فى توزيع الظاهرة داخل المربع الواحد وإذا كانت هذه الاختلافات كبيرة فإنها ستؤثر فى نهاية الأمر على احتمالات وجود الخطأ فى العينة المسحوبة .



سحب العينات باستخدام المربعات

(ب) مربعات عشوائية

(أ) مربعات منتظمة

ويمكن على كل حال اختيار العينات بطريقة المربعات هذه بنفس الطريقة التي اختيرت بها النقاط أو التوافيسات فإذا كنت ترغب فى مربعات عشوائية وحددت مساحة كل مربع فيمكن تقسيم المنطقة بعد ذلك بطريقة شبكية على نحو ما فعلنا عند اختيار النقاط ثم تستخدم جداول الأرقام العشوائية فى تحديد مربعات معينة . كذلك الحال فى المربعات المختارة بطريقة منتظمة يمكن للباحث أن يحدد عددها ويوزعها بطريقة منتظمة على المنطقة كلها بحيث تقدم فرصة لتغطية مقبولة . ولاشك أن طريقة المربعات تلائم كثيرا فروع الجغرافيا البشرية لأن الدراسات التى تقوم على التركيز على إقليم واحد أو مقارنة عدد من الأقاليم مع بعضها ما هى إلا شكل من أشكال المربعات مأخوذة بالعينة . ويمكن للجغرافى أن يجمع الخصائص المشتركة فى الإقليم ويخرج منها بعموميات أو نظريات حول العلاقة الكلية أو الأنماط السائدة مكانيا .

وقد تختار العينات المنتظمة بطرق أخرى فإذا كنت بصدد دراسة حول جغرافية الحضر مثلا ويراد دراسة السكن المدنى فيمكن أن يختار كل ثالث منزل فى شارع معين أو مجموعة من الشوارع أو تتخذ المحلات التجارية إذا كانت الدراسة حول تجارة التجزئة ويختار من كل خمس محلات محل واحد باستعمال دليل التليفونات أو قد تستخدم الأرقام الفردية أو الزوجية لهذه المحلات .

وبصفة عام تنسم العينات المنتظمة فى اختيارها بأنها أسرع وأبسط من العينة العشوائية لأنها لا تحتاج لاستخدام الأرقام العشوائية ، كذلك فإن العينة المنتظمة تحقق تغطية أفضل من العشوائية ولا تميل إلى التجمع فى نوايات أو ترك فجوات حتى وإن كانت عينة محدودة الحجم . ولذلك فإن معظم طرق تقدير الخطأ فى العينات تقوم على عينات عشوائية أكثر من العينات المنتظمة لأن نسبة الأخطاء فى هذه الأخيرة تكون محدودة .

٤ - العينة الطبقيّة :

وفيها يقسم المجتمع الذى يراد سحب العينة منه إلى طبقات أو مجموعات وتسحب عينة من كل طبقة أو مجموعة ويستخدم هذا النوع من العينات لحل بعض مشكلات العينات فى الجغرافيا ومن أكثر هذه المشكلات احتمالا هى دراسة منطقة تتألف من يثنتين جغرافيتين تؤثران على الخصائص التى يراد معرفتها . فعلى سبيل المثال إذا كانت العينة فى منطقة ريفية ربما نجد نطاقا زراعيا غنيا يجاوره نطاق آخر من الأراضى الفقيرة غير المنتجة ، ويترتب على ذلك أن كثافات السكان وإنتاج الحقول وأنماط العمران والخصائص الحضارية الأخرى ستتأثر جميعها بهذه الأحوال وتصبح الازدواجية سمة لكل الخصائص فى المنطقة ومن ثم يقرر الباحث من واقع جولة ميدانية أولية فى المنطقة أن يحصل على عينة كافية من كل نطاق ، وهذا ما يسمى بالعينة الطبقيّة أى تقسيم المنطقة إلى قسمين وسحب عينة فى كل حالة ، ويراعى فى مثل هذه الأحوال أن النقاط أو الخطوط أو المربعات التى تحدد مفردات العينة يجب أن توزع بين المنطقتين تبعاً للأهمية المساحية لكل منهما فإذا كان ثلث المنطقة أراضى فقيرة فإن ثلث العينة يجب توزيعه فى الأراضى الفقيرة والثلثين فى الأراضى الغنية .

وفى بعض الأحيان قد توجد أسباب معينة تدفع الباحث إلى توزيع العينة الطبقيّة بصورة نسبية بعكس ما سبقت الإشارة إليه ، وذلك يحدث غالبا عندما تكون الاختلافات المكانية فى بيانات منطقة معينة أو بيئة محددة أكثر تباينا من المنطقة الأخرى . فعلى سبيل المثال ترتفع قيمة أسعار الأراضى فى قلب المدينة التجارية عن غيره من المناطق الحضرية ولكن يمكن ملاحظة أن الاختلافات فى أسعار الأرض داخل القلب نفسه أوضح من أى مكان آخر فى المدينة . فأسعار الأرض فى الشارع أو الشارعين الرئيسيين تختلف عنها فى المناطق الواقعة عند الهوامش كذلك تختلف أسعار أراضى المحلات التى تمتد واجهاتها على ناصيتين مثلا عن تلك الواقعة فى ممرات داخلية وهكذا .

وهذا يدفع إلى تكثيف العينة في المناطق التي تتفاوت فيها أسعار الأراضي بصورة كبيرة عن المناطق التي يكون فيها التفاوت بسيطاً . والسؤال بعد ذلك إلى أي حد يكون التفاوت في كثافة العينة المسحوبة ؟ يعتمد ذلك بالقطع على التباين في الاختلافات المكانية بين المنطقتين . ويمكن التعرف على هذه الاختلافات بسحب عينة على مرحلتين من خلال قطاعات "ترافيرسات" وتخرج من هذه النقطة التي يتحقق عندها أعلى سعر صوب الخارج .

أمثلة على تصميم العينات :

وعلى الرغم من أن العينات كأسلوب تهدف إلى التقليل بقدر الإمكان من الاعتماد على الفرد إلا أن اختيار إطار العينة والطريقة التي تسحب بها يعتمد على الباحث أو الفرد والحذر في هذه الحالة من أن يداخله شيء من الذاتية . فليست هناك قواعد عامة تحكم كل مشكلات العينة ، والفرد هو الذي يختار العينة من حيث الإطار والحجم وطريقة السحب بحيث تعطى في النهاية بيانات يعتمد عليها من خلال تكلفة محدودة وفي وقت قصير وبجهد محدود .

وقبل نهاية هذا الجزء يحسن أن تقدم ثلاثة أمثلة لتصميم عينات تنصب على

دراسة مشكلات معينة :

١- إذا كان الطالب يريد دراسة أحجام الحصى في شاطئ من الشواطئ ويرغب في الحصول على عينة منه بحيث تغطي مناطق الشاطئ المختلفة والأسلوب الذي حدد للحصول على هذه العينة يشمل كل من عنصرى العشوائية والانتظام ويتم ذلك بسير الطالب على طول الجزء العلوى من الشاطئ والتوقف عند مسافات منتظمة والنظر إلى شخص آخر يسير معه على الشاطئ من خلال الكيلو متر الذى يتم تثبيته بزاوية تتناقص وتحدد باستعمال الأرقام العشوائية (رقم عشوائى فى كل مرة يتوقف فيها الطالب) ويتحرك الشخص المرافق إلى أعلى وأسفل حتى يصبح على خط يتفق معه خط نظر الطالب وعند ذلك يضع علامة خشبية عند قدميه ويجمع كل الحصى الواقع حول العلامة أو الذى يلامسها .

٢- المثال الثاني إذا كان الباحث يريد دراسة العلاقة بين المسافة من مركز المدينة وتجارة التجزئة ووظائف أجزاء المبنى الواحد "فلكى يحصل على عينته من المباني يجب أن يأخذ أولاً مجموعة الأرقام تتراوح بين ١٠٠٠ ، ٣٥٩ من جدول الأرقام العشوائية ، وهذه الأرقام تحدد زاوية اتجاه كل مبنى فى العينة من مركز المدينة . وبعد ذلك يأخذ مجموعة أخرى من الأرقام الثلاثية تتراوح بين صفر ، ١٨٠ فيحدد المسافة التى يبعد بها كل مبنى من مباني العينة عن مركز المدينة على خريطة للمدينة (إذا كانت الخريطة بمقياس ١ : ٦ بوصة فإن المسافة تقاس عليها بعشر البوصة) ثم يزاوج بين أرقام اتجاهات المباني العشوائية وأرقام المسافات العشوائية ليحصل على مواقع المباني التى تم اختيارها للعينة . وإذا كان موقع المبنى المختار فى العينة يأتى خارج نطاق المنطقة التى تشغلها رقعة المدينة نتجاهله أما إذا جاء فى مكان غير مبنى داخل المدينة فيؤخذ أقرب مبنى له .

٣- المثال الثالث إذا أراد الطالب أن يقدر المساحات التى تشغلها الأرضى على مناسيب مختلفة فى منطقة ما من خلال خريطة لهذه المنطقة فإنه يرسم مجموعة من القطاعات العرضية العشوائية على خريطة مظاهر السطح . ولكى يحدد الخط الذى يمر به كل قطاع عرضى يرسم شبكة من الخطوط المتقاطعة على الخريطة ثم تحدد نقطتان على هذه الشبكة باستخدام الأرقام العشوائية يبدأ عند إحدهما القطاع العرضى وينتهى عند الأخرى ، وهكذا ترسم كل القطاعات العرضية وتجمع الأطوال داخل كل نطاق عرضى فى كل ارتفاع .

_____ الفصل الثالث عشر _____

مقاييس المجتمع وتقديرات العينات

- التقديرات باستخدام العينات كبيرة الحجم.
- التقديرات من مقاييس العينات الصغيرة.
- التقديرات من العينات الموزعة تبادلياً.
- الخطأ المعياري كنسبة في التوزيع ذو الحدين.
- تصحيح نسبة المعينة أو معدلها.
- الخطأ المعياري في العينة العشوائية.
- تقدير العينة التعدادية المطلوبة.
- حجم العينة التبادلية.

الفصل الثالث عشر

مقاييس المجتمع وتقديرات العينات

تستخدم العينات عادة للحصول على تقديرات حول الخصائص الرقمية للمجتمع الشامل حين يكون هناك دراسة كاملة أو واقعية عن هذا المجتمع يمكن بها حصر هذه الخصائص بالكامل. ولذلك يلاحظ أن هناك فروقا في العادة بين بعض المقاييس الاحصائية المستمدة من العينات عن تلك التي تحصل عليها من المجتمع كله وتنصب هذه الفروق على :

- ١- عدد المتغيرات ٢- المتوسط ٣- الانحراف المعياري
- وتستخدم لذلك رموز خاصة للترقية بين كل خاصية من تلك في المجتمع الشامل ومجتمع العينة هي كالتالي :

عدد المتغيرات	في المجتمع الشامل	في العينة
ن	ن	ن
س	س	س
الانحراف المعياري	ع	ع

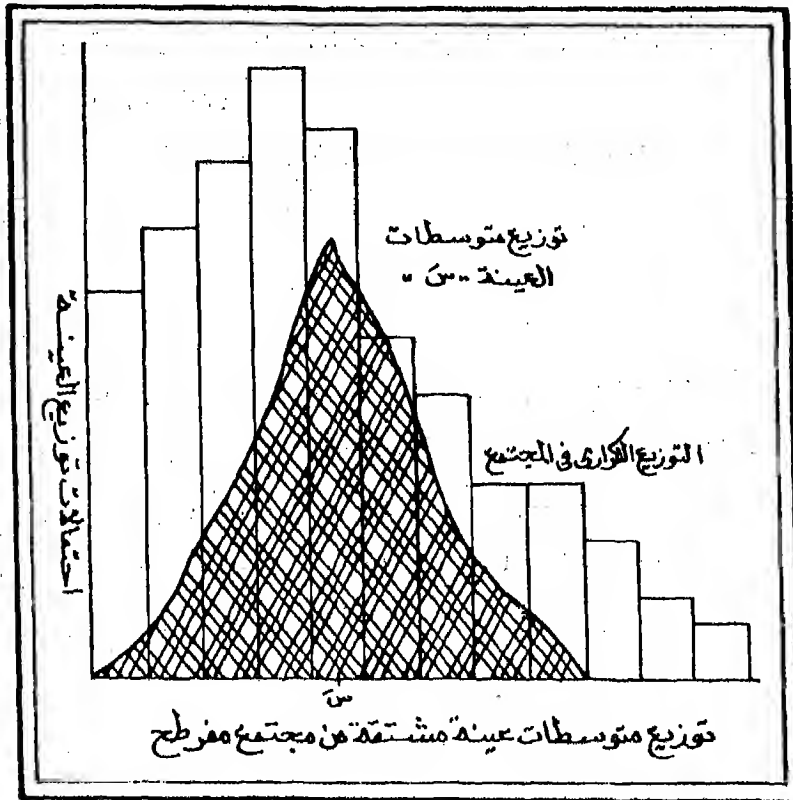
وفي العادة لا تعطى العينة الواحدة - بغض النظر عن مقدار الخطأ فيها - تقديرات للمتوسط الحسابي أو الانحراف المعياري فيما لهذه المقاييس تقرب كثيرا من المجتمع الشامل. كذلك فإنه إذا ما سحبت عيشتان من مجتمع واحد لن تكون لهما نفس المتوسطات والانحرافات المعيارية. أما إذا كانت العينات المسحوبة خالية من الخطأ فمن المحتمل أن تتوقع الحصول على متوسطات مساوية لها إذا سحبت من مجتمع واحد.

وعادة في الواقع لا تؤخذ أعداد من العينات عند دراسة ظاهرة ما وإنما يستند على عينة واحدة ولاتعرف المقاييس الاحصائية للمجتمع الشامل وإنما تهدف إلى تقديرها من هذه العينة. وقد ساعد علماء الرياضيات دارسي العلوم المختلفة في هذا المجال بوضعهم فروضا نظرية حول أحجام العينات وعلاقاتها بالمجتمع الشامل

واحتمالات الخطأ في كل حالة عند إجراء تقديرات ، وهنا من الضروري أولاً فهم نظرية الحدود المركزية والخطأ المعياري .

وترى نظرية الحدود المركزية هذه أنه إذا ما تخيلنا سحب كل العينات الممكنة ذات الحجم الواحد من مجتمع واحد فإن خصائص هذه العينات ستوزع بصورة طبيعية حول متوسط المجتمع الشامل بغض النظر عن خصائص هذا المجتمع وذلك على فرض أن العينات كبيرة الحجم نسبياً (أكثر من ٣٠ مثلاً) كذلك فإن الانحراف المعياري في توزيع العينة حول متوسطها يمكن التوصل إليه بقسمة الانحراف المعياري في المجتمع الشامل على الجذر التربيعي لحجم العينة أو :

$$\sigma_{\bar{x}} = \frac{\sigma}{\sqrt{n}}$$



توزيعات متوسطات عينة مشتقة من مجتمع مفرطح

ويسمى الانحراف المعياري لتوزيع العينة حول متوسطها الحسابي باسم الخطأ المعياري لخصائص العينة ويمكن حسابه بالقانون السابق وهو بذلك يعد الأساس الذي تقوم عليه كل التقديرات التي يراد الحصول عليها من المجتمع الشامل لاستخدام العينة .

– التقديرات باستخدام العينات كبيرة الحجم :

هل يمكن تقدير المتوسط الحسابي للمجتمع الشامل من خلال عينة عشوائية سحبت منه ؟ إذا فرض أنه تم الحصول على عينة من الحصى من ١٠٠ موقع على أحد الشواطئ ونريد تقدير متوسط الاستدارة لها ووجد أن المتوسط من العينة س = ٥٠ ، غ = ١٠ (غ الانحراف المعياري للعينة) والآن كيف يقدر مدى انحراف هذه المعايير المحسوبة من خلال العينات عن تلك الموجودة في المجتمع كله هل سيكون المتوسط للمجتمع مرتفعا حتى ٦٠ أو منخفضا حتى ٤٠ .

والخطوة الأولى عند ذلك هي حساب الخطأ المعياري في متوسط العينة باستخدام المعادلة :

$$\text{الخطأ المعياري} = \text{غ} = \frac{\text{س}}{\sqrt{ن}}$$

$$\text{وهنا لما كانت } ن = ١٠٠ \text{ و } غ = ١٠$$

$$\text{والخطأ المعياري} = ١٠ \div \sqrt{١٠٠} = ١$$

والآن يمكن تخيل توزيعا للعينة ذات المتوسط س حول متوسط المجتمع الشامل س الذي يكون مجتمعا طبيعيا (توزيعه معتدل) وانحرافه المعياري = ١ وبالنظر إلى خصائص التوزيع المعتدل أو الطبيعي فإن :

(١) هناك احتمال لوقوع قيمة واحدة من قيم س بين المتوسط الحسابي للمجتمع الشامل والخطأ المعياري قدره ٦٨٪ .

(٢) ولذلك فإن احتمال وقوع س = ٥٠ (متوسط العينة) بين الخطأ المعياري ومتوسط المجتمع الشامل س = ٦٨٪ .

(٣) كذلك فإن قيمة س يمكن أن تقع بنسبة ٩٥٪ بين س وضعف الخطأ المعياري.

(٤) كذلك فإن هناك احتمالاً نسبته ٩٩,٧٪ لأن تقع س⁻ بين س⁻ و ٣ أضعاف الخطأ المعياري .

والآن يمكن صياغة ذلك بصورة أخرى كما يلي :

- ١- هناك احتمال لوقوع س⁻ بين الخطأ المعياري، $٥٠ = ٩٥\%$.
 - ٢- هناك احتمال لوقوع س⁻ بين ضعف الخطأ المعياري، $٥٠ = ٩٥\%$.
 - ٣- هناك احتمال لوقوع س⁻ بين (٣) أضعاف الخطأ المعياري، $٥٠ = ٩٩,٧\%$.
- ولما كان الخطأ المعياري = ١ فإن الثلاثة احتمالات السابقة يمكن صياغتها كما يلي :

- ١- هناك احتمال بنسبة ٦٨٪ لوقوع س⁻ بين ١-٥٠ ، ١+٥٠ أى بين ٤٩-٥١ .
- ٢- هناك احتمال بنسبة ٩٥٪ لوقوع س⁻ بين ٢-٥٠ ، ٢+٥٠ أى بين ٤٨-٥٢ .
- ٣- هناك احتمال بنسبة ٩٩,٧٪ لوقوع س⁻ بين ٣-٥٠ ، ٣+٥٠ أى بين ٥٣-٥٧ .

ومستويات الاحتمال هذه تسمى مستويات الثقة وتسمى الحدود العليا والدنيا التي يقع فيها المقياس باسم حدود الثقة (أما المدى الذى تتراوح بينه هذه الحدود فيسمى فترة الثقة) ومن هنا فإن حدود الثقة التى تبلغ ٩٥٪ بالنسبة لاستدارة الحصى على الشاطئ هى بين ٤٨ ، ٥٢ ، وفترة الثقة التى تبلغ ٩٥٪ تساوى ٠,٠٤ وعلى ذلك يمكن القول أنه بدرجة ثقة مقدارها ٩٥٪ سيتراوح متوسط استدارة الحصى فى هذا الشاطئ بين ٤٨-٥٢ وإذا كانت هناك قيما خارج هذه الحدود فإنها تمثل نسبة يمكن تجاهلها لأنها لن تؤثر على تقديرات مقاييس المجتمع الشامل من واقع العينة المسحوبة .

وبصورة عامة يمكن أن نخلص إلى :

- أن حدود الثقة ٦٨٪ لـ س⁻ هى س⁻ \pm ١ خطأ معيارى .
- أن حدود الثقة ٩٥٪ لـ س⁻ هى س⁻ \pm ٢ خطأ معيارى .
- أن حدود الثقة ٩٩,٧٪ لـ س⁻ هى س⁻ \pm ٣ خطأ معيارى .

ورعنا نرغب أحيانا فى التأكد من تعيين حدود لمستويات ثقة غير ٦٨٪ (والتي تعتبر منخفضة جدا فى معظم الحالات) مثل ٩٥٪ (والتي تعد أكثر الحدود أستخدمها) أو ٩٩,٧٪. وفى هذه الحالة لابد من استخدام جداول الاحتمالات الخاصة بقيم Z التي ترتبط بالتوزيع المعتدل. ونحدد مستويات الثقة فى التوزيع المعتدل باحتمالات وقوع توزيع أفراد العينة فى حدود معينة على أى من جانبي المتوسط الحسابي.

وبين جدول قيم Z فى الملحق رقم (١) احتمالات وقوع قيم مأخوذة من توزيع معتدل داخل Z من الانحرافات المعيارية على جانب واحد من جوانب المتوسط ولذلك فإن الاحتمالات المتعاقبة بقيمة Z فى الجدول تمثل نسبة مستوى الثقة فقط. ومن ثم فإن طريقة تحديد مستويات الثقة من جداول قيمة Z تمر بالخطوات التالية:

١- تنصف مستوى الثقة المراد اختباره ونحوه إلى قيمة احتمالية من واحد صحيح فإذا كان المستوى ٩٠٪ فإن نصفه ٤٥٪ أى يساوى احتمالا ٠,٤٥ من الواحد الصحيح.

٢- انظر إلى قيمة Z فى الجدول والتي تقابل احتمالا قدره ٠,٤٥ ستجدها ١,٦.

٣- حدود الثقة عندئذ $\pm Z \times$ الخطأ المعياري. وفى حالة المثال السابق الخاص بحصى الشاطئ حيث الخطأ المعياري = ١، $\pm ١,٦ \times ١ = ١,٦$ فإن الـ ٩٠٪ كحد ثقة حول متوسط استدارة الحصى وهو:

$$٥١,٦ \pm ١,٦ \text{ أى } ٤٨,٤ - ٥١,٦$$

ونؤكد مرة ثانية الطريقة السابقة فى تحديد مستويات الثقة لا تصلح إلا فى حالة العينات الكبيرة الحجم والتي يزيد عدد أفرادها عن ٣٠ حيث تميل إلى الاقتراب من التوزيع المعتدل.

وتبقى بعد ذلك نقطتان تتعلقان بالخطأ المعياري وحدود الثقة هما:

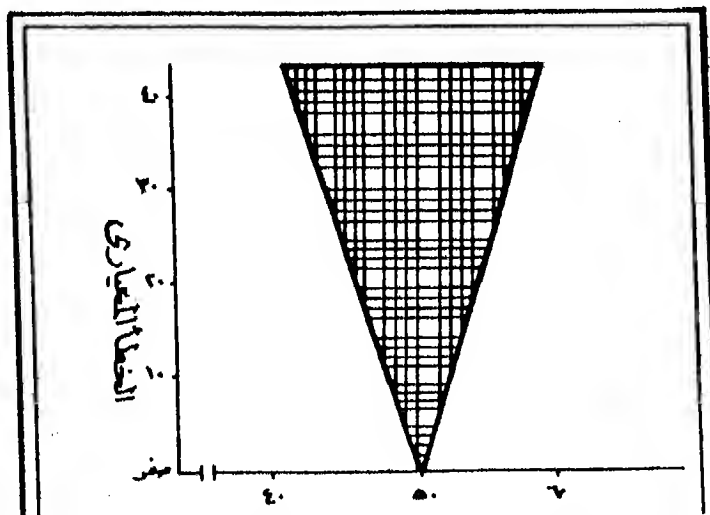
١- أنه بالنسبة لعينة ذات حجم معين يتزايد الخطأ المعياري وبالتالي فترة الثقة مع زيادة الانحراف المعياري للعينة وذلك معناه أنه مع تزايد الانحرافات المعيارية للعينة تتناقص دقة تقدير المتوسط الحسابي للمجتمع الشامل .
وهذه الحقيقة السابقة يمكن إبرازها بوضوح عند معاملة نسبة الـ ٩٥٪ من حدود الثقة في المثال السابق معاملة مختلفة في ظل انحرافات معيارية متباينة وإظهار المدى الذي تختلف فيه الثقة على النحو الذي يظهره الجدول التالي :

العلاقة بين الانحراف المعياري والخطأ المعياري ، وفترة الثقة

ن	س	ع	الخطأ المعياري = $\frac{ع}{\sqrt{ن}}$	٩٥٪ حدود ثقة	٩٥٪ فترة ثقة
١٠٠	٥٠	١٠	١	٥٢ ، ٤٨	٤
١٠٠	٥٠	٢٠	٢	٥٤ ، ٤٦	٨
١٠٠	٥٠	٣٠	٣	٥٦ ، ٤٤	١٢
١٠٠	٥٠	٤٠	٤	٥٨ ، ٤٢	١٦

ويمكننا بصورة عامة أن نحول العمودين الثالث والخامس من الجدول إلى

شكل بياني كما يلي :



شكل يبين علاقة الانحراف المعياري للعينة وحدود الثقة فيها بنسبة ٩٥٪

(٢) أنه بالنسبة لانحراف معيارى معين لعينة تتناقص قيمة الخطأ المعيارى وفترة الثقة وتصبح حدود الثقة أضيق مع زيادة حجم العينة . وبذلك يعنى أنه كلما زاد حجم العينة كلما كان تقدير المتوسط الحسابى فى المجتمع الشامل أكثر دقة .
تطبيق :

١- أكمل الجدول التالى وارسم شكلا بيانيا من العمودين ٢ ، ٥ على النحو المبين فى الشكل السابق :

العلاقة بين حجم العينة والخطأ المعيارى
وفترة الثقة

(أكمل الجدول)

من	ن	ع	الخطأ المعيارى	%٩٥ حدود ثقة	%٩٥ فترة ثقة
٥٠	١٠٠	٢٠	٢	٥٤ ، ٤٦	٨
٥٠	٢٠٠	٢٠			
٥٠	٣٠٠	٢٠			
٥٠	٤٠٠	٢٠			

٢- فى مسح بالعينة أجرى على القرى الهندية أختيرت الوجبات الغذائية لمائة شخص من الذكور بصورة عشوائية فوجد أن متوسط السرعات الحرارية التى تحتويها هذه الوجبات ٢٠٠٠ سعر حرارى وانحرافها المعيارى ٢٥٠ :

أ - احسب حدود الثقة لـ %٩٥ من المتوسط للسرعات الحرارية لوجبات الذكور البالغين فى هذه القرى الهندية .

ب- على فرض أن الانحراف المعيارى للعينة ظل كما هو (٢٥٠) . ما مقدار الزيادة فى العينة التى تلزم لكى نصل إلى تصنيف فترة الثقة .

التقديرات من مقاييس العينات الصغيرة :

رؤى فيما سبق أنه يمكن تحديد الثقة فى بيانات العينات كبيرة الحجم (التي تزيد عن ٣٠) من خلال معرفة اقترابها من التوزيع المعتدل أو الطبيعي بحساب الخطأ المعياري وبناء على ذلك فإنه إذا ما كان لديك عينة كبيرة الحجم سحبت من مجتمع ما توزيعه يقترّب من الاعتدال فإن شكل توزيع العينات الصغيرة حول متوسطها الحسابي والمسحوبة من نفس المجتمع يتوقف إلى حد كبير على شكل توزيع القيم فى هذا المجتمع .

والمشكلة التي تظهر هنا هي أنه فى بعض الأحيان تسحب عينات صغيرة من مجتمعات غير معروف غمط توزيع مفرداتها ونريد الحصول على تقديرات حول الخصائص الرئيسية للمجتمع الشامل ومدى اعتماد خصائص هذه العينة الصغيرة عنها.

فإذا ما رغب مثلاً فى تقدير المتوسط الحسابي لمجتمع فى توزيع معتدل من خلال عينة محدودة نحتاج إلى إدخال تعديلين على القانون السابق الخاص بحساب الخطأ المعياري هما :

١- وجد أنه يمكن الحصول على تقدير أفضل للانحراف المعياري فى المجتمع ككل (ع) بضرب الانحراف المعياري للعينة (ع) فى $\sqrt{\frac{n}{n-1}}$ ويسمى هذا التعديل باسم معامل تصحيح "بيسل" . ويعطى أفضل تقدير لـ ع ويمكن أن يشار إليه بـ \bar{E} ولهذا

$$\bar{E} = E \cdot \sqrt{\frac{n}{n-1}}$$

$$\text{أو } \bar{E} = E \cdot \sqrt{\frac{(\text{مجم} - \frac{\text{مجم}^2}{n})}{n-1}}$$

$$\sqrt{\frac{(\text{مجم} - \frac{\text{مجم}^2}{n})}{n-1}}$$

من الواضح هنا أنه مع زيادة n فإن $(n-1) + n$ يقترب كثيرا من ١ وبذلك يصبح الفرق بين E ، \bar{E} ضئيلا وهذا يبرر عدم استخدام معامل التصحيح في حالة العينات التي تزيد عن ٣٠ .

٢- لا بد من تغيير جدول اختبار Z لأنه صمم للعينات كبيرة الحجم والتي تزيد عن ٣٠ واستبداله بجدول اختبارات (T) في الملحق الذى يتفق مع العينات الصغيرة الحجم التي لا تكون متوسطاتها مسيرة للتوزيع الطبيعي ، ويعتمد شكل توزيع T على حجم العينة فكلما زاد هذا الحجم اقترب التوزيع من الشكل المعتدل وقد يكون مفيدا هنا أن نوضح طريقة التوصل إلى حدود الثقة بعدا عن التوزيع المعتدل للمجتمع من خلال عينة صغيرة بمثال .

إذا أجرى مسح بالعينة للمشاة الذين عبروا منطقة في قلب مدينة ما في ٩ أيام من يوم الخميس فوجد أن متوسط تدفق أعداد السائرين ٢٥٠٠ شخص / ساعة بانحراف معيارى قدره ٤٠٠ والمطلوب حساب حدود الثقة التي تصل ٩٥٪ لمتوسط تدفق المشاة في مساء يوم العطلة .

الخطوة الأولى

نوجد أفضل تقدير للانحراف المعيارى للمجتمع كله من المعادلة :

$$\bar{E} - E = \sqrt{\frac{n}{n-1}} \cdot 400 = \sqrt{9 \div 8} \cdot 400 = 424$$

الخطوة الثانية :

نحسب الخطأ المعيارى لتوزيع العينة من المعادلة :

$$E \div \sqrt{n} = E \div \sqrt{9} = 424 \div \sqrt{9} = 141$$

الخطوة الثالثة :

ننظر في جدول قيم T في الملحق عن عدد الأخطاء المعيارية على أى من جانبي المتوسط الحسابى والتي تضم ٩٥٪ من توزيع T عندما يكون حجم العينة يساوى ٩ ويتم ذلك عادة بقراءة الرقم الواقع تحت عمود ٩٥٪ فى مواجهة

عدد أفراد العينة مطروحا منها واحد صحيح أى (٩-١) = ٨ وهذا الرقم الأخير يسمى درجات الحرية . وبناء على ذلك فإن الرقم الموجود فى الجدول تحت عمود ٩٥٪ وأمام درجات حرية مقدارها ٨ - ٢,٣٠٦ أو ٢,٣١ تقريباً

الخطوة الرابعة :

يضرب الخطأ المياري بالقيمة السابقة :

$$١٤١ \times ٢,٣١ \text{ تقريباً } = ٣٢٥$$

الخطوة الخامسة :

نستطيع أن نصل الآن إلى حدود الثقة التى تبلغ ٩٥٪ حيث تساوى

$$٢٥٠٠ + ٣٢٥ = ٢٨٢٥ \text{ و } ٢٥٠٠ - ٣٢٥ = ٢١٧٥$$

أو تكتب هكذا بصورة أفضل ٢٥٠٠ ± ٣٢٥

ولاشك أنه إذا لم يستعمل معامل تصحيح "بيسل" السابق وحسب الخطأ المياري بنفس طريقة العينة كبيرة الحجم فإن حدود الثقة تكون مضللة إلى حد كبير وغير صحيحة بالمرة لأنها ستعطى قيما تتراوح بين ٢٢٣٤ ، ٢٧٦٦ .

تطبيق :

أخذت عينة من مجموعة حقول لزراعة القمح فى محافظة البحيرة لمعرفة إنتاجية الفدان فوجد أن متوسط إنتاج الفدان أربعة أراذب والانحراف المياري ٠,٥

أحسب باستخدام العينة الصغيرة والكبيرة حدود الثقة التى تبلغ ٩٥٪ .

أ - عندما تكون العينة مأخوذة من ١٦ حقلا .

ب- عندما تكون العينة مأخوذة من ٢٥ حقلا . وبين أى الطريقتين تقدم حدود ثقة صحيحة ، وما هى نسبة الخطأ ونتيجة الطريقة غير الصحيحة فى كل حالة .

التقديرات من العينات الموزعة تبادليا :

سبق أن عرفت العينات التى تعتبر وحداتها قيما بذاتها وكيفية تقدير خصائص المجتمع الشامل منها مثل إنتاج الحبوب من المحاصيل أو مدى استدارة الحصى على الشواطئ ولكن أحيانا تجد نمطا من توزيع العينات ينقسم فيه أفراد العينة إلى نوعين أو بين خاصيتين : ادلتين مثل أن يقال الحصى أما أملس أو غير أملس أو

السكان ذكور أو إناث والأراضي زراعية أو غير زراعية والسكان المحليون أو مهاجرون وهنا يمكن حصر أفراد العينة وحساب نسبة توزيع أفرادها بين البديلين ولكن لا يمكن حساب الخطأ المعياري وحدود الثقة لمثل هذا النوع من العينات إلا باستخدام طرق أخرى تختلف عما سبقت الإشارة إليه ولذلك فلا حل سوى استعمال التوزيع ذي الحدين .

فإذا كنت بصدد دراسة سكان منطقة ما ووجدت أن نسبة الذكور بين السكان ٤٠٪ فهنا من المحتمل مقابلة ٠,٤ من الذكور عند إجراء البحث عشوائيا ، واحتمال آخر يبلغ ٠,٦ ، لمقابلة إناث . فإذا أخذت عينة قوامها ٢٠٠ فرد فإن احتمال مقابلة الذكور سيصل عددهم إلى $٠,٤ \times ٢٠٠ = ٨٠$ والإناث سيصل عددهم إلى $٠,٦ \times ٢٠٠ = ١٢٠$ فإذا رمزنا لاحتمال مقابلة أفراد ذكور بالرمز s واحتمال مقابلة الإناث بالرمز n فإن $(s + n = ١)$. وعلى ذلك فإن عينة عشوائية حجمها n ينتج عنها $(n \times s$ الذكور) ، $(n \times n$ إناث) ولكن ليس من المؤكد أن كل عينة يتم سحبها من هذا المجتمع ستعطي نفس النتائج، ويمكن أن يظهر أن عددا كبيرا من العينات من نفس هذا المجتمع السكانى ينتج عنه توزيع الأفراد من الذكور يقترب من التوزيع الطبيعي ومتوسطه الحسابى $(n \times s)$ وانحرافه المعياري (الذى يسمى أيضا الخطأ المعياري) $\sqrt{n \times s \times n}$ وذلك معناه أن الخطأ المعياري فى هذه الحالة $= \sqrt{n \times s \times n}$

وذلك على فرض أن أفراد العينة (n) حجمهم كبير نسبيا ، ويعتمد هذا الحجم الكبير على قيم كل من s ، n . فإذا كانت $s = ٠,٥$ فإن التوزيع ذو الحدين يكون توزيعا طبيعيا عندما تكون قيمة n صغيرة . وكلما زاد الفرق بين s ، n كلما كانت قيمة n أكبر حتى نصل إلى التوزيع الطبيعي أو المعتدل وبالتالي يمكن أن نخرج بقاعدة تقول أن $n \times s$ يجب أن تساوى على الأقل ٩ ولهذا فإذا ما كان $s = ٠,٥$ فإن n تحتاج أن تساوى على الأقل ٣٦ $(٩ = ٠,٥ \times ٣٦)$. أما إذا كانت $s = ٠,١$ ، $n = ٠,٩$ أو العكس فإن n تحتاج أن تبلغ ١٠٠ على الأقل $(١٠٠ = ٠,٩ \times ١٠٠)$.

وبناء على ما سبق تظهر الطريقة التى يمكن بها تعيين حدود الثقة من العينات المأخوذة عددياً وموزعة تبادلياً كما يلي :

- ١- نتأكد أولاً من أن n س ص = ٩ على الأقل حتى يكون توزيع أفراد العينة توزيعاً طبيعياً أو يقترب منه وألا يجب عدم حساب حدود الثقة .
- ٢- نحسب المتوسط الخاص بالعينة (n س) والخطأ المعياري لها $\sqrt{(n \text{ س ص})}$
- ٣- نستخدم جداول اختبار Z فى الملحق رقم ١ فى العمود لنحصل على حدود الثقة بنفس طريقة العينات الكبيرة .

وإذا ما طبق ذلك على العينة السابقة المكونة من ٢٠٠ شخص فإن :

- ١- n س ص = $0.6 \times 0.4 \times 200 = 48$ ولذا فالعينة تقترب من توزيعها من التوزيع الطبيعي .

- ٢- المتوسط = $0.6 \times 0.4 \times 200 = 48$ والخطأ المعياري $\sqrt{48} = 6.93$
- ٣- حدود الثقة هي 0.6 ± 0.07 .

وذلك معناه أن ٩٥٪ كحد ثقة تقع بين 0.6 ± 0.07 ، ٦٦،٣ ، ٩٣،٧ أما ٩٩٪ كحد ثقة تقع بين 0.6 ± 0.07 ، ٩٨،٠٦ ، ٦١،٩٤ .

الخطأ المعياري كنسبة فى التوزيع ذو الحدين :

ربما يرغب الباحث أحياناً فى معرفة نسب توزيع الذكور فى العينة السابقة بدلا من اعدادهم فى المجتمع . وهنا من الضروري أن يعبر عن المتوسط والخطأ المعياري كنسبة مئوية من حجم العينة بدلا من الأرقام المطلقة ، ويتم ذلك بضرب القيم العددية فى $\frac{100}{n}$ ولهذا فإن المتوسط (n س) يصبح $n \text{ س} \times \frac{100}{n} = 100$ س \times المائة من n .

$$\text{والخطأ المعياري } (n \text{ س ص}) \times \frac{100}{n} = \left(\frac{100}{n} \right) \times n \text{ س ص} \times \frac{100}{n} = \frac{100 \text{ س ص} - 100 \text{ س ص}}{n}$$

وهذه الصيغة تكتب عادة $\sqrt{\frac{س\%ص\%}{ن}} \times \frac{١٠٠}{١٠٠}$ المائة من حجم العينة (ن) .

وإذا ما حولت الاحتمالات السابقة لتوزيع الذكور بالإناث في المجتمع (٤، ٠ ذكور ٠، ٦ إناث) إلى نسب مئوية قدرها ٤٠٪ ، ٦٠٪ يصبح الخطأ المعياري: $\sqrt{\frac{٤٠ \times ٦٠}{٢٠٠}} = ١٢ = ٣,٥$ في المائة من حجم العينة .

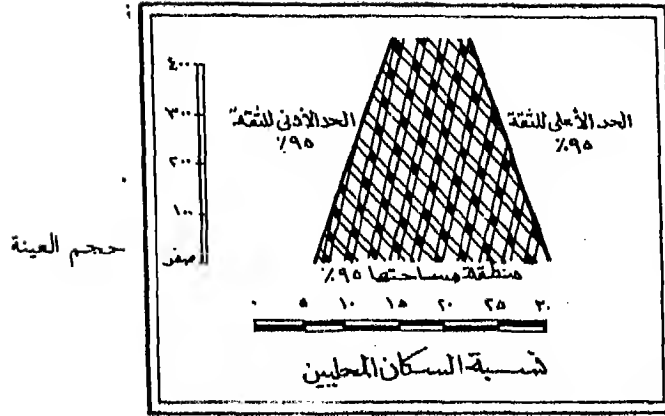
وعلى ذلك فإن حدود الثقة تصبح $٣,٥ \pm ٤٠$ ومن ثم فإن حد الثقة الذي يبلغ ٩٥٪ يكون $٣,٥ \times ١,٩٦ \pm ٤٠ = ٣٣ ، ٤٧$ في المائة على التوالي تقريبا . ونخلص من ذلك إلى القول بأننا بدرجة ثقة مقدارها ٩٥٪ فإن نسبة الذكور في المجتمع الذي سحبت منه العينة ستقع بين ٣٣٪ ، ٤٧٪ .

والآن لننظر في المدى الذي يصل إليه التباين في حدود الثقة وفترتها مع التباين في حجم العينة التبادلية هذه ، فإذا فرض أن لدينا عينة من بين مجموعة مختارة عشوائيا من السكان غير المهاجرين في مدينة معينة تمثل ٢٠٪ من هؤلاء السكان المحليين فإن الجدول التالي والشكل المرفق يظهر حدود ثقة مقدارها ٩٥٪ وعلاقتها بنسبة السكان المحليين في العينات المختلفة الأحجام .

جدول يبين العلاقة بين حجم العينة والخطأ المعياري وفتره الثقة

ن	ص	متوسط ص لكل ١٠٠	الخطأ المعياري = ع	٩٥٪ فتره
	ص		ن	حدود ثقة
٥٠	٠,٢	٠,٨	٣٢-٥,٧	* س
١٠٠	٠,٢	٠,٨	١٦-٤,٠	٨ ± ٢٠٪
٢٠٠	٠,٢	٠,٨	٨-٢,٨	٥,٦ ± ٢٠٪
٤٠٠	٠,٢	٠,٨	٤-٢,٠	٤ ± ٢٠٪

* حيث تكون قيمة ن - ٥٠ فإن س ص أقل من ٩ ولذا لا يمكن حساب حدود الثقة .



تطبيق :

- ١- كون جدولاً وشكلاً بيانياً مثل ما سبق لتبين حدود الثقة لنسبة السكان المحليين (غير المهاجرين) في المدينة إذا كان حجم العينة ١٠٠ : ويضم (١) ٨٠ غير مهاجرين (٢) ٦٠ غير مهاجرين (٣) ٥٠ غير مهاجرين (٤) ٤٠ غير مهاجرين (٥) ٢٠ غير مهاجرين .
- ٢- من الشكل السابق (المرسوم على الصفحة السابقة) والشكل الذي رسمته بين العلاقة بين فترة الثقة وحجم العينة وحجم س .

تصحيح نسبة العينة أو معدلها :

تعرف نسبة العينة بأنها النسبة بين حجم العينة والمجتمع الذي سحبت منه فإذا كان لديك عينة قوامها ١٠٠ سحبت من مجتمع قوامه ١٠٠٠ فإن نسبة العينة عندئذ $= \frac{100}{1000} = \frac{1}{10}$ أو ١٠٪ . وعندما يكون حجم المجتمع لانهاياً مثل مواقع

النقط على خريطة فإن نسبة العينة تكون صفرا أو قريبة من الصفر . وبصفة عامة تعتمد دقة التقديرات المستمدة من عينة صحيحة على حجم العينة أكثر من اعتمادها على نسبة العينة أو معدلها ولذلك فإن تصحيح نسبة العينة أو معدلها لا يحدث إلا إذا كانت نسبة العينة تزيد على $\frac{1}{10}$.

وإذا كانت نسبة العينة كبيرة فإنها تقلل من الخطأ المعياري في متوسط العينة وبالتالي في فترة الثقة . ويحدث هذا التناقص بضرب الخطأ المعياري \times (أ-ف) حيث ف هي نسبة العينة أو معدلها ، وينطبق معامل التصحيح هذا في الحالتين السابقتين أى سواء كانت العينة عادية أو أفرادها يتوزعون تبادليا أى عند تطبيق المعادلات :

$$ع \sqrt{n} \quad \text{أو} \quad \sqrt{\frac{س\%ص\%}{ن}} \quad \text{أو} \quad \sqrt{\frac{س}{ن}}$$

ولذلك فإنه عند حساب خطأ معيارى قيمته ٥ وإذا كانت نسبة

$$\begin{aligned} \text{العينة} &= \frac{1}{4} (٢٥\%) \quad \text{فإن الخطأ المعياري المصحح: } ٥ \sqrt{\frac{1}{4} - \frac{1}{4}} \\ &= ٥ \sqrt{٠,٧٥} = ٤,٣٥ = ٠,٨٧ \times ٥ \end{aligned}$$

وهذا بالتالى يقلل من فترة الثقة التى تبلغ ٩٥٪ (للعينات الكبيرة) من ١٠

إلى ٨,٧ .

وكلما ارتفعت نسبة العينة كلما زاد التناقص فى الخطأ المعيارى ، وتستمر نسبة العينة فى الارتفاع حتى تصل إلى واحد صحيح (وفى هذه الحالة تكون العينة شملت المجتمع كله) .

وعند ذلك يكون الخطأ المعيارى وفترة الثقة قد هبط إلى صفر . ومن ناحية

أخرى إذا كان خطأ العينة أقل من $\frac{1}{10}$ فإن معامل التناقص سيكون قريبا من واحد

صحيح أى ١ - $\frac{1}{10} = ٩٥\%$ ويقل تأثيره بالتبعية على الخطأ المعيارى وهذا هو

السبب فى تجاهله بصورة عامة إذا كان حجم العينة يقل عن العشر ($\frac{1}{10}$)

الخطأ المعياري في العينة العشوائية:

يلجأ الباحثون في مجال الاحصاء إلى استخدام العينات للحصول على بيانات أكثر تفصيلاً في التعدادات السكانية حول خاصية معينة لتعميمها بدلاً من حصرها حصراً شاملاً ، وقد تكون العينة حول مجموعة من الخصائص والحصر الشامل حول بعض الخصائص الأخرى . وعادة ماتنضم هذه العينات هامشاً للخطأ إذا ما كانت تقل عن ٢٥٪ من حجم السكان .

ولتوضيح ذلك إذا افترضنا أن بحثاً أجرى بالعينة على أعداد العاملين حسب النشاط الاقتصادي في مدينة الاسكندرية عام ١٩٨١ واتضح فيه أن عدد العاملين بصناعة النسيج من الذكور ٩٠٣ (وهذا هو جملة أفراد العينة) بينما كان عدد العاملين في كل الحرف بالمدينة ١٠٩٨١ (وهذا هو حجم السكان الذي سحبت منه العينة) ولذا فإن حجم العينة يقل عن $\frac{1}{12}$ حجم السكان الكلي فهي حوالي $\frac{1}{12}$ منه . ولذلك فإن الخطأ المعياري للعينة يمكن تقديره :

١- الحصول على الجذر التربيعي لمجموع أفراد العينة : $s \approx 30$

٢- ضرب في ٠,٩ : $0,9 \times 30 = 27$.

فإذا كان الخطأ المعياري = ٢٧ فإنه يمكن الحصول على حد ثقة مقداره ٩٥٪ لمجموع أفراد العينة ليكون $90,3 \pm 2 \times 27 = 84,9$ أو ٩٥٧ . ولما كانت هذه العينة = ١٠٪ فقط فإن العدد الحقيقي للعاملين في صناعة النسيج بمدينة الاسكندرية في عام ١٩٨١ يمكن تقديره بدرجة ثقة قدرها ٩٥٪ بأنه يقع بين ٨٤٩٠ ، ٩٥٧٠ عاملاً .

تطبيقات :

إذا علمت أنه في تعدادي ١٩٦٦ ، ١٩٧٦ كان عدد العاملات في صناعة الغزل والنسيج في منطقة ما ١٢٦٤ ، ١٢٢٨ من واقع عينة مقدارها ١٠٪ .
١ - بين حدود الثقة بنسبة ٩٥٪ للأعداد الحقيقية للإناث العاملات في عامي ١٩٦٦ ، ١٩٧٦ .

ب- ما النتيجة التى تستخلصها من إجابتك على السؤال أ .

تقدير العينة التعدادية المطلوبة :

عرفنا فيما سبق أن العينة ترمى إلى الدقة فى البيانات والاقتصاد فى الوقت والجهد ولكن لا يمكن الوصول إلى درجة دقة مقدارها ١٠٠٪ إلا إذا أجرينا حصصاً شاملاً ودقيقاً للظاهرة موضع البحث . وعلى ذلك فإنه كلما كانت نسبة العينة أصغر وبدرجة أقل كلما كان هامش الخطأ فى التقديرات المستمدة من هذه العينة أكبر (وفى الحقيقة فإن نسبة العينة إذا قل عن $\frac{1}{10}$ لا تؤثر أى اختلافات فيها فى هامش الخطأ) .

ويمكن بصفة عامة قبل البدء فى إجراء دراسة بالعينة لغرض محدد أن يعين الحد الأدنى للعينة المطلوبة على ضوء هامش الخطأ الذى يتفق مع طبيعة البحث ، وهذا بلاشك يوفر الوقت الذى يمكن أن يستغرق فى الحصول على عينة كبيرة الحجم . ويستخدم لهذا الغرض عدة أساليب تعتمد على نوع العينة من حيث توزيعها هل هى عينة عادية أو تبادلية وسواء كانت هذه أو تلك فلا بد فى بادئ الأمر من سحب عينة تجريبية يكون عدد مفرداتها نحو ثلاثين بنفس الأسلوب الذى ستسحب به العينة الكاملة ويمكن استخدام مفرداتها كجزء من العينة الكاملة إذا لم يكن لها أثر على اختيار بقية العناصر الأخرى .

$$(ن) \text{ حجم العينة العادية } \left(\frac{ع}{ف} \right) ٢$$

ن = حجم العينة

ع = الانحراف المعيارى للعينة التجريبية

ف = هامش الخطأ المراد الوصول إليه فى ظل مستوى معنوية محدد .

Z = قيمة تستخرج من جداول اختبارات Z (ملخص ١ عمودا عند مستوى المعنوية الذى سبق تحديده) .

وهامش الخطأ ما هو إلا المسافة بين المتوسط الحسابى ومستوى معنوية واحد ولذلك فهو يساوى نصف فترة الثقة التى تمتد على الجانبين . ومن هنا إذا كان

الانحراف المعياري للعينة التجريبية = ١٠ ، وهامش الخطأ المسموح به = ٢,٥ عند مستوى معنوية قدره ٩٥٪ فإن العينة المطلوبة يكون حجمها .

$$n = \left(\frac{10 \times 2}{2,5} \right)^2 = \frac{400}{6,25} = 64$$

وعلى ذلك إذا كانت العينة التجريبية شملت ٣٠ حالة فإننا بحاجة إلى ٣٤ حالة أخرى لنحصل على تقديرات تقع في إطار هامش الخطأ الذي سبق تحديده .

حجم العينة التبادلية :

وتستخدم هذه الطريقة لتقدير نسبة السكان الذين ينتمون إلى فئة أو

بمجموعة محددة وصيغتها :

$$n = \text{س.} \times \text{ص.} \left(\frac{Z}{f} \right)^2 \text{ في المائة}$$

وتمثل n ، Z ، f نفس المصطلحات السابقة (حجم العينة - واختبار Z هامش الخطأ المراد الوصول إليه) .

س = نسبة الأفراد في العينة التجريبية المنتمين لمجموعة معينة .

ص = نسبة الأفراد في العينة التجريبية غير المنتمين لهذه المجموعة .

وعلى ذلك فمن عينة تجريبية قوامها ٣٠ حالة إذا كان لدينا ١٢ حالة من الذكور وإذا كان الباحث يريد تقديرات حول نسبة الذكور في المجتمع كله مع وجود حجم العينة المقترح سيكون :

$$\text{أولا : نحدد نسبة الذكور} = \frac{12}{30} = 0,4 = 40\%$$

$$\text{وعلى ذلك تكون نسبة الإناث} = 0,6 = 60\%$$

$$\text{وحجم العينة} n = 2 \left(\frac{2}{1} \right) \times 60 \times 40 = 9600$$

(حدد هامش الخطأ هنا بحوالى ٢٪) .

الفصل الرابع عشر

النماذج والنظم

- معنى النماذج والهدف منها
- طريقة بناء النماذج
- أهمية النماذج فى الدراسات الجغرافية
- أنواع النماذج
- مشكلات إستخدام النماذج
- تطبيقات النماذج فى الجغرافيا
- النظم معناها واستخداماتها
- التنظيم المكانى
- توظيف النظم والنظريات

الفصل الرابع عشر النماذج والنظم

معنى النماذج والهدف منها :

لم يتفق المعنيون بفلسفة العلوم حول معنى محدد لكلمة نموذج وما تزال الجغرافيا مختلفة عن سواها من العلوم الاجتماعية في استخدام النماذج والأمر يحتاج إلى دراسات متأنية حول وظيفة ومعنى النموذج من حيث المنهج . صحيح أن تشورلى أشار إلى أنه يجسم العلاقات المعقدة ويمكن من رؤيتها بسهولة ويعين الباحث في إجراء المقارنات وينظم ويلخص البيانات ، ويساعد كوسيلة توضيحية بنائية عند البحث عن نظرية جغرافية جديدة أو تطوير نظرية قائمة إلا أن هذه الوظائف العديدة جعلت التعريف أمرا أكثر صعوبة .

وأهم مايلزم الجغرافى فى حالات الحصول على بيانات دقيقة تحليلها موضوعيا لوضع الهيكل الأساسى للموضوع ثم التوصل فى النهاية لوضع نماذج مكانية تقود للتنبؤ والسؤال هو ما معنى النموذج ؟ يعنى النموذج البناء أو الشكل المصور أو المجدد لظاهرة معينة قد تكون واقعية أو خيالية إما بنفس الحجم أو بمقياس معين وبصورة دقيقة أو على هيئة Skech فالماكيت والتمثال والخريطة كلها نماذج، وتستخدم النماذج فى الجغرافيا لثلاثة أغراض هى :-

- ١- تصوير وتبسيط الواقع بما يساعد على ادراك العلاقات وتبين النظم المكانية بسهولة للباحث .
- ٢- محاولة التوصل لوجود علاقة ما أو صياغة جملة خيرية تنطبق فى أماكن أخرى أو حدث خلال فترة زمنية سابقة أو إذا كان طموح الباحث أكبر يمكنه صياغة قاعدة أو قانون أو معادلة أو نظرية .
- ٣- توقع المستقبل من خلال محاكاة أو تقليد نماذج أخرى حدثت فى الماضى أو مازال قائمة فى الحاضر .

ويجب على الباحث التمييز بين العلاقات وهل هي ناجمة عن وجود سبب أو نتيجة أو علاقة مجردة، والمعادلات وهي صيغة غالبا ما تكون رمزية ذات طرفين (مثل معادلة الخط المستقيم) والقاعدة Rule وهي جملة خبرية تنظم شكلا محددًا ولها استثناءات مثل الرتبة - الحجم ، أما القانون Law فينسحب في كل زمان ومكان (مثل نيوتن والجاذبية) والنظرية Theory التي يصل من خلالها الباحث إلى قمة التجريد وتمثل هدفًا أسمي لفروض علمية سبقت البرهنة على صحتها .

ومن أمثلة النماذج الهامة في الجغرافيا الخرائط بأنواعها والصور الجوية والأشكال ، ويمكن من خلال الخريطة الواحدة استخراج أكثر من نموذج إذا كانت تبين أكثر من ظاهرة ، وقد تنتقل النماذج لمرحلة أعلى بحيث تتحول إلى رسم توضيحي للأنماط المكانية لظاهرة ما أو مجموعة من الظواهر خلال فترة معينة مثلما فعل تاف Taff في نمودجه عن امتداد الطرق في غانا خلال فترة الاستعمار الإنجليزي .

والحقيقة أن مصطلح Model يعني لغويا ثلاثة معاني مختلفة الاستخدامات فهو كاسم يشير إلى تمثيل أو تصوير الواقع وكصفة يعنى النموذجي أو المثالي Ideal أما استخدامه كفعل فمعناه التوضيح أو الاظهار Illustration غير أن المهم هنا هو استخدامه علميا الذي أكد عليه أكوف Ackoff وزملاؤه عام ١٩٦٢ من أنه يجمع بين المعاني الثلاثة السابقة فنحن نوجد من خلاله تصويرا مثاليا للواقع لكي نظهر بعض خصائص هذا الواقع ، ولاشك في ضرورة استخدام النماذج لتبسيط الواقع المعقد فهو مصدر مهم للتعامل مع الفروض من حيث وضعها واختبار مدى انسحابها في الواقع . فالنماذج اذن لاتنقل الحقيقة كاملة ولكنها مفيدة وتقرب كثيرا من تصويرها .

فالنموذج العلمي هو عبارة عن جملة أو عدة جمل خبرية تعبر عن الواقع وهذه الجمل قد تكون حقيقية أو على هيئة قانون أو نظرية وتتوقف درجة تحكم أي علم في الواقع الذي يدرسه على النماذج التي يبنها .

طريقة بناء النماذج :-

تم بناء النماذج فى الجغرافيا الاقتصادية من خلال طريقتين محددتين يكمل بعضهما البعض . وتقوم الطريقة الأولى على بداية الباحث فى التعامل مع مشكلته البحثية من خلال تخمينات Postulates بسيطة جدا يتدرج بعدها للتعقيد خطوة بعد الأخرى من خلال اقترابه من وتعرفه على الواقع ، وهذا ما فعله فون تنن (١٨٧٥) فى نموذج لاستخدامات الأراضي فى الولاية المنعزلة عندما افترض وجود مدينة واحدة وسهل مستوى ووسيلة نقل واحدة ، وكل هذا تبسيط للواقع لكى يصل من خلاله إلى التدرج البسيط فى قيم الأيجارات ويعين بعدها "حلقات" استخدامات الأرض المتتابعة . غير أنه جعل الصورة تضطرب عندما أدخل التباين فى أنواع التراتب والأسواق البديلة ووسائل النقل المختلفة فمع ادخال كل هذه الاعتبارات اختفت الصورة المنتظمة الأولى وصارت استخدامات الأرض كقطع الفسيفساء على النحو الذى نعرفه عن خرائط استخدامات الأرض ومع ذلك فقد أدى نموذج فون تنن دوره فى توضيح خصائص معينة لاستخدامات الأرض اقتصاديا.

أما الطريقة الثانية فنقوم على "المهبط" إلى أسفل نحو الواقع من خلال وضع مجموعة من "التعميمات" المبسطة ، وهو المنهج الذى استعمله "تاف" فى نموذج عن تطور الطرق عندما بدأ بدراسة واقعية وتفصيلية لتطور الطرق فى غانا أثناء فترة الاستغلال الاستعماري لأراضيها تعرف من خلالها على المراحل المتتابعة لهذا التطور ، وفى البداية نشأت مجموعة من النقاط التجارية الساحلية المتناثرة انتهت فى آخر الأمر بصورة مختلفة ارتبطت من خلالها المراكز ذات الأولوية بشبكة متصلة مسرورا بمراحل معينة ، وهذا التابع للنمط "الغانى" تكرر فى مراحل الأربع فى دول نامية أخرى فى غرب افريقيا (نيجيريا) وشرقها وماليزيا والبرازيل .

على أن الملاحظ فى حالة بناء النماذج أنها ليست فى كل الحالات ابنة الجغرافيا فقد جاء بعضها بالاستعانة بأفكار علوم أخرى ذات علاقة بالجغرافيا مثل الطبيعة مثلما قام به تزييف (١٩٤٩) من تحويل قانون نيوتن للجاذبية بين الأجسام

حسب كتلتها لقاعدة تطبق فى العلاقات بين مراكز العمران بحيث تتناسب طبيعة العلاقة مع حجم المراكز والمسافة ، وهناك أمثلة عديدة على ذلك مثلما قدمه ستوفر عن الفرص البديلة وأهميتها فى الحركة بين أى نقطتين .

أهمية النماذج فى الدراسات الجغرافية :-

تعتبر كل النماذج المبنية حتى الآن فى الجغرافيا مجرد توقعات متعجلة وغير ناضجة لتصوير الواقع فالاستثناءات كثيرة بل من السهل رفض كثير من حقائقها بدلا من الدفاع عن جدتها ومن ثم نسأل أنفسنا لماذا نهتم كثيرا بينها بدلا من الاتجاه لدراسة الحقائق فى الجغرافيا البشرية . تكمن الاجابة فى حتمية واقتصاديات وتخمينات بناء النماذج على النحو التالى :

- ١- لا يوجد خط فاصل واضح بين "الحقائق" و"المعتقدات" Beliefs فهذه الأخيرة تظل تحتل الصحة والخطأ بدرجات ومن ثم تحاول النماذج اختبار درجة صدق المعتقدات ومدى إنسحابها فى الواقع وصياغتها فى صورة نظريات أو قوانين أو معادلات وهذا يؤكد حتمية بناء النماذج .
- ٢- تسمح النماذج بصياغة المعلومات العامة فى صورة مختزلة وذلك مثل قواعد اللغة ، فقد يرى البعض أن لها استثناءات ولكنها أساسية لتعلمها فهى اذن وسيلة مساعدة فى التدريس على نحو ما أشار إليه تشورلى وهاجيت .
- ٣- تساعد النماذج فى تطوير وتنمية ميادين الدراسة الجغرافية فمن خلال تعميماتها تستنبط النتائج أو القواعد والقوانين التى تختبر فى الحقول المختلفة والأقاليم الجغرافية المتباينة ويذكر ذلك كله من أدوات العلم .

وخلاصة القول أنه طالما كان الهدف من البحث العلمى التعرف على مايجرى فى العالم المحيط على نحو دقيق فالنماذج هى الترجمة التصويرية للنظريات والنتيجة المنطقية للأبحاث التى تقدم حلولاً للمشاكل وتأكيداً لمدى واقعية الفروض الموضوعية ثم أنها تستخدم فى توقع ما سيحدث مستقبلا .

ولما كانت الجغرافيا تهتم برصد الحقائق القائمة فى الواقع وتناول ظواهرات كثيرة ومتنوعة فى أقاليم عديدة لذا كان التركيز على توزيع بعض منها والذى نشعر

أنه يختلف مكانيا ولا شك "أن النماذج بأنواعها يمكن أن تقدم تصويرا واضحا لهذه الظواهرات فهي توضع فى ظل فروض معينة وعند اختبار انطباقها فى الواقع يمكن أن تقود لتحقيق الأهداف العلمية من ورائها .

وعلى أية حال يعد النموذج تمثيلا مجسدا لنظرية ولذا فلا بد أن يركز على أركانها الثلاثة التى تؤلف بنيتها الفروض والبيانهن المنطقية والنتائج فإذا وضعنا نموذجا اقتصاديا لمدينة الاسكندرية مثلا فلا بد أن يشتمل على معادلات رياضية ورسوم بيانية وخرائط ودياجرامات أما إذا كان النموذج لمدينة بطولية مثلا فيضم أمثلة لمعامل التكرير ومحطات التجميع وخطوط الأنابيب والطرق السريعة التى تربطها بمراكز الخدمات وتسمى هذه بالنماذج الشاملة أو المركبة .

غير أن أغلبية النماذج ما هى إلا تعبير عن علاقة بسيطة بين متغيرين مثل عدد مرات تردد مجموعة سكانية على مركز تجارى معين ومدى بعد سكنهم عنه . فى هذه الحالة تمثل العلاقة على محورين أفقى ورأسى على شكل مجموعة من النقاط وتفسر طبيعة العلاقة القائمة بعد ذلك فإذا رسم بخط يصل بين النقط يمكن من خلاله وضع صيغة رياضية للعلاقة القائمة فيشار لعدد الرحلات بالرمز (س) وتوضع على المحور الرأسى والمسافة بالرمز (ف) وتوضع على المحور الأفقى فتكون الصيغة :

$$س = أ - ف - ١$$

حيث تكون أ عبارة عن عدد الرحلات ابتداء من نقطة الأصل ، ف - ١ هى المعدل الذى تنتهى بمقتضاه الرحلات مقترنا بالمسافة ومن ثم فنموذجنا يتلخص فى أن عدد الرحلات يتناقص بمعدل يبلغ $\frac{1}{ف}$ أو $\frac{1}{٢}$ ، $\frac{1}{٣}$ ، $\frac{1}{٤}$ عندما تكون المسافة وحدتين وثلاثة وأربعة إلخ .

وهناك مفاهيم أساسية يجب الاتفاق عليها فى الجغرافيا قبل الشروع فى استخدام النماذج لأدراك العلاقات المكانية منها المقصود بالعلاقة هل هى علاقة سبب - نتيجة تعكس تفاعلات ؟ أو علاقة خطية Linear ؟ أو غير خطية ؟ هل

هى علاقة حقيقية أو زائفة (بجرد صدفة بحتة) لظاهرتين فى نفس المكان أم مكانين مختلفين ؟

أنواع النماذج :

قسمت النماذج إلى ثلاثة أنواع الأول مماثل للواقع Iconic والثانى المشابه Analogue والثالث الرمزى Symbolic وكل نمط منها يمثل مرحلة أكثر تطورا من سابقه .

فالنموذج المماثل يمثل الخصائص بمقاييس مختلفة أما المشابه فيقدم علاقة خاصة بخاصية أخرى أما الرمزى فيمثل الخصائص من خلال الرمز لها . وربما كان أبسط ما يقدم كمثال هنا هو نظام الطرق فى إقليم فالصورة الجوية تعتبر أول مراحل النماذج (النموذج المماثل أو الأيقونى) لأنها تنقل الموجود فعلا أما الخرائط التى توقع عليها خطوط النقل بسمك مختلف وألوان متباينة فهى بمثابة نموذج مشابه . وعند صياغة العلاقات القائمة فى صورة رياضية وحساب كثافات الطرق فنتنقل إلى النوع الثالث من النماذج (الرمزى) وفى كل مرحلة من هذه المراحل نفتقد معلومات ويصبح النموذج مختزلا أكثر ولكنه أكثر عمومية .

وقد تصنف النماذج فى ثلاث مجموعات أخرى هى النماذج الرياضية والتجريبية والطبيعية Mathematical, Experimental and Natural ويمثل ما قدمه إيزارد Isard فى معادلته حول مدخلات المسافة (عام ١٩٥٦) أو معادلة بكمان Beckmann عن الاستمرارية Equation of Continuity (عام ١٩٥٢) عندما درسا الملامح المميزة للنظام القائم وأحلا محل هذه الملامح رموزا نجح عنها إضافات رياضية صورة للنماذج الرياضية.

ويعتبر ما قدمه هوتلنج Hotelling عن محاكاة نموذج التدفق الحرارى فى الطبيعة عند دراسة حركة المهاجرين فى وضع نظرية حول هذه الحركة ، ونظرية ويبر Weber فى توطن الصناعة واستخدامها للمعايير النسبية (١٩٠٩) التى طبقت فيها فكرة دوران (بكرات) الآلات الصناعية فى مجال التوطن كلها نعد من قبيل النماذج التجريبية .

أما النماذج الطبيعية فخير مثال لها ما قدمه جاريسون Garrison من

تشبيه نمو المدينة بنمو الغطاء الثلجى أو القلنسوة الجليدية Ice-Cap.

أما تشورلى فقد قسم النماذج إلى نوعين فى بادئ الأمر (عام ١٩٦٤)

الإجرائية أو المنهجية التجريبية Procedural ورياضية ثم عاد لتقسيمها عام

١٩٦٧ بشكل مختلف فى ثلاث مجموعات رئيسية هى :

أولا : النماذج الطبيعية المشابهة التى ترصد أوضاعا متشابهة زمنا ومكانا

وقد تكون تاريخية أو جغرافية .

ثانيا : النماذج الفيزيائية (فى العلوم التجريبية) وتشمل النموذج الواقعى

Hardware أما عقياس أو مشابه ثم النموذج الرياضى وهو إما حتمى أو إجمالى

ثم التعميم التجريبى Experimental Design.

ثالثا : النموذج العام (استخدامات الأرض مثلا) وهو إما تجميعى

Synthetic أو تجزئى Partial أو نموذج الصندوق الأسود Black box

الذى لانعرف شيئا عما يجرى بداخله ولكن نحاول استخلاص النتائج من الوضع القائم .

ومن حيث مدى التغير تصنف النماذج إلى نوعين هما النماذج الثابتة

والديناميكية وربما كانت الخرائط خير أمثلة للنوع الأول .

والمشكلة فى كل هذه الحالات هى ترجمة الظروف المدروسة إلى صورة

أكثر بساطة يسهل التعامل معها وتحل محل الواقع ويمكن التحكم فيها وقياسها ولذا

فالنماذج تمثل شكلا نموذجيا لأجزاء من النظم طالما أن هذه النظم تقدم جزئية صغيرة

مستقلة من عالم الواقع .

مشكلات استخدام النماذج :

هناك صعوبات عديدة تتعلق بتوظيف النماذج منها الاختلافات الكبيرة فى

أنواعها وصلاحية النموذج الواحد لغرض واحد فقط لا لعدة أغراض وكيفية تطور

الروايف المحتملة للنموذج ومدى ملاءمة نموذج معين لوظيفة محددة وضعت سلفا .

وقد تقع بعض الأخطاء عند تطبيق النماذج على أوضاع غير ملائمة ويشهد تاريخ التفكير الاقتصادي على مئات التطبيقات للنماذج غير الموفقة في حل المشكلات ولا تخرج الجغرافيا كعلم عن مثل هذه الأخطاء .

ويقابل استخدام النماذج مشاكل من نوعين منطقية Logical ومنهجية Procedural فمن الناحية المنطقية يرتبط النموذج بشئ محدد فتقول نموذج لـ س ليشير إلى مجموعة من الفروض والسمات التي تعبر عن أو تصف أشياء مادية ، وتتفق النظرية مع النموذج في هذا الأمر ولكنه يختلف عنها في كونه ذو طبيعة بنائية معبرة عن الواقع أو مقربة له ولذا يمكن بناء نماذج عدة تعبر عن نظرية واحدة ،

وعلى سبيل المثال فقد اقترح نيوتن نظامه ولكننا الآن نستطيع الحديث عن النموذج النيوتوني طالما عرفنا أن قانون نيوتن الذى اقترحه تحول إلى صورة بنائية داخله فى نظام أكثر تعقيدا . (قانون الجاذبية يدخل فى نظام أوسع مداه يشمل الكون بأسره) . غير أن الوضع يختلف فى العلوم الاجتماعية حيث يصعب وضع نظريات تنطبق فى كل الحالات ومن ثم ينظر للنموذج كوسيلة مؤقتة لتبسيط الواقع وسهولة فهمه، وعلى سبيل المثال لا توجد نظرية متكاملة عن التوازن الاقليمى فى الأنشطة الاقتصادية ولذا يستعمل نموذج المدخلات - المخرجات أو البرمجة الخطية Linear Programming للاستعاضة بها عن النظرية .

والحل فى مثل هذه الحالات يكمن فى اللجوء إلى النماذج الشبيهة بتحويل أحد النماذج أو النظريات إلى نموذج أو نظرية أخرى ، وقد قسمت هذه الحالات إلى نمطين إيجابى تكون فيه الخصائص الطبيعية أو العناصر المشابهة مماثلة إلى حد كبير للأصل وسلبى تختلف فيه هذه العناصر بصورة ما .

أما المشاكل المنهجية فتبدو فى طريقة تقديم النموذج التى تكون إما تجريبية من خلال ملاحظة عدد من صور عدم الانتظام واستخراجها ووضع نظرية لتفسيرها ثم بناء نموذج لتبسيطها الأمر الذى يعين فى الاستنباط وتسهيل العمليات الحسابية والنموذج فى هذه الحالة أما معبر عن النظرية كلية أو مشابه لها بشكل ما ويسمى بالنموذج المسبق Post Priori ومن ميزاته سهولة رصد العلاقات واختبار مصداقية

الأساليب المستخدمة ، وكلما كانت السيطرة أقل على العلاقة بينه وبين النظرية أصبحنا أقل قدرة على الحكم عن مدى السهولة فى تحويل نتيجة النموذج إلى نظرية واختبار نجاحها فى محاكاتها .

أما النموذج الأساسى **Priori** فيستمد من عمليات حسابية واقعية أضاف من خلالها الباحث إضافات جديدة ومحددة من خلال معالجته لعدد من المشاكل التجريبية فى مجال متباين وغالباً ما يكون الأكثر شيوعاً .

والخلاصة أنه طالما كانت وظائف النماذج هى التمهيد للنظرية بتصويرها الواقع وتبسيطه وتيسير التعامل مع الحقائق بتبسيطها عند غياب النظرية ففى كلتا الحالتين تبرز مشكلات منهجية ففى الحالة الأولى يكون التساؤل هل النموذج مطابق أو مشابه للنظرية ؟ وفى الحالة الثانية هل يعتمد على النموذج فى الإسقاط المستقبلى ؟ ولذا فهذه النماذج مشكوك فيها .

ومرة أخرى يعد غياب النظرية فى العلوم الاجتماعية عامة والجغرافية خاصة سبباً سيئاً إلى صعوبات فى تحديد النموذج تتمثل فى :-

أ- نماذج المبالغة فى التحديد **Over identified** مثل استعمال نموذج الانحدار فى إفتراض وجود علاقة ارتباطية فقد تكون هذه العلاقة عفوية وليست سببية .

ب- نماذج غير محددة **Unidentified** مثل نموذج الرتبة - الحجم .

ج- النماذج المحددة وهى المرغوب فيها ولكنها غير شائعة فى الجغرافيا .

وما يجب على الباحث مراعاته عند توظيف النماذج عدة اعتبارات هى :-

١- تحديد وظيفة النموذج المقترح بوضوح هل يمثل نظرية ؟ يقترحها ؟ يتوقع بيانات معينة فى ظل غياب النظرية ؟

٢- ألا تتغير وظيفة النموذج المحددة عند تصميم بحث معين .

٣- ربط النموذج الممثل لنظرية ما بهذه النظرية فقط دون سواها .

٤- يجب إعادة بناء النماذج غير المحددة أو المبالغ فى تحديدها فى محاولة لتعيينها جيداً وإلا فالبديل هو العودة لتفسيرات نظرية .

٥- لاستخلاص نتائج من النماذج بصورة مباشرة تتعلق بالنظرية إذا لم :

- أ- يربط النموذج بنظرية .
 - ب- يتحدد ميدان أو مجال النموذج وطبيعة علاقته بنظرية ما .
 - ٦- يتوقف قبول النتائج المستخلصة من نموذج ما على مدى تمثيل النموذج لنظرية محددة .
 - ٧- يجب العناية الشديدة بوضع النماذج فى البحوث مستقبلا .
- وتبدو معظم النماذج التى وضعت عن النظم الحضرية والإقليمية فى البلدان النامية غير مرضية بسبب اعتمادها على الإحصائيات الرسمية المشكوك فى صحتها ودقتها وعلى استنباط العلاقات النظرية المستمدة من أوضاع الدول المتقدمة وليس من أوضاع الدول النامية ذاتها ومن ثم ينصح الباحثون فى هذه الدول باستخدام منهج المحاكاة الديناميكية **System Dynamics Simulation Approach** وهذا يساعد بلاشك فى فهم دور النماذج .

تطبيقات النماذج فى الجغرافيا :-

هناك تشابه واضح بين إنشاء الخريطة ووضع نظرية حيث تتطلب الخريطة قواعد محددة معروفة للجغرافيين والكارتوجرافيين منها عدم تغيير مدلول الرموز من مكان إلى آخر ومعرفة ما الذى ستمثله الخريطة والخطوط والألوان والعلامات والرموز فهى إذن بمثابة عملية رياضية غير مشروحة أو فلنقل "نظرية بدون نص"، ويعتمد تفسير الخريطة على وضع مفتاح لها يقدم لك معانى الرموز الموقعة عليها، ولابد من وجود مقياس وحدود وموقع ومسقط وتوجيه نستطيع من خلالها تحديد مجالها **Domain** . ويتكرر نفس الشيء فى النظرية فلا بد من وجود نص كامل ودقيق الصياغة لما تريد النظرية تقديمه أى نقص معناه قصور فيها ، ويمكن إستخدام الخريطة فى نفس الأغراض التى ترمى إليها النظرية مثل الحصول على معلومات أو إظهار العلاقات أو توقع أشياء ومن ثم نخرج منها بعدة نماذج مثل العلاقة بين مجارى الأنهار وخطوط الكنتور أو شبكات النقل والانحدارات وتوضع تلك فى صورة "اسكتشات" كل منها يمثل نموذجاً لـ س . وقد نستمد من الخريطة معادلات رياضية أو نحصل على تحليل للاتجاه السطحي من خلال دراسة خطوط الكنتور أو ندرس

نمط توزيع نقاط معينة باستخدام طريقة أقرب جار وفى كل هذه الحالات تترجم المعلومات من الخريطة وتحول لنموذج مشابه .

غير أن الاختلاف واضح بين إعداد الخريطة (رسمها) وبين الاستفادة منها بعد اكتمالها فالقواعد المتبعة فى الحالة الأولى محددة والمعلومات مستمدة من الواقع مباشرة وعند الرسم تتبع أساليب معينة ولكن عند إجراء المسح تستخدم طرق عديدة، وتكمن الخطورة هنا حيث تتوقف أهمية وقيمة النتائج المستخلصة من الخريطة أو النظرية على الوسائل المتبعة فى جمع المعلومات ورصدها من الواقع .

وفى غياب المعلومات الواقعية يضطر معد الخريطة إلى وضع مجموعة فروض مسبقة عند رسمها مثلما كان الحال فى خرائط العصور الوسطى عندما افترض الرسامون شكلا معيناً للأرض رسمت بمقتضاه الخرائط وتحددت على أساسها المسافة والطريق الذى يصل بنا إلى بيت المقدس فالمقدرة للوصول لبيت المقدس جاءت من خلال نماذج وضعت طبقاً لتصور محدد.

فاستخدام النماذج إذن يتعلق بثلاثة أشياء أساسية فى الجغرافيا لابد منها فى

أى بحث علمى لموضوع ما هى :-

١- تحديد الهدف أو الغرض .

٢- الشكل أو الصورة .

٣- الاستراتيجية .

ومن حيث الغرض يجب التمييز بين غرض الجملة الخيرية وشكلها فى الأبحاث الجغرافية وهو أمر أدى إلى كثير من الخلط فى مناهج البحث وطرقه . فالغرض من التحليل الجغرافى ربما يكون فهم الحالات الخاصة أو الفردية مثلما يكون لدينا خريطة للطرق فى المنطقة نرمى من خلالها لتحديد أو اعتبار الطريق المفضل لاستخدامه من قبل السكان فهذا لايعنى أن أية خريطة أو نظرية توضع من أجل حالات فردية فقط كما أنه لايشير فى نفس الوقت إلى أن الأسس التى تبنى عليها الخريطة أو النظرية متغيرة من حالة لأخرى . فعلى الرغم من عناية الجغرافيا بدراسة الحالات الخاصة إلا أن ذلك لايمثل قيداً عليها فى وضع قواعد أو قوانين عامة .

أما من حيث الشكل فقد ظلت المعارف الجغرافية لوقت طويل معتمدة على دراسة الحالات الفردية وهذه بالطبع لاتلائم الدراسات العلمية الساعية لبناء نظريات أو وضع قواعد عامة ، وحتى فى تلك الحالات التى أنصب عليها الإهتمام فيها على دراسة الحالات ذكر هارتسهورن أننا يجب أن نخلص لقواعد أو تفسيرات خاصة فى الجغرافيا وهذه مقولة غير صحيحة فالبحث العلمى غالباً يبدأ بالخاص لاستخلاص العام منه فلا يمكن رسم خريطة دون معرفة القواعد التى تحكم إعدادها .

وفى مجال الاستراتيجية أكد تشورلى وهاجيت على أهمية تحول الجغرافيا من استراتيجية الرصد والتصنيف إلى محاولة صياغة القواعد والنظريات ، ولن يتأتى ذلك فى نظرهم سوى من خلال وضع نماذج واقعية ذات طبيعة مستجدة ومختلفة عما سبق لأنها تساعد فى تصور الأحوال المستقبلية حتى فى غياب النظرية أو إجراء توقعات للظاهرة نفسها فى مكان آخر .

ويضاف إلى ما سبق أن النماذج تعطى مؤشرات لمصادقية نظرية ملائمة لفروض معينة أو لتعديلات فى نظرية غير مكتملة قائمة حالياً . غير أن التعامل مع النظريات من خلال النماذج يحمل فى طياته أخطارا على نحو ما أشير إليه من قبل . ومن ثم يجب التأكيد على استراتيجية وضع النظريات بالاعتماد على الأرقام وتوظيف العمليات الحسابية والمعادلات الرياضية .

ومن أمثلة النماذج فى الدراسات الجغرافية ما وضعه فون تنن عن الولاية المنزلة وروستو للتنمية الاقتصادية وتاف لتطور شبكات النقل فى البلاد النامية وإيزارد ولوش عن التوطن الصناعى وكريستلر عن المواقع المركزية لأداء الخدمات وتسلسلها وهاجر ستراوند عن تحركات السكان فى موجات .

- النظم معناها واستخداماتها :

تمثلت الاتجاهات الجديدة فى الجغرافيا فى معالجة موضوعات مثل :-

١- التحليلات المكانية .

٢- جغرافية الحضر النظرية .

٣- تنمية الموارد والمحافظة عليها .

٤ - إساءة إستغلال البيئة وتلوثها .

٥ - تنمية العالم الثالث .

وفى رأى فيتزجرالد أن استخدام الأساليب الإحصائية كان بمثابة المطرقة التى كسرت لب الجغرافيا ذاته ، ولاشك أن المغالاة فى توظيف هذه الأساليب جعل هذه الانتقادات تحمل فى طياتها بعض الحقيقة ، وخصوصا عندما يركز البعض على المعادلات الرياضية والطرق الإحصائية لذاتها ، كما أن كثيرا من الجغرافيين لم يحصلوا على قدر كاف من الأسس الرياضية والإحصائية ، ومن ثم فالقليل الذى يعرفونه عندما يستخدم يثير اعتراضات شاملة .

وعلى كل حال فطالما كانت الجغرافيا تعمل من أجل تفسير أشكال التوزيعات على سطح الأرض فقد لخص هارفى D., Harvey ذلك فى :-

أ- الوصف التجميعى Cognitive Description ويرمى لجمع وترتيب وتصنيف البيانات التى تعالج ظاهرة معينة فى منطقة محددة مثل المناخ فى منطقة ما .
ب- التحليل المورفومتري الذى يدرس شكل وتكوين الأنماط الجغرافية مثل تحليل شبكات النقل ، وقد صار هذا جزءا مهما فى الدراسات الجغرافية .

ج- تحليلات السبب - التأثير والتى كانت منهجا سائدا فى القرن ١٩ من خلال البحث عن دور العوامل الجغرافية الكامنة فى حدوث ظاهرة ما .

د- التفسيرات التاريخية لأنماط من الظواهر Temporal Modes of Explanation .
وتركز على الأسباب المؤثرة على ما حدث من ظواهر خلال فترة زمنية طويلة وما ترتب على ذلك من نتائج .

هـ- التحليلات الوظيفية والايكولوجية وتقوم بتحديد دور ظاهرة معينة فى إطار هيكل مكانى متكامل مثل تحليل المدن من حيث دورها الاقتصادى .

و- تحليل النظم ويستكشف دور البنية العامة للمجتمع وعلاقتها بظاهرة معينة مثل التنمية الحضرية ودورها فى التلوث .

وفى ما بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت اتجاهات جديدة فى الجغرافيا ترمى لاصلاح ما أفسدته الحرب من خلال الأبحاث التطبيقية التى تستمد تخميناتها

وتوقعاتها من بيانات محددة وتستند لنظرية واضحة واتجهت الدراسات الاجتماعية لتنوع أصولها ، ودفع الكمبيوتر الثورة الكمية ودعمت الحكومات الدراسات المتعلقة بالتخطيط واتخاذ القرار .

ومن ثم يمكن القول أن مدرسة جديدة بزغت في الستينات اختارت لنفسها اتجاهها جديدا يعتمد على المناهج النظرية مؤكدا على الطبيعة المستقلة للبحث وموظفا الرياضيات ، وعنيت الجغرافيا الاقتصادية وجغرافية الحضر والنقل فى الولايات المتحدة بصفة خاصة بدراسات الموقع فى محاولة لتطويرها ومراجعتها واعتبار مصداقية نظرياتها ولاشك أن ذلك معناه استخلاص المفاهيم الخاصة بالتوزيع المكانية والعلاقات المكانية استنادا للدراسات التطبيقية ، ومع تزايد دور الحكومة فى تطوير النظم المكانية وتركيزها على محاولات التغلب على التباينات الاجتماعية والمكانية ، والتزايد المستمر فى إدراك أهمية المحافظة على المستويات البيئية كل هذا جعل ميدان الجغرافيا يتسع للاسهام فى تحليل وحل عدد كبير من المشكلات التى تحتل بالاهتمام العام، وكانت نتيجة هذا كله فى نهاية المطاف العناية بمبدأ اتخاذ القرار ودوره فى الظواهر الجغرافية بل ظهرت كتب فى الولايات المتحدة تعنى بذلك ودفعت لبزوغ الجغرافيا السلوكية .

وفى السنوات الأخيرة ظهر اتجاه جديد يركز على :-

١ - توضيح طبيعة المفاهيم المكانية والمبادئ والأسس التى تطورت فى فروع الجغرافيا المختلفة .

٢ - التأكيد على تفاعل الظواهر الاقتصادية والحضرية والمتعلقة بنظم النقل القائمة فى تكوين النظم الإقليمية وعلاقتها ، والتأكيد على دور الإنسان فى تحويل الموارد بشكل يتفق مع ظروف المكان .

وقد جاءت هذه المحاولات من تطبيق نظرية النظم فى الجغرافيا ، وأهم ما قدم فى هذا الميدان هى نظرية النظام العام المدعمة بطرق التحليل المكانية ، والسؤال بالطبع هنا هو ما معنى النظم ؟ وما هى وجهات النظر أو الأسس التى تقوم عليها نظريات النظم ؟

يعرف النظام بأنه تكوين يتألف من مجموعة أجزاء معتمدة بعضها على بعض ومتفاعلة في نفس الوقت وتنفصل عن بيئتها المحيطة بحدود أو فواصل يمكن تعيينها . والنظم الواقعية يمكن رؤيتها مباشرة مثل النظم النهرية . أما النظم التجريدية Conceptual فهي مستخلصة من الواقع لتبسيط وتوضيح العناصر الأساسية لبنية ظاهرة ما أو لتحديد علاقة من نوع معين بين عدد من المتغيرات الهامة وتفصل حدود النظام في هذه الحالة بين العناصر التي يتكون منها النظام ذاته والمتغيرات الخارجية والداخلية المؤثرة فيه من ناحية ثانية .

وقد لا تكون الحدود المكانية للظاهرة ذات الشخصية المتميزة واضحة أحيانا في الأنظمة الواقعية وعلى سبيل المثال يصعب تعيين الحدود المكانية لخلية أو لكائن حتى أو لسكان منطقة كما أن حدود كل وحدة من تلك في حالة تفاعل مستمر مع بيئتها المحيطة بها ، وبسبب هذا الانفتاح جاء التأكيد على استخدام منهج النظم العامة بدلا من تحديد نظم خاصة .

وعلى سبيل المثال يصعب وضع حد لحركة السكان اليومية في مجموعة مدنية كبرى لنقول أن مجموع الأفراد لن يخرجوا عنها لأن الوحدات في هذه الحالة تتفاعل باستمرار مع بيئتها المحيطة بها وبسبب هذا الانفتاح جاء التأكيد على ما يعرف بمنهج النظم العامة General Systems Approach بدلا من تحديد نظم خاصة .

وتكشف دراسة النظم عن وجود مبادئ أساسية أرسيت وقوانين عامة صيغت لتتسحب عليها جميعا ، وتحديد وصياغة هذه المبادئ والقوانين هو الهدف الأساسي للجغرافى ليوضح من خلاله التنظيم Organization والتفاعل Interaction والتسلسل والنمو سواء كان ذلك في المواقع أو استخدامات الأرض أو النقل والتجارة .

التنظيم المكانى :-

يعامل الجغرافيون العالم بأسره كتنظيم Organization في نظرياتهم التي تعالج استخدامات الأرض والمواقع والنقل والتجارة . وفي دراسة التخصصات الحضرية والإقليمية تنحج عنايتهم للتفاعلات Interactions وتسلسلها وتراتب

المواقع ، ولذا تعتبر التسلسلات أهم ركائز عمليات التنظيم المكاني ، وهذا ما أكدته هاجيت منذ عام ١٩٦٥ عندما اقترح تأثير شخصية المكان وخصائصه بصورة مباشرة بحجم وطبيعة علاقاته المتداخلة مع غيره من الأقاليم ، ومن ثم تبرز أهمية العقدية nodality وإمكانية الوصول Accessibility والموقع Position كعناصر أساسية ، وربما تكون أوضح الأمثلة على ذلك مواقع الموارد الطبيعية مثل الفحم والبترول والغاز الطبيعي ، كما أن المناخ الجيد يفضي لاستقطاب أنشطة اقتصادية معينة في مجال الانتاج والاستثمار ثم يتلوه المهاجرون وقيام مراكز العمران ويتلو ذلك الآثار العديدة للتفاعلات مع الأقاليم الأخرى .

ليست هناك إذن علاقة بسيطة ومباشرة ذات اتجاه واحد بين جغرافية التوزيع والتفاعلات ، ومن ثم فالبنية أو الهيكل المكاني والسلوك المكاني أمران لا يمكن فصلهما حيث يتفاعل كل منهما مع الآخر ، وفوق هذا تشمل عملية التسلسل أيضا المجالات الجغرافية حيث تبدأ من المجموعات الصغيرة سكانا في الأقاليم المحدودة لتصل إلى الانتاج العالمي من السلع وتجارتها واستهلاكها في أنماط متتابعة من التنظيم الأقليمي والتفاعلات المكانية ، فالهجرة ركن لا بد من فصلها والتعامل معها كمفهوم أساسي لوضع النظام وتفاعلاته .

ويتعلق بالهجرة ركن فكرة المجالات Thresholds أى الحد الأدنى حجما ومقياسا لتنظيم معين والذي يكون ضروريا ليمارس من خلاله وظيفة معينة أو يؤدي عملية محددة ، فالنظم إذن تؤدي عددا من الوظائف انطلاقا من مجالات متباينة بحيث تبدأ من الوظائف الأدنى مرتبة التي تنطلق من الأقاليم الصغيرة جدا لتنتهي بالوظائف العليا ذات المجالات الأكبر والتي تخدم أقاليم أوسع . وربما تكون تجارة التجزئة ومجالاتها أهم ميادين النظم المكانية في الجغرافيا الاقتصادية وجغرافية العمران حيث أصبحت نظرية المواقع المركزية التي تزود من خلالها المدن الكبيرة والصغيرة أقاليمها بالسلع ، من أهم نظريات الموقع في الجغرافيا .

ففي كل النظم المقترحة تحدث عمليات نمو تراكمية يتلوهما تباطؤ بعد ذلك ، وفي الحالة الأولى يحدث النمو التراكمي بسبب مزايا الحجم واقتصادياته ، وغالبا ما

تنشأ فى النظام المفتوح الأنشطة الاقتصادية فى الأماكن ذات المزايا النسبية من وجهة النظر البيئية . كما يعتمد نمو النظام أيضا على طبيعة العلاقات بين مكوناته ومن ثم فنسبة اسهام كل مكون فى النظام ككل مسألة مهمة جدا لاستمراره وفعاليته . والملاحظ أن الجغرافيين لم يقوموا بإعداد أبحاث ذات أهمية حول اسهام المكونات المختلفة فى النظم والمعروفة باسم **Allometries** وبالتالى تحديد مدى التوازن بين هذه المكونات بشكل يسمح بقيام نظام ما ويضمن استمراره .

ولما كانت الجغرافيا تعمل على الفهم الدقيق لكيفية عمل النظم المكانية وذلك من خلال اهتمامها باستغلال الموارد وتحديد المواقع وتنميط الأماكن ونمو أقاليم معينة ، فالهدف الذى يعمل من أجله منظرو الموقع هو بناء نماذج مكانية مستخدمين عددا محددا من المتغيرات تعينهم فى تفسير التوزيعات المكانية وتفاعلاتها من خلال الاتصال ومن ثم تحديد الاختلافات الإقليمية فى النمو والتنمية.

وعلى الرغم من عدم تطور النماذج الجغرافية بصورة ناضجة مثلما حدث فى علم الاقتصاد مثلا إلا أن هناك مؤشرات إلى اتجاه الجغرافيا لتوظيف مناهج نظرية - كمية تربط بين التوزيع والتفاعل والاختلافات من خلال نماذج مستمدة من نظرية الموقع .

توظيف النظم والنظريات :

لقد عاد الجغرافيون بعد الحرب العالمية الثانية لنظرياتهم التقليدية (فون ثين ووير وكريستلر ولوش) لإضفاء قيمة متزايدة على أبحاثهم تتجه بها نحو التطبيق ، وساعدهم فى ذلك - كما سبقت الإشارة - توجه العلوم الاجتماعية عامة لتنويع أصولها بصورة كبيرة ، ودفع الحاسب الآلى الثورة الكمية للأمام ، ودعم الحكومات الأبحاث المتعلقة بالتخطيط واتخاذ القرارات ، وعنى اقتصادى مشهور هو والتر إيزارد **Walter Isard** بالعلاقة بين الجغرافيا والاقتصاد فخرج بعلم جديد هو العلم الإقليمى **Regional Science** وصارت أعمال الجغرافيين بسبب إنجازاته ذات طبيعة تحليلية ومن ثم يمكن القول أنه أسهم فى تأسيس المدرسة الجديدة فى البحث

الجغرافى والتي أختارت لنفسها اتجاهها يعتمد على المناهج النظرية مؤكدة على السمة الأحادية Nomothetic للبحث وموظفة الرياضيات والاحصاء .

وفى السنوات الأخيرة ركزت الجغرافيا على توضيح شخصية المفاهيم المكانية والمبادئ أو الأسس التى تعتمد عليها الفروع المتخصصة فى العلم مبينة مدى تفاعل الظواهر الطبيعية والبشرية ، والاقتصادية والحضرية مع نظم النقل فى إطار النظم الإقليمية المتفاعلة مع بعضها والمثلة للجانب المادى الذى توصل إليه الانسان بتحويله للموارد واستغلاله لها بما يتفق مع المكان .

ويمكن تحديد المجالات الرئيسية لتطبيق النماذج والنظم فى الدراسات

الجغرافية من خلال العناية بالعناصر التالية :

- ١- المواقع Locations .
- ٢- التدفقات Flows
- ٣- التفاعلات Interactions
- ٤- الشبكات Networks
- ٥- المجالات والأعباء السكانية Fields and Thresholds
- ٦- أنماط استغلال الموارد والأقاليم .
- ٧- النقاط البؤرية Nodes
- ٨- خطوط الحركة وقنواتها .
- ٩- مناطق التنظيم .
- ١٠- الاقتصاديات المكانية .
- ١١- أشكال الاختلافات المكانية فى مجال النمو والتنمية .
- ١٢- أثر الإنسان فى التوازن البيئى .

والأمر المؤكد أن الجغرافيا البشرية بدأت تولى عناية خاصة بالأساس أو المنهج السلوكى الذى يبدأ بالمستوى الضرورى حيث يكون قرار الفرد وسلوكه مستثلا عن وجود النظم المكانية والتغيرات التى تحدث بها فالجغرافى الاقتصادى مثلاً ينظر للإنسان كمنتج يأتى اسهامه من خلال عمله الذى يقدم به المنتجات والخدمات

ثم الدخل ، وكمستهلك له احتياجات تحددها قيمه الكامنة فى حضارته وترجمها لـ رغبات مادية وخدمية يحصل عليها بقدر الدخل الذى يتكسبه ومن مجموع هذه العناصر المختلفة تتكون نظم ذات مستويات فالفرد وسلوكه هو الركيزة الأساسية ولكن السلوك هنا سلوك متعلق بالمكان بصورة خاصة حتى لاتتداخل التخصصات بين الجغرافيا وعلم النفس .

وقد واجهت الجغرافيا فى معالجتها لهذه الموضوعات تناقضات متنوعة تتمثل فى العناية بالاهتمامات الفردية أم الجماعية ؟ والتركيز على النواحي الاقتصادية أو البيئة ؟ التوزيع المتساوى أو التركيز المكانى ؟ وهذا معناه وجود أشكال من التداخل بين مناهج البحث الجغرافى وموضوعاته ، فالمنهج الموضوعى لابد له من أساس مكانى لدرجة أن كثيرين عرفوا الجغرافيا الاقتصادية بالذات بأنها تعنى دراسة النمط المكانى ومواقع الأنشطة الاقتصادية وصارت نظرية المواقع المركزية فى جغرافية العمران مجالاً لدراسة حركة السلع والخدمات وكذلك فكرة الهامشية التى قادت إلى نظريات المواقع الصناعية ، وفى نفس الوقت وظف تشيزو لم نظرية فون تنن بتحليله لاستخدامات الأرض الريفية ومراكز الاستقرار فيه .

ولايـمـكـن أن نفهم الوضع الأساسى لدولة من الدول إلا إذا عرفنا الأوضاع الاقتصادية ، وأى دولة تتدخل وتؤثر فى التوزيع المكانى لألوان النشاط الاقتصادى سواء داخل حدودها أو خارجها فى بعض الأحيان ومن هنا بدأ الاهتمام بتفسير النظم الاقتصادية فى إطار المكان ، ولكن الملاحظ أن التركيز كان على الأنماط المكانية الناشئة عن الطاقة المتدفقة فى النظام القائم والتعديلات المكانية التى تحدث فى تدفق هذه الطاقة أكثر من إظهار خصائص النظام والعمليات التى تحدث فيه .

وتعتبر تأثيرات المكان على التنمية الاقتصادية والبيئة واحدة من نقاط التلاقى بين الجغرافيا والعلوم الاجتماعية من ناحية وبينها وبين العلوم البيئية من ناحية أخرى فمشكلات الدول الأشد فقراً حفزت الجغرافيين للبحث عن دراسات تطبيقية تركز على تحديد وتحليل مشكلات التنمية بين الدول وداخل الدولة الواحدة وخلال الجليل الحال وحساب الأجيال القادمة فيما يعرف بالتنمية المستدامة .

———— الفصل الخامس عشر ————

نماذج من التصنيفات الكمية فى الجغرافيا

١ - اختبار مربع كاي :

أولاً : اختبار عينة واحدة.

ثانياً : اختبار عينتين.

ثالثاً : اختبار ثلاث عينات أو أكثر.

٢ - تحليل التباين.

٣ - تحليل المكون الرئيسى :

أولاً : أهداف تحليل المكون الرئيسى.

ثانياً : تمثيل معامل الارتباط هندسياً.

ثالثاً : تحديد المكونات وحساب أعبائها.

رابعاً : حساب القيمة الدالة ودرجة الشبوع.

خامساً : تطبيق لتحليل المكون الرئيسى على بعض معايير

النتمية فى محافظات الوجه القبلى.

الفصل الخامس عشر نماذج من التصنيفات الكمية في الجغرافيا

يستخدم الجغرافيون نماذج عديدة من الأساليب الكمية لقياس الاختلافات في توزيع الظواهر فعلياً ونظرياً أو لمعايرة درجات التباين بين المجموعات وداخل كل مجموعة وأحياناً لتحديد أولويات المتغيرات المؤثرة في توزيع ظاهرة معينة مكانياً، ويقدم هذا الفصل تطبيقات لاستخدامات مربع كاي وتحليل التباين وتحليل المكون الرئيسي.

(١) اختبارات مربع كاي :

ويستعمل لمقارنة تصنيف فعلي بآخر متوقع ليحدد احتمالات الاختلاف الراجع للصدفة بين الاثنين، وقد وضع أساساً لاختبار العينات إلا أنه يطبق في ظل شروط معينة لمعرفة مدى توافق تصنيف ما لظاهرة في مكان معين بظاهرة أخرى أو لمدى تطابق تصنيف واحد في مكانين مختلفين. ولكن قبل الشروع في تطبيق الاختبارات من هذا النوع يجب توخي الحذر لوجود مجموعة من الشروط لصحتها هي :

- ١ - صحة البيانات المستخدمة وتساوي مجموع قيم الأرقام الفعلية والمتوقعة.
- ٢ - أن نتائج الاختبار تكون مضللة إذا طبقت على فئات موزعة حسب النسب المثوية أو المعدلات المحددة لوجودها بمعنى أن خلايا الجداول تركز على الأرقام المطلقة فقط.
- ٣ - يجب أن يكون توزيع المفردات (القيم) المراد اختبارها توزيعاً تبادلياً قطعياً بحيث لا تقع أي مفردة منه في أكثر من فئة.
- ٤ - لا تقل قيمة الأرقام المتوقعة في عدد كبير من الفئات بصورة كبيرة، وعلى سبيل المثال إذا كان عدد الفئات أكثر من ٢ فيشترط ألا تقل ٢٠٪ من تكرارها المتوقعة عن ٥، كما يجب ألا تكون أي قيمة تكرارية منها تقل عن واحد صحيح. أما إذا كان عدد الفئات ٢ فالمفروض أن يزيد عدد قيمهما

المتوقعة عن ه أو يساوى اله وعلى كل حال يمكن التغلب على بعض هذه الشروط بدمج بعض الفئات مع الأخرى على ألا يخل ذلك بفرضيات البحث الموضوعية.

أولاً : اختبار عينة واحدة :

إذا فرض أن جيمورفولوجيا يجرى بحثاً عن خصائص الرواسب الشاطئية من حيث علاقتها بالصخور السائدة في منطقة بحثه ووجد أن هذه الصخور تتألف من الحجر الجيري والجرانيت والصوان ووضع فرضية مؤداها أن هذه الصخور الثلاثة لا تسهم بنسب متساوية في تكوينات حصى الشاطئ لأسباب خاصة في نظره في مثل هذه الحالة يكون لديه فرضين :

١ - فرض العدم أو السلبى يرى أن هناك نسباً متساوية من حصى الحجرى الجيرى والجرانيت والصوان توجد على الشاطئ.

٢ - الفرض الإيجابى البديل ويرى إختلافاً فى أعداد الحصى حسب أنواعه.

فإذا سحبت عينة عشوائية مؤلفة من ٦٠٠ حصاة ووجد أن ١٨٠ منها من الحجر الجيرى ١٨٦ من الجرانيت، ٢٣٤ من الصوان فهل تتوافق هذه الأعداد مع الفرضية السلبية؟ والمفروض فى هذه الحالة إذا تم مسح أنواع الحصى على الشاطئ مسحاً شاملاً أن تأتى نتائج الأنواع الثلاثة متساوية، ولكن لما كانت البيانات المتاحة من عينة فيصعب واقعياً أن تتفق مع مسألة النسب المتساوية غير أن العينة فى نفس الوقت سحبت من هذا المجتمع ولذا يجب ألا تبعد نتائجها كثيراً عن التساوى.

وتأتى قيمة اختبار مربع كاي فى هذه الحالة لأنه يقدر مدى احتمالات سحب العينة من مجتمع تتوزع فيه نسب الحصى حسب أنواعه بالتساوى والمعادلة المستخدمة هى :

$$\text{مربع كاي } (\chi^2) = \frac{\sum \frac{f^2}{m}}{n} \quad \text{حيث } \chi^2 \text{ لمربع كاي}$$

ف^٢ لمربع الاختلافات بين القيم الحقيقية والمتوقعة لكل فئة
م للقيم المتوقعة لكل فئة

وعند التطبيق تكون القيم :

$$\begin{aligned} \text{مربع كاي} &= \frac{(234 - 200)^2}{200} + \frac{(186 - 200)^2}{200} + \frac{(180 - 200)^2}{200} \\ &= \frac{(34)^2}{200} + \frac{(14)^2}{200} + \frac{(20)^2}{200} \\ &= \frac{1156}{200} + \frac{196}{200} + \frac{400}{200} \\ &= 8,76 = 0,78 + 0,98 + 2,0 = \end{aligned}$$

والواضح أنه كلما كبرت χ^2 أشارت لزيادة مدى التفاوت بين الفئات الحقيقية والمتوقعة الأمر الذي يعنى رفض الفرضية السلبية ولذا لا بد من الرجوع لجدول اختبار مربع كاي لتحديد علاقة القيمة المحسوبة بالقيمة الحرجة، ولما كانت درجات الحرية تساوى عدد الفئات مطروحاً منها واحد صحيح فعند الدخول للجدول نبدأ بالرقم 2 وأمامه سنلاحظ أن القيمة المحسوبة تقع بين قيمتين إحداهما أقل منها وهى 0,99 عند مستوى معنوية 0,05 والأخرى أكبر منها قيمتها 9,21 عند مستوى معنوية قدرة 0,01 ولذا يستطيع الباحث أن يرفض فرضيته السلبية عند مستوى معنوية 0,05 لأن قيمة مربع كاي تزيد عنه ويوافق عليها عند مستوى معنوية قدرة 0,01 طالما أن قيمته الناتجة أقل من الجدول.

ثانياً : اختبار عينتين :

إذا كانت نتيجة اختبار الفصل الدراسي الأول فى إحدى المواد بين طلاب

قسم الجغرافيا موزعة بين الطلبة والطالبات على النحو التالى :

المجموع	طالبات	طلاب	
130	70	60	ناجحون
110	20	90	راسبون
250	100	150	المجموع

على افتراض أن نتيجة هذه المادة تمثل عينة عشوائية من طلاب وطالبات القسم فهل يوجد اختلاف بين الطلبة والطالبات في قدرتهم على النجاح والفرضية السلبية هي أن لا توجد فروق بين النوعين والايجابية ترى أن هناك فروقا في القدرة على النجاح.

$$\text{والمعادلة المستخدمة لإجراء اختبار مربع كاي في هذه الحالة :}$$

$$\chi^2 = \frac{n (|ad - bc| - \frac{n}{4})^2}{(a+b)(c+d)(a+c)(b+d)}$$

وتشير ن إلى العدد الكلي لمفردات العينة في الحالتين (مجموع كل الأرقام) أ، ب، ج، د للقيم الواقعة في كل حالة من الحالات الأربع، أ د - ب ج الفرق المرجح لناتج ضرب أ د ، ب ج وبالتطبيق تكون النتيجة :

$$\chi^2 = \frac{250 (|90 \times 70 - 60 \times 20| - \frac{250}{4})^2}{(90+20)(60+70)(90+60)(20+70)}$$

$$= 58,4$$

$$\chi^2 = \frac{250 (|1250 - 5250| - \frac{250}{4})^2}{232875000}$$

$$= \frac{250 (110 \times 135 \times 150 \times 100)}{232875000}$$

$$= \frac{250 (5215)}{232875000}$$

$$= 28,197$$

ولما كانت فئات العينة ٢ (طلبة وطالبات) وحالاتها ٢ (ناجحون وراسبون فإن درجات الحرية تتحدد كما يلي $(2-1) \times (2-1)$ أى تساوى ١ وبالبحت في نفس الجدول السابق أمام واحد صحيح وعند مستوى معنوية ٠,٠٥ نحصل على القيمة ٣,٨٤ ولما كانت القيمة المحسوبة أكبر بكثير فمن الفرضية السلبية لا يوافق عليها ومعنى هذا ببساطة أن الاختلاف في نسب النجاح بين الطلبة والطالبات لا

يفسر بعامل الصدفة طبقاً لقيمة مربع كاي وإنما هو يمثل إختلافاً فعلياً على مستوى القسم كله.

ثالثاً إختبار ثلاث عينات أو أكثر :

ويعتبر صورة مطولة من حالة العيتين، فإذا كان لديك ثلاث عينات سحبت لتحديد المناطق المفضلة للإصطياف للسكان حسب اعمارهم موزعة بين ثلاث مدن هي الاسكندرية ومرسى مطروح والعريش وكانت بياناتها كالتالى :

مناطق الاصطياف	الاسكندرية	مرسى مطروح	العريش	المجموع
صغار السن	٤٥	٣٠	٢٥	١٠٠
متوسط السن	١١	٨	٣١	٥٠
كبار السن	١٠	١٤	٢٦	٥٠
المجموع	٨٢	٥٢	٦٦	٢٠٠

والفرضية السلبية هنا هي لا توجد فروق جوهرية بين المجموعات العمرية لمفردات العينة فى اختيارها لمناطق الاصطياف عن اجمالى السكان. أما الفرض البديل (الايجابى) فيرى أن الاختلاف الملحوظ فى مفردات العينة الموزعة حسب السن يعكس إختلافاً مماثلاً بين السكان فى ظل مستوى معنوية قدرة ٠,٠٥ .
وللحصول على القيم المتوقعة لهذا الجدول يصبح لديك الجدول التالى :

القيم المتوقعة لمفردات العينات الثلاثة السابقة :

المجموع	$٤١ = \frac{١٠٠ \times ٨٢}{٢٠٠}$	$٢٦ = \frac{١٠٠ \times ٥٢}{٢٠٠}$	$٣٣ = \frac{١٠٠ \times ٦٦}{٢٠٠}$
١٠٠			
٥٠	$٢٠,٥ = \frac{٥٠ \times ٨٢}{٢٠٠}$	$١٣ = \frac{٥٠ \times ٥٢}{٢٠٠}$	$١٦,٥ = \frac{٥٠ \times ٦٦}{٢٠٠}$
٥٠	$٢٠,٥ = \frac{٥٠ \times ٨٢}{٢٠٠}$	$١٣ = \frac{٥٠ \times ٥٢}{٢٠٠}$	$١٦,٥ = \frac{٥٠ \times ٦٦}{٢٠٠}$
المجموع	٨٢	٥٢	٦٦

وتحسب قيمة مربع كاي بتطبيق المعادلة المستخدمة في حالة العيتين :

$$\begin{aligned} \text{صغار السن} &= \frac{(41 - 25)^2}{41} + \frac{(26 - 30)^2}{26} + \frac{(33 - 45)^2}{33} \\ &= 6,24 + 0,62 + 4,36 = \\ \text{متوسطو السن} &= \frac{(20,5 - 31)^2}{20,5} + \frac{(13 - 8)^2}{13} + \frac{(16,5 - 11)^2}{16,5} \\ &= 5,38 + 1,92 + 1,83 = \\ \text{كبار السن} &= \frac{(20,5 - 26)^2}{20,5} + \frac{(13 - 14)^2}{13} + \frac{(16,5 - 10)^2}{16,5} \\ &= 1,48 + 0,08 + 2,56 = \\ \text{والمجموع النهائي لقيمة مربع كاي} &= 24,47 \end{aligned}$$

أما درجات الحرية فنحدد على ضوء وجود 3 صفوف في ثلاث اعمدة بمعنى $(1 - 3) \times (1 - 3) = 4$ ، وبالرجوع للجدول الخاص باختبارات مربع كاي وأمام درجات حرية قدرها 4 وعند مستوى معنوية قدرة 0,05 توجد القيمة 9,49، ولما كانت القيمة المحسوبة لمربع كاي أكبر من هذه القيمة فيمكنك الا تقبل الفرضية السلبية عند مستوى معنوية 0,05 وتوافق في المقابل على الفرض البديل الذي يرى وجود اختلاف فعلى بين المجموعات العمرية في تحديد أفضليتها بين المناطق الثلاثة عند الأخطاف.

٢ - تحليل التباين :

ويعتمد فيه على التوصل لقيم التباين بين المجموعات وداخل كل مجموعة مصنفة ثم تحديد مدى اختلاف كل منطقة تدخل ضمن تصنيف عن كل مجموعة (بحساب التباين أيضاً) وضمها لأقل المجموعات بعداً عنها، فالهدف هنا قياس درجة الانسجام في تصنيف ما من ناحية (بين المجموعات وداخل كل مجموعة) ثم الانتقال لمعالجة المفردات المكونة لكل مجموعة بضمها لأقرب المجموعات لها من ناحية ثانية.

وعلى سبيل المثال إذا كان لديك توزيعاً لنسب العاملين بالصناعة التحويلية فى محافظات الوجه البحرى عام ١٩٧٦ على النحو التالى :

المحافظة	النسبة	المحافظة	النسبة	المحافظة	النسبة
الاسكندرية	٣٢,٥	الدقهلية	١٨,١	الغربية	٣٢,٦
بور سعيد	١١,١	الشرقية	١٤,٧	المنوفية	١٧,٨
السويس	١٨,٦	القليوبية	٣٦,٩	البحيرة	٢٣,٢
دمياط	٣٨,٣	كفر الشيخ	١٥,٢	الاسماعيلية	٧,٧

ففى الإمكان تصنيف هذه المحافظات حسب مواقعها الجغرافية فى ثلاث مجموعات شرق الدلتا، ووسطها، وغربها ووضع ما يقابل كل منها من نسب وبحيث تضم المجموعة الأولى محافظات القناة الثلاث والشرقية والدقهلية ودمياط والقليوبية والثانية المنوفية والغربية وكفر الشيخ والثالثة البحيرة والاسكندرية. وفى هذه الحالة نحصل على المتوسطات داخل كل مجموعة وتباينها ثم نحسب المتوسطات بين المجموعات والتباين بينها بضم شرق الدلتا مع وسطها ثم مع غربها وفى النهاية وسط الدلتا مع غربها وليصبح لدينا الجدول التالى :

الإقليم	التباين داخل كل إقليم		التباين بين الإقليم		النسبة بين تباين الاثنين
	المتوسط	التباين	المتوسط	التباين	
شرق الدلتا	٢٠,٨	١٢٥,٦	٢٣,٠	٩,٧	١٣,٠
وسط الدلتا	٢٥٨,٢	٥٤,٧	٢٤,٤	٢٥,٢	٢,٢
غرب الدلتا	٢٧,٩	١٢,٦	٢٦,٦	٣,٧	٣,٥

ويتضح من ذلك أن التصنيف بهذه الصورة يبدو فيه التناقض أكبر ما يكون بين محافظات شرق الدلتا ويليها الوسط ثم الغرب فى النهاية، ومعنى ذلك أن التصنيف على هذا المنوال لنجح فى تحقيق التقارب بين محافظات وسط الدلتا أولاً ثم

غربها ثانياً على حين لم يصل لهدفه فى شرقها، ويلاحظ أن النسبة الأخيرة فى الجدول إذا كانت تساوى واحد صحيح فإن درجة التباين تكون متساوية وكما ازدادت القيمة ارتفعت حدة الاختلافات الإقليمية.

أما عند الرغبة فى معرفة أكثر المجموعات ملائمة لكى تلحق بها كافر الشيخ فتحسب انحرافات قيمة المحافظة عن متوسط كل مجموعة وتربع وتجمع وتقسّم على عدد القيم فى كل حالة للحصول على التباين وهى : ٢٤, ٣٠, ٣٢, ٤٢, ٩٨, ٦٤ لشرق الدلتا ووسطها وغربها على الترتيب، وعلى ذلك فأقرب المجموعات لكافر الشيخ هى محافظات شرق الدلتا.

٣ - تطبيق لتحليل المكون الرئيسى :

أولاً : أهداف تحليل المكون الرئيسى :

يقوم تحليل المكون الرئيسى بدراسة الدور الذى تلعبه مجموعة من المتغيرات سلفاً بعد أن تستخلص منها متغيرات جديدة للتعرف على طبيعة العلاقات الداخلية بينها. ويعنى ذلك أن كل متغير منها ينظر إليه من ناحيتين الأولى باعتباره مستقلاً عن سواه والثانية من خلال ارتباطه بدرجة ما إيجابياً أم سلبياً قوة أم ضعفاً مع قرين له وربما مع ذاته.

وتستخلص طبيعة العلاقة بين المتغيرات الأصلية المختارة والمتغيرات الجديدة من خلال تطبيق سلسلة من العمليات الحسابية المستندة لأساليب احصائية تقيس مدى التباين والارتباط، وعادة ما يلجأ الجغرافيون لتطبيق هذه الطريقة لثلاثة أسباب هى :

- ١ - تعيين مجموعات الظواهر المترابطة داخليا فإذا كان لديك إقليم ما وأخذت منه عينه من القرى قوامها ٢٠ قرية وأريد معرفة العلاقة بين توزيع أحجام معينة من هذه القرى فى مناطق محددة فيمكن توظيف معاملات الارتباط وتكوين مصفوفة من :

$$١٩٠ = \left(\frac{٢٠ - ٢٠}{٢} \right) \text{ أى } \left(\frac{٠ - ٢٠}{٢} \right)$$

وهذا بلا شك عدد ضخم يصعب تمييز الأنماط من خلاله ولذا لابد من استخدام طريقة لتمييز المجموعات أولاً ثم الترميز بعد ذلك.

٢ - التقليل من عدد المتغيرات المبحوثة فقد لوحظ أن بعض المتغيرات يتوزع مكانياً بصورة متشابهة، ويمكن عندئذ الاكتفاء بعدد منها يجمع من الميدان. وعلى سبيل المثال إذا كان البحث يتطلب الحصول على عينات للتربة نتعرف من خلالها على الاختلافات المكانية فى ٤٠ خاصية، ووجد من فحص بعض العينات أن ٢٠ من هذه الخصائص متماثلة التوزيع فيمكن الاكتفاء بالعشرين الأخرى فقط.

٣ - لإعادة كتابة مجموعة من البيانات فى صورة بديلة وفى هذه الحالة يتم الفصل بين المتغيرات المستقلة والمتزايدة ويرسم منحنى التراجع وتتكون معادلته. وهذه الأغراض الثلاثة يحققها بجانب تحليل المكون الرئيسى التحليل العاملى وهما أسلوبان مشهوران استخدمهما الجغرافيون كثيراً منذ عام ١٩٦٠ كوسيلتين بحثيتين مرتبطتين ببعضهما، ويستند كل منهما على مبدأ تجزئة كل متغير إلى عدد من الجزئيات المستقلة ترتبط بالمتغيرات الأخرى، ومن هنا فكل معامل ارتباط يتألف من جزئيات مختلفة Different Segments وهذه الجزئيات قد تكون مستقلة عن بعضها بدرجة تسمح بتحديد المتغيرات ذات الارتباط القوى وتلك الضعيفة الارتباط.

ويكمن وجه الاختلاف بين تحليل المكونات الرئيسية والتحليل العاملى فى أن الأول يطلق عليه اسم نموذج النظام المغلق Closed System Model حيث يتم فيه فحص كل البيانات فى المتغيرات الأصلية، ويتبع لدينا فى النهاية مجموعة من المكونات Components تحمل محل المتغيرات المختارة وتساوى عدداً فى أقصى الحالات معها. فهنا تعالج مسألة الخطأ Error Term بتجزئتها إلى جزئيات، بينما فى حالة التحليل العاملى يقسم تباين المتغير إلى قسمين الأول يسمى التباين الشائع أو

السائد Common Variance ويمثل درجة ارتباطه بكل المتغيرات الأخرى فى إطار النمط القائم للنظام ككل، أما القسم الثانى فيقدم لنا تباينه الخاص وهو عبارة عن البقايا Residuals الناتجة بعد قياس التباين الشائع مع كل المتغيرات. ثم لا يلبث الباحث أن يميز التباين السائد إلى مجموعة من العوامل Factors وفى هذه الحالة لابد من معايرة تباين كل متغير بالنسبة للقيمة واحد صحيح باعتبارها تمثل حالة الارتباط التام التى يتركز عليها التحليل العاملى.

ثانياً : تمثيل معامل الارتباط هندسياً :

لما كان تحليل المكونات الرئيسية يستند لتوظيف معامل الارتباط فلا بد من معرفة العلاقة بين هذا المعامل واستخراج المكون الرئيسى وهذا يقتضى تمثيله هندسياً، ومعامل ارتباط العزوم Product Moment Correlation Coefficient هو الجذر التربيعى لنسبة التباين فى المتغير الأول (س١) المتعلقة بتباين المتغير الثانى (س٢) والعكس، ولذا فهو يمثل العلاقة بين الانحراف المعياري للمتغيرين المراد قياس العلاقة بينهما والموزعين فى إطار مكاني.

ويمكن تمثيل قيم معامل الارتباط هندسياً بالحصول على جيوب تمام الزوايا المقابلة لها، فمن المعروف أن معاملات الارتباط تتراوح قيمتها بين +١، -١ ولذلك فجيوب تمام الزاوية التى تساوى ٩٠ يقابل معامل الارتباط المساوى لصفر، وهذا معناه أن الخططين اللذين يحصر بينهما زاوية قائمة يمثلان متغيرين علاقتهما تعامدية Orthogonal Relationship أى لا إرتباط بينهما ويسمى كل خط منهما باسم الموجه Vector إما إذا كان معامل الارتباط يساوى -١ فإن جيوب تمام الزاوية يساوى ١٨٠ درجة وعلى هذا يمكن القول أن الارتباطات الموجبة تقابلها زوايا حادة والسالبة تظهرها الزوايا المنفرجة.

والواضح أن الاعتماد على قيم الزوايا يتحدد من خلال عدد المتغيرات فكلما كان عدد هذه الأخيرة أكثر اختلف الشكل الناتج وقلت قيم الارتباط، فإذا كانت أربع متغيرات متعامدة ستكون رسماً له أربعة ابعاد متساوية ومن ثم ينعكس مدى الارتباط بين المتغيرات على الشكل الناتج ليصبح دائرياً أو رباعياً.

ولا تقاس الزوايا بين كل متغيرين فقط وإنما تحسب علاقة كل متغير بجميع المتغيرات الأخرى المكونة للمصفوفة، وإذا حصلنا على الزوايا أو على معاملات الارتباط أمكن التوصل لأحدهما من خلال الآخر بتطبيق القاعدة التي تقول أن كل متغير يلقي بظلاله على الآخر، فالزاوية 57° مثلاً يقابلها جيب تمام مقداره 0.5446 ، وهو نفس معامل الارتباط بين متغيرين ممثلين بخططين يحصرهما هذه الزاوية وليكن أحدهما س ١ والثاني س ٢، وبطبيعة الحال تتناقض أعداد قيم الارتباط المحسوبة تدريجياً مع الانتقال من متغير لآخر فإذا كانت المتغيرات خمسة ارتبط الأول منها بأربع والثاني بثلاث والثالث باثنين وهكذا حتى نصل إلى الأخير الذي لا يرتبط سوى مع ذاته.

ثالثاً : تحديد المكونات وحساب أعبائها :

وتعتبر قيم الارتباط السابقة الركيزة الأساسية للحصول على المكونات وذلك من خلال توظيفها على طريقة الارتباط الجزئي بعد ذلك أى أننا نحصل منها على عبء المكون الأول لكل متغير أو مدى مسؤوليته عن التباين ثم نستبعد مقدار هذه الأعباء ونكون مصفوفة جديدة للارتباطات للمكون الثاني وهكذا دواليك.

استخراج المكونات :

وتقوم فكرة استخراج المكونات على تكوين مصفوفات الارتباط والحصول منها على متغير متوسط Mean Variable سواء كان ذلك بالحساب أو من خلال الرسم البياني أى أن الهدف هو الحصول على موجه جديد يكون قريباً من الموجات المكونة لعدد متغيرات المصفوفة.

ولما كانت الزوايا الأصغر تعنى ارتباطاً موجباً أكبر والزوايا الأكبر تمثل الارتباط السالب بحيث لا تتجاوز أى زاوية 180° درجة عند قيمة الارتباط السالب التام (١-) فلا بد من توقيع الموجه إما قريباً من الصفر أو 180° بقدر المستطاع، ومن الواضح أن هناك عدداً نهائياً ولكنه كبير جداً من المواقع للمكون الأول فإذا كان لديك ٣ متغيرات وزواياها الممثلة للارتباط كما يلي :

الارتباط			الزوايا		
س٣	س٢	س١	س٣	س٢	س١
٠,٦٤	٠,٨٧	١,٠٠	٨٠	٣٠	صفر
٠,٩٤	١,٠٠	٠,٨٧	٥٠	صفر	٣٠
١,٠٠	٠,٩٤	٠,٦٤	٧٠	٢٠	صفر
المجموع			٢,٥٨	٢,٨١	٢,٥١

يظهر من هذا الجدول إن س٢ هي أقرب المتغيرات للتوسط حيث ينخفض مجموع قيم زواياها، وللتحقق من ذلك تحول الزوايا لارتباطات وتجمع هذه الأخيرة لنرى لأي حد يرتبط المتغير الواحد بباقي المتغيرات الأخرى، وتؤكد حقيقة الارتباط القوى للمتغير الثاني مرة ثانية من خلال هذا المجموع سواء بغيره أو بنفسه. والخطوة التالية هي الحصول على الجذر التربيعي لمجموع الارتباطات ومعرفة علاقته بمجموع ارتباطات كل متغير على حدة على النحو التالي :

$$\text{مجموع الارتباطات الكلية} = ٢,٥٨ + ٢,٨١ + ٢,٥١ = ٧,٩٠$$

$$٢,٨١ = \sqrt{٧,٩٠} \cdot ٠,٩٢$$

وعلى هذا يكون الناتج في س١ = $٢,٨١ \div ٢,٥١ = ٠,٨٩$ وعند س٢ = $٠,٩٩$ ومن الضروري أن يكون مجموع الارتباطات مساوياً لمربع عدد المتغيرات المبحوثة (ن) أي (٣) إذا كان الارتباط تاماً، ولذا يعتبر الجذر التربيعي لمجموع عدد المتغيرات هو أقصى مجموع يمكن الحصول عليه لارتباطات كل متغير وهو الذي يطلق عليه اسم المتغير المتوسط أو المكون الرئيسي.

ويمكن بعد ذلك تحويل الارتباطات الناتجة إلى زوايا بسهولة وتوقيع الموجه الجديد في رسم بياني، وفي حالة المثال السابق تكون الزوايا كالتالي :

$$\text{س}^1 = ٠,٨٩ = ٢٧^\circ \quad \text{س}^2 = ٠,٩٩ = ٣^\circ \quad \text{س}^3 = ٠,٩٢ = ٢٣^\circ$$

وتسمى هذه الطريقة بالطريقة المركزية The centroid method للحصول على المكونات وتميز بإمكان حسابها بسهولة وتصلح كثيراً إذا لم تكن

وفى الحالة السابقة تكون (لأبدا) هى مجموع القيم مقسومة على أعداد المتغيرات فى المصفوفة مطروحة من ١٠٠ التى تمثل واحد صحيح أو درجة الارتباط بين كل متغير وذاته، وتعرف هذه النتيجة بالنسبة المئوية لإسهام المكون Percentage of the trace وهى عبارة عن مجموع القيم للخط المائل فى المصفوفة والفرق بينها وبين دور المكون، وفى الحالة السابقة نحصل على نسبة الإسهام تلك بجمع القيم $٠,٧٩٢١ + ٠,٩٨٠١ + ٠,٨٤٦٤ = ٢,١٨٦$ وبقسمتها على عدد المتغيرات (٣) وضربها فى ١٠٠ = $٨٧,٢٨\%$.

ويمكن الآن الوصول لنتيجة مؤداها أن المكون الأول فى المصفوفة السابقة باعتباره متغيرا متوسطا مسئولاً عن $٨٧,٢٨\%$ من نسبة التباين فى مجموعة مكونة من ٣ متغيرات فماذا عن الـ $١٢,٧٢\%$ الباقية ؟

لكى نحصل على هذه النسبة الأخيرة لابد من استخراج المكون الثانى باتباع الخطوات التالية :

١ - نعود إلى مصفوفة الارتباط الأصلية للمتغيرات الثلاثة ونطرح من كل قيمة منها عيب المكون الأول، ولذلك إذا كانت درجة ارتباط س١ مع س٢ تساوى $٠,٨٧$ ، وعيب س١ = $٠,٧٩$ فإن ارتباط س١ مع س٢ بعد استبعاد تأثير المكون الأول يكون :

$$٠,٨٧ - (٠,٧٩)(٠,٩٨) = ٠,٨٧ - ٠,٧٧ = ٠,١٠$$

فهذه إذن صورة للارتباط الجزئى بين المتغيرين س١، س٢.

٢ - تكون مصفوفة ارتباط جديدة للمتغيرات الثلاثة مستبعداً منها تأثير المكون الأول، وعند الرغبة فى معرفة علاقة المتغير بذاته نحصل على مربع العيب ونطرحه من الارتباط فى المصفوفة الأولى.

٣ - تكرر الخطوات السابقة الخاصة بجمع الارتباطات لكل متغير مع حذف النصف العلوى أو السفلى من المصفوفة لضمان عدم التكرار.

٤ - نحصل على مجموع الجذور التربيعى ويقسم مجموع ارتباطات كل متغير على هذه القيم الأخيرة وتقسم على عدد المتغيرات وتنسب إلى ١٠٠

للحصول على القيمة الدالة وهكذا ننتهي للمكون الثالث وتكرر نفس الخطوات السابقة.

٥ - تحدد أهمية دور المكونات الرئيسية بالنسبة للتباين في كل متغير عن طريق حساب درجة الشيوع Communalities وهى عبارة عن مجموع مربعات الأعباء الواقعة امام كل متغير (المجموع الأفقى) وهذه القيم عادة تكون أقل من واحد صحيح إلا إذا كان عدد المكونات مساويا لعدد المتغيرات فقد تزيد بعض هذه القيم عن الواحد الصحيح أحيانا.

خامساً : تطبيق لتحليل المكون الرئيسى على بعض معايير التنمية فى محافظات الوجه القبلى

ولتطبيق هذه الطريقة على متغيرات مختارة استخدمت كمعايير للتنمية فى محافظات الوجه القبلى. اختيرت ثمانية متغيرات كمعايير للتنمية فى محافظات الوجه القبلى الثمانية، وكل هذه المتغيرات تتمثل فى عام ١٩٨٦ عدا المتغيرين الثالث والرابع فهما لعام ١٩٧٦، وهما على أية حال لن يختلفا كثيراً فى توزيعهما جغرافيا فى تعداد ١٩٨٦، والهدف هنا هو تصنيف هذه المتغيرات من حيث الدور الذى تلعبه كمؤشرات للتنمية ومعرفة طبيعة العلاقات بينها (طردية أو عكسية) ومدى هذه العلاقات من خلال استخراج المكونات الرئيسية ذات الأهمية وتلك الأقل منها.

والمتغيرات هى :

س١ : نسبة سكان الحضر.

س٢ : نسبة غير الأميين من السكان (أكثر من ١٠ سنوات)

س٣ : نسبة العاملين بالخدمات (١٢ سنة فأكثر)

س٤ : نسبة العاملين بالصناعات التحويلية (١٢ سنة فأكثر)

س٥ : متوسط حجم الأسرة.

س٦ : نسبة المساكن المزودة بالمياه النقية.

س٧ : نسبة الوحدات السكنية المستخدمة فى مجال العمل.

س ٨ : نسبة المنشآت العاملة من إجمالي المنشآت.

والخطوة الأولى هي تكوين جدول لتوزيع النسب المتوقعة لهذه المتغيرات في المحافظات المشار إليها على النحو التالي :

بعض مؤشرات التنمية في محافظات الوجه القبلي

المحافظة	س ١	س ٢	س ٣	س ٤	س ٥	س ٦	س ٧	س ٨
الجيزة	٥٦,٩	٥٥,٩	٣٥,٦	٢١,١	٤,٧	٦٨,٥	١,٩	٥٤,٩
بنى سويف	٢٥,١	٣٦,٩	٣٢,٢	١٠,٨	٥,١	٦٨,٤	٢,١	٧٠,٢
الفيوم	٢٣,٢	٣٣,٢	٢٨,٥	١٥,٥	٥,٣	٨٩,٥	١,٩	٦٥,٤
المنيا	٢٠,٧	٣٥,٠	٣٢,٤	١٤,١	٤,٩	٤٦,٨	٢,٠	٧٣,٠
أسيوط	٢٧,٨	٢٨,٢	٣١,٥	١١,٢	٥,١	٥٦,٢	١,٨	٧٠,٣
سوهاج	٢١,٨	٣٥,١	٢٧,١	١٢,٩	٥,٣	٤١,٦	٢,٢	٦٧,٤
قنا	٢٣,٢	٣٦,٩	٢٤,٩	١٤,٤	٥,٠	٣٥,٥	٢,٤	٦٦,٢
أسوان	٣٩,٩	٥٤,٢	٣٢,١	١٣,٣	٥,١	٨٤,٨	١,٢	٧٥,٨
المتوسط	٢٩,٨	٤٠,٧	٣٠,٥	١٤,٢	٥,١	٦١,٤	١,٩	٦٧,٩
الانحراف المعياري	١١,٧	٨,٤	٢,٤	٣,٠	٠,١٩	١٨,٥	٠,٣٣	٥,٩٠

١ - بحسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل متغير.

٢ - نحصل على معامل ارتباط العزوم (ارتباط بيرسون) بين كل متغير وباقي المتغيرات بما في ذلك ارتباط المتغير بذاته.

ولما كان معامل ارتباط العزوم عبارة عن النسبة بين التباين Covariance والانحراف المعياري (الجذر التربيعي لمجموع مربعات انحراف القيم عن الوسط الحسابي مقسوما على عدد القيم). أما التباين فهو عبارة عن حاصل ضرب انحرافات قيم كل متغير عن وسطه الحسابي مع انحرافات المتغير الآخر وذلك معناه أن تباين س ١، س ٢ تضرب فيه نواتج انحرافات قيم كل واحد منها عن وسطه الحسابي مع مراعاة الاشارات السالبة والموجبة وتجمع ليكون الناتج مساوياً ٧٤٢,٢٨ س ١ مع

س ٣ = ٢٢٠,٤٣ وهكذا س ١ مع س ٤ س ٥ ... إلخ وبعدها ينتقل إلى س ٢ مع نفسه
ثم مع س ٣ وهكذا لأن س ١ مع س ٢ هي ذاتها س ٢ مع س ١.
٤ - يطبق قانون معامل ارتباط العزوم وهو في هذه الحالة :

$$\frac{\frac{س١ \times س٢}{ن}}{ع١ \times ع٢} = س١.٢$$

ويعنى هذا أن معامل ارتباط س ١ مع س ٢ يساوى تغاير س ١ مع س ٢
مقسوما على العدد الكلى للمتغيرات فى البسط ويقسم ذلك كله فى النهاية على
الانحراف المعيارى لس ١ مضروباً فى الوسط الحسابى لـ س ٢.
ومن خلال ذلك تتكون مصفوفة ارتباط للمتغيرات ببعضها فى إطار المحافظة على
النحو التالى :

	س١	س٢	س٣	س٤	س٥	س٦	س٧	س٨
س١	١,٠٠							
س٢	٠,٩٤	١,٠٠						
س٣	٠,٩٨-	٠,٩١	١,٠٠					
س٤	٠,٧٢	٠,٥٥	٠,٦٤	١,٠٠				
س٥	٠,٦٤-	٠,٥٦-	٠,٨٥-	٠,٦١-	١,٠٠			
س٦	٠,٣٩	٠,٣٩	٠,٥٢	٠,٠٧	٠,١٥	١,٠٠		
س٧	٠,٤٧-	٠,٦٤-	٠,٨١-	٠,٠٠٦	٠,٠٢-	٠,٠٧	١,٠٠	
س٨	٠,٥٥	٠,٢٤	٠,٢٦-	٠,٨٤	٠,٤٢	٠,٤٢-	٠,٤٠	١,٠٠
المجموع	١,٥١	١,٨٩	٠,٢٤	٠,٣٧-	١,٥٥	٠,٦٥	١,٤٠	١,٠٠

وقد اكتفى فى هذه الحالة بالشق السفلى من الارتباطات فى المصفوفة لأن
جانبيها العلوى سيكون تكراراً للارتباطات فى صورتها المعكوسة ويظهر من الجدول
مدى قوة ارتباط س ١ مع س ٣، س ١ مع س ٢، س ٢ مع س ٣، س ٣ مع س ٥، س ٤

مع س٨، س٣ مع س٧ وبعض هذه الارتباطات سالبة والآخر موجب كما يتبين أن هذه المتغيرات جميعها تتناسب في توزيعها مكانيا في إطار المحافظات الثماني المختارة ومن قيم الارتباط السابقة يمكن وضع مصفوفة للزوايا المقابلة لها كما يلي :

	س١	س٢	س٣	س٤	س٥	س٦	س٧	س٨
س١	صفر							
س٢	٢٠	صفر						
س٣	١٦٩	٢٥	صفر					
س٤	٤٤	٥٧	٥٠	صفر				
س٥	١٣٠	١٢٥	١٤٩	١٢٨	صفر			
س٦	٦٧	٦٧	٥٩	٨٦	٨١	صفر		
س٧	١١٨	١٣٠	١٤٤	٩٠	٩١	٨٦	صفر	
س٨	٥٧	٧٦	١٠٥	١٤٧	٦٥	١١٥	١١٤	صفر

وقد قربت الزوايا لأقرب درجة، وطرحنا القيم ذات الإشارة السالبة للارتباط من ١٨٠ درجة بعد الحصول على ما يقابلها من جدول جيوب تمام الزوايا.

ومن الواضح مما سبق أن المتغير الأول هو أقوى المتغيرات ارتباطا بكل المتغيرات الأخرى سواء من حيث مجموع الارتباطات أو الزوايا المقابلة لها، وذلك معناه أن نسبة الحضرة ترتبط إيجابيا بكل المتغيرات الأخرى المشار إليها من قبل في هذه المحافظات ولذا فباستخراج أعباء المكون الأول هنا تكون نتيجة :

$$\text{مجموع قيم الارتباطات} = ٨,٢٤ - ٠,٣٧ = ٧,٨٧$$

$$\text{والجذر التربيعي لها } \sqrt{٧,٨٧} = ٢,٨١$$

وعلى ذلك تكون أعباء المكون الأول بالنسبة للمتغيرات كما يلي :

س١	س٢	س٣	س٤	س٥	س٦	س٧	س٨
٠,٥٤	٠,٦٧	٠,٠٨	- ٠,١٣	٠,٥٥	٠,٢٢	٠,٥٠	٠,٣٦

ومربعاتها :

٠,١٢٩٦ ٠,٢٥٠٠ ٠,٠٥٢٩ ٠,٣٠٢٥ ٠,٠١٦٩ ٠,٠٠٦٤ ٠,٤٤٨٩ ٠,٢٩١٦

وفى هذه الحالة تظهر المتغيرات س١، س٢، س٥، س٧، ذات مربعات أعباء عالية عند المكون الأول مما يشير إلى قوة ارتباطها كمعايير للتنمية.

والخطوة التالية هى حساب القيمة الدالة التى تساوى ١,٤٩٨٨ وهى ناتج مجموع مربعات أعباء المكون وبقسمتها على عدد المكونات وضربها فى ١٠٠ نحصل على نسبة إسهام المكون كما يلى : $١,٤٩٨٨ \div ٨ = ١٨,٧٣\%$ وهذه النسبة الأخيرة هى مجموع قيم الارتباط المائلة بزوايا قدرها ٤٥ درجة فى المصفوفة (Diagonal) والتى تمثل ارتباط كل متغير بذاته، ولذا يمكننا الخروج بنتيجة موداها أن المتغير الأول يمثل المكون الرئيسى الأول فى هذه المصفوفة، وتبلغ نسبة ارتباط المتغيرات الثمانية الأخرى به ١٨,٧٣٪، كما يلاحظ أن بعض المتغيرات تقترب إلى حد ما فى قوة ارتباطها من المتوسط مثل المتغير الثانى (نسبة غير الأميين) والخامس (متوسط حجم الأسرة) والسابع نسبة الوحدات السكنية المستخدمة فى العمل لجملة الوحدات السكنية) بينما تبعد المتغيرات (الثالث نسبة العاملين بالخدمات)، (والسادس نسبة المساكن المزودة بالمياه النقية) عن المتوسط ويكون الارتباط سالباً فى حالة المتغير الرابع (نسبة العاملين بالصناعات التحويلية).

وبتطبيق هذه الطريقة لاستخراج المكونات الأخرى نحصل على جدولين أحدهما يمثل مجموع ارتباطات كل متغير مع باقى المتغيرات كما يلى :

س٨	س٧	س٦	س٥	س٤	س٣	س٢	س١	
١,٠٠	١,٤٠	٠,٦٥	١,٥٥	٠,٣٧-	٠,٢٤	١,٨٩	١,٥١	س١
٠,٨٨	٠,٩٩	٠,٦٠	١,١٢	٠,٦١-	٠,٦٦	٢,٠٢	١,٢٤	س٢
٠,٧٦	٠,٧٠	١,١٣	٠,٥٢	١,٠٤-	٠,٧٢	١,٠٨	٠,٣٦	س٣
٠,٦٣	٠,٤٧	٠,٤٩	٠,٤١	٠,٥٨-	٠,٥٧	٠,٢٩	٠,٤٠-	س٤
٠,٤١	٠,٥١	٠,٣٧	٠,٤٨	٠,٤٠-	٠,٩٥	٠,٣٠	٠,٠١-	س٥
٠,٣٥	٠,٣٢	٠,٤٥	٠,٢٩	٠,١٨-	٠,٢٠-	٠,٢١-	٠,٠١-	س٦
٠,٢١	٠,٠٨	٠,١١	٠,١٧	٠,١٧	٠,٠٧-	٠,٠٨	٠,٠١	س٧
٠,٠١-	٠,١٣	٠,٠٢-	٠,١٦-	٠,٢٨	٠,١٧	٠,٠١-	٠,٠١-	س٨

ومن خلال هذه الارتباطات يمكن تصنيف علاقات المتغيرات ببعضها مكانيا من حيث مدى قوة الارتباط أو ضعفه ايجابية وسلبية بالنظر لمدى قربها من المتغير المتوسط، كذلك يظهر هنا دور كل متغير في الإسهام بعلاقات قوية أو ضعيفة مع سواه فالمتغيرات س١، س٢، س٣، س٤، س٥ قوية الارتباط بينما يقل إسهام المتغيرات الأخرى في الترابط مكانياً.

أما الجدول الثانى الممثل لأعباء المكونات والقيمة الدالة ونسبة الإسهام

فيمكن من خلاله أن نتضح درجات الترابط بصورة أكبر :

	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس	السابع	الثامن
س١	٠,٥٤	٠,٤٧	٠,٣١-	٠,٣١-	٠,٠٠٦	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠١
س٢	٠,٦٧	٠,٧٧	٠,٥١	٠,٢٢	٠,١٩	٠,٢٣-	١٨	٠,٠١
س٣	٠,٠٨	٠,٢٥	٠,٣٤	٠,٤٣	٠,٥٩	٠,٢٢-	٠,١٦-	٠,٦٧
س٤	٠,١٣-	٠,٢٣-	٠,٥٠-	٠,٤٤-	٠,٢٥-	٠,١٩-	٠,٣٨	٠,٢٨
س٥	٠,٥٥	٠,٤٣	٠,٢٥	٠,٣٢	٠,٣٠	٠,٣١	٠,٣٨-	٠,١٦-
س٦	٠,٢٣	٠,٢٣	٠,٥٣	٠,٢٩	٠,٢٣	٠,٤٨	٠,٢٤-	٠,٢٠-
س٧	٠,٥٠	٠,٣٨	٠,٣٣	٠,٣٥	٠,٣١	٠,٣٥	٠,١٨	٠,١٣
س٨	٠,٣٦	٠,٣٣	٠,٣٦	٠,٤٧	٠,٢٥	٠,٣٨	٠,٤٨	٠,٠١-
القيمة الدالة	١,٥٠	١,٤٢	١,٣٠	١,٠٥	٠,٧٥	٠,٧٢	٠,٦٦	٠,٤٠
نسبة الإسهام %	١٨,٧ %	١٧,٨	١٦,٣	١٣,٢	٩,٤	٩,١	٨,٢	٥,١ %

وتبين النظرة إلى أعباء المكونات هذه مدى مسئولية كل مكون عن التباين

فى المتغيرات الثابتة المختارة فبالنسبة للمكون الأول تظهر الأعباء الايجابية العالية متعلقة بنسبة سكان الحضر (المتغير الأول) ونسبة غير الأميين بين السكان (المتغير الثانى) ومتوسط الأسرة (المتغير الخامس) ونسبة الوحدات السكنية المستخدمة فى مجال العمل (المتغير السابع) بينما تبدو الأعباء متوسطة فى حالة نسبة المساكن المزودة بالمياه النقية (س٦) ونسبة المنشآت العملة من إجمالى (س٨) وتنخفض الأعباء لأدنى حد لها فى حالة نسبة العاملين بالخدمات (س٦) وتتحول إلى قيمة منخفضة وسالبة

ذات علاقة عكسية عند نسبة العاملين بالصناعات التحويلية (س٨).

وإذا أخذت القيمة ٠,٥٠ باعتبارها حداً اعتباطياً نستشف من خلاله أهمية كل مكون بالنسبة لكل متغير على حدة يلاحظ أنها تتمثل فى حالة نسبة سكان الحضر (المتغير الأول) عند المكون الأول فقط بينما تتوزع على المكونات الثلاثة الأول فى حالة المتغير الثانى، وعند المتغير الثالث تجاوز القيمة المشار إليها فى حالة المكون الخامس، بينما تظهر الارتباطات العكسية (السالبة) فى حالة المتغير الرابع وتصل للحد السابق عند المكون الثالث، ويبدو عيب التباين متجاوزاً هذه القيمة لدى المتغير الخامس عند المكون الأول وفى حالة المتغير السادس يظهر المكون الثالث باعتباره مسئولاً عن ٠,٥٣ من التباين.

والخلاصة أن نسبة سكان الحضر ونسبة السكان غير الأميين ومتوسط حجم الأسرة ونسبة الوحدات السكنية المستخدمة فى مجال العمل (المتغيرات س١، س٢، س٥، س٧) تبدو أقل تبايناً فى أعبائها، ومن ثم أكثر ارتباطاً فى المحافظات المشار إليهما، وبالتالي تعتبر أقوى كمؤشرات للتنمية من المتغيرات الأخرى ظن وفى نفس الوقت يظهر الارتباط السالب بين توزيع العاملين بالصناعات التحويلية (س٤) وباقي المتغيرات مؤكداً على العلاقة العكسية بينها.

ويبدو أن نسب إسهام المكونات الثلاثة الأولى تمثل ٥٢,٧٪ من التباين بين المتغيرات الثمانية، وإذا أضيفت إليها المكون الرابع ترتفع النسبة إلى ثلثي التباين الكلى، ومن ثم يظهر أن إسهام المكونات الأربعة الأولى غالباً على الأربعة الأخيرة كما يؤكد ذلك الجدول. بيد أن إسهام المكونات فى التباين يمكن تنميته فى ثلاث مجموعات : الأولى منها تضم نسبة سكان الحضر ونسبة التعليم ونسبة العاملين بالخدمات ونسبة العاملين بالصناعة وكلها تزيد عن ١٣٪ ولا تتعدى ٢٠٪، والثانية تشمل المتغيرات الثلاثة التالية لها (متوسط حجم الأسرة، ونسبة المساكن المزودة بالمياه النقية، ونسبة الوحدات السكنية المستخدمة فى مجال العمل) وتزاح نسب إسهامها بين ٨ لأقل من ١٠٪ وهى جميعها تسهم بـ ٢٦,٧٪ من التباين فى المتغيرات ويظهر المكون الثامن باعتباره النمط الثالث ونسبة إسهامه محدودة بالمقارنة ببقية المكونات.

والسؤال الذى يثار هنا : ما هو الحد الأدنى من المكونات الذى يمكن أن يتخذ كمعيار لتصنيف المجموعات ذات المتغيرات المترابطة والتى تظهر نمطاً عاماً بصورة أفضل من استخدام مؤشرات أخرى، وفى هذه الحالة ينظر للقيمة الدالة لكل مكون فإذا كانت تزيد عن واحد صحيح اتخذ المكون معياراً يؤخذ فى الحسبان والسبب فى ذلك هو أن المكونات التى تقل قيمتها الدالة عن هذا الرقم تكون مسئولة عن قدر من التباين الكلى يقل عن ذلك الجزء الذى يسهم به أى متغير واحد من المتغيرات.

ومن مصفوفتنا السابقة ذات ٨×٨ تظهر المكونات الأربعة الأولى ذات قيم دالة تزيد عن واحد، وتبين أعباؤها ذات القيم المرتفعة أهميتها كمعايير للتنمية مترابط مكانيا فى إطار المحافظات الثمانية بصورة أقوى من غيرها من المكونات الأخرى، فالارتباط التام بين أى متغيرين فى المحافظات يقلل من درجة التباين بينها والعكس صحيح، ولذا فعند الحصول على مربعات الأعباء لكل متغير والمبينة فى الجدول التالى يظهر أن عبء التباين يبلغ أقصاه (٥٩٪) فى حالة عبء المكون الثانى على المتغير الثانى أيضاً، وذلك معناه قوة الارتباط بين هذا المتغير (نسبة غير الاميين) من حيث التوزيع الجغرافى بكل المتغيرات الأخرى فى المحافظات.

مربعات أعباء المكونات الثمانية بالنسبة للمتغيرات المبحوثة

المكون المتغير	الأول	الثانى	الثالث	الرابع	الخامس	السادس	السابع	الثامن
١س	٠,٥٥	٠,٢٢	٠,١٠	٠,١٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
٢س	٠,٤٢	٠,٥٩	٠,٢٦	٠,٠٥	٠,٠٤	٠,٠٥	٠,٠٣	٠,٠٠
٣س	٠,٠١	٠,٠٦	٠,١٢	٠,١٨	٠,٣٥	٠,٠٥	٠,٠٣	٠,٠٨
٤س	٠,٠٢	٠,٠٥	٠,٢٥	٠,١٩	٠,٠٦	٠,٠٤	٠,١٤	٠,٢١
٥س	٠,٢٨	٠,١٨	٠,٠٦	٠,١٠	٠,٠٩	٠,٢٣	٠,١٤	٠,٠٧
٦س	٠,٠٥	٠,٠٥	٠,٢٨	٠,٠٨	٠,٠٥	٠,٢٣	٠,٠٦	٠,٠٠
٧س	٠,٢٣	٠,١٤	٠,١١	٠,١٢	٠,١٠	٠,١٢	٠,٠٣	٠,٠٤
٨س	٠,١٢	٠,١١	٠,١٣	٠,٢٢	٠,٠٦	٠,١٤	٠,٢٢	٠,٠٠

ويمكن معرفة أهمية دور المكونات الأربعة الرئيسية بالنسبة للتباين في كل متغير عن طريق حساب درجة الشيوخ وهي عبارة عن مجموع مربعات الأعباء لكل متغير وهذه القيم عادة تكون أقل من واحد صحيح إلا إذا كان عدد المكونات المستخرجة مساويا لعدد المتغيرات كما في حالتنا هذه ، وتظهر الأرقام أن درجة الشيوخ أعلى ما تكون للمكونات الأربعة في حالة المتغير الثاني وذلك يعنى قوة ارتباط نسبة الأمية بكل المتغيرات الأخرى وهي نفس النتيجة التى تم التوصل إليها من قبل عند حساب اعباء المكونات وهذا معناه قلة التباين في توزيع علاقات نسبة الأمية بالمتغيرات السبعة الأخرى أو بمعنى آخر قوة الارتباط بينها وبين المعايير السبعة من حيث التوزيع المكاني في المحافظات الثمانية، ويأتى بعدها المتغير الأول (نسبة الحضرية) ثم تتقارب درجات الشيوخ للمتغيرات الخامس والسابع والثامن.

الأول	الثاني	الثالث	الرابع	درجة الشيوخ
٠,٥٥	٠,٢٢	٠,١٠	٠,١٠	٠,٩٧
٠,٤٢	٠,٥٩	٠,٢٦	٠,٠٥	١,٣٢
٠,٠١	٠,٠٦	٠,١٢	٠,١٨	٠,٣٧
٠,٠٢	٠,٠٥	٠,٢٥	٠,١٩	٠,٥١
٠,٢٨	٠,١٨	٠,٠٦	٠,١٠	٠,٦٢
٠,٠٥	٠,٠٥	٠,٢٨	٠,٠٨	٠,٤٦
٠,٢٣	٠,١٤	٠,١١	٠,١٢	٠,٦٠
٠,١٢	٠,١١	٠,١٣	٠,٢٢	٠,٥٨

والخلاصة أن تطبيق هذه الطريقة قد ساعد على تحديد مجموعات المتغيرات المترابطة، وهى هنا تبدو ممثلة فى س١، س٢، س٥، س٧ كمجموعة أولى وس٦، س٧، س٨ كمجموعة ثانية ثم س٣، س٤ كمجموعة ثالثة تعتبر أضعف المجموعات من حيث أعبائها بالنسبة للمتغيرات الأولى والثاني، كما يتميز المتغير الرابع بعلاقته العكسية مع المكونات الستة الأولى.

ومن خلال تحليل المكونات يمكن الاعتماد على متغير واحد من كل من المجموعتين الأولى والثانية وباعتبارها مؤشرات للتنمية في المحافظات طالما أنها مترابطة بهذه الصورة وبذلك يتحقق الهدف الأول من تحليل المكونات وهو الحد من عدد المتغيرات المبحوثة، أما الهدف الثانى منها وهو إعادة ترتيب البيانات فيتمثل فى إمكان الاعتماد على المكونات الأربعة الأولى باعتبارها ذات ارتباطات قوية ولها إسهام عال فى التباين الداعلى.

جدول الاحتمالات في ظل قيم z في التوزيع

الطبيعي

عمود ج G س	عمود ب B س	عمود أ A س	Z
١,٠٠٠	٠,٥٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠
٠,٩٢٠	٠,٤٦٠	٠,٠٤٠	٠,٠١
٠,٨٤١	٠,٤٢١	٠,٠٧٩	٠,٢
٠,٧٦٤	٠,٣٨٢	٠,١١٨	٠,٣
٠,٦٨٩	٠,٣٤٥	٠,١٥٥	٠,٤
٠,٦١٧	٠,٣٠٩	٠,١٩١	٠,٥
٠,٥٤٩	٠,٢٧٤	٠,٢٢٦	٠,٦
٠,٤٨٤	٠,٢٤٢	٠,٢٥٨	٠,٧
٠,٤٢٤	٠,٢١٢	٠,٢٨٨	٠,٨
٠,٣٦٨	٠,١٨٤	٠,٣١٦	٠,٩
٠,٣١٧	٠,١٩٥	٠,٣٤١	١,٠
٠,٢٧١	٠,١٣٦	٠,٣٦٤	١,١
٠,٢٣٠	٠,١١٥	٠,٣٨٥	١,٢
٠,١٩٣	٠,٠٩٧	٠,٤٠٣	١,٣
٠,١٩٢	٠,٠٨١	٠,٤١٩	١,٤
٠,١٣٤	٠,٠٦٧	٠,٤٣٣	١,٥
٠,١١٠	٠,٠٥٥	٠,٤٤٥	١,٦
٠,٠٨٩	٠,٠٤٥	٠,٤٥٥	١,٧
٠,٠٧٢	٠,٠٣٦	٠,٤٦٤	١,٨

تابع جدول الاحتمالات في ظل قيم z في التوزيع

الطبيعي

عمود ج	عمود ب	عمود أ	Z
٠,٠٥٧	٠,٠٢٩	٠,٤٧١	١,٩
٠,٠٥٠	٠,٠٢٥	٠,٤٧٥	١,٩٦
٠,٠٤٦	٠,٠٢٣	٠,٤٧٧	٢,٠
٠,٠٣٦	٠,٠١٨	٠,٤٨٣	٢,١
٠,٠٢٨	٠,٠١٤	٠,٤٨٦	٢,٢
٠,٠٢١	٠,٠١١	٠,٤٨٩	٢,٣
٠,٠١٦	٠,٠٠٨	٠,٤٩٢	٢,٤
٠,٠١٢	٠,٠٠٦	٠,٤٩٤	٢,٥
٠,٠١٠	٠,٠٠٥	٠,٤٩٥	٢,٥٨
٠,٠٠٩	٠,٠٠٥	٠,٤٩٥	٢,٦
٠,٠٠٧	٠,٠٠٤	٠,٤٩٦	٢,٧
٠,٠٠٥	٠,٠٠٣	٠,٤٩٧	٢,٨
٠,٠٠٤	٠,٠٠٢	٠,٤٩٨	٢,٩
٠,٠٠٣	٠,٠٠١	٠,٤٩٩	٣,٠
٠,٠٠٢	٠,٠٠١	٠,٤٩٩	٣,١
٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٤٩٩	٣,٢
٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٤٩٩	٣,٣
٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٥٠٠	٣,٤
٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٥٠٠	٣,٥

جدول توزيع قيم ت

درجات الحرية	س = ٠,١٠	س = ٠,٠٥	س = ٠,٠٢	س = ٠,٠١	س = ٠,٠٠١
الحرية	س = ٠,٩٠	س = ٠,٩٥	س = ٠,٩٨	س = ٠,٩٩	س = ٠,٩٩,٩
١	٦,٣١	١٢,٧١	٣١,٨٢	٦٣,٦٦	٦٣٦,٦٢
٢	٢,٩٢	٤,٣٠	٦,٩٧	٩,٩٣	٣١,٦٠
٣	٢,٣٥	٣,١٨	٤,٥٤	٥,٨٤	١٢,٩٤
٤	٢,١٣	٢,٧٨	٣,٧٥	٤,٦٠	٨,٦١
٥	٢,٠٢	٢,٥٧	٣,٣٧	٤,٠٣	٦,٨٦
٦	١,٩٤	٢,٤٥	٣,١٤	٣,٧١	٥,٩٦
٧	١,٩٠	٢,٣٧	٣,٠٠	٣,٥٠	٥,٤١
٨	١,٨٦	٢,٣١	٢,٩٠	٣,٣٦	٥,٠٤
٩	١,٨٣	٢,٢٦	٢,٨٢	٣,٢٥	٤,٧٨
١٠	١,٨١	٢,٢٣	٢,٧٦	٣,١٧	٤,٥٩
١١	١,٨٠	٢,٢٠	٢,٧٢	٣,١١	٤,٤٤
١٢	١,٧٨	٢,١٨	٢,٦٨	٣,٠٦	٤,٣٢
١٣	١,٧٧	٢,١٦	٢,٦٥	٣,٠١	٤,٢٢
١٤	١,٧٦	٢,١٥	٢,٦٢	٢,٩٨	٤,١٤
١٥	١,٧٥	٢,١٣	٢,٦٠	٢,٩٥	٤,٠٧
١٦	١,٧٥	٢,١٢	٢,٥٨	٢,٩٢	٤,٠٢
١٧	١,٧٤	٢,١١	٢,٥٧	٢,٩٠	٣,٩٧
١٨	١,٧٣	٢,١٠	٢,٥٥	٢,٨٨	٣,٩٢
١٩	١,٧٣	٢,٠٩	٢,٥٤	٢,٨٦	٣,٨٨
٢٠	١,٧٣	٢,٠٩	٢,٥٣	٢,٨٥	٣,٨٥

المراجع

المراجع الأجنبية

- Beajeu - Garnier, Methods and perspectives in Geography, Translated by Jennifer Bray, Longman, 1976.
- Birch, W., On Excellence and Problem solving in Geography, institute of British Geographers, vol. 2, N. 4, 1977.
- Brian, J., L., Berry and others, The Geography of Economic System, Prentic Hall, New Jersey, 1976.
- Brown, W., H., Geography, towards a general spatial systems approach, New York, 1981.
- Cole, J.P., Situations in Human Geography, Oxford, 1975.
- David Ebdon, statistics in Geography, a practical approach, oxford, 1977.
- David, Harvery, Explanation in Geography, Edward Arnold, London, 1979.
- David, M., Smith, Patterns in Human Geography, New York, 1975.
- Fitzgerald, B., Development in Geographical Methods vol. 1, Oxford, 1974.

- Gary L., Gaile & Cort. J., W. (Eds), Spatial Statistics and Models, D.R. Ridel Publishing Company, Holland, 1981.
- Gregory, S., Statistical Method and the Geographer, Longman, 1973.
- Hagget, P., Geography, a Modern synthesis, New York, 1975.
- ———, Locational Analysis in Human Geography, New York, 1971.
- Johnston, R., J., Multivariate Analysis in Human Geography, Longman, 1978.
- ———, Classification in Geography, concepts and Techniques in Modern Geography, No. 6., Geographical Abstracts Ltd., Norwich, 1976.
- Lounsbury and Aldrich, Geographic Field Methods and Techniques, columbus, Ohio, 1986.
- Minshul, R., An Introduction to Models in Geography, New York, 1976.
- Peel, R., Chisholm, M., and Hagget, P., Processes in Physical and Human Geography, London, 1975.
- Ronald, R. Boyce and W., A.V., clark, The Concept of Shape in Geography *The G.R.*, October, 1964.

- Semple, R.K., and R., G., Colledge. An Analysis of Entropy changes in settlement pattern overtime. *E.G.* vol. 46, 1970.
- Theodore, R., A., and Morris Zelditch, A. Basic course in statistics, New York, 1974.
- Thomen, R., S., and corbin, P., The Geography of Economic Activity, New York, 1974.
- Ulman, E., L., Geography as spatial interaction Edited by Ronald, R., Boyce, U. of Washington press, Seattle, 1980.
- Waldman, L., K., Types and measures of in equality, Social Science Qarterly, 58, 1977.
- Wrigley & Bennet (Eds.) Quantitative Geography, London, 1981.

المراجع العربية

- عبد الرزاق شرجى وخالد الملا الإحصاء الوصفى بيروت ١٩٨٧.
- لبيبة حسب النبی العطار الإستدلال الإحصائي قسم الإحصاء والرياضة والتأمين كلية التجارة جامعة الاسكندرية ١٩٩٣ .
- مصطفى عبد المنعم خوجه مقدمة فى الإحصاء قسم الإحصاء والرياضة والتأمين كلية التجارة جامعة الاسكندرية ١٩٩٣ .

فهرس المحتويات

الصفحات

الموضوع

الفصل الأول : الأساليب الكمية أنماطها وأهدافها وتطورها ٢٠ - ١

- تقديم :

أولاً - العلاقة بين الأساليب الكمية والأحصاء.

ثانياً - أنماط الأساليب الكمية

ثالثاً - أهداف الأساليب الكمية

رابعاً - الأساليب الكمية ودراسة العلاقات المكانية

خامساً - صور توزع الظاهرات الجغرافية والهدف من

دراستها

سادساً - الاتجاهات الحديثة في تطبيق الأساليب الكمية في

الجغرافيا

٢٨ - ٢١

الفصل الثاني : البيانات : طبيعتها ومشكلاتها

أولاً : البيانات المنشورة

ثانياً : البيانات الحقلية أو الميدانية

- جدولة البيانات

- كتابة الفئات وأطوالها

- أنواع الجداول وخصائصها

٦٥ - ٣٩

الفصل الثالث : القياس والترتيب والتصنيف

أولاً : أنواع المقاييس

١ - المقياس الأحادي

٢ - المقياس الثنائي

٣ - المقياس المتعدد

٤ - المقياس الفئوي أو النسبي

ثانياً : تطبيق أنواع المقاييس على البيانات ومشكلاته

ثالثاً : احتمالات الخطأ فى المقاييس

رابعاً : مشكلات القياس فى الجغرافيا

- الترتيب

أولاً : الترتيب الكامل

ثانياً : الترتيب الضعيف

ثالثاً : الترتيب الجزئى

- التصنيف

أولاً : الهدف من التصنيف

ثانياً : أسس التصنيف

ثالثاً : اختيار الخصائص وأسلوب التصنيف

رابعاً : الأساليب الكمية فى التصنيف

خامساً : أنماط التصنيفات

٦٧ - ٩٧

الفصل الرابع : بعض أساليب القياس الأولية

أولاً : قياس الشكل الجغرافى

١- العلاقة بين المحيط والمساحة

٢- نسبة الطول إلى العرض

٣- مقياس بويس كلارك

ثانياً : النسب والنظم الرقمية المغلقة

- أهمية المقام

ثالثاً : مقاييس النزعة المركزية

أ - المتوسط الحسابى

ب- الوسيط

ج- المنوال

رابعاً : استخدام مقاييس النزعة المركزية في الجغرافيا

١ - الوسط الجغرافي

٢ - الوسط الجغرافي المعياري

٣ - الوسيط الجغرافي

٩٩-١٢٨

الفصل الخامس : التباين والانتشار

أولاً : مقاييس التباين

١- المدى

٢- الانحراف عن المتوسط

٣ - التباين

٤- الانحراف المعياري

٥- معامل الاختلاف

ثانياً : مقاييس الانتشار

١- الربيع الجغرافي

٢- معامل الانتشار

٣- الانتشار حول موقع معين

٤- المسافة المعيارية

٥- مقياس أقرب جار أو صلة الجوار

١٢٩-١٤٨

الفصل السادس : التركيز والتخصص

أولاً : مقاييس التركيز

١- دليل التركيز

٢- معامل التوطن

٣- منحني لورنز

٤- دليل التركيز من منحني لورنز

ثانياً : مقاييس التنوع والتخصص :

١ - قياس التنوع الصناعي من منحني لورنز

٢ - مقياس جيبس - مارتن للتنوع

٣ - دليل عدم التماثل

١٨٥-١٤٩

الفصل السابع : الحركة والاتصال

أولاً : أسس تحليل الحركة والاتصال بين الأقاليم والنقاط

الجغرافية

- الاختلافات في أنماط النقل.

- ركائز دراسة الحركة في الجغرافيا.

- المدرسة السويدية وأنماط الانتشار ومراحله.

- نماذج نمو شبكات النقل

ثانياً : مقاييس الحركة والاتصال

- إمكانيات الإتصال بين مراكز الحركة :

أ - التغيرات في وسائل النقل

ب - أقصر ممر في مصفوفة.

ج - أدنى مسافة للإتصال بين النقاط

د- علاقة المسافة بالأهمية النسبية للمنطقة

هـ - إمكانيات الإتصال من خلال المسافة والتغير

ثالثاً : الخصائص العامة لشبكات الطرق (وصف الشبكات)

كمياً

١ - مقاييس كثافة الطرق

٢ - قياس التعرجات في الطريق

رابعاً : مقاييس الحركة أو التدفق

١ - كثافة الحركة ٢ - الاتصال

خامساً : نماذج التفاعلات المكانية وطرق تحليلها

قانون الجاذبية لتحارة التجزئة لرايلي

تحديد نقطة الفصل لتجارة التجزئة

٢١٤-١٨٥

الفصل الثامن : الارتباط واختبار معنوية النتائج

- معنى الارتباط وشروطه.

أولاً : معامل ارتباط العزوم.

ثانياً : معامل ارتباط الرتبة (سيرمان).

ثالثاً : معامل ارتباط كندال.

رابعاً : الارتباط الجزئي.

خامساً : الارتباط النصفى.

سادساً : مصفوفات الارتباط.

٢٤٠-٢١٥

الفصل التاسع : الانحدار

- تعريف الانحدار والهدف منه.

- تعيين المتغير التابع والمتغير المستقل.

- أشكال الانتشار وخطوط التراجع والأجزاء المتبقية.

أولاً : رسم خط التراجع بمجرد النظر.

- الاستكمال والاسقاط والتغير من خطوط التراجع.

ثانياً : رسم وتحليل خطوط التراجع للبيانات المرتبة.

ثالثاً : رسم خط التراجع بطريقة اشباه المتوسطات.

رابعاً : رسم خط التراجع باستخدام طريقة المربعات

الصغرى.

- حدود الثقة في خطوط التراجع المرسومة بطريقة

المربعات الصغرى.

- خط التراجع للعلاقة غير الخطية.

٢٦٠-٢٤١

- تطبيقات على الارتباط والإنحدار.

الفصل العاشر : السلاسل الزمنية والاتجاهات

أولاً : السلاسل الزمنية-

- الرسوم البيانية

- النمو والتناقص

- الأرقام القياسية

- المقاييس اللوغاريتمية

ثانياً : الاتجاهات

- خطوط الاتجاه العام بطريقة المربعات الصغرى

- خطوط الاتجاهات للسلاسل اللوغاريتمية

الفصل الحادى عشر: التوزيعات الاحتمالية

قوانين الاحتمالات

١ - قانون الجمع ٢ - قانون الضرب

- التوزيعات الاحتمالية

- توزيع ذات الحدين

- الاحتمالات والتوزيعات التكرارية

- التوزيع الاحتمالى المعتدل

- خصائص التوزيع المعتدل

٣٠٠-٢٨١

الفصل الثانى عشر : العينات

- مزايا وعيوب العينات

- المجتمع والعينات

- العينة ووحدة المعاينة

- إطار العينات

- حجم العينة

- حساء العينات

- أنواع العينات وطرق سحبها

١- العينة العشوائية البسيطة

٢- العينة العشوائية الطبقية

٣- العينة العشوائية المنتظمة

٤- العينة العشوائية المتعددة المراحل

- العينات الجغرافية :

١- اختبار العينة في صورة نقاط (عينة النقاط)

٢- العينة الخطية

٣- عينة المربعات

٤ - العينة الطبقية

- أمثلة على تصميم العينات

الفصل الثالث عشر : مقاييس المجتمع وتقدير العينات ٣٢٠-٣٢١

- التقديرات باستخدام العينات كبيرة الحجم

- التقديرات من مقاييس العينات الصغيرة

- التقديرات من العينات الموزعة تبادليا

- الخطأ المعياري كنسبة في التوزيع ذو الحدين

- تصحيح نسبة العينة أو معدلها

- الخطأ المعياري في العينة العشوائية

- تقدير العينة التعدادية المطلوبة

- حجم العينة التبادلية

٣٢١-٣٤١

الفصل الرابع عشر : النماذج والنظم

- معنى النماذج والهدف منها

- طريقة بناء النماذج

- أهمية النماذج في الدراسات الجغرافية
 - أنواع النماذج
 - مشكلات استخدام النماذج
 - تطبيقات النماذج في الجغرافيا
 - النظم معناها واستخداماتها
 - التنظيم المكاني
 - توظيف النظم والنظريات
- الفصل الخامس عشر: نماذج من التصنيفات الكمية في ٣٤٣-٣٦٨ الجغرافيا

- ١ - اختبارات مربع كاي :
 - أولاً : اختبار عينة واحدة.
 - ثانياً : اختبار عينتين.
 - ثالثاً : اختبار ثلاث عينات أو أكثر.
- ٢ - تحليل التباين.
- ٣ - تحليل المكون الرئيسي :
 - أولاً : أهداف تحليل المكون الرئيسي.
 - ثانياً : تمثيل معامل الارتباط هندسياً.
 - ثالثاً : تحديد المكونات وحساب أعبائها.
 - رابعاً : حساب القيمة الدالة ودرجة الشبوع.
 - خامساً : تطبيق لتحليل المكون الرئيسي على بعض معايير التنمية في محافظات الوجه القبلى.

الملاحق : جداول توزيع قيم Z الاحتمالية في ظل ٣٦٩-٣٧١

المنحنى الطبيعي :

- جداول توزيع قيم ت

٣٧٣-٣٧٧

- المراجع

٣٧٩-٣٨٧

- الفهارس



